

۱۶۶۳۸

۲۰۷۸۵۳

المجلد الأول من الاستصحاب



في شرح استصحاب المسائل

من: آقا محمد باقر المجلسي
المؤلف: شيخ
المؤلف: شيخ
المؤلف: شيخ

مع مقدمة فيه: مرفوع الكلباني المذنب

10

20

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۸۵۳

کتاب شرح مسائل - استصحاب - ج ۱

مؤلف: شیخ
مؤلف: شیخ
مؤلف: شیخ

مترجم

شماره قفسه ۱۶۶۳۸

مجموعه

کتابخانه

نظرات

۱۶۶۸

۲۰۷۸۵۳

المجلد الأول من الاستصحاب



شرح استصحاب الراسل

من: آية الله العظمى العلامة مفتي الجمهورية الشيخ محمد
الحق قدس سره العزيز المتولد في ۱۲۷۵ هـ المتوفي ۱۳۶۱ هـ

مع مقدمة فيه: مرتضى الكلباني المقدس

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب شرح رسائل - استصحاب - ج ۱

مؤلف شیخ محمد بن کلبانی

مترجم

شماره قفسه ۱۶۶۸

۲۰۷۸۵۳

کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه

١٢٢١
١٥٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم



هذا كتاب في الأصول الفقهية
تأليف الشيخ محمد باقر

كتاب الأصول

١٦٦٨
٢٥٧٨٠٣

مقدمة

بسم الله وله الحمد - فهذا هو المجلد العاشر في الاستصحاب من آثار الاسناد الامام العلامة مفتي المعرف
أبي المحسن الشيخ شهاب بن مهدي بن عبد الوهاب الكلبلا في النسخ الممنولة ١٢٧٥ والمتوفى في الحيد سنة
١٣٤٨ هجرية الذي تدرسه إلى الطبع والنشر والله ولي التوفيق .
قبل في كتب الفقه: الأصل هو ما يبنى عليه غيره ، والأصول جمع الأصل وهو في اللغة عبادة عما ينصرف
إليه ولا ينصرف هو إلى غيره في الشروع عبادة عما يبنى عليه غيره ، والأصل ما يبنى
حكمة ينسب إليه ، والأصول الفقه هو العلم بالقواعد التي ينصل بها إلى الفقه والمبادئ من
الأصول في قولهم هكذا في رواية الأصول الجامع الصغير والجامع الكبير والمجرب والمزبان .
الدليل على أن استنبط منه مثاله : صيغة الأمر تدل على الوجوب أو الندب ، وعلى أن استنبط منه مثله
: إذا كان ذلك في التكليف هل يجري البراءة عنه إلا صياط . المكلف إذا توجه إلى حكم يتحقق فإن حصل
له الفتح علم به لأنه حجة عليه وإن حصل له الفتح فإن نصب مثله الشارع في ذلك الحدود أمانة على
بما لا خلاف فيه عليه شرعا لأن باب العلم بقصد عليه وإن شك كذلك فإن نصب مثله أمانة على ما لا
تخرج فيه من الأصول العلية وهي محقرة في أصل البراءة وأصل الفقيه وأصل الصياط وأصل الاستصحاب
فيجوز الأدل هو أن يكون ذلك في نفس المكلف ولم يكن له حالة سابقة ، والثاني جري في كل يكون ذلك في
المكلف به ودران الأمر بين الوجوب والحكمة ، لا يمكن الجمع بينهما الثالث جراه في موضع يكون ذلك
كذلك في المكلف به ودران بين الوجوب والحكمة ولكن قابل للجمع والواقع جراه في كل يكون ذلك في
المكلف به وله الحالة السابقة مثلا إذا كان المكلف متطوعا شك في الحدوث فيجوز هناك أصل الاستصحاب
على نذهب المعرف .

فيل : إذا ثبت حكم في وقت جازم وثبت آخر لم يقم دليل على انقضاء ذلك الحكم هل حكم ببقائه على ما
كان أم ينقض الحكم به في الوقت الثاني إلى دليل كما ينصرف فيه إلى دليل . يمكن عن الشيخ المصنف أنه حكم ببقائه
الم لم يقم دليل على نفيه وهو المختار ، وقال المهد الحنفى : لا حكم بأحد الأمرين إلا لدليل شال ذلك

في المصنف

المصنف إذا دخلت الصلاة فقد اجتمعوا على المصنف فيها. فإذا رأى المصنف في أثناء ما حل بشعر على ثوبها استصحابا
للحكم الأول أم يشترطها الموصوفين فمن قال لا بالاستصحاب قال بالأدلة ومن أطرحه قال بالثاني. فارجو
الأدلة إن المقتضى الحكم الأول ثابت فثبت الحكم والعارضي لا يصلح دونه فثبت الحكم بقبوله في الثاني
أما أن مقتضى الحكم الأول ثابت فلا ينافي حكمه على هذا المقتضى ما إن العارضي لا يصلح دونه فلا ينافي العارضي
إنما هو خالفه فوجب رد الحكم بكذا حال ذلك يعارضه احتمال واقعه فيكون كل واحد منهما
مردوعا فيقال به فيصير الحكم ثابتا عن داخل.
الوجه الثاني الثابت أولا لا ينافي للثبوت ثانيا لا ينافي من الاحتمال الذي إلى الاستحالة فيجب أن يكون
في الزمان الثاني جائزا للثبوت كذا كان أولا فلا ينعقد إلا لو أثر الاستحالة خروج الممكن من أصله فيه
الأخرى لا المأثور. فإذا كان التقدير بعدم العلم بالمؤثر يكون بشأه وارجح من غيره في اعتقاد المجتهد
والعمل بالدراج واجب.
الوجه الثالث عمل المعتقدا باستصحاب المال في كثير من المسائل والموجب للعمل هناك موجود في موضع الملا
تثبت العمل به. أما الأولى فكأن ينفع الطهارة فثبت في الحديث ثبته على يقينه وكذلك بالكنى ومن
ينفع طهارة ثوبه في حال ينفي ذلك حتى يعلم خلافا من شوبه بها من ثوبه ينفيها حتى يعلم أنها
من ثوب غايب غيبة تنقطع حكمه فيها وانكته ولم ينفع أمواله وعزل نصيبه في الموارث ما ذاك إلا الاستصحاب
حال حياته وهذه الدلالة موجودة في مواضع الاستصحاب فيجب العمل به.
الوجه الرابع اتفاق الفقهاء كانه على أن مع عدم الدلالة الشرعية فيجب ثبوت الحكم على ما يقتضيه البرائة
الاصطية ولا يخفى للاستصحاب إلا هذا. فان قال قائل ليس هذا استصحابا بل مواثبات الحكم على ما كان لاحكام
بالاستصحاب. الجواب نعم نعم بالاستصحاب هذا القول لا يخفى به شيئا سوى ذلك.
أصح المانع بأن ذلك حكم بغير دليل يتكون بالاطلاق. أما أنه حكم بغير دليل فلأن ثبوت الحكم بالدليل في ذلك أو
لحاله لا يتبادل ما عدا تلك الحالة وذلك الزمان ولو حكم بذلك الحكم فالحال الثاني في مكان حكم بغير دليل
وأما أن الحكم بغير دليل لا ينافي.

المصنف إذا دخلت الصلاة فقد اجتمعوا على المصنف فيها. فإذا رأى المصنف في أثناء ما حل بشعر على ثوبها استصحابا
للحكم الأول أم يشترطها الموصوفين فمن قال لا بالاستصحاب قال بالأدلة ومن أطرحه قال بالثاني. فارجو
الأدلة إن المقتضى الحكم الأول ثابت فثبت الحكم والعارضي لا يصلح دونه فثبت الحكم بقبوله في الثاني
أما أن مقتضى الحكم الأول ثابت فلا ينافي حكمه على هذا المقتضى ما إن العارضي لا يصلح دونه فلا ينافي العارضي
إنما هو خالفه فوجب رد الحكم بكذا حال ذلك يعارضه احتمال واقعه فيكون كل واحد منهما
مردوعا فيقال به فيصير الحكم ثابتا عن داخل.
الوجه الثاني الثابت أولا لا ينافي للثبوت ثانيا لا ينافي من الاحتمال الذي إلى الاستحالة فيجب أن يكون
في الزمان الثاني جائزا للثبوت كذا كان أولا فلا ينعقد إلا لو أثر الاستحالة خروج الممكن من أصله فيه
الأخرى لا المأثور. فإذا كان التقدير بعدم العلم بالمؤثر يكون بشأه وارجح من غيره في اعتقاد المجتهد
والعمل بالدراج واجب.
الوجه الثالث عمل المعتقدا باستصحاب المال في كثير من المسائل والموجب للعمل هناك موجود في موضع الملا
تثبت العمل به. أما الأولى فكأن ينفع الطهارة فثبت في الحديث ثبته على يقينه وكذلك بالكنى ومن
ينفع طهارة ثوبه في حال ينفي ذلك حتى يعلم خلافا من شوبه بها من ثوبه ينفيها حتى يعلم أنها
من ثوب غايب غيبة تنقطع حكمه فيها وانكته ولم ينفع أمواله وعزل نصيبه في الموارث ما ذاك إلا الاستصحاب
حال حياته وهذه الدلالة موجودة في مواضع الاستصحاب فيجب العمل به.
الوجه الرابع اتفاق الفقهاء كانه على أن مع عدم الدلالة الشرعية فيجب ثبوت الحكم على ما يقتضيه البرائة
الاصطية ولا يخفى للاستصحاب إلا هذا. فان قال قائل ليس هذا استصحابا بل مواثبات الحكم على ما كان لاحكام
بالاستصحاب. الجواب نعم نعم بالاستصحاب هذا القول لا يخفى به شيئا سوى ذلك.
أصح المانع بأن ذلك حكم بغير دليل يتكون بالاطلاق. أما أنه حكم بغير دليل فلأن ثبوت الحكم بالدليل في ذلك أو
لحاله لا يتبادل ما عدا تلك الحالة وذلك الزمان ولو حكم بذلك الحكم فالحال الثاني في مكان حكم بغير دليل
وأما أن الحكم بغير دليل لا ينافي.

الوجه الثاني لو كان الاستصحاب محجوباً عن علم ذيلاً للمادة لم يعلم خواجه أن ينفع ببقائه بها -
وكذا كان يلزم إذا علم أن ذيلاً محجوباً انقضت به ولا يعلم بها موهنة أن ينفع ببقائه وكل ذلك باطل -
الوجه الثالث استند ببعض المحمور بأن العمل بالاستصحاب يلزم منه التناقض فيكون باطلاً وذلك
إن الاستدلال به كما يصح أن يكون محجوباً للاستدلال به مثله لخصه بأنه إذا قال الثاني فيلزم وجوده
المحصل الحضي في صلواته ثبت ذلك الكم إذا وجد المادة كان ضمنه أن يقول: الثابت استعمال ذاته
بصلاته متبقية يجب أن يبقى المتكاد يقول قبل الصلاة لو وجد المادة لما جاز له الدخول فيها فثبت ذلك
بعد الدخول فيها.

مؤلف هذا الكتاب من المتبحرين للاستصحاب كما نرى من مطاوع عباراته وأكثر اعتراضاته فيه على كتاب
المؤلف المسمى بالرسائل في الأصول العقلية من المنطق والفن واللك ولا سيما في أصل الاستصحاب من مؤلفات
الانام العلامة اسناد الفقهاء المؤرخ في ١٢٨١ هجرية مؤلف كتاب الاستصحاب بها قال في هذا الكتاب
تبعنا الاسناد أو تبعنا العلامة أو تبعنا ما بيننا أي بهي ذلك بالرسائل شودج وهو في ثوب من
مئة كتاب ومائة الاستصحاب في أصول الجفرية من المباحث المعاني والمفاهيم العامة وقد
اعتنى في حل مسائلها ونقص مطالب كثير من الجفرية وأنا أذكر طائفة منهم في هذا الحفظة كما ذكرهم العلامة
في حواشي مؤلفه

كتاب الامتصاح - للشيخ أبي القاسم بن محمد علي الخوري الطبراني القمي كان في سنة ١٢٩٢ هـ
وهو أشهر ثلاثة الأضداد. يوجد هذا الكتاب في مكتبة ابنه الشيخ أبي الفضل الطبراني.

کتاب الاستیعاب - للشيخ محمد الباقر الكليني في الحديث المتوفى في كوفيل سنة ١١٣٣ هـ من ثلاثين
الامام محمد كاظم الخراساني . هذا الكتاب كان عند بعض فلائده .

كتاب الاستعجاب - للمفتي الامام محمد باقر البهبهاني في التفسير بالوحيد البهبهاني في المجلد ١٢ من ١٢

كتاب الاستيعاب - للشيخ محمد باقر بن الشيخ محمد باقر مؤلف حاشية العالم المفتي في سنة ١٣٠١ هـ

كتاب الامتصاب - للشيخ العلامة محمد بن محمد صالح كلبه الشافعي الحنفي في 2 مجلد سنة 1330 هـ

كتاب الاستصحاب للسيد محمد حسين بن السيد محمد علي الحسيني المرحوم الشهير سنائي المتوفى سنة ١٣١٥ هـ
 كتاب الاستصحاب - للسيد علي شاه بن السيد صفدر شاه الرضوي الكنتيري المتوفى سنة ١٢٦٩ هـ
 اسمه تحقيق المصواب في مباحث الاستصحاب .
 كتاب الاستصحاب - للامام السيد محمد كاظم بن عبد العظيم الطباطبائي اليزدي النجفي المتوفى سنة
 ١٣٣٧ هـ . وهذا الكتاب كان عند مذهب الشيخ علي أكبر الخوانساري .
 كتاب الاستصحاب - للمفتي العلامة الشيخ محمد بن محمد الباقر النجفي الشهير بالقاض الابرار المتوفى
 في اليف ثالث ربيع الاول سنة ١٣٠٦ هـ .
 كتاب الاستصحاب - للسيد محمد بن علي بن محمد الموسوي المتوفى بطهران سنة ١٣٢٥ هـ
 كتاب الاستصحاب - في اثبات جبينه للسيد الجاهل محمد بن علي مؤلف الرياض المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ
 كتاب الاستصحاب - للمفتي السيد محمد بن علي بن علي الحسيني الكوه كرمي الشهير بالهجة في محله بربوط
 كتاب الاستصحاب - للسيد مصطفى بن الحسين بن محمد علي بن رضا الحسيني الشافعي المتوفى سنة ١٣٣٦ هـ
 كتاب الاستصحاب - للمفتي العلامة الشيخ محمد مهدي بن محمد ابراهيم الكلباسي الاصفهاني المتوفى سنة
 ١٢٩٢ هـ . هذا الكتاب كان خطه محفوظا عند الشيخ آية الهدى الاصفهاني .
 كتاب الاستصحاب - للمفتي الشيخ محمد هادي بن المولى محمد آقاي الطهراني النجفي المتوفى بها سنة -
 ١٣٢١ هـ مطبوع .
 كتاب الاستصحاب - للشيخ هادي بن عبد الوهاب النوري سركاني الفقه في كرويل سنة ١٢٤١ هـ .
 كتاب الاستصحاب - للمفتي السيد هادي بن السيد علي الخراساني الحائري المتوفى سنة ١٣٦٨ هـ
 كتاب الاستصحاب - للسيد محمد باقر بن السيد زين العابدين الموسوي الخوانساري الاصفهاني .
 كتاب الاستصحاب في مجلدين - من آثار الامام العلامة الشيخ سعيد بن محمد بن علي بن عبد الوهاب الكلباسي
 النجفي المتوفى في ١٣٧٥ هـ المتوفى في اليف سنة ١٣٠٦ هـ .
 ثبوت برهان بعض مشايخه فاضل علمه داخل المخرور أحد لائمه من الشيخ جيب الله الرضوي أو الشيخ محمد الابرار

كتاب الاستصحاب للسيد محمد حسين بن السيد محمد علي الحسيني المرحوم الشهير سنائي المتوفى سنة ١٣١٥ هـ
 كتاب الاستصحاب - للسيد علي شاه بن السيد صفدر شاه الرضوي الكنتيري المتوفى سنة ١٢٦٩ هـ
 اسمه تحقيق المصواب في مباحث الاستصحاب .
 كتاب الاستصحاب - للامام السيد محمد كاظم بن عبد العظيم الطباطبائي اليزدي النجفي المتوفى سنة
 ١٣٣٧ هـ . وهذا الكتاب كان عند مذهب الشيخ علي أكبر الخوانساري .
 كتاب الاستصحاب - للمفتي العلامة الشيخ محمد بن محمد الباقر النجفي الشهير بالقاض الابرار المتوفى
 في اليف ثالث ربيع الاول سنة ١٣٠٦ هـ .
 كتاب الاستصحاب - للسيد محمد بن علي بن محمد الموسوي المتوفى بطهران سنة ١٣٢٥ هـ
 كتاب الاستصحاب - في اثبات جبينه للسيد الجاهل محمد بن علي مؤلف الرياض المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ
 كتاب الاستصحاب - للمفتي السيد محمد بن علي بن علي الحسيني الكوه كرمي الشهير بالهجة في محله بربوط
 كتاب الاستصحاب - للسيد مصطفى بن الحسين بن محمد علي بن رضا الحسيني الشافعي المتوفى سنة ١٣٣٦ هـ
 كتاب الاستصحاب - للمفتي العلامة الشيخ محمد مهدي بن محمد ابراهيم الكلباسي الاصفهاني المتوفى سنة
 ١٢٩٢ هـ . هذا الكتاب كان خطه محفوظا عند الشيخ آية الهدى الاصفهاني .
 كتاب الاستصحاب - للمفتي الشيخ محمد هادي بن المولى محمد آقاي الطهراني النجفي المتوفى بها سنة -
 ١٣٢١ هـ مطبوع .
 كتاب الاستصحاب - للشيخ هادي بن عبد الوهاب النوري سركاني الفقه في كرويل سنة ١٢٤١ هـ .
 كتاب الاستصحاب - للمفتي السيد هادي بن السيد علي الخراساني الحائري المتوفى سنة ١٣٦٨ هـ
 كتاب الاستصحاب - للسيد محمد باقر بن السيد زين العابدين الموسوي الخوانساري الاصفهاني .
 كتاب الاستصحاب في مجلدين - من آثار الامام العلامة الشيخ سعيد بن محمد بن علي بن عبد الوهاب الكلباسي
 النجفي المتوفى في ١٣٧٥ هـ المتوفى في اليف سنة ١٣٠٦ هـ .
 ثبوت برهان بعض مشايخه فاضل علمه داخل المخرور أحد لائمه من الشيخ جيب الله الرضوي أو الشيخ محمد الابرار

بسم الله الرحمن الرحيم - الحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسولنا محمد وآله الطاهرين وأصحابه المحققين
والخلفاء في بيان علم الأصول إن كل مسألة يصدق على العلم بها تعريف الفقهية من المسائل الفرعية
وكل مسألة يصدق على العلم بها تعريف الأصولية من المسائل الأصولية و

ولا ريب أنه لا يصدق على العلم بالاستصحاب بناء على استنباطه من الأخبار والآلة العلم بالحكم الشرعي
الفرعي عن دليله النصيبي ولا يصدق على العلم بمبدأ من الواحد ذلك بل أما أن يصدق عليها تعريف الأصول
أو تعريف جارية كعموم وإن ثبت ملاكاً آخر خارجاً عما ذكره المحقق الفقيه وهو:
أن علم الفقه لا يتحقق بالعلم بالأصول لا يتحقق به مع الواسطة ولا ريب أن الاستصحاب على هذا
الفرض من المسائل الفرعية دائماً ذكرها في الأصول لأن اعتبارها عند العامة الذين هم الأصل في تأسيس
علم الأصول وعند علماء الأصحاب إنما هو من باب حكم العقل وقد عرفت أنه على هذا من المسائل الأصولية
أدنى ببادئ التدرج على وجه البصيرة. وأما عند متأخري المتأخرين فهو وإن كان من المسائل الفقهية إلا
إنهم اختلفوا في ذلك على أن الاستصحاب وإن لم يكن عندنا من تلك الجهة لكن لنا أبحاث المقصود
منه وهو وجوب انباء كما كان بالأدلة الشرعية هذا على ما هو المصنف من عدم حجته من باب الخطأ
وأما على القول بحجته من تلك الجهة أيضاً فالغرض أن لنا طريقاً آخر أيضاً لإثبات توداه وهو الأخبار
وهذا كما مر شيئاً من أن يقال ذكر كثير من مسائل الزيادة والمقصود الجديدة واليهوية وهو ما يشترط
هذا كله مما ينبغي عليه سابقاً. وأما الآن فقد عرفت أن التحقيق كون الاستصحاب مطلباً من المسائل الفرعية
لانطباع كل من ملاك اعتبار الموضوع والتعريف مطبقاً لأن البحث يحتاج عن أدلة الأحكام الكلية
المستحصية لأن الملاك في البحث بينهما هو تلك الأحكام ولأنها مصادرات استنباط تلك الأحكام عن
أدلتها مما حققنا به ثم إننا ما يتحقق بالعلم بواسطة أنه يستنبط بها الأحكام المستحصية الكلية عن
الأدلة النصيبية.

ولا يتفرع على نفسها العمل بالقواعد الفقهية الجارية في جزئياتها يعود الانطباع. ثم إن شقنا
الاستداده بعد الاستكمال المذكور في كون مسألة الاستصحاب من المسائل الفرعية وتغريب كونها من

الاصحاب الجاد في المواد المذكورة بالنسبة إلى العلوم الثلاثة كالأجني وإما الاستكمال والاستصحاب الجاد في
الاصحاب الطبية والموضوعات المنطقية من أنه من القواعد الطبية المنطقية من أنه شرط قاعدة في الموضوع
والضد والالتزام ونسقط الناس على أصولهم وأجزاء القاعدة في غير شأنها لا يجد دليلاً عليها يجب كونه
قوله لا يتحقق الحقيقة، ودليلاً على الدليل بل دليلها نفس لا يتحقق شرطاً أو القواعد ما لجأت عن
القاعدة ليس جئنا عن أحوال الدليل حتى نجد من المائل الأصولية ومن وجود خاصة مسألة الأصولية
وهي كونه من وظيفة المجتهد لأن أجزاء هذه المواد علاج إلى الغرض من الأدلة، وهو ليس من
سأن المقلد، والخال أو المائلة الحقيقة من كانت نسبتها إلى المجتهد والمقلد سواء ذهب الشيخ كما في الاصحاب
في الموضوعات المتأرجحة لعدم توقف أجزاءها على الغرض فسيتم إليهما سواء.

ولكن يمكن أن يقال أنه ليس من خواص المألة الأصلية إلا خاصة الثوب لا يضمن به ولا يوجد في غيره
والحال أن ما ذكره وجد في المألة الفقهية أيضاً فلا حاجة لقاعدة الطهارة في كل ذلك الطهارة التي
اشتبهت من جهة الاستبراء في الحكم الوحي لكل مثل الحيوان المقتل بين الجربان ظاهر، ونحن لا
نبسح ما عهدنا به من الاسم ليس من وظيفة المقتل مع أنه من المألة الفقهية من غير خلاف واستكمال ولا
مناخه كون مألة الفقهية شريعة بين المجهدين والمقتل.

لأن الجهد بالنسبة إلى الشخص من الدليل والحاضر، فخذوا ذلك ما يجزئكم الخلة ناسية عنها فما حركها
في جوب الشخص والشفيع والعبد إلا أن المجتهد صار ثابتاً عن الخلة بالنسبة إلى الفرد الذي عجز هو
عنه وهو الشخص والشفيع ونعم المأني وهو العبد مشرطاً فيها للفرد في كل منها عليه.

ثم إن اشبه كون مسألة الأصحاب من المسائل الأصولية أو التفصيلية بهذا كذا أشباه خبر الواحد
أم لا. فنقول: لا اشكال في إكراهه على القول بحجية خبر الواحد من باب المصنف. وأما على القول بحجته من
بدل الأصل فلا اشكال فيه أيضا على ما ذكرناه من أنه على فرض ثبوت حجية خبر الواحد فإنه يفتى من باب المصنف بحجية
كل واحد من خبره فرق بين موارد من المسائل الأصولية والتفصيلية.

نعم يلحق الاستكمال على القول بالخاص بلغة بحجة التي في المائل الأصولية فمقتضاها ذهب إلى

أو المفصلة ضطرحة حب إليه بعض آخر. فعلى هذين القولين لا يمكن إثبات حجية الاستصحاب بخبر الواحد
لأن الأصول حرة العمل بالحق إلا ما ثبت حجية دليل رعاية ما ثبت عبادة في الأصول ضطر أو القصة كذا
والقضية لأنه لم يثبت أن الاستصحاب من إثباتها لا يمكن الضحك به فيه انتهى كلامه. وهو من مبدأ.
الآن على الكلام أن مسألة الاستصحاب بناء على استناده من الأخيار على من المسائل الأصولية أو
القضية إنما هو ما عنون به هذه المسألة. دل عليه الأجبار وهو وجوب انفاء مطلقاً ما كان الذي هو
على ذلك فثبت أن بين جميع أنواع ما يحكم بينها وبينه جميع تلك الأنواع من الأصول الكلامية والسياسية
والموضوعات الخارجية والمنطقية والأحكام الجزئية والكيفية على ما يستفاد من لفظ الجبر. والكل
وليس يحمل الكلام جزئياً المادة في المواد والمذكورة كلامه. وهو حتى يقال أن تلك الجزئيات تابعة لمواد
جوانها.

ولا ريب له أنه لا بد من الحيلولة هذه القضية تابعة لمواد جزئيات بعضها جزئياتها وجميع خصوص جزئياتها
محملاً للاستدلال على هذا النوع من عموم لفظ القاعدة لا يعلم الثلاثة المذكورين فلم يكن الحكم يكون من مسائل
شيئ منها لأن المركب من الأول والخارج خارج إلا أن لفظ المسائل القضية لأنها هي غالب مواد جزئياتها
وجوانها في العلمين الآخرين في غاية جبر بعد ذلك حجب جوانها في مسائل القضية كما لعدم وجوب كون اثباتها بما
يثبت به مسائل القضية من خبر الواحد وهو بلا احتمال غاية الأمر أنه قد يلدج فيها بعض مسائل العلمين
الآخرين فإن لم نجد فيها خبر الواحد لم يكن لنا اجراء الاستصحاب فيها.

ولكنه لا يقدح في إثبات أصل القاعدة بخبر الواحد لأن المورد على هذا القرض خصوص من المواد الغالبة
جبر القاعدة فيكم خصوص هذا النوع. (والاستدلال على ما لا يمكن فيمن من المعلوم الثلاثة لما ذكرنا من
الوجه على شدة القول بعدم حجية خبر الواحد في الأصول الكلامية أو لعدم حجية لاجتها ولا في أصول القضية
لأن المسألة ح لبت من مسائل القضية حتى بخبر الواحد بها.

وكن يمكن أن يقال أنه لا يثبت حجية خبر الواحد في القضية فإن استدل على لفظ عام شامل للقضية وبغيره
الماخ من العمل به في الأفراد المركبة من القضية كما في العام المحصى حجة ما يرد كان ذلك تربية

والقضية في الأصول الكلامية والسياسية والجزئية والكيفية على ما يستفاد من لفظ الجبر. والكل
وليس يحمل الكلام جزئياً المادة في المواد والمذكورة كلامه. وهو حتى يقال أن تلك الجزئيات تابعة لمواد
جوانها.

ولا ريب له أنه لا بد من الحيلولة هذه القضية تابعة لمواد جزئيات بعضها جزئياتها وجميع خصوص جزئياتها
محملاً للاستدلال على هذا النوع من عموم لفظ القاعدة لا يعلم الثلاثة المذكورين فلم يكن الحكم يكون من مسائل
شيئ منها لأن المركب من الأول والخارج خارج إلا أن لفظ المسائل القضية لأنها هي غالب مواد جزئياتها
وجوانها في العلمين الآخرين في غاية جبر بعد ذلك حجب جوانها في مسائل القضية كما لعدم وجوب كون اثباتها بما
يثبت به مسائل القضية من خبر الواحد وهو بلا احتمال غاية الأمر أنه قد يلدج فيها بعض مسائل العلمين
الآخرين فإن لم نجد فيها خبر الواحد لم يكن لنا اجراء الاستصحاب فيها.

ولكنه لا يقدح في إثبات أصل القاعدة بخبر الواحد لأن المورد على هذا القرض خصوص من المواد الغالبة
جبر القاعدة فيكم خصوص هذا النوع. (والاستدلال على ما لا يمكن فيمن من المعلوم الثلاثة لما ذكرنا من
الوجه على شدة القول بعدم حجية خبر الواحد في الأصول الكلامية أو لعدم حجية لاجتها ولا في أصول القضية
لأن المسألة ح لبت من مسائل القضية حتى بخبر الواحد بها.

وكن يمكن أن يقال أنه لا يثبت حجية خبر الواحد في القضية فإن استدل على لفظ عام شامل للقضية وبغيره
الماخ من العمل به في الأفراد المركبة من القضية كما في العام المحصى حجة ما يرد كان ذلك تربية

عطفة على ارادة ما يتبعه ذلك مثل ما إذا قال المولى: اصنف العلماء في هذه الليلة واشع احاداً بعضهم
 ليحل مكانه ونحو ذلك إذ لا يلزم أحد يدعى عدم وجوب احاد في المظهر والمحمول الاضافة، ما عني فيه مثلاً
 من غير قوله أصلاً.

وكيف كان فالامتناع بيننا على استنفاد من الاحاد قاعدة تجديده مستفاد من الاحاد وهو بمنزلة
 مدلول الاحاد ولا يعبر عنه الامتناع دليل مستغلا والاحاد دليل على الدليل فالجواب للبيان في
 محاده هو بان الامتناع بيننا ما هو بالاحاد لأن الامتناع بيننا لما في المورد الحاصل من مثله خاصة الماء الخبز
 ليس الا الحكم الشرعي بخامسة ذلك الماء الخبز سابقاً لوجود دليله الأولي مع: لا تنقض اليقين او
 وذلك بينه كالتكليف لا يثبت حكم مبررات صادره من المصادق فائدة من المنة بملك التواعد وهذا
 يظهر ضعف ما حكى عن بعض المصادفة القول من جعل الامتناع دليل على الحكم في محله وجعل قولهم
 لا تنقض اليقين بالتدليل على الدليل نظير آية النية بالنسبة إلى خير الواحد حيث قال: ان امتنع
 الخائف للأصل في شيء دليل شرعي رافع حكم الأصل ويخصي لعموم الحل إلى أن قال: ولا يعموم قولهم
 لا تنقض اليقين بالملك بالنسبة إلى أفراد الامتناع الاكتم آية النية بالنسبة إلى أفراد الاحاد
 المحيرة.

مضافاً إلى أن قياس ما عني به فيهم آية النية بالنسبة إلى من احاد الاحاد المحيرة فاصلاً أن يؤدي
 آية النية بحسب مطلق الخبر وجوب تصديقه ونزول موداه منزلة الراشع والبقاء اضلال خلافة وجوباً
 هذا المودى ليس بشئ جز ثبات الخبر بل يحقق كل واحد واحد من الاحاد.

ولا يرب أن جهة الاحاد الخاصة ليست دليل مستغلا آية النية دليل على الدليل الذي هو جهة تلك الاحاد
 بل الجهة حكم شرعي أصلي إذا ثبت لشيء صادر الشر دليل جهة. فلهذا نصراً بيننا لبيان دليل على الدليل غير
 أن دليلة الدليل هو غير الواحد ثبت بها لأن موداه الدليلية تنبئ لك أن جز ثبات خير الواحد
 ليست بمن جز ثبات تؤدي آية النية إلى مغلطات جز ثباته وله جز ثبات تؤدي آية النية جز ثباته
 الحكم الاصولي المذكور، هذا خلاف جز ثبات الامتناع.

فإن كان الامتناع بيننا في كل واحد من الاحاد، فلهذا نصراً بيننا لبيان دليل على الدليل الذي هو جهة تلك الاحاد
 بل الجهة حكم شرعي أصلي إذا ثبت لشيء صادر الشر دليل جهة. فلهذا نصراً بيننا لبيان دليل على الدليل غير
 أن دليلة الدليل هو غير الواحد ثبت بها لأن موداه الدليلية تنبئ لك أن جز ثبات خير الواحد
 ليست بمن جز ثبات تؤدي آية النية إلى مغلطات جز ثباته وله جز ثبات تؤدي آية النية جز ثباته
 الحكم الاصولي المذكور، هذا خلاف جز ثبات الامتناع.

ولا يثبت من جزيئات مؤدى قولهم : لا ينفق البقي بالثبات لأن الاستصحاب الجزئى ليس إلا الحكم الشرعى
 الظاهرى ببقاء ما كان ثباته قال : هذا المأثور كذا كان . وهذا ليس دليلا على الحكم بالبقاء بل هو
 نفس دليل هذا الحكم ليس إلا قولهم : لا ينفق .
 نعم - لو أجرى الاستصحاب لاثبات بقاء حجية شئ صار ذلك الشئ دليلا للاستصحاب الحقيقى بحجته
 لأن استصحاب حجة عن الحكم بحجته والحكم بحجته ليس دليلا بل هو ضد دليلنا للاستصحاب سواء
 جرى في الأحكام الأصولية أم الشرعية ليس دليلا .
 والمحصل إن كل قاعدة كانت مؤداهما الحجة فبعضها ثبات جزئى لها فبعضها دليلا لثبات حقيقتها بالثبات
 جزئى ثبات تلك القاعدة فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها
 الآخرى كان جزئيا أيضا حكم شرعى فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها
 للدليل لثبات شئ من جزئياتها .
 فثبت أن جزئيات شئ من عموم آية الجناد محم قولهم : لا ينفق لثبات دليل على الأحكام في المواد الخاضعة
 بل جزئيات كل منها أيضا حكم شرعى خاص ولعله العمومات المدعوى . نعم يعود جزئيات الآية بصير
 دليلها على كماله . مضى إلى أنه على فرض تسليم أن أفراد الاستصحاب دليل شرعى وعموم لا ينفق دليل على
 الدليل .
 نقول إن جزئيات أصل الدليل أيضا أدلة شرعية خاصة وعموم قولهم : كل شئ لك دليل حتى تعلم أنه حرام
 ونحوه دليل على الدليل كما أن الاستصحاب الخالص للأصل شئ دليل شرعى خاص فكذلك أصله
 المحل في ذلك الشئ دليل خاص على طلبة ذلك الشئ وعموم أصل الدليل دليل على هذا الدليل الخاص لا
 أن ذلك العموم دليل على طلبة شئ يقال أنه يخص بالاستصحاب الجزئى الذى هو دليل خاص
 بل النية على ما ذكرنا من النيات لأن الغرض من جزئيات الاستصحاب وبين فرد من أصله
 المحل .
 فإن ذلك إن الاستصحاب ماكم على حالة المحل . فث : ظاهر كلام القائل هو أن حجة تدفع الاستصحاب

ولا يثبت من جزيئات مؤدى قولهم : لا ينفق البقي بالثبات لأن الاستصحاب الجزئى ليس إلا الحكم الشرعى
 الظاهرى ببقاء ما كان ثباته قال : هذا المأثور كذا كان . وهذا ليس دليلا على الحكم بالبقاء بل هو
 نفس دليل هذا الحكم ليس إلا قولهم : لا ينفق .
 نعم - لو أجرى الاستصحاب لاثبات بقاء حجية شئ صار ذلك الشئ دليلا للاستصحاب الحقيقى بحجته
 لأن استصحاب حجة عن الحكم بحجته والحكم بحجته ليس دليلا بل هو ضد دليلنا للاستصحاب سواء
 جرى في الأحكام الأصولية أم الشرعية ليس دليلا .
 والمحصل إن كل قاعدة كانت مؤداهما الحجة فبعضها ثبات جزئى لها فبعضها دليلا لثبات حقيقتها بالثبات
 جزئى ثبات تلك القاعدة فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها
 الآخرى كان جزئيا أيضا حكم شرعى فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها فبعضها دليل لثباتها
 للدليل لثبات شئ من جزئياتها .
 فثبت أن جزئيات شئ من عموم آية الجناد محم قولهم : لا ينفق لثبات دليل على الأحكام في المواد الخاضعة
 بل جزئيات كل منها أيضا حكم شرعى خاص ولعله العمومات المدعوى . نعم يعود جزئيات الآية بصير
 دليلها على كماله . مضى إلى أنه على فرض تسليم أن أفراد الاستصحاب دليل شرعى وعموم لا ينفق دليل على
 الدليل .
 نقول إن جزئيات أصل الدليل أيضا أدلة شرعية خاصة وعموم قولهم : كل شئ لك دليل حتى تعلم أنه حرام
 ونحوه دليل على الدليل كما أن الاستصحاب الخالص للأصل شئ دليل شرعى خاص فكذلك أصله
 المحل في ذلك الشئ دليل خاص على طلبة ذلك الشئ وعموم أصل الدليل دليل على هذا الدليل الخاص لا
 أن ذلك العموم دليل على طلبة شئ يقال أنه يخص بالاستصحاب الجزئى الذى هو دليل خاص
 بل النية على ما ذكرنا من النيات لأن الغرض من جزئيات الاستصحاب وبين فرد من أصله
 المحل .
 فإن ذلك إن الاستصحاب ماكم على حالة المحل . فث : ظاهر كلام القائل هو أن حجة تدفع الاستصحاب

على اتصاله الخ لا يكون الاستعجاب خاصاً وأصله الخ لا يمازجها في الحكومة بعيدة عن تلوذها كما أنها لم تكن بباله أصلاً.

الحاشي - إن الملائكة اعتباد الاصحاب على القول بكونه من باب التبعيد الظاهري وهو مجرد عدم العلم بحدود الحالة السابقة. دأبا على القول بكونه من باب حكم العقل بالبقاء. فقال شيخنا الاستاذ هـ
إن المصير من طريفة العقائد عدم اعتباد انبأه القرآن في خصوص المقام كما يعلم ذلك من حكمهم
بعضها في الأصول كمنع عدم اعتبادهم أن يكونوا العالمين بالبقاء في الحالة السابقة.

وبهذا هو الذي لا دقة في شئ من أحكام العبادات والمعاملات والمواضعات السياسية انتهى ما اردناه .
القول : نعم لم يتعمد الاعتقاد باناداة الحق في شئ من المعاملات المذكورة . ولكن يكفي في ثبوت اعتبارهم
في ذلك مجرد ثبوت ان اعتبار الاستصحاب عندهم من باب حكم العقل فقط من دون الاستناد في ذلك
الى الاحباد . لموضح أنه ليس حكم العقل بدياء العقل بل على ما يجب انما اثار البقاء مع الملك في البقاء بل
انما حكم العقل بذلك بلا حجة حصول الحق بالبقاء بعد بلا حجة الوجود السابق وبقاء ما لم يوجد
التم كانت موجودة مع المنصوب في زمان التثبي في وجود المنصوب بل لا يجوز بالبقاء ما لم يحصل التثبي
القوي بل التثبي ولو حصل التثبي في غير معين يثبت . كقوله اذ شربكم اسكوا البعد من ارسال ما يثبت على
ادسالة التثبي بل فوجوه من حيث هو في بعض الحالات .

وكيف كان متباعدة الباري أن النقيض علما بالامتناع بين المتناقضات المذكورة، فيصير جوابا اعتبارا للظن
وكن عدم التدرج لا يدل على عدم الاعتناء بل على وجوبه وما حمل لهم أيضا وانما يشعر من القول بأن كون
المقام مقام ذلك كما انما ثبت بالامتناع والاستغناء عن ان اعتبار هذه من باب التعبد بل مقام التوقفي
لذا انما هو علم الله ولم يعلمهم غيره واذا لم يدل لعل اعتناء الامتناع عند فهم أيضا من باب التعبد
وكيف كان ذلكا هو لا يدل على شي من ذلك الا شيئا لا نقا.

و اما المقصود من ذلك محض اطلاعنا عليهم ولا لهم من حرج وظاهرنا بشارة كتمانها، الذين اعطى
و شادح من الشهيد، وكان في كلامنا التي نقلها عنهم هو، وكذا الظاهر من نص العنصرى ^{سحاب} لا

ويعتلى ثم يرجع إلى التل بعد الصلاة إذا انقضت جوبان فاعده التل بعد الفراغ مع أنه
 له الغفلة بعد التل الحاصل قبل الصلاة لأن الجهد المتكبر من أحوال الغفلة فمثل جهداً وعلو لى
 شيخنا الأستاذ ده بانهم اشارة إلى ما ذكرنا
 السادس - في فهم الاستصحاب ليعرف أن الخلاف في جميع أقسامه أو بعضها فقول : إن له نصيباً
 المنصوب وأخر باعتماد الدليل المال عليه وأخر باعتماد التل المأخوذ منه .
 أما بالاعتناء الأول فمن وجوه الأول من حيث إن المنصوب قد يكون أمراً وجودياً كوجوب شيء أو
 طهارة أو رطوبة ثوب أو نحو ذلك وقد يكون عدسياً وهو على منتهى أوهما - عدم استعمال اليد
 بتكليف شوي - يسمى عند بعضهم بالبراءة الأصلية وأصله الذي . وثانيتها غير التل من العدييات
 كعدم فعل اللفظ من معناه وعدم الغزبية وعدم موث وبلد وعدم رطوبة الثوب وعدم حذو
 الوضوء أو الخلل إلى غير ذلك والظاهر أنه لا خلاف في كون الأول محل النزاع .
 وأما الثاني - فقد كفى عن شريف العلماء المأذون عن سيدنا حجة مؤلف الواضح أنه نال في
 الدرس : إن الحديث خارج إجماعاً من محل النزاع وإن اعتباره فيه إجماعاً واستشهد عليه ذلك بعد
 الإجماع باستناده صيغة العلماء على المنك بالأصول العديية قبل أصالة عدم الغزبية والتل
 والاشتمال . غير ذلك وبناءً على هذه المسألة على كتابة العلة الحديثة للإفتاء لا يبعد بأن
 محل النزاع الذي هو المسمى هو خصوص الاستصحاب الوجودي لأنه هو الذي يوقف على العلة
 الحديثة . ينشئ فيه النزاع لأن العلة الحديثة كما في البقاء ثم لا لأن الطعن لا يحتاج إلى
 علة بل مؤيات في الأول . وبناءً على لا يحتاج إلى العلة بل ينشئها فلم يجدت علة الوجود ولو كانت المد
 أهم لزم كون الدليل أحسن من المسمى .
 ولكنك حينها فيه أما الإجماع فيه أولاً أنه كما في فرضه من ذلك الاستدلال به على ما ر
 الاستصحاب الحديث لا يوجد الاستشهاد لحدوجه عن محل النزاع أن هذه المسألة ما يطرأ إليه
 حكم العقل فلا يكن خصم الإجماع المصطلح بها لا خالف استناد أهل الشريعة إلى حكم عظمهم .

ويعتلى ثم يرجع إلى التل بعد الصلاة إذا انقضت جوبان فاعده التل بعد الفراغ مع أنه
 له الغفلة بعد التل الحاصل قبل الصلاة لأن الجهد المتكبر من أحوال الغفلة فمثل جهداً وعلو لى
 شيخنا الأستاذ ده بانهم اشارة إلى ما ذكرنا
 السادس - في فهم الاستصحاب ليعرف أن الخلاف في جميع أقسامه أو بعضها فقول : إن له نصيباً
 المنصوب وأخر باعتماد الدليل المال عليه وأخر باعتماد التل المأخوذ منه .
 أما بالاعتناء الأول فمن وجوه الأول من حيث إن المنصوب قد يكون أمراً وجودياً كوجوب شيء أو
 طهارة أو رطوبة ثوب أو نحو ذلك وقد يكون عدسياً وهو على منتهى أوهما - عدم استعمال اليد
 بتكليف شوي - يسمى عند بعضهم بالبراءة الأصلية وأصله الذي . وثانيتها غير التل من العدييات
 كعدم فعل اللفظ من معناه وعدم الغزبية وعدم موث وبلد وعدم رطوبة الثوب وعدم حذو
 الوضوء أو الخلل إلى غير ذلك والظاهر أنه لا خلاف في كون الأول محل النزاع .
 وأما الثاني - فقد كفى عن شريف العلماء المأذون عن سيدنا حجة مؤلف الواضح أنه نال في
 الدرس : إن الحديث خارج إجماعاً من محل النزاع وإن اعتباره فيه إجماعاً واستشهد عليه ذلك بعد
 الإجماع باستناده صيغة العلماء على المنك بالأصول العديية قبل أصالة عدم الغزبية والتل
 والاشتمال . غير ذلك وبناءً على هذه المسألة على كتابة العلة الحديثة للإفتاء لا يبعد بأن
 محل النزاع الذي هو المسمى هو خصوص الاستصحاب الوجودي لأنه هو الذي يوقف على العلة
 الحديثة . ينشئ فيه النزاع لأن العلة الحديثة كما في البقاء ثم لا لأن الطعن لا يحتاج إلى
 علة بل مؤيات في الأول . وبناءً على لا يحتاج إلى العلة بل ينشئها فلم جدت علة الوجود ولو كانت المد
 أهم لزم كون الدليل أحسن من المسمى .
 ولكنك حينها فيه أما الإجماع فيه أولاً أنه كما في فرضه من ذلك الاستدلال به على ما ر
 الاستصحاب الحديث لا يوجد الاستشهاد لحدوجه عن محل النزاع أن هذه المسألة ما يطرأ إليه
 حكم العقل فلا يكن خصم الإجماع المصطلح بها لا خالف استناد أهل الشريعة إلى حكم عظمهم .

وأيضا - إن هذه المسألة من المسائل المحسنة فلا يمكن تحصيل الإجماع المصطلح فيها من إقرار من فروع
لها لعدم إمكان الاستكشاف بأشياء المفوضين للمفوضين بها عن رأي الإمام و بدونه لا اعتبار
بمجرد الأئمة -

وثالثا - إنه بعد ما بحر عليك من التبرع بالخلاف لا يمكن دعوى اتفاق الفقهاء المفوضين لها أيضا
فصل من اتفاق جميع أهل الفروع على هذا لم يثبت اتفاقا فشهد بخروج الأئمة أصلا ^{فصل} قال شيخنا الأ
ده : وإن كان يشهد بالإجماع ظاهر سعد الدين المقفاني في شرح الترح حيث قال : إنه خلاف
المؤمنين للاستصحاب إنما هو في الأبيات دون الحق الأصلي -

أقول : كلامه على فرض صدقه إنما يشهد باتفاق العامة على اعتباره في الحق الأصلي واتفاقهم عليه
ولا يشهد بالإجماع المصطلح عند الخاصة كما في القياس وقوه بل لا يجوز اتفاقهم أيضا -

وأما سيرة الفقهاء ففيه أدلة - إن السيرة المعيرة هي ما يسل بأخبارها من زمان الإمام و اختلافه
عليها والممكن من الردع وعدم الردع لأن السيرة المعيرة هي دعوى الإجماع العلوي شرطا اعتباره
استكشاف رضا الإمام و الشرط بما ذكره لم يعلم شيء من ذلك بل كلما سلطوا العلم ^{مكرر}
وثالثا - إنه على فرض إرادته بما جرد الاستصحاب اتفاقا استغنى عنه باب الألفاظ على الهدى ^{مكرر}
استغنى عن على الوجود كما عن الوجود البهيماني بعد استلزامه مطلقا عن سائر أحكامه كذا
عن آخر والمضطر من ذلك أنه قال : لكن الذي عجز من الجمع حتى المكون مطلقا إنهم يتبدلون وبما حاله
عدم النقل خبره : لأنهم حقيقته في الوجود محونا كذا الحق لأصالة عدم النقل ولتبدلوا
بأصالة بقاء الحق القوي ببقاء الحقيقة الشرعية المجرى للذكاء لا يخفى على المتفطن انتهى كلامه
فدور مرد -

فلا حجة في السيرة الجارية في باب الألفاظ على خروج العدييات لأنها لو شهدت لشهدت
بوجود الوجوديات أيضا -

ثالثا - إنه الأصل المبادى في بيان حتمها ليس من شأن الإمام ببيان لأنه صغرى خصوص ^{فصل}
ال

وأيضا - إن هذه المسألة من المسائل المحسنة فلا يمكن تحصيل الإجماع المصطلح فيها من إقرار من فروع
لها لعدم إمكان الاستكشاف بأشياء المفوضين للمفوضين بها عن رأي الإمام و بدونه لا اعتبار
بمجرد الأئمة -

وثالثا - إنه بعد ما بحر عليك من التبرع بالخلاف لا يمكن دعوى اتفاق الفقهاء المفوضين لها أيضا
فصل من اتفاق جميع أهل الفروع على هذا لم يثبت اتفاقا فشهد بخروج الأئمة أصلا ^{فصل} قال شيخنا الأ
ده : وإن كان يشهد بالإجماع ظاهر سعد الدين المقفاني في شرح الترح حيث قال : إنه خلاف
المؤمنين للاستصحاب إنما هو في الأبيات دون الحق الأصلي -

أقول : كلامه على فرض صدقه إنما يشهد باتفاق العامة على اعتباره في الحق الأصلي واتفاقهم عليه
ولا يشهد بالإجماع المصطلح عند الخاصة كما في القياس وقوه بل لا يجوز اتفاقهم أيضا -

وأما سيرة الفقهاء ففيه أدلة - إن السيرة المعيرة هي ما يسل بأخبارها من زمان الإمام و اختلافه
عليها والممكن من الردع وعدم الردع لأن السيرة المعيرة هي دعوى الإجماع العلوي شرطا اعتباره
استكشاف رضا الإمام و الشرط بما ذكره لم يعلم شيء من ذلك بل كلما سلطوا العلم ^{مكرر}
وثالثا - إنه على فرض إرادته بما جرد الاستصحاب اتفاقا استغنى عنه باب الألفاظ على الهدى ^{مكرر}
استغنى عن على الوجود كما عن الوجود البهيماني بعد استلزامه مطلقا عن سائر أحكامه كذا
عن آخر والمضطر من ذلك أنه قال : لكن الذي عجز من الجمع حتى المكون مطلقا إنهم يتبدلون وبما حاله
عدم النقل خبره : لأنهم حقيقته في الوجود محونا كذا الحق لأصالة عدم النقل ولتبدلوا
بأصالة بقاء الحق القوي ببقاء الحقيقة الشرعية المجرى للذكاء لا يخفى على المتفطن انتهى كلامه
فدور مرد -

فلا حجة في السيرة الجارية في باب الألفاظ على خروج العدييات لأنها لو شهدت لشهدت
بوجود الوجوديات أيضا -

ثالثا - إنه الأصل المبادى في بيان حتمها ليس من شأن الإمام ببيان لأنه صغرى خصوص ^{فصل}
ال

ولا دخل له بالحكم التوقيري وان كان قد بلغه عقلا أو عاده حكم شرعي ولا يمكن أن يفتق فيه السيرة
 المعيشة.

وراجع على فرض وجود أمانة يجوز الاستشهاد بها وعدمه ودور شيء ما ذكر عليها لا يثبت بها الاثر
 العددي في باب الألفاظ على محل النزاع.

وأما استدلالهم على عباد الاستصحاب بما شغفه اليان عن المذتر فيه : أولا - إنه معارض بما
 يضمن أدلته بالمعنى كما يجب أن يشهد الله ولو كان ذلك شاهدا على الاختصاص بالوجود في هذا
 شاهد على الاختصاص بالعددي. ثانيا - إنه ينص اختصاص النزاع بالثبوت من حيث المقتضى لا
 من حيث الواقع. ولكن يمكن دفعه بأنه إنما ينص ذلك على فرض ثبوت أحد أموراً صحت أن يقول
 القائل بكتبا في المصلحة المحذرة للبناء أنها ما فيه الحكم بالبقاء ولو كان مقتضى المصلحة البقاء ولو كان
 لا يظن إلى اليك من حيث الواقع ينصرك ذلك من حيث المقتضى ولا يجب أنه لا يقول
 بما لك أحد بل القائل الملة كذا ما يقول بكتبا فيها أصل البقاء لا ذلكم به بكتبا فيها البقاء بخلاف
 ما لمصلحة الحلول للبقاء فلا يجدى ذلك في مقام التكاليف.

ثانيا - أن يقول أنها ما فيه لأصل البقاء وأنه يبقى بعد الوجود لا يمكن أن يرضى رافع خوفاً من ذلك
 في مقام ذلك المقتضى وهو أيضا لا يجدى في مقام التكاليف مقتضى القابلية لأنه لا يقول ببقاء
 كل شيء بعد حدوثه عليه أي لا الدور على فرض قوله بذلك لا مخرج للاستصحاب لا يقتضي البقاء
 بعد الحدوث ولا يظن إلى اليك من حيث المقتضى كما أنه لا أخى أن يقول فإلا لعدم إمكان أن
 يرضى رافع مثلا الملة المحذرة للسراج أن يُلاد صاوية خرج فيه ضلعة صالحة لأن يفتى إلى
 الصبح ويحل بان اجتماع ذلك الملة محذرة ينص البقاء إلى الصبح كذا فيجب رجع تطفؤه
 أو يصبب ماء دونه أو يقطع ضلعة والاشارة صالحة لأن يبقى مدة سنة ولكن قد يفتى أحد أن
 يحصل الرياء أو الطامعون ويؤخذ ذلك وهكذا.

والحاصل أنه لا ينصرك ذلك على هذا القول في مقتضى المقتضى بل ثابته فيه وأخرى وجود النزاع

ولا يمكن أن يفتق فيه السيرة المعيشة.

وراجع على فرض وجود أمانة يجوز الاستشهاد بها وعدمه ودور شيء ما ذكر عليها لا يثبت بها الاثر
 العددي في باب الألفاظ على محل النزاع.

وأما استدلالهم على عباد الاستصحاب بما شغفه اليان عن المذتر فيه : أولا - إنه معارض بما
 يضمن أدلته بالمعنى كما يجب أن يشهد الله ولو كان ذلك شاهدا على الاختصاص بالوجود في هذا
 شاهد على الاختصاص بالعددي. ثانيا - إنه ينص اختصاص النزاع بالثبوت من حيث المقتضى لا
 من حيث الواقع. ولكن يمكن دفعه بأنه إنما ينص ذلك على فرض ثبوت أحد أموراً صحت أن يقول
 القائل بكتبا في المصلحة المحذرة للبناء أنها ما فيه الحكم بالبقاء ولو كان مقتضى المصلحة البقاء ولو كان
 لا يظن إلى اليك من حيث الواقع ينصرك ذلك من حيث المقتضى ولا يجب أنه لا يقول
 بما لك أحد بل القائل الملة كذا ما يقول بكتبا فيها أصل البقاء لا ذلكم به بكتبا فيها البقاء بخلاف
 ما لمصلحة الحلول للبقاء فلا يجدى ذلك في مقام التكاليف.

ثانيا - أن يقول أنها ما فيه لأصل البقاء وأنه يبقى بعد الوجود لا يمكن أن يرضى رافع خوفاً من ذلك
 في مقام ذلك المقتضى وهو أيضا لا يجدى في مقام التكاليف مقتضى القابلية لأنه لا يقول ببقاء
 كل شيء بعد حدوثه عليه أي لا الدور على فرض قوله بذلك لا مخرج للاستصحاب لا يقتضي البقاء
 بعد الحدوث ولا يظن إلى اليك من حيث المقتضى كما أنه لا أخى أن يقول فإلا لعدم إمكان أن
 يرضى رافع مثلا الملة المحذرة للسراج أن يُلاد صاوية خرج فيه ضلعة صالحة لأن يفتى إلى
 الصبح ويحل بان اجتماع ذلك الملة محذرة ينص البقاء إلى الصبح كذا فيجب رجع تطفؤه
 أو يصبب ماء دونه أو يقطع ضلعة والاشارة صالحة لأن يبقى مدة سنة ولكن قد يفتى أحد أن
 يحصل الرياء أو الطامعون ويؤخذ ذلك وهكذا.

والحاصل أنه لا ينصرك ذلك على هذا القول في مقتضى المقتضى بل ثابته فيه وأخرى وجود النزاع

وكيف كان له تفتي الفاء بعد وجوده بخلاف المعدم ولما سلمنا عدم حصول مقتضى البقاء
 في الوجود كان سادبا لعدم يحصل من ذلك كله ان الأدلة بأما بالعدم أو تنفيها فبقيا لا
 ظاهرة الوجودي وبم الاستحالة استظهر شيئا لا متناذره من عنوانه للمالة باستصحاب
 الحال فغير يعلم له اختصاص النزاع بالوجودي وهذا الاستظهار بالنسبة إلى التعريف بموضع الظهور
 لفظ لما كان وما تليق وبقي الحصول وأما في ذلك الوجودي ولكن لا يظهر لغوا ما باستصحاب
 الحال في ذلك لأنهم يجررون من البراءة الأصلية وأصله عدم باستصحاب حال القطع أنه على
 يكون لفظ استصحاب الحال من غير إضافة الحال إلى الشرع أو القطع كما عرفت المحرم صافيا إلى أن
 ينفع أعم من الوجودي والعدمي.

وكيف كان على من في المهور في الاختصاص الوية فيه ما عرفت وتوالت ما فيه لا عتونه بعضهم لا على الأكر
 باستصحاب حال الشرع ولذا ذلك لعل هذا على الاختصاص بالأحكام الكلية وما يظهره في قول العدمي
 مضافا إلى ما مرأور:

الأول - استدلال الثاني في كتب الخاصة والعامة بأنه لو كان الاستصحاب معبراً لزم ترجيح بقية الثاني
 في الاعتقاد بالاستصحاب.

الثاني استدلال المتبين كما في المعية بأنه لم يغير الاستصحاب لاندباب استنباط الأحكام من الأدلة
 فنظروا حالا لا فيها لا بد من الإلزام بالاستصحاب مثل حال الاشتراك والعقد والخصيص والقيود والقوة
 والخط والتعريف والهدور فوما إذا لو كان الاستصحاب العدمي خارجاً عن عمل النزاع ومجداً على اعتبار
 لم يكن وجه لهذا الاستدلال ولا جواب المناوون فيه بأن الاستصحاب الجادى لغير تلك الحالات
 استصحاب عدمي وهو خارج عن عمل النزاع.

الثالث - إن القول بالتفصيل بين العدمي والوجودي يناء على اعتبار الاستصحاب من باب القول أصل
 وجوده بين العقلاء لا يخلو من استحالة الحال إنه لو كان العدمي متفهماً لم يزم اتفاق الثانيين بحجة
 الاستصحاب على القول بالتفصيل إذ بعد نزول بينهم لجهة على نقيض هو الوجودي.

وكيف كان له تفتي الفاء بعد وجوده بخلاف المعدم ولما سلمنا عدم حصول مقتضى البقاء
 في الوجود كان سادبا لعدم يحصل من ذلك كله ان الأدلة بأما بالعدم أو تنفيها فبقيا لا
 ظاهرة الوجودي وبم الاستحالة استظهر شيئا لا متناذره من عنوانه للمالة باستصحاب
 الحال فغير يعلم له اختصاص النزاع بالوجودي وهذا الاستظهار بالنسبة إلى التعريف بموضع الظهور
 لفظ لما كان وما تليق وبقي الحصول وأما في ذلك الوجودي ولكن لا يظهر لغوا ما باستصحاب
 الحال في ذلك لأنهم يجررون من البراءة الأصلية وأصله عدم باستصحاب حال القطع أنه على
 يكون لفظ استصحاب الحال من غير إضافة الحال إلى الشرع أو القطع كما عرفت المحرم صافيا إلى أن
 ينفع أعم من الوجودي والعدمي.

وكيف كان على من في المهور في الاختصاص الوية فيه ما عرفت وتوالت ما فيه لا عتونه بعضهم لا على الأكر
 باستصحاب حال الشرع ولذا ذلك لعل هذا على الاختصاص بالأحكام الكلية وما يظهره في قول العدمي
 مضافا إلى ما مرأور:

الأول - استدلال الثاني في كتب الخاصة والعامة بأنه لو كان الاستصحاب معبراً لزم ترجيح بقية الثاني
 في الاعتقاد بالاستصحاب.

الثاني استدلال المتبين كما في المعية بأنه لم يغير الاستصحاب لاندباب استنباط الأحكام من الأدلة
 فنظروا حالا لا فيها لا بد من الإلزام بالاستصحاب مثل حال الاشتراك والعقد والخصيص والقيود والقوة
 والخط والتعريف والهدور فوما إذا لو كان الاستصحاب العدمي خارجاً عن عمل النزاع ومجداً على اعتبار
 لم يكن وجه لهذا الاستدلال ولا جواب المناوون فيه بأن الاستصحاب الجادى لغير تلك الحالات
 استصحاب عدمي وهو خارج عن عمل النزاع.

الثالث - إن القول بالتفصيل بين العدمي والوجودي يناء على اعتبار الاستصحاب من باب القول أصل
 وجوده بين العقلاء لا يخلو من استحالة الحال إنه لو كان العدمي متفهماً لم يزم اتفاق الثانيين بحجة
 الاستصحاب على القول بالتفصيل إذ بعد نزول بينهم لجهة على نقيض هو الوجودي.

ودعوى مواضعهم للتبني في خصوص الحدي بلزم كونهم متفقين على الفصل مع أن أهل وجود القول
بالفصل بين الصفات في نهاية الاشكال متساعين اتفاق الثاني عليه وجه الاشكال إنه ما من استصحاب
وجودي إلا يمكن تومن استصحاب حدي معه بلزم من القلق به القلق بذكرى الوجود فيسقط ما ذهبنا أيضاً
الاستصحابات الوجودية ولا يحجب عن اعتبارها بعد إمكان إثبات المستحيات الوجودية بالاستصحابات
العديدة المتتالية لثبوت تلك الوجوديات.

فقد ثبت أنه لا بد أن يكون المحقق أصحاً من غيره في دفع الفاع وأجاب عنه الاستعاذ به بأنه إنما يتم في ما إذا كان
الأمر الوجودي لازماً أو ملزوماً للأمر المحقق لا في ما إذا كان من مفاد ذاته الانشائية والأمر الوجودي مما
يخبر به من المفاد ذات الانشائية عالمياً لا يكتفي إثباته بالاستصحابية المحقق لأن الأصل الحديث على القول ^{عليه}
إنما يثبت في اللازم والملزومات العقلية والعادية دون المفاد ذات الانشائية.

أقول فيه أولاً أنا لا أحتاج إثبات الصدق الوجودي بل استصحاب عدم صدقه حتى يقال أنه شيء
الإنشائي وأنه لا يخفى عند القائلين بالشيء الأصل المتيقن بل إنما يستدل إلى استصحاب عدم عديمه ولا
أن عدم كل شيء لازم لوجوده. وأدلى إلى استصحاب عدم عدمه لأنه الذي سولاه لوجوده العلة فيه
وجود المعلول فكيف كان يتصور من قبل إثبات الملازم أو اللازم العقل لا المقادير الإنشائي.

وثانياً - إن ظاهر الخطاب باعتبار الاستصحاب من باب الثقل أن ملك اختياره هو الثقل بالبقاء وإن
الثقل بحسب من أي شيء حصل كما هو المصريح به في شرح تكملة طب الحاشية له السيد عبد الله في شرح
مختصر الحاجي للحضرة، وكل هذا لا يصل الثقل من بقاء امتناع أحد التعديلات بوجود الآخر كما كان محجة في
اثباته، لكن لما قل أن يقول أن على النزاع هو الوجودي فقط.

والمثاني انما تكونا اعتبارا منه لمدى اهم ان الوجوديات التي هي مخرج الاجل والمثلية والحقا
والطبيعة والمادة بمنزلة الحكم النوعية والاحكام النوعية لا تليق الا بالبدل تصويب من القاع والادلة
مختصرة في المقادير والقياس اجمالا والاستغناء لتمامها كما هو احد ادلة المثاني المذكورة في
شرح الفصل في هذا المجلد من تصويبات القدماء في تأييد غير كقول الحق فيه وليام العقلاء

وبيان كونه جهة وان كان مراده غير ذلك وهو ان الحكم بالحق في ما لا يكون مستغنيا بالضرورة عن محتاج
 الى الدليل فهو باطل وذكره عند الله عوضا لظنونه لان الحق اذا لم يكن معلوما بالضرورة فلا بد له من
 طريق يعلم به يجب ذكره عند المدعى لظنونه كما يجب على مدعى الاثبات.
 وبالجملة فان الممكن من حيث هو متساوي المنية الى طرق الثبوت والحق فلا يجوز انكم بأحد هذا القول
 وهو الدليل ذو دفع الاثبات على وجوب اقامة الدليل على الوعدانية في عدم التصانع. وحاصل الدعوى
 الاولى نفي الثبوت له. والثانية نفي المدعى والبداهة عن وجود الله تعالى.
 والجواب عما يجلبه الاولون ان نفي الدليل على المتكلمين كونه نافية دلالة الفصل على سقوط الدليل
 على الثاني بل يحكم الشرع بقوله صلى الله عليه واله: الجبنة على المدعى والجحيم على من انكر. على انه يلزم
 باليمين وهو قائم مقام الحجية فلا سقطوا الحجية في بعض صور الاثبات كما في دعوى المدعى او الودعية
 . ثلثها. كما لم يكن في ذلك دلالة على سقوط الدليل عن الميت فكذلك المتكلم استناد وجوب سادسه وهو
 سوال معلوم من دين الاسلام ضرورة.
 اولاً انه لو كان ثابتاً لا شبهة فلا يمكن ان يثبت ما يثبت من غير العلم بالحق كبداهة التكليف باقامة
 الدليل على نفي الثبوت عن التصانع ثابت بالاثبات. لقوله تعالى: فاعلم انه لا اله الا الله انه لم يزل
 . قال العبدى في هذا العنوان بعد فعل الافعال الثلاثة المذكورة في كلام السيد المشتمل راضاً بالقول
 بوجوب اقامة الدليل على النفي.
 لانه ان ادعى على ما ينبغي ان يقرضه دوى وجواً اذ قد ما يثبت به حجج الى طريق يفتقر اليه كما في حق
 والمفروض خلافه فيكون ضرورياً وانقر بما قد املت. ولذا ايضا الاجماع على ذلك في دعوى مدعيه
 الله تعالى وهي نفي الثبوت في دعوى ثبوتية تعالى وهي نفي الاول. والحدث منه تعالى فيطلب السلب
 الكل ثم نقول فيثبت الاجابة الكلي اذ لا تأمل بالفضل.
 دليلاً الثاني للخطابية بالدليل انه لو لم يكن كل مدعى لثبوت ان يقيم الدليل عليه لزم متكررة الدعوى الرسالة ان
 فيج الدليل على عدم رسالته وكذا لك متكررة وجوب صلاة سادسة وكذا لك المدعى عليه المتكلم في
 بين وجهه يفتقر. وهو ان لا يثبت في كل وقت من وقت الصلاة في كل وقت من وقت الصلاة في كل وقت من وقت الصلاة

وبيان كونه جهة وان كان مراده غير ذلك وهو ان الحكم بالحق في ما لا يكون مستغنيا بالضرورة عن محتاج
 الى الدليل فهو باطل وذكره عند الله عوضا لظنونه لان الحق اذا لم يكن معلوما بالضرورة فلا بد له من
 طريق يعلم به يجب ذكره عند المدعى لظنونه كما يجب على مدعى الاثبات.
 وبالجملة فان الممكن من حيث هو متساوي المنية الى طرق الثبوت والحق فلا يجوز انكم بأحد هذا القول
 وهو الدليل ذو دفع الاثبات على وجوب اقامة الدليل على الوعدانية في عدم التصانع. وحاصل الدعوى
 الاولى نفي الثبوت له. والثانية نفي المدعى والبداهة عن وجود الله تعالى.
 والجواب عما يجلبه الاولون ان نفي الدليل على المتكلمين كونه نافية دلالة الفصل على سقوط الدليل
 على الثاني بل يحكم الشرع بقوله صلى الله عليه واله: الجبنة على المدعى والجحيم على من انكر. على انه يلزم
 باليمين وهو قائم مقام الحجية فلا سقطوا الحجية في بعض صور الاثبات كما في دعوى المدعى او الودعية
 . ثلثها. كما لم يكن في ذلك دلالة على سقوط الدليل عن الميت فكذلك المتكلم استناد وجوب سادسه وهو
 سوال معلوم من دين الاسلام ضرورة.
 اولاً انه لو كان ثابتاً لا شبهة فلا يمكن ان يثبت ما يثبت من غير العلم بالحق كبداهة التكليف باقامة
 الدليل على نفي الثبوت عن التصانع ثابت بالاثبات. لقوله تعالى: فاعلم انه لا اله الا الله انه لم يزل
 . قال العبدى في هذا العنوان بعد فعل الافعال الثلاثة المذكورة في كلام السيد المشتمل راضاً بالقول
 بوجوب اقامة الدليل على النفي.
 لانه ان ادعى على ما ينبغي ان يقرضه دوى وجواً اذ قد ما يثبت به حجج الى طريق يفتقر اليه كما في حق
 والمفروض خلافه فيكون ضرورياً وانقر بما قد املت. ولذا ايضا الاجماع على ذلك في دعوى مدعيه
 الله تعالى وهي نفي الثبوت في دعوى ثبوتية تعالى وهي نفي الاول. والحدث منه تعالى فيطلب السلب
 الكل ثم نقول فيثبت الاجابة الكلي اذ لا تأمل بالفضل.
 دليلاً الثاني للخطابية بالدليل انه لو لم يكن كل مدعى لثبوت ان يقيم الدليل عليه لزم متكررة الدعوى الرسالة ان
 فيج الدليل على عدم رسالته وكذا لك متكررة وجوب صلاة سادسة وكذا لك المدعى عليه المتكلم في
 بين وجهه يفتقر. وهو ان لا يثبت في كل وقت من وقت الصلاة في كل وقت من وقت الصلاة في كل وقت من وقت الصلاة

والحال انه ليس جميع موارد دعوى النفي بحري الاستصحاب العدى لعدم العلم بالمالة السالبة في كثير من
 مثل دعوى نفي الترتيب عن الله تعالى ونفي الحدود ونفي الاول عن وجوده تعالى ونفي الجمعية والتركيب
 ونفي كونه عرضا الى غيره ذلك من الصفات السالبة ونفي الحدود عن العلم كما ذهب اليه الحكماء . .
 بل نفي جميع الاشياء التي وجدت في الخارج ثم شك في بقائها اذ لا ريب في كون الاستصحاب الوجودي على
 النزاع فلا يمكن استصحاب وجودها عند منكري حجية الاستصحاب الوجودي ولو ادعى احد متبهميها يمكنه
 الاستناد في ذلك الى الاستصحاب العدى لأن المقهور من انقلاب عدتها الاصل الى الوجود فلا طالة سنا
 فينبغي لعدم المطاري بعد الوجود عند الشك في وجودها وعدمها كما في منكري الدين مع العلم بيقين الدين
 سابقا والشك في بقائه كما في منكري حياة المورث أو الزوج ومنكون المروءة في العدة مع كونها معتدلة .
 سابقا والشك في بقائها عند اعادة تزويجها .
 و منكون الرابعة المختلفة رجعية في العدة عند اعادة تزويج الخامسة مع دعوى الخصم في جميع تلك الموارد
 بعد الوجود السابق والاعتراف بعدم حجية الاستصحاب الوجودي الى غير ذلك مما لا يمكن ان يكون مستلزما
 لوجود اثارة الدليل على النفي بها كونها موافقا للاستصحاب العدى .
 و قد سمعت ان الثاني الرجوع اذ الدليل على النفي يدعي السلب الكلي والذات الذي يوجب الاجاب الكلي ولذا
 اجاب الحاجبي والعندي عن دليل الثاني بالاجماع على وجود اذ الدليل على نفي الترتيب والحدوث .
 والاول عن وجوده تعالى وانه يطلب السلب الكلي فثبت الاجاب الكلي لعدم القول بالفضل مضارا الى
 ان نفي الامور الثلاثة عن الله تعالى ليس بحري الاستصحاب العدى فثبت انهم ضمن دخول النفي الدعوى
 بحري فيه الاستصحاب في كل النزاع .
 اذا عرفت هذا فثبت فثبت لك انه لا شهادة في هذا الخلاف على كون الاستصحاب العدى على النزاع اذ على
 فرض الاتفاق على اعتبار العدى لم يمكن الاتفاق على عدم رجوع اثارة الدليل على النفي بطريق السلب
 الكلي استنادا الى الاستصحاب العدى الذي ليس موجودا الا في بعض موارد النفي .
 كيف دللنا في هذا الخلاف على النزاع في الاستصحاب العدى بحري وجوده في بعض موارد النفي فثبت

و قد سمعت ان الثاني الرجوع اذ الدليل على النفي يدعي السلب الكلي والذات الذي يوجب الاجاب الكلي ولذا
 اجاب الحاجبي والعندي عن دليل الثاني بالاجماع على وجود اذ الدليل على نفي الترتيب والحدوث .
 والاول عن وجوده تعالى وانه يطلب السلب الكلي فثبت الاجاب الكلي لعدم القول بالفضل مضارا الى
 ان نفي الامور الثلاثة عن الله تعالى ليس بحري الاستصحاب العدى فثبت انهم ضمن دخول النفي الدعوى
 بحري فيه الاستصحاب في كل النزاع .
 اذا عرفت هذا فثبت فثبت لك انه لا شهادة في هذا الخلاف على كون الاستصحاب العدى على النزاع اذ على
 فرض الاتفاق على اعتبار العدى لم يمكن الاتفاق على عدم رجوع اثارة الدليل على النفي بطريق السلب
 الكلي استنادا الى الاستصحاب العدى الذي ليس موجودا الا في بعض موارد النفي .
 كيف دللنا في هذا الخلاف على النزاع في الاستصحاب العدى بحري وجوده في بعض موارد النفي فثبت

الفرع في اعتبارها والبالغة لوجودها في بعض موارد التقاطع في كل واحد واحد من الأدلة
الطبيعية لوجود كل منها في بعض موارد التقاطع.

ومنها - أن من جملة أدلة التنازع لو جوب اثباته الدليل تعدد اقامة الدليل على التقاطع كما هو صريح الدليل التنازعي
وتعد العلم بالتقاطع من العلامة من دليلهم حيث أجاب بقوله وتعد العلم بالتقاطع كلفه ولا يثبت أن
ذلك منه صريح بأنه ليس وجه عدم وجوب اقامة الدليل على التقاطع هو وجود الدليل وهو الاستصحاب بل
وجه تعدد اقامة وتعد العلم بل يكف عن أن مواده بالدليل هو البرهان الموجب للعلم وأنه الاستصحاب
لوجوده في بعض الموارد بل لا لعدم اتمامه العلم.

ولذلك ادعى المتعدد على وجه الاجاب انك لا تثبت أنه يكف عن أن مواده التقاطع التنازعي لا ما يثبت التقاطع فلا
وجه لما اجاب به المجير العدمي من أن الدليل قد يكون استصحاب الأصل.

فإن قلت: إن الدليل لثبته بالخلاف في هذا العنوان على النزاع في الاستصحاب العدمي بأنه لو كان متصفا
عليه لزم الاتفاق على عدم الحاجة إلى الدليل إنما هو مذكور في كلام البطلان لا في كلام شقيقنا الاستاذ
حال منه وأيضاً لم يتعد العلم ليس إلا في كلامه بل في كلام التاجين إلا تعدد اقامة الدليل وعلى وجه
الشهادة أنه لو كان الاستصحاب العدمي متصفاً عليه لم يكن وجه الاستدلال المبني بالتعدّد ولا كان اقامة
الاستصحاب ولو في بعض الموارد فلا وجه لدعوى عموم التعدّد فهذا يشهد على عدم اعتبار الاستصحاب العدمي
عند التاجين وهذا هو محل الشاهد لا ما ذكره السيد البروجر عليه ما اردت.

قلت - إن هذا لو شهد على عدم اعتبار الاستصحاب العدمي عنده يشهد على عدم اعتبار الدليل العدمي أيضاً
لاكتان اقامة الدليل لا يثبت التقاطع في بعض الموارد كما في تقاطع الترتيب والحدوث والأول والجميع وهو ما عني
وجوده تعالى ولو كان الدليل العدمي معترضاً لم يكن وجه لدعوى عموم التعدّد ويشهد على عدم اعتبار تعدد
من الأدلة المعبر عنه لقيام بعض أفراد الجمع على بعض موارد التقاطع كما عرفت من تاجين.

ومنها - أنه على فرض ثبوت الاستصحاب العدمي في جميع موارد التقاطع ولأنه لو كان متصفاً لما في وجود الاستصحاب
بها أيضاً لا يشهد بالخلاف على كون الاستصحاب العدمي بغير اعتبار الدليل لوجوب اقامة الدليل إذ لو كان

الفرع في اعتبارها والبالغة لوجودها في بعض موارد التقاطع في كل واحد واحد من الأدلة
الطبيعية لوجود كل منها في بعض موارد التقاطع.

ومنها - أن من جملة أدلة التنازع لو جوب اثباته الدليل تعدد اقامة الدليل على التقاطع كما هو صريح الدليل التنازعي
وتعد العلم بالتقاطع من العلامة من دليلهم حيث أجاب بقوله وتعد العلم بالتقاطع كلفه ولا يثبت أن
ذلك منه صريح بأنه ليس وجه عدم وجوب اقامة الدليل على التقاطع هو وجود الدليل وهو الاستصحاب بل
وجه تعدد اقامة وتعد العلم بل يكف عن أن مواده بالدليل هو البرهان الموجب للعلم وأنه الاستصحاب
لوجوده في بعض الموارد بل لا لعدم اتمامه العلم.

ولذلك ادعى المتعدد على وجه الاجاب انك لا تثبت أنه يكف عن أن مواده التقاطع التنازعي لا ما يثبت التقاطع فلا
وجه لما اجاب به المجير العدمي من أن الدليل قد يكون استصحاب الأصل.

فإن قلت: إن الدليل لثبته بالخلاف في هذا العنوان على النزاع في الاستصحاب العدمي بأنه لو كان متصفاً
عليه لزم الاتفاق على عدم الحاجة إلى الدليل إنما هو مذكور في كلام البطلان لا في كلام شقيقنا الاستاذ
حال منه وأيضاً لم يتعد العلم ليس إلا في كلامه بل في كلام التاجين إلا تعدد اقامة الدليل وعلى وجه
الشهادة أنه لو كان الاستصحاب العدمي متصفاً عليه لم يكن وجه الاستدلال المبني بالتعدّد ولا كان اقامة
الاستصحاب ولو في بعض الموارد فلا وجه لدعوى عموم التعدّد فهذا يشهد على عدم اعتبار الاستصحاب العدمي
عند التاجين وهذا هو محل الشاهد لا ما ذكره السيد البروجر عليه ما اردت.

قلت - إن هذا لو شهد على عدم اعتبار الاستصحاب العدمي عنده يشهد على عدم اعتبار الدليل العدمي أيضاً
لاكتان اقامة الدليل لا يثبت التقاطع في بعض الموارد كما في تقاطع الترتيب والحدوث والأول والجميع وهو ما عني
وجوده تعالى ولو كان الدليل العدمي معترضاً لم يكن وجه لدعوى عموم التعدّد ويشهد على عدم اعتبار تعدد
من الأدلة المعبر عنه لقيام بعض أفراد الجمع على بعض موارد التقاطع كما عرفت من تاجين.

ومنها - أنه على فرض ثبوت الاستصحاب العدمي في جميع موارد التقاطع ولأنه لو كان متصفاً لما في وجود الاستصحاب
بها أيضاً لا يشهد بالخلاف على كون الاستصحاب العدمي بغير اعتبار الدليل لوجوب اقامة الدليل إذ لو كان

عند انقضاء لكن نقول لا يكفي مجرد كون مواده التي تجوز الاستصحاب في ملحق دعوى النفي لأن شرط جزمه
الاستصحاب دليلاً منطقياً لا يثبت المدعى من الخصم عن الدليل وعدم وجدانه بعد الخصم المعترف من غير خوف
بني الاستصحاب الوجودي والعدمي وكذا من غير خوف بين القول باختيار الاستصحاب من باب النفي ومن باب
التحيد لأنه الغالب باعتبار من باب النفي مستنده حصول النفي منه وإن النفي جزم منطقاً أو عند افتداد باب
عقلاء أو شرعاً كما هو معرجه في كلام العبدى حيث إنه استدل على جبهة الاستصحاب حصول النفي منه وإن
حصول النفي أو طريقه .

دیانہ لولا حصول الفتن الماسع للعاقل ما سلف من بناء تد لا الا شغف بالما یستحق زمانا من حرارة او غیارة
ولا ارسال الهدایا من بلد الی بلد یجد ولا الخواص والمجون ولولا الفتن لکان فی الکلمه سغما فاذا ثبت الفتن
نہو شیخ شوما لما ہو وکذا مع نزیب والمید عبد الدین فی شرحه صرح بان اعتبارہ مطلقا من جهة حصول
منه دامن لا باحو بعضون کلام المعصی -

ولا يجب أن تلاموا كلهم بل صرح به اختيار الحق المقتدر بكونه متعلّفا على ادعيائه سابقا من أن اعنياره
عنه القائلين بغيره من باب الحق اما من باب الحق الحق كما انه لا ادب أنه بعد لاطعة انقلاب جميع
أحكام الاسلام إلى الوجود ذلك الانقلاب عدم سابقا لاشياء الوجود في الماضي لا يحصل الحق بغيره الا بعد
على مد جسده إلا بعد المحضة نظام وجوده بل لا يحصل الحق الحق أيضا لاطعة ذلك ولا سيما بعد لاطعة العلم
الا على ما انقلاب بعض المدعيان المحمديين إلى الوجود بفسطاط عباده الا منتهى ولا ثباتا بغيره بغيره
مع فسخ الحق عند ذلك.

بعد ملاحظة جميع ذلك كيف شهد القول لو جوب إقامة الدليل على الشيء على مخالفته هذا التناقض محجة لا
العدم ولعلم يكن ما ذكرنا مانعا عن صلاحية الاستصحاب للشك به لما ذكره المحققين أن لا يرجح المظان
الادلة وحكم بالاستصحاب في حق جزم عالم بقوة المخبر عنه والاحتجاج والعقل.

ثم على وجه آخر ان يكون اعتبار الاستصحاب من باب الطعن ان يكون اعتبار الطعن من جهة دليل الاستدلال
وان يحصل التناقض بين الطرفين ايضا يمكن منع اعتباره لعدم تحقق موضوع الاستدلال قبل الخصم ولعدم اشتراط

التي هي في العمل بجميع الأصول في غاية أصول البراءة فراجع
وكيف كان فلا يمكن توجيه شهادة الخلاف المذكور على ما نحن بصدد توجيهه ولولا إعادة زيادة الاطال
لذكرت وجوه آخر تنجيد الألفاظ والله المستعان فقد حصل من جميع ما ذكرنا إن الاستصحاب العد
أيضا محل النزاع وإن كان بما يظهر من محكي بما عه خروج بعض العدسات منه كاستصحاب النفي وعدم
النسخ والتخصيص والتفريق لكن الظاهر أنه ليس التعليل في إثبات هذه العدسات إلى مجرد الاستصحاب
بل لعله بلا حجة أو ثمراتها بعدة أخرى موصية للأخذ بمقتضى الحالة السابقة لا للاستناد إليها كما قد
فيج التعليل بلا بيان ودعم الدليل دليل لعدم الاستصحاب النفي ولعلنا لفظ الدليل الدال على الحكمة
استمراره في استصحاب عدم النسخ في محله أو الملائمة في استصحاب عدم التخصيص والتفريق وهذا الربط
له بالاستصحاب المصلح الذي من شأنه الحكم للبقاء فيه مجرد أكون السابق.

الوجه الثاني - إن المنع قد يكون المنع بعد خروج الذي والمخالفة المنع في الماء المنع بعد
هذا المنع نفسه وقد يكون كما يؤيد بالزيادة المنع عند تلك الحد. والثاني - قد يكون
حاجبا كما ذكره في الرطوبة واليدوية ونحوها وقد يكون موقفا منقطع الموضع اللال عند تلك الحدود
الفضل أو ما راجع في مقام تنجيد الموضع كإصالة الحقيقة والعموم والاطلاق وعدم التوبة في مقام تنجيد
المواد.

والظاهر يلزم من جملة دفع النزاع في جميع هذه الأقسام، نفي في القواين إلى بعضهم التفصيل
نفي الحكم الثوري، وفي الأمور الخارجية بعبارة الأول دون الثاني وإلى آخره كذا قال شيخنا
وفي نظره يظهر بوضوح المراد من الحكم الثوري وغيره.

نقول: الحكم الثوري زيادة نداء الحكم التام الذي من شأنه أن يوجب من المادع كطهارة من خرج منه
المادة ونجاستها إلى الجهر بنفسه وأخرى يوازيها بين الحكم الجزئي إلى من في الموضوع الخاص كطهارة
هذا التوب ونجاسته فإن الحكم بها من حيث عدم ملائمة اللجن أو ملائمة لغيره وطبيعة للناسخ، نعم طبيعة
أثبات الطهارة كبرى كذا سنسك ملائمة اللجن وعدمه على الاطلاق الأول جوي الحدوث حيث

التي هي في العمل بجميع الأصول في غاية أصول البراءة فراجع
وكيف كان فلا يمكن توجيه شهادة الخلاف المذكور على ما نحن بصدد توجيهه ولولا إعادة زيادة الاطال
لذكرت وجوه آخر تنجيد الألفاظ والله المستعان فقد حصل من جميع ما ذكرنا إن الاستصحاب العد
أيضا محل النزاع وإن كان بما يظهر من محكي بما عه خروج بعض العدسات منه كاستصحاب النفي وعدم
النسخ والتخصيص والتفريق لكن الظاهر أنه ليس التعليل في إثبات هذه العدسات إلى مجرد الاستصحاب
بل لعله بلا حجة أو ثمراتها بعدة أخرى موصية للأخذ بمقتضى الحالة السابقة لا للاستناد إليها كما قد
فيج التعليل بلا بيان ودعم الدليل دليل لعدم الاستصحاب النفي ولعلنا لفظ الدليل الدال على الحكمة
استمراره في استصحاب عدم النسخ في محله أو الملائمة في استصحاب عدم التخصيص والتفريق وهذا الربط
له بالاستصحاب المصلح الذي من شأنه الحكم للبقاء فيه مجرد أكون السابق.

الوجه الثاني - إن المنع قد يكون المنع بعد خروج الذي والمخالفة المنع في الماء المنع بعد
هذا المنع نفسه وقد يكون كما يؤيد بالزيادة المنع عند تلك الحد. والثاني - قد يكون
حاجبا كما ذكره في الرطوبة واليدوية ونحوها وقد يكون موقفا منقطع الموضع اللال عند تلك الحدود
الفضل أو ما راجع في مقام تنجيد الموضع كإصالة الحقيقة والعموم والاطلاق وعدم التوبة في مقام تنجيد
المواد.

والظاهر يلزم من جملة دفع النزاع في جميع هذه الأقسام، نفي في القواين إلى بعضهم التفصيل
نفي الحكم الثوري، وفي الأمور الخارجية بعبارة الأول دون الثاني وإلى آخره كذا قال شيخنا
وفي نظره يظهر بوضوح المراد من الحكم الثوري وغيره.

نقول: الحكم الثوري زيادة نداء الحكم التام الذي من شأنه أن يوجب من المادع كطهارة من خرج منه
المادة ونجاستها إلى الجهر بنفسه وأخرى يوازيها بين الحكم الجزئي إلى من في الموضوع الخاص كطهارة
هذا التوب ونجاسته فإن الحكم بها من حيث عدم ملائمة اللجن أو ملائمة لغيره وطبيعة للناسخ، نعم طبيعة
أثبات الطهارة كبرى كذا سنسك ملائمة اللجن وعدمه على الاطلاق الأول جوي الحدوث حيث

ووجوب استعمال الماء الحي والمشي والوجه الثالث - من حيث ان المصطب قد يكون كماله فيكون
 يكون كماله وضعها شريعا كالاصحاب والمروط والموانع وذو نوع الملاصق من هذه الجهة ففصل
 مؤلفا لما فيه بين التطهير والوضوء بالامكان في الاول من الثاني
 وانما يندرج هذا القسم في القسم الثاني مع انه نفيم لاحد قسمه وهو الحكم الشرعي لان ظاهر عنوان
 كلام هذا الفصل بان كان هو المفضل بين الحكم التطهيري والوضوء لان اول كلاهما ظاهره ادايته من
 الحكم الوضوي نسي الاسباب والودع والموانع دون معناه المصطلح للتدريج في نفي الحكم الشرعي
 يشمل الوضوء بأنه خطاب الله تعالى المفلان بأفعال المكلفين بالاقضاء والتخير والوضوء
 اذ لا بد ان الحكم الوضوي على هذا هو وضع الشارع وجعله سببا للحكم تطهيري من الاحكام الحقة او شرطا
 له او انما منه الى غيره فذلك ليعتدل الدلول سببا لوجوب الصلاة وجعل الطهارة شرطا لها والمحدث
 ما ناعما فالحكم الوضوي على هذا هو سبب السبب وشرطية الشرط وما نية المانع دون نسي السبب
 والمانع مؤلف الواضحة ثمانية اذ من الحكم الوضوي موضوعه لافيه ولا بد ان موضوعه ليس مؤلفا
 في الحكم الشرعي الذي هو واحد قسمي القسم الثاني وصحح ذلك عند تباينه في نظام بيان أدلة الا
 ابن شاذان الله

واما بالاعيان والثاني نحو وجوه أيضا أحدها من حيث ان الدليل الميث للمصطب قد يكون هو الراجح
 وقد يكون غيره وقد فصل بين هذين القسمين الغزالي نكلا عنه فاعلموا غيا في الاول من ظاهر مؤلف
 المحدث في الدرر النجفية ان عمل النزاع بضرورة استصحاب حال الاجماع وظاهره ان المبادىء غير اجماع
 سببا ان شاء الله تعالى فمضاهي أدلة الاثوال

الثاني - من حيث انه قد ثبت بالدليل الشرعي قد ثبت بالدليل المعنوي والحق عدم الثبوت بينهما
 يستحق ان شاء الله تعالى في المآلة من جواب ان الاستصحاب مع ذلك في بقاء الموضوع ايضا اما الحكم
 الآن على فرضه انما يقع بالوضوء في خصوص الاستصحاب قال شيخنا الاستاذ لم يجد فصل فيما لا
 ان في خصوص الاستصحاب مع ثبوت الحكم الشرعي بالدليل العقلي لا بما يفتق ان شاء الله من انه غير

العلماء في دعواه بوجوب استعمال الماء الحي والمشي والوجه الثالث - من حيث ان المصطب قد يكون كماله فيكون
 يكون كماله وضعها شريعا كالاصحاب والمروط والموانع وذو نوع الملاصق من هذه الجهة ففصل
 مؤلفا لما فيه بين التطهير والوضوء بالامكان في الاول من الثاني
 وانما يندرج هذا القسم في القسم الثاني مع انه نفيم لاحد قسمه وهو الحكم الشرعي لان ظاهر عنوان
 كلام هذا الفصل بان كان هو المفضل بين الحكم التطهيري والوضوء لان اول كلاهما ظاهره ادايته من
 الحكم الوضوي نسي الاسباب والودع والموانع دون معناه المصطلح للتدريج في نفي الحكم الشرعي
 يشمل الوضوء بأنه خطاب الله تعالى المفلان بأفعال المكلفين بالاقضاء والتخير والوضوء
 اذ لا بد ان الحكم الوضوي على هذا هو وضع الشارع وجعله سببا للحكم تطهيري من الاحكام الحقة او شرطا
 له او انما منه الى غيره فذلك ليعتدل الدلول سببا لوجوب الصلاة وجعل الطهارة شرطا لها والمحدث
 ما ناعما فالحكم الوضوي على هذا هو سبب السبب وشرطية الشرط وما نية المانع دون نسي السبب
 والمانع مؤلف الواضحة ثمانية اذ من الحكم الوضوي موضوعه لافيه ولا بد ان موضوعه ليس مؤلفا
 في الحكم الشرعي الذي هو واحد قسمي القسم الثاني وصحح ذلك عند تباينه في نظام بيان أدلة الا
 ابن شاذان الله

واما بالاعيان والثاني نحو وجوه أيضا أحدها من حيث ان الدليل الميث للمصطب قد يكون هو الراجح
 وقد يكون غيره وقد فصل بين هذين القسمين الغزالي نكلا عنه فاعلموا غيا في الاول من ظاهر مؤلف
 المحدث في الدرر النجفية ان عمل النزاع بضرورة استصحاب حال الاجماع وظاهره ان المبادىء غير اجماع
 سببا ان شاء الله تعالى فمضاهي أدلة الاثوال

الثاني - من حيث انه قد ثبت بالدليل الشرعي قد ثبت بالدليل المعنوي والحق عدم الثبوت بينهما
 يستحق ان شاء الله تعالى في المآلة من جواب ان الاستصحاب مع ذلك في بقاء الموضوع ايضا اما الحكم
 الآن على فرضه انما يقع بالوضوء في خصوص الاستصحاب قال شيخنا الاستاذ لم يجد فصل فيما لا
 ان في خصوص الاستصحاب مع ثبوت الحكم الشرعي بالدليل العقلي لا بما يفتق ان شاء الله من انه غير

في فسخ الاستصحاب احراز الموضوع ولا يكون ذلك عند تلك تبيين الحكم الشرعي الذي يثبت بالادلة العقلية
 وذلك لان الاحكام العقلية كلها مبنية بنفسه من حيث ملاك الحكم الشرعي وموضوعه لان الملاك
 والموضوع في الحكم الشرعي المتأنيب بالادلة العقلية هو عين الملاك والموضوع في حكم العقل بالحق اذ الفسخ اذا
 شك في بقاء هذا الحكم الشرعي لم يكن استصحابه لان الشك في بقاءه لا علة ترجع الى الشك في بقاء الموضوع
 وان الموضوع عند الشارع ايضا هو الموضوع عند العقل فانه يقع اثره اخرى ان عند الشك في الحكم اذ لو
 شك في الموضوع وكان في عين اليقظة كان حكم العقل بالحق اذ الفسخ باطلا كما كان وكان اليقين ببقاء الحكم
 الشرعي ايضا .

وما ذكرنا من رجوع الشك في الحكم الشرعي المذكور الى الشك في الموضوع لا فرق بين الشك من حيث الواقع من حيث
 الحكم الشرعي المبني بحكم العقل من حيث المقتضى لان المقتضى المنقضي الحكم العقل بالحق اذ الفسخ كما ارا
 الى فهو هذا المقتضى الذي هو الموضوع ومن تلك الجهات عدم الواقع فلا العقل بحكمه وجوب رد المود بغير
 حرمه لفتح تركه اذ حينئذ مقله اذا اغرض للودي خوف الضرر وشك في بقاء وجوب الرد للشك في راسية
 ذلك الضرر والوجوب لا ظاهرا كون موضوع الوجوب مضافا لغيره فيكون المقتضى كونه مضافا الى الحكم
 دون الموضوع .

لم يكن استصحاب الوجوب لان موضوع حكم العقل بالحق المذكور يترتب به حكم الشرع بالوجوب اذ هو
 الرد الذي لا يكون فيه خوف ذلك الضرر وما اذا تعرض المقتضى او دفع الموضوع فبما يقع استصحاب الحكم ان
 للموضوع اليقيني لا انتفاع بل ذلك الحكم لموضوعه المذكور دأني بشي وكلمة نظام الشك المذكور لا يجدى
 لان موضوع هذا الحكم المذكور غير موضوع ذلك الحكم اليقيني اليقيني كما عرفت لان موضوعه ليس هو رد
 الرد بغير الخاصة بل هو رد الرد بغير العنصر المقتضى الضرر وهذا ليس هو افراده واحال كون الموضوع
 عند الشارع اعم لا يجدى في جوابه ان الاستصحاب لان شرطه احراز الموضوع والمقتضى انه يتكون وكذا
 الموضوع الفسخ الذي يترتب به المصلحة كمال الصدق المعلوم الضرر والصدق المتكون الضرر لغيره فبذلك
 تفصل ان الاستصحاب لا يفتق أصلا في الحكم الشرعي الثاني حكم العقل فاحاله انه لو اريد بالاستصحاب

في فسخ الاستصحاب احراز الموضوع ولا يكون ذلك عند تلك تبيين الحكم الشرعي الذي يثبت بالادلة العقلية
 وذلك لان الاحكام العقلية كلها مبنية بنفسه من حيث ملاك الحكم الشرعي وموضوعه لان الملاك
 والموضوع في الحكم الشرعي المتأنيب بالادلة العقلية هو عين الملاك والموضوع في حكم العقل بالحق اذ الفسخ اذا
 شك في بقاء هذا الحكم الشرعي لم يكن استصحابه لان الشك في بقاءه لا علة ترجع الى الشك في بقاء الموضوع
 وان الموضوع عند الشارع ايضا هو الموضوع عند العقل فانه يقع اثره اخرى ان عند الشك في الحكم اذ لو
 شك في الموضوع وكان في عين اليقظة كان حكم العقل بالحق اذ الفسخ باطلا كما كان وكان اليقين ببقاء الحكم
 الشرعي ايضا .

وما ذكرنا من رجوع الشك في الحكم الشرعي المذكور الى الشك في الموضوع لا فرق بين الشك من حيث الواقع من حيث
 الحكم الشرعي المبني بحكم العقل من حيث المقتضى لان المقتضى المنقضي الحكم العقل بالحق اذ الفسخ كما ارا
 الى فهو هذا المقتضى الذي هو الموضوع ومن تلك الجهات عدم الواقع فلا العقل بحكمه وجوب رد المود بغير
 حرمه لفتح تركه اذ حينئذ مقله اذا اغرض للودي خوف الضرر وشك في بقاء وجوب الرد للشك في راسية
 ذلك الضرر والوجوب لا ظاهرا كون موضوع الوجوب مضافا لغيره فيكون المقتضى كونه مضافا الى الحكم
 دون الموضوع .

لم يكن استصحاب الوجوب لان موضوع حكم العقل بالحق المذكور يترتب به حكم الشرع بالوجوب اذ هو
 الرد الذي لا يكون فيه خوف ذلك الضرر وما اذا تعرض المقتضى او دفع الموضوع فبما يقع استصحاب الحكم ان
 للموضوع اليقيني لا انتفاع بل ذلك الحكم لموضوعه المذكور دأني بشي وكلمة نظام الشك المذكور لا يجدى
 لان موضوع هذا الحكم المذكور غير موضوع ذلك الحكم اليقيني اليقيني كما عرفت لان موضوعه ليس هو رد
 الرد بغير الخاصة بل هو رد الرد بغير العنصر المقتضى الضرر وهذا ليس هو افراده واحال كون الموضوع
 عند الشارع اعم لا يجدى في جوابه ان الاستصحاب لان شرطه احراز الموضوع والمقتضى انه يتكون وكذا
 الموضوع الفسخ الذي يترتب به المصلحة كمال الصدق المعلوم الضرر والصدق المتكون الضرر لغيره فبذلك
 تفصل ان الاستصحاب لا يفتق أصلا في الحكم الشرعي الثاني حكم العقل فاحاله انه لو اريد بالاستصحاب

اثبات الحكم الشرعي لموضوعه الثابت اولاً قبل التمسك به بقية الادعاء. ولو اريد اثباته لما هو اعم منه
 فهو سكوت الموضوعية وهذا بخلاف الحكم الشرعي الثابت بغير حكم العقل كما اذا ورد الخبر بوجوب رد الورق
 ونحو ذلك ثم قلت في بقاءه لعدم خوف الفرض بانه يمكن احراز الموضوع فيه عند التمسك به بناءً على ان
 يكون الموضوع الذي نرم من الدليل هو ان ادعيته انه الموضوع باخفا عند التمسك به فناء الحكم وما ذكرناه من حصول
 كلامه الربيع وان كانت هي اشارة فاصح من امارته عند الاجتهاد.

والاظهر في تقرير هذا الحرام ان يقال لا ريب في عدم وجه التمسك ببيان الاستصحاب في الحكم الشرعي المتيقن
 بالدليل العقل مع القطع بقاء الموضوع للقطع بوجود ذلك الحكم الشرعي من باب الملازمة ولا مع التمسك
 بارتفاع الموضوع مع القطع بان الموضوع عند الشارع ايضاً هو الموضوع عند العقل وانما يتقبل جريان
 الاستصحاب في ما اذا اخطأ كون الموضوع عند الشارع اعم مما هو موضوع عند العقل بان يمكن ان يكون موضوع
 الوجود في المثال المذكور مطلقاً رد الوردية، ولو مع خوف الفرض خلاصاً لان الوجود يمكن ان ينافي عند حكم
 طوبان الحزب بذلك في بقاءه عند الطوبان بغيره.

وكذا قد وقع بانه انما يرد استصحابه لما كان موضوعاً للحكم سابقاً لوقوعه بقية الادعاء وانما يرد استصحابه
 لما هو اعم مما يمكن كونه موضوعاً عند الشارع فهو بغيره بقية الثبوت في السابق فاقان الحكم له في السابق ليس
 استصحاباً بل ان الاستصحاب هو الحكم بالبقاء، وما هو بقية الثبوت في السابق، وهذا كما بالثبوت بانه ما هو سكوت
 الثبوت في السابق فكيف يعمد في عليه الاستصحاب وهذا بخلاف الحكم الشرعي المتيقن بغير حكم العقل لما عرفت
 بان قلت: على القول بكون الاحكام الشرعية تابعة للاحكام العقلية يكون الملازمة من الطرفين متكلاً
 ما حكم به العقل حكم به الشرع، وبالعكس، واللازم ذلك انه كما ان الملازم، الموضوع في الحكم الشرعي المتيقن
 بحكم العقل هو الملازم، والموضوع للحكم العقل بالحق، والفتح كذلك الملازم، والموضوع في الحكم الشرعي
 المتيقن بغير حكم العقل هو الملازم، والموضوع للحكم العقل بالحق، والفتح، واللازم ذلك عدم احراز
 الموضوع عند التمسك به فناء الحكم الشرعي المتيقن بغير حكم العقل ايضاً لا احراز ادعاء ما هو الملازم، ولو
 حكم العقل اللازم لحكم الشرع الذي هو بين الملازم الموضوع حكم الشرع فيلزم سد باب الاستصحاب

اثبات الحكم الشرعي لموضوعه الثابت اولاً قبل التمسك به بقية الادعاء. ولو اريد اثباته لما هو اعم منه
 فهو سكوت الموضوعية وهذا بخلاف الحكم الشرعي الثابت بغير حكم العقل كما اذا ورد الخبر بوجوب رد الورق
 ونحو ذلك ثم قلت في بقاءه لعدم خوف الفرض بانه يمكن احراز الموضوع فيه عند التمسك به بناءً على ان
 يكون الموضوع الذي نرم من الدليل هو ان ادعيته انه الموضوع باخفا عند التمسك به فناء الحكم وما ذكرناه من حصول
 كلامه الربيع وان كانت هي اشارة فاصح من امارته عند الاجتهاد.

والاظهر في تقرير هذا الحرام ان يقال لا ريب في عدم وجه التمسك ببيان الاستصحاب في الحكم الشرعي المتيقن
 بالدليل العقل مع القطع بقاء الموضوع للقطع بوجود ذلك الحكم الشرعي من باب الملازمة ولا مع التمسك
 بارتفاع الموضوع مع القطع بان الموضوع عند الشارع ايضاً هو الموضوع عند العقل وانما يتقبل جريان
 الاستصحاب في ما اذا اخطأ كون الموضوع عند الشارع اعم مما هو موضوع عند العقل بان يمكن ان يكون موضوع
 الوجود في المثال المذكور مطلقاً رد الوردية، ولو مع خوف الفرض خلاصاً لان الوجود يمكن ان ينافي عند حكم
 طوبان الحزب بذلك في بقاءه عند الطوبان بغيره.

وكذا قد وقع بانه انما يرد استصحابه لما كان موضوعاً للحكم سابقاً لوقوعه بقية الادعاء وانما يرد استصحابه
 لما هو اعم مما يمكن كونه موضوعاً عند الشارع فهو بغيره بقية الثبوت في السابق فاقان الحكم له في السابق ليس
 استصحاباً بل ان الاستصحاب هو الحكم بالبقاء، وما هو بقية الثبوت في السابق، وهذا كما بالثبوت بانه ما هو سكوت
 الثبوت في السابق فكيف يعمد في عليه الاستصحاب وهذا بخلاف الحكم الشرعي المتيقن بغير حكم العقل لما عرفت
 بان قلت: على القول بكون الاحكام الشرعية تابعة للاحكام العقلية يكون الملازمة من الطرفين متكلاً
 ما حكم به العقل حكم به الشرع، وبالعكس، واللازم ذلك انه كما ان الملازم، الموضوع في الحكم الشرعي المتيقن
 بحكم العقل هو الملازم، والموضوع للحكم العقل بالحق، والفتح، وكذلك الملازم، والموضوع في الحكم الشرعي
 المتيقن بغير حكم العقل هو الملازم، والموضوع للحكم العقل بالحق، والفتح، واللازم ذلك عدم احراز
 الموضوع عند التمسك به فناء الحكم الشرعي المتيقن بغير حكم العقل ايضاً لا احراز ادعاء ما هو الملازم، ولو
 حكم العقل اللازم لحكم الشرع الذي هو بين الملازم الموضوع حكم الشرع فيلزم سد باب الاستصحاب

المشروع الحقيق بالكم العطى ولكن علم من ذلك عدم خفة الكم العطى أيضا إلا أن عدم خفة الكم العطى
 عدم احوال الموضوع بحيث يك فيه .
 بل لأجل أنه إذا ارتفع قيد من قيود موضوع الكم العطى ارتفع موضوعه رأسا قطعا وارتفع بالارتقاء الكم
 كذلك إذا بطل أن يك الكم العطى في نفسه بل بطل بطله كله مادام موضوعه باجا عنه عند ارتفاعه
 لعدم خفة الاستصحاب فيه إنما هو لا شفاء، كن من أدركه وهو ذلك في المقادير إذا بدأ استصحاب الكم العطى
 صاحب مع احوال موضوعه للقطع بالمقادير ولا شفاء ذلك الزنح عدم اليقين السابق إذا بدأ استصحاب
 الكم بعد ارتفاع قيد من قيود موضوع الكم العطى السابق للقطع بطله يثبت الكم لهذا الموضوع رأسا لما
 عرف أنه بالشفاء المبدأ بطله عنوان الموضوع الى عنوان آخر فقد انشأ في هذا الاستصحاب كأن من
 أدركه وهو المقتضى السابق والكم اللاحق .
 وما ذكرنا يظهر أنه لا وجه للمعك باستصحاب عدم وجوب الصلاة مع الحرة على ما يجب عند الاتفاق إلى
 بيان الحرة كما صدر من بعض من مال إلى الكم بالاجزاء فعدم الصورة وأما ما من موارد الاعتدال القطعية
 المرافعة للقطعية مع قلم مقتضى ذلك لأن عدم وجوب الصلاة مع الحرة عند البيان أن كان مقتضى
 إلى الكم العطى بفتح كلف الخطا بين القطعة وعند الانقضاء يرتفع الموضوع فيه بفتح الكم قطعا ولا يثبت
 بفتح الكم السابق مع القطع بالارتفاع موضوعه .
 وعلى فرض ذلك يثبت مثلا الكم السابق عند الارتفاع الموضوع لا يثبت له بالاستصحاب لعدم اليقين
 السابق لهذا الكم بالنسبة إلى هذا الموضوع . وأما الكم العطى بالفتح لهذا الموضوع فهو شفع قطعا . نعم إذا لم يكن
 المورد مقتضى إلى الكم العطى بل كان لعدم المقتضى فإن كان الكم العطى أيضا يوجد فلا يثبت بالاستصحاب لعدم
 المقتضى عند ارتفاع الكم العطى من هذا الباب باستصحاب حال القطع المادية في اصطلاحهم استصحاب البرزخ
 والفتح فالمراد باستصحاب الكم العطى الكم العطى على طيفه وهو عدم التلخيص السابق حال الصغر أو الجوارح المقتضى
 إلى عدم المقتضى من المارح أو العطى .
 لا الحال المقتضى إلى الكم العطى بفتح أن نقص ما تقدم هو عدم جواز استصحاب عدم التلخيص عند ارتفاع

المشروع الحقيق بالكم العطى ولكن علم من ذلك عدم خفة الكم العطى أيضا إلا أن عدم خفة الكم العطى
 عدم احوال الموضوع بحيث يك فيه .
 بل لأجل أنه إذا ارتفع قيد من قيود موضوع الكم العطى ارتفع موضوعه رأسا قطعا وارتفع بالارتقاء الكم
 كذلك إذا بطل أن يك الكم العطى في نفسه بل بطل بطله كله مادام موضوعه باجا عنه عند ارتفاعه
 لعدم خفة الاستصحاب فيه إنما هو لا شفاء، كن من أدركه وهو ذلك في المقادير إذا بدأ استصحاب الكم العطى
 صاحب مع احوال موضوعه للقطع بالمقادير ولا شفاء ذلك الزنح عدم اليقين السابق إذا بدأ استصحاب
 الكم بعد ارتفاع قيد من قيود موضوع الكم العطى السابق للقطع بطله يثبت الكم لهذا الموضوع رأسا لما
 عرف أنه بالشفاء المبدأ بطله عنوان الموضوع الى عنوان آخر فقد انشأ في هذا الاستصحاب كأن من
 أدركه وهو المقتضى السابق والكم اللاحق .
 وما ذكرنا يظهر أنه لا وجه للمعك باستصحاب عدم وجوب الصلاة مع الحرة على ما يجب عند الاتفاق إلى
 بيان الحرة كما صدر من بعض من مال إلى الكم بالاجزاء فعدم الصورة وأما ما من موارد الاعتدال القطعية
 المرافعة للقطعية مع قلم مقتضى ذلك لأن عدم وجوب الصلاة مع الحرة عند البيان أن كان مقتضى
 إلى الكم العطى بفتح كلف الخطا بين القطعة وعند الانقضاء يرتفع الموضوع فيه بفتح الكم قطعا ولا يثبت
 بفتح الكم السابق مع القطع بالارتفاع موضوعه .
 وعلى فرض ذلك يثبت مثلا الكم السابق عند الارتفاع الموضوع لا يثبت له بالاستصحاب لعدم اليقين
 السابق لهذا الكم بالنسبة إلى هذا الموضوع . وأما الكم العطى بالفتح لهذا الموضوع فهو شفع قطعا . نعم إذا لم يكن
 المورد مقتضى إلى الكم العطى بل كان لعدم المقتضى فإن كان الكم العطى أيضا يوجد فلا يثبت بالاستصحاب لعدم
 المقتضى عند ارتفاع الكم العطى من هذا الباب باستصحاب حال القطع المادية في اصطلاحهم استصحاب البرزخ
 والفتح فالمراد باستصحاب الكم العطى الكم العطى على طيفه وهو عدم التلخيص السابق حال الصغر أو الجوارح المقتضى
 إلى عدم المقتضى من المارح أو العطى .
 لا الحال المقتضى إلى الكم العطى بفتح أن نقص ما تقدم هو عدم جواز استصحاب عدم التلخيص عند ارتفاع

الحق في كونه محورا فخصه في إبقاء الحكم في بقاء عدالة ذلك لأن موضوع العدالة هو بدلي تقدير
حياته فالموضوع غير متحرك حتى يحتاج استصحاب العدالة إلى إقرار الموضوع بالاستصحاب.
ولكن الضبط إن الحكم الذي يثبت في بقاءه على تقدير وجود موضوعه أيضا بأن لا يكون مثله مبيعا
عن ذلك في موضوعه مع كون موضوعه أيضا متحركا لبقاء إثبات نفسه فثبت من غير أن يكون
هذا الحكم موضوعا لمحكم آخر لم يوقف استصحابه على إقرار موضوعه بالاستصحاب وهو لا لأن
موضوعه إنما هو ذلك الموضوع على تقدير الوجود وهو بقاء محور.

ولكن الذي مخطط نظرا لأصول إنما هو استصحاب ذلك لثبوت بطله كحكم آخر موضوع ذلك
الحكم الآخر دائما إنما هو ذلك الحكم المستصحب مع شخص موضوعه وثبوت بطله من الطرق العقلية
أو الشرعية ولقد ثبت ذلك بأشله حتى يرفع المال مثلا إذا نصب حاكم الرعية فيما يجر بطله لتصرفه
بأن شرطه العدالة وكان عاد لاصين النصيب أم فك بعد ذلك في كل من بقاء حياته وعدالة على تقدير
حياته فإن كان ثابتا على الحياة والعدالة لم يجب على حاكم الرعية نصيب ثم آخر للصغير.

وكذا إذا نصب نائباً في البلاد النامية لأحد صورة الأمان مع وجوده إذ لا ريب أن موضوع الحكم بعدم
وجوب نصيب ثم آخر نائب آخر مرتباً في العلم أو نائباً على وصف الحياة والعدالة مع ثبوت شخصها
الواقعي عند الحاكم بغير من الطرق المعبرة ولا يمكن في دفع كلغة نصيب ثم آخر نائب آخر وجودها
الواقعي من دون حلول إلى ثبوتها ولا الوجود المفروض في الموضوع هو عدالة الشخص المحقق للحياة.

ولا ريب أنه لا يصدق على استصحاب العدالة على تقدير الحياة أنه استصحاب عدالة الحق للحياة وإن
صدق عليها استصحاب مجرد العدالة مع قطع النظر عن كونه موضوعا لمحكم المفروض إذ هو لا يجد في
ثبوت الحكم بعدم وجوب نصيب ثم آخر نائب آخر إذ غاية ما يثبت به إنما هو أنه على فرض حياته عاد له هذا
ليه موضوعا لمحكم المفروض بل موضوعه إنما هو التأسيس للحياة والعدالة فلا ريب أن استصحاب العدالة
التي هو موضوع الحكم المفروض فلا بد من إقرار موضوعه أولاً بالاستصحاب أو لبيت آخرها حتى
يصدق الحكم ببقاء عدالة الشخص المحقق للحياة على استصحاب العدالة لثبوت بالاستصحابين في حال

الاستصحاب من موضوعه لا أن العدالة لا يصدق على عدالة الشخص المحقق للحياة إلا بعد ثبوت موضوعه
بأنه هو الموضوع الذي يثبت في بقاءه على تقدير وجود موضوعه أيضا بأن لا يكون مثله مبيعا
عن ذلك في موضوعه مع كون موضوعه أيضا متحركا لبقاء إثبات نفسه فثبت من غير أن يكون
هذا الحكم موضوعا لمحكم آخر لم يوقف استصحابه على إقرار موضوعه بالاستصحاب وهو لا لأن
موضوعه إنما هو ذلك الموضوع على تقدير الوجود وهو بقاء محور.

ولكن الذي مخطط نظرا لأصول إنما هو استصحاب ذلك لثبوت بطله كحكم آخر موضوع ذلك
الحكم الآخر دائما إنما هو ذلك الحكم المستصحب مع شخص موضوعه وثبوت بطله من الطرق العقلية
أو الشرعية ولقد ثبت ذلك بأشله حتى يرفع المال مثلا إذا نصب حاكم الرعية فيما يجر بطله لتصرفه
بأن شرطه العدالة وكان عاد لاصين النصيب أم فك بعد ذلك في كل من بقاء حياته وعدالة على تقدير
حياته فإن كان ثابتا على الحياة والعدالة لم يجب على حاكم الرعية نصيب ثم آخر للصغير.

وكذا إذا نصب نائباً في البلاد النامية لأحد صورة الأمان مع وجوده إذ لا ريب أن موضوع الحكم بعدم
وجوب نصيب ثم آخر نائب آخر مرتباً في العلم أو نائباً على وصف الحياة والعدالة مع ثبوت شخصها
الواقعي عند الحاكم بغير من الطرق المعبرة ولا يمكن في دفع كلغة نصيب ثم آخر نائب آخر وجودها
الواقعي من دون حلول إلى ثبوتها ولا الوجود المفروض في الموضوع هو عدالة الشخص المحقق للحياة.

ولا ريب أنه لا يصدق على استصحاب العدالة على تقدير الحياة أنه استصحاب عدالة الحق للحياة وإن
صدق عليها استصحاب مجرد العدالة مع قطع النظر عن كونه موضوعا لمحكم المفروض إذ هو لا يجد في
ثبوت الحكم بعدم وجوب نصيب ثم آخر نائب آخر إذ غاية ما يثبت به إنما هو أنه على فرض حياته عاد له هذا
ليه موضوعا لمحكم المفروض بل موضوعه إنما هو التأسيس للحياة والعدالة فلا ريب أن استصحاب العدالة
التي هو موضوع الحكم المفروض فلا بد من إقرار موضوعه أولاً بالاستصحاب أو لبيت آخرها حتى
يصدق الحكم ببقاء عدالة الشخص المحقق للحياة على استصحاب العدالة لثبوت بالاستصحابين في حال

من الأثر العطفية للمصحب ولكن يمكن إثباته بالاستصحاب العطفية بل بالمعنى على القول باعتبار
 الأصل المحدث ولو كان الأصل شرعياً. ولكن يمكن أن يقال لا حاجة لنا إلى تعيين أن الموضوع هو ما إذا
 بل يكفي في ترتيب الحكم إثبات وجود الموضوع ولو اجتمع الحكمان يمكن ذلك أول الأمر بل عورض الخوف
 في المثال المذكور لأن موضوع الحكم الشرعي يمكن تعلو ما يحتمل أن أول الأمر أيضاً بل إننا كنا نعلم أن ما لا
 يوجد موضوع الوجوب في ذلك الوجه الآخر الخوف للفرق وكذا يمكن أن يقال إن العطفية مدطية في
 الموضوع أم لا وهذا لا يمكن أن يكون بوجوب الورد شرعاً.
 وإذا لم نخرج إلى المصحب في صوره الثبوت الواقعي المعلوم فكذلك صوره الثبوت الاستصحابي
 بفناء الموضوع كما ما لا يمكن أن يثبت حكمه بالاستصحاب ولو قيد بما. نعم - ثم ذلك في ما إذا لم يكن ترتيب
 الحكم الاستدلال لتعيين المفرد من عدم إمكانه بالاستصحاب المعنى وذلك إما يكون في كل مقام يثبت
 ترتيب الحكم على الموضوع من أول الأمر على المصحب فأما جيلنا.
 بما فيها ما ذكرناه أن اشتراط حسن الاستصحاب بفناء الموضوع لما كان حكم العطف ترتيب صحة
 الحكم على استصحاب الموضوع ليس إلا من قبل ترتيب اللوازم العطفية الآخر المجعولة التي لا ترتب
 على المصحب الأعلى القول باعتبار الأصل المحدث.
 ويمكن دفعه أيضاً بأن لا ترتيب صحة استصحاب الحكم على استصحاب الموضوع بل ترتيب صحة ولا
 يجب أن الاستصحاب الشرعي ليس إلا الحكم الشرعي الظاهري بوجوب الحكم بفناء ما من فن جله
 الأحكام الشرعية ككل موضوع سكوت الحكم بفناء حكمه ترتيبه عليه من موهلة الظاهر من بل هو
 بين أن يكون ثبوت ذلك الموضوع بالدليل والوجدان وهو ما من الطوق العطفية وبين أن يكون
 بالاستصحاب والمبينة وهو ما من الطوق الشرعية ما استصحاب الحكم من الأحكام الشرعية المجمعة
 للموضوع المذكور فلا يترتب ترتيبه على استصحاب الموضوع على القول بالأصل المحدث.
 ولكن فيه أن استصحاب الموضوع لتعيين صفاء الأثر بالآثار الشرعية الواضحة القائمة
 للموضوع مع قطع الطوق من قوله: لا تفتق المصحب اهـ. ولا بد من ذلك إلا أن الأمر الذي

من الأثر العطفية للمصحب ولكن يمكن إثباته بالاستصحاب العطفية بل بالمعنى على القول باعتبار
 الأصل المحدث ولو كان الأصل شرعياً. ولكن يمكن أن يقال لا حاجة لنا إلى تعيين أن الموضوع هو ما إذا
 بل يكفي في ترتيب الحكم إثبات وجود الموضوع ولو اجتمع الحكمان يمكن ذلك أول الأمر بل عورض الخوف
 في المثال المذكور لأن موضوع الحكم الشرعي يمكن تعلو ما يحتمل أن أول الأمر أيضاً بل إننا كنا نعلم أن ما لا
 يوجد موضوع الوجوب في ذلك الوجه الآخر الخوف للفرق وكذا يمكن أن يقال إن العطفية مدطية في
 الموضوع أم لا وهذا لا يمكن أن يكون بوجوب الورد شرعاً.
 وإذا لم نخرج إلى المصحب في صوره الثبوت الواقعي المعلوم فكذلك صوره الثبوت الاستصحابي
 بفناء الموضوع كما ما لا يمكن أن يثبت حكمه بالاستصحاب ولو قيد بما. نعم - ثم ذلك في ما إذا لم يكن ترتيب
 الحكم الاستدلال لتعيين المفرد من عدم إمكانه بالاستصحاب المعنى وذلك إما يكون في كل مقام يثبت
 ترتيب الحكم على الموضوع من أول الأمر على المصحب فأما جيلنا.
 بما فيها ما ذكرناه أن اشتراط حسن الاستصحاب بفناء الموضوع لما كان حكم العطف ترتيب صحة
 الحكم على استصحاب الموضوع ليس إلا من قبل ترتيب اللوازم العطفية الآخر المجعولة التي لا ترتب
 على المصحب الأعلى القول باعتبار الأصل المحدث.
 ويمكن دفعه أيضاً بأن لا ترتيب صحة استصحاب الحكم على استصحاب الموضوع بل ترتيب صحة ولا
 يجب أن الاستصحاب الشرعي ليس إلا الحكم الشرعي الظاهري بوجوب الحكم بفناء ما من فن جله
 الأحكام الشرعية ككل موضوع سكوت الحكم بفناء حكمه ترتيبه عليه من موهلة الظاهر من بل هو
 بين أن يكون ثبوت ذلك الموضوع بالدليل والوجدان وهو ما من الطوق العطفية وبين أن يكون
 بالاستصحاب والمبينة وهو ما من الطوق الشرعية ما استصحاب الحكم من الأحكام الشرعية المجمعة
 للموضوع المذكور فلا يترتب ترتيبه على استصحاب الموضوع على القول بالأصل المحدث.
 ولكن فيه أن استصحاب الموضوع لتعيين صفاء الأثر بالآثار الشرعية الواضحة القائمة
 للموضوع مع قطع الطوق من قوله: لا تفتق المصحب اهـ. ولا بد من ذلك إلا أن الأمر الذي

الوجه الثالث - إن دليل المصعب إنما يدل على استلزامه إلى حصول رافع أو غايه وأما أن لا بد له من
 أن كلا العنيتين محل النزاع وإن فصل بينهما الحق في المعارج والحق المتفادى في شرح من ناكروا
 جهة العلم الثاني وأخرها بجهة العلم الأول لا مطلقا سواء كان ذلك في وجود الرافع أو الغايه أم في
 رافعه أو غايته الشيء الموجود كما عن الحق في المعارج.
 وأما ثبوت كون ذلك في حصول وجود الرافع أو الغايه كما عن صاحب من دونه وتبطل بعضهم لبعض المصنف المعلمان
 قول الحق موافق لما ذكرنا لأن محل النزاع ما لم يكن الدليل مقتضا لوجود المصعب في الآن الآخر لولا ذلك
 في الرافع وهو غير بعيد عن معنى كلام السيد بن الشيخ وهو غير بعيد حيث إن المفروض في كلامهم هو كون دليل
 الحكم مقتضا لطلوع سالبه عن حكم الآن الآخر ولوع فرض عدم الرافع.
 ولكن الذي يقتضيه ملاحظه كلام الآخرين في عنوان المسألة وأدلة المصنفين والمصنفين بل ملاحظه استناد
 السيد في الاستصحاب الدليل المصنف على ساطع التوضيح كون ذلك فيه من جهة الرافع فهو قطعا ذلك في وجود
 الرافع الحكم الشرعي وهو عموم النزاع لما ذكره الحق فيكون من المصنفين لأن المصنفين مطلقا كما ذكره
 في المعارج أي جزء البرزخ معا عا ذكره أولا كما نرى في المعاصم بل لعله بيان لمورد ذلك الأدلة التي ذكرها
 أولا لا اعتبار الاستصحاب وإنما لا يقتضي إذ يدعى اعتباره في مورد يكون الدليل مقتضا للحكم مطلقا ذلك
 في رافعه.
 وأما اعتبار ذلك في البطاين فهو وجه أيضا الأدل - إن ذلك يقتضي من الأشياء في الأمور والماديه
 الذي يسمى شبيهه موضوعه في مقتضى من استنباه الحكم الشرعي الصادر من الشارع الذي يسمى شبيهه حكمية
 والأدلة - قد يكون المصنف فيه كما هو بها جزئيا مثل العبارة عند ذلك في حدود البول أو كون الحكم
 لولا أنه قد راد فيكون موضوعا صرفا كما لو طوبى والبوسه والكربة.
 وقد يكون موضوعا متبعا كقول المصنفين معناه الأصل وأما ذلك الذي في ثالث في بناء فإسنه
 الماء المتغير بعد ذلك في نفسه وطهارة المكلف بعد حلا من الماء في حله وهو ذلك الظاهر قول
 المصنفين في محل النزاع وعدم اجتماعه بالعلم الثاني كما يشهد به كلام المصنفين حيث يكون استصحاب في

الوجه الثالث - إن دليل المصعب إنما يدل على استلزامه إلى حصول رافع أو غايه وأما أن لا بد له من
 أن كلا العنيتين محل النزاع وإن فصل بينهما الحق في المعارج والحق المتفادى في شرح من ناكروا
 جهة العلم الثاني وأخرها بجهة العلم الأول لا مطلقا سواء كان ذلك في وجود الرافع أو الغايه أم في
 رافعه أو غايته الشيء الموجود كما عن الحق في المعارج.
 وأما ثبوت كون ذلك في حصول وجود الرافع أو الغايه كما عن صاحب من دونه وتبطل بعضهم لبعض المصنف المعلمان
 قول الحق موافق لما ذكرنا لأن محل النزاع ما لم يكن الدليل مقتضا لوجود المصعب في الآن الآخر لولا ذلك
 في الرافع وهو غير بعيد عن معنى كلام السيد بن الشيخ وهو غير بعيد حيث إن المفروض في كلامهم هو كون دليل
 الحكم مقتضا لطلوع سالبه عن حكم الآن الآخر ولوع فرض عدم الرافع.
 ولكن الذي يقتضيه ملاحظه كلام الآخرين في عنوان المسألة وأدلة المصنفين والمصنفين بل ملاحظه استناد
 السيد في الاستصحاب الدليل المصنف على ساطع التوضيح كون ذلك فيه من جهة الرافع فهو قطعا ذلك في وجود
 الرافع الحكم الشرعي وهو عموم النزاع لما ذكره الحق فيكون من المصنفين لأن المصنفين مطلقا كما ذكره
 في المعارج أي جزء البرزخ معا عا ذكره أولا كما نرى في المعاصم بل لعله بيان لمورد ذلك الأدلة التي ذكرها
 أولا لا اعتبار الاستصحاب وإنما لا يقتضي إذ يدعى اعتباره في مورد يكون الدليل مقتضا للحكم مطلقا ذلك
 في رافعه.
 وأما اعتبار ذلك في البطاين فهو وجه أيضا الأدل - إن ذلك يقتضي من الأشياء في الأمور والماديه
 الذي يسمى شبيهه موضوعه في مقتضى من استنباه الحكم الشرعي الصادر من الشارع الذي يسمى شبيهه حكمية
 والأدلة - قد يكون المصنف فيه كما هو بها جزئيا مثل العبارة عند ذلك في حدود البول أو كون الحكم
 لولا أنه قد راد فيكون موضوعا صرفا كما لو طوبى والبوسه والكربة.
 وقد يكون موضوعا متبعا كقول المصنفين معناه الأصل وأما ذلك الذي في ثالث في بناء فإسنه
 الماء المتغير بعد ذلك في نفسه وطهارة المكلف بعد حلا من الماء في حله وهو ذلك الظاهر قول
 المصنفين في محل النزاع وعدم اجتماعه بالعلم الثاني كما يشهد به كلام المصنفين حيث يكون استصحاب في

تجديده عن الشؤن الملبدة المني على ساعلي الجرد كلام المقيض حيث يستدلون بوقوف معاشرا التنا
 و بعد نعم على الاستصحاب والماله ان كل استصحابا في المعاشرة جل استصحابا في المعاشرة التنا
 و حكم من المحدثين اخصاص النزاع بالثاني و مقتضى ما حكمه شيخنا الانصاري عن المحدث الاستصحابا في
 خروج استصحاب عدم الشخ ايضا من محل النزاع و انه ادعى الضرورة على اعتباره و اختيار الاستصحاب
 في الأمثلة المذكورة في كلامه التي يكون الجماع بينهما هو التي هي الموضوع في استصحاب كون ربه الذي
 ارضوا زوج امرأة أو عبيد رجل أو على وضوء و طهارة الثوب و جاسنة و بناء اللب و الهاد و استغفار الله
 بصلاته أو طرافه .
 و لكن مقتضى ما سمعت سابقا من كلام الشيخ المراد ما حملناه في كلام المحدث الاستصحابا في كون
 الهاد و النجاسة من الأمور الخارجية كونهما صفة للأعيان الخارجية ان يكون الاستصحاب في الاستصحاب
 الجوزية أيضا داخلا عندهما في محل النزاع وهو الذي يقتضيه تعليل المحدث الاستصحابا في عدم اعتبار
 الاستصحاب في الحكم الشرعي في كلامه الآخر المحكي عنه في خروجه حيث قال : ان صور الاستصحاب المختلف
 فيه راجعة إلى أنها اذا ثبت حكم بطالب شرعي في موضوع في مالم يلائم بحجته في ذلك الموضوع عند
 زوال الحالة القديمة و صدرت مقتضاها فيه .
 و من المعلوم أنه اذا ثبت حكم في موضوع الحالة يقتضي ذلك التبدل خلف موضوع المائلين بالذي
 سموه استصحابا راجع في الحقيقة إلى اسراء حكم الموضوع إلى موضوع آخر بخلافه بالذات فمثلت بالبعد
 و الصفاة انتهى . فلو خرج جريان هذا الوجه لعدم اعتبار الاستصحاب في الحكم الشرعي المائلين بالحق
 الشرعي في الحكم الجزئي أيضا و كان فيه ما فرضه من تبدل المبدأ الموجب لتغير موضوع الحكم كما لا يقول
 أحد باعتبار الاستصحاب فيه لاعتباط بناء الموضوع عندهم .
 بل قد عرفت مقتضى عدم مقتضى الاستصحاب عند تغير الموضوع كما لا وجود له أصلا كيف يقول بالاعتبار
 الوجه الثاني - ان التنا بالحق الأعم المأخوذ في تعريف الاستصحاب المذكور مع القادة الطريقية
 و قد يكون مع وجان التبادر الانشاع بالحق الجبر المعتبر و لا شك في دخول جميع الأنواع في محل

تجديده عن الشؤن الملبدة المني على ساعلي الجرد كلام المقيض حيث يستدلون بوقوف معاشرا التنا
 و بعد نعم على الاستصحاب والماله ان كل استصحابا في المعاشرة جل استصحابا في المعاشرة التنا
 و حكم من المحدثين اخصاص النزاع بالثاني و مقتضى ما حكمه شيخنا الانصاري عن المحدث الاستصحابا في
 خروج استصحاب عدم الشخ ايضا من محل النزاع و انه ادعى الضرورة على اعتباره و اختيار الاستصحاب
 في الأمثلة المذكورة في كلامه التي يكون الجماع بينهما هو التي هي الموضوع في استصحاب كون ربه الذي
 ارضوا زوج امرأة أو عبيد رجل أو على وضوء و طهارة الثوب و جاسنة و بناء اللب و الهاد و استغفار الله
 بصلاته أو طرافه .
 و لكن مقتضى ما سمعت سابقا من كلام الشيخ المراد ما حملناه في كلام المحدث الاستصحابا في كون
 الهاد و النجاسة من الأمور الخارجية كونهما صفة للأعيان الخارجية ان يكون الاستصحاب في الاستصحاب
 الجوزية أيضا داخلا عندهما في محل النزاع وهو الذي يقتضيه تعليل المحدث الاستصحابا في عدم اعتبار
 الاستصحاب في الحكم الشرعي في كلامه الآخر المحكي عنه في خروجه حيث قال : ان صور الاستصحاب المختلف
 فيه راجعة إلى أنها اذا ثبت حكم بطالب شرعي في موضوع في مالم يلائم بحجته في ذلك الموضوع عند
 زوال الحالة القديمة و صدرت مقتضاها فيه .
 و من المعلوم أنه اذا ثبت حكم في موضوع الحالة يقتضي ذلك التبدل خلف موضوع المائلين بالذي
 سموه استصحابا راجع في الحقيقة إلى اسراء حكم الموضوع إلى موضوع آخر بخلافه بالذات فمثلت بالبعد
 و الصفاة انتهى . فلو خرج جريان هذا الوجه لعدم اعتبار الاستصحاب في الحكم الشرعي المائلين بالحق
 الشرعي في الحكم الجزئي أيضا و كان فيه ما فرضه من تبدل المبدأ الموجب لتغير موضوع الحكم كما لا يقول
 أحد باعتبار الاستصحاب فيه لاعتباط بناء الموضوع عندهم .
 بل قد عرفت مقتضى عدم مقتضى الاستصحاب عند تغير الموضوع كما لا وجود له أصلا كيف يقول بالاعتبار
 الوجه الثاني - ان التنا بالحق الأعم المأخوذ في تعريف الاستصحاب المذكور مع القادة الطريقية
 و قد يكون مع وجان التبادر الانشاع بالحق الجبر المعتبر و لا شك في دخول جميع الأنواع في محل

وهو بما اخرج بعضهم على هذا المطلب يعني على ان العلم بوجود الشيء الممكن المتقاء يقتضي لغير وجوده في الوجود
 فان اليقظة في مستغنى عن المؤثر والحادث مقتضى اليقظة يكون انشاع الواقع وجودا كان اذ عدمه وجودا على
 استمارة وجه شهادته مضاعفا الى ما تقدم سابقا سابقا لا يؤيد عليه من اخصاص هذا الاستدلال في تلك
 في الواقع دلالة لا ريب فيه ومن التمكن من حيث المقتضى خلافا للشيخ انه لا ريب في ان مراده باليقظة في الله
 حكم باستيفائه من المؤثر وهو المقتضى بالحادث الذي يمكن ان يقع به الى المؤثر وانشاع المقتضى بالمؤثر
 هو الواقع وحاصل الاستدلال ان يقاد المقتضى لا يقتضي الى المؤثر وانشاعه يقتضي اليقظة فلهذا يلزم
 الذي لا يقتضي اليقظة وبهذا الانشاع موجودا في المذكور لا يقتضي عليه ان تمام التمكن في المقتضى لا يقتضيه
 المقتضى فيه المؤثر بل انما يقتضي استعدادا للقاء ويخدم بنفسه كما لا يقتضي عليه
 ايضا في لم يكن اطلع سابقا على هذا الاستدلال الا من نزل مقتضايا لصادق وهو لم يكن فيه هذه التيقظة
 وهو قوله والحادث مقتضى اليقظة والالم اخرج في بيان ظهوره في التمكن في الواقع الى الاطراف المذكور
 واما الاخير انما قال المقتضى بغير العلم لا على تقديره الاستدلال على تقديره وهو حجة الاستصحاب من
 ان ما يقتضي وجوده اذ عدمه في حاله لم يلزم طوعا عارضا بغيره فانه يلزم من بقائه هذا اذ خرج من كلامه
 كما لا يقتضي بل لا يلزم احرازه من القائلين باعنياره من باب القائلين بغيره باعنياره في التمكن في المقتضى فلو لم
 عدم حصول التيقظ باليقظة بمجرد ملاحظة اكله في الوجود
 وكيف كان فلهذا ما حصل اذ حكى ان كل ما من كليات الاحجاب والحاصل منها علمه اذ كونه الشيء اذ هو غير لا
 على الاستدلال من كلام الشيخ المؤثر في ثمانية عشر الاول الجبهة قطعا الثاني عدمها كذا التمام الثالث
 التفتيح بين الوجود والعدم بانكار الاول الرابع التفتيح بين الوجود والعدم جبهة وبين الحكم الشرعي
 سواء كان كلياً أم جزئياً بانكار الثاني وهو الذي استغنى عن كلام الشيخ المؤثر في ثمانية عشر
 الخامس الممكن وهو الذي كناه المقتضى المؤثر من بعض هذه انما هو الاولان المتعاضدان اللذان
 اخبرها الفاضل العتيق واكثرها الشيخ السادس التفتيح بين الحكم الشرعي التام في ثمانية عشر الاول الثاني
 عدم الشيء وهو الذي كناه الشيخ من الاستدلال في السابع التفتيح بين الحكم الجزئي وبينه بانكاره

وهو بما اخرج بعضهم على هذا المطلب يعني على ان العلم بوجود الشيء الممكن المتقاء يقتضي لغير وجوده في الوجود
 فان اليقظة في مستغنى عن المؤثر والحادث مقتضى اليقظة يكون انشاع الواقع وجودا كان اذ عدمه وجودا على
 استمارة وجه شهادته مضاعفا الى ما تقدم سابقا سابقا لا يؤيد عليه من اخصاص هذا الاستدلال في تلك
 في الواقع دلالة لا ريب فيه ومن التمكن من حيث المقتضى خلافا للشيخ انه لا ريب في ان مراده باليقظة في الله
 حكم باستيفائه من المؤثر وهو المقتضى بالحادث الذي يمكن ان يقع به الى المؤثر وانشاع المقتضى بالمؤثر
 هو الواقع وحاصل الاستدلال ان يقاد المقتضى لا يقتضي الى المؤثر وانشاعه يقتضي اليقظة فلهذا يلزم
 الذي لا يقتضي اليقظة وبهذا الانشاع موجودا في المذكور لا يقتضي عليه ان تمام التمكن في المقتضى لا يقتضيه
 المقتضى فيه المؤثر بل انما يقتضي استعدادا للقاء ويخدم بنفسه كما لا يقتضي عليه
 ايضا في لم يكن اطلع سابقا على هذا الاستدلال الا من نزل مقتضايا لصادق وهو لم يكن فيه هذه التيقظة
 وهو قوله والحادث مقتضى اليقظة والالم اخرج في بيان ظهوره في التمكن في الواقع الى الاطراف المذكور
 واما الاخير انما قال المقتضى بغير العلم لا على تقديره الاستدلال على تقديره وهو حجة الاستصحاب من
 ان ما يقتضي وجوده اذ عدمه في حاله لم يلزم طوعا عارضا بغيره فانه يلزم من بقائه هذا اذ خرج من كلامه
 كما لا يقتضي بل لا يلزم احرازه من القائلين باعنياره من باب القائلين بغيره باعنياره في التمكن في المقتضى فلو لم
 عدم حصول التيقظ باليقظة بمجرد ملاحظة اكله في الوجود
 وكيف كان فلهذا ما حصل اذ حكى ان كل ما من كليات الاحجاب والحاصل منها علمه اذ كونه الشيء اذ هو غير لا
 على الاستدلال من كلام الشيخ المؤثر في ثمانية عشر الاول الجبهة قطعا الثاني عدمها كذا التمام الثالث
 التفتيح بين الوجود والعدم بانكار الاول الرابع التفتيح بين الوجود والعدم جبهة وبين الحكم الشرعي
 سواء كان كلياً أم جزئياً بانكار الثاني وهو الذي استغنى عن كلام الشيخ المؤثر في ثمانية عشر
 الخامس الممكن وهو الذي كناه المقتضى المؤثر من بعض هذه انما هو الاولان المتعاضدان اللذان
 اخبرها الفاضل العتيق واكثرها الشيخ السادس التفتيح بين الحكم الشرعي التام في ثمانية عشر الاول الثاني
 عدم الشيء وهو الذي كناه الشيخ من الاستدلال في السابع التفتيح بين الحكم الجزئي وبينه بانكاره

الثاني وهو الذي استظهره شيخنا الأنصاري من كلام الحق القوامي في حاشيته من التحلية عن السيد
في شرح الواقعة.

الساكن الفصل بين الأحكام الوضعية بمعنى نفس الأسباب والشروط والموانع والأحكام التنظيمية التي
لها دبرين غيرها من الأحكام الشرعية بانكار الثاني. التاسع. الفصل بين ما يثبت بالاجماع وبغيره بانكار
الأول. العاشر. الفصل بين ما لا يثبت استغناء المصنف بدليله أو الحاجة ذلك في الغاية الواضحة
له وبغيره بانكار الثاني كما سنظرون في المباحث. الحادي عشر. هذا الفصل مع اختصاصي الكتاب بربط
الواقع كما سنظرون في الحق البرزخي. الثاني عشر. زيادة ذلك في صدق الغاية من جهة الاستثناء
المصداني دون المذهبي كما سنظرون في الأقسام ما يفي من كلام المصنف الخواص.

أقول: لكل مادة بالاشياء المصدرة في موادها ذاتها أن هذا الشيء مصدر في العناية المعينة في الخارج
أم لا سواء كان الاشياء من الأمور الخارجية التي هي شبيهة موضوعية أم من اجل القوة التي هي
شبيهة حكمية فالأول هذا الذي ذكرته وطوبه لولا أمثله للكل وهو ما.

والثاني صل كون الله في بولها لاجال شعوم البول ومواد الاستنباط المفوض بها الى الله في أن
هذا الثاني غاية منفعة الحكم بالملحة ودرواية صغيفه أو ضوى نفسه مع عدم ودونى محط فيه
مثل ما إذا است في كون الملحة أيضا غاية الطهارة أم لا ودوجه نسبة بالاستنباط المفوض ونوع الاستنباط
في أن هذا المفوض الكل أيضا غاية منفعة شعوم البول ومصادف من مصاديق الغاية الثانية في
الجملة أم يخص الغاية بعشوم البول.

ولكن في كل كلام شئنا الاقتصاد، وإن لم يكن ظاهراً في زيادة خصوص الشبهة الموضوعية من الـ
المصادق والتبعية المحكية لأجل الخوض في اقتضاه المخصوص والسبب بعد الاطحة قوله، زيادة ذلك
في صلات الخبايا لظهوره في خصوص ذلك في اللزاج في الغاية المحيطة لا الأعم منه ومن ذلك أنه
غاية مشغلة الاباء سبحانه اليان الذي ذكرناه في وجه على وجه كون مراد ساد كوناً، أو لا بل قوله
أصل التردد في شهاد الأقران.

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره
 لأن هذا القول أسارة للمفكر المتوهم كالأشياء، وكيف كان فإن كان حاداً ماحضاً فغير
 فهو خلاف ظاهر كلامه لأنه بعد أن خص اعتبار الاستصحاب بالإنشائي استغنى عن الحاجة إلى غاية معينة
 وذلك في وجود الغاية قال:
 فإن قلت: هل تلك في كون الشيء من غير الحكم مع العلم بوجوده كالتكليف في وجوده المزيل أم لا، قلت: فيه تفصيل
 لأنه لو ثبت بالدليل أن ذلك الحكم مخرج إلى غاية معينة في الواجب ثم علمنا صدق تلك الغاية على شيء متحققاً
 في حده فما على شيء آخر حرج لا ينفق الباقين بالثبوت، وإنما إذا لم يثبت ذلك بل ثبت أن ذلك الحكم مخرج
 إلى غاية من غير الدليل فلا بد من استكمال ما في الشيء الآخر من غيره ثم لا يلزم عدم نفع الحكم
 ويثبت استغناؤه انتهى، لا إذا ما في الواجب أن يكون له غاية معينة في الواجب بضميمة فرض الثبوت في حد ذاته
 على شيء آخر أن لم يثبت باضطرار بالاشتباه المفهوم الذي له قدر معين وذلك في حده على شيء
 آخر فلا ريب في عدم اضطراره بالاضطرار في المصداق الخارج الذي يسمى بضميمة موضوعه بل هو خارج
 من التسمية الموضوعية والحكمة المحيية عن اجتماع الشيء ولو أراد ضرورة المصداق الخارج كان عليه
 أن يثبت معينة عندنا عن غير تقييده في الواجب وتوضيح إرادة الأعم.
 قوله: إذا لم يثبت ذلك، أي لظهوره في ذلك في كون شيء آخر غاية مستقلة لا الأعم منه من ذلك
 في كونه مصداق الغاية المحيية في الواجب للاضطرار في معنوها، وكان الخارج الاضطرار منهم من قوله
 لغاية معينة في الواجب أنه إرادته أن يكون الغاية بضميمة جيب المفهوم، وإنما هو في ذلك بسبب الضرر
 الخارج جيبه، لكنه ما لا بد له عليه ذلك ولا سيما بعد وصف الغاية بكونها معينة في الواجب.
 ثم إنه لو ثبت على ملاحظة طواضع كلمات من توضح المألهة في الأصول بالخروج من الأثران على
 المذكور بغير بل يصلح للعالم واحد فلو أن رأيت في المألهة إلا أن حرف الوقت في هذا ما لا ينفك.
 والأقوى من القول العائلي الحكم من الحفظ المكنى الخارج، وإن كان قد دلالة ذلك الحكم على اعتبار
 الاستصحاب الفصوح في هذه النية وهو العائد على الحالة السابقة عند ذلك في الواجب على

فإنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره
 لأن هذا القول أسارة للمفكر المتوهم كالأشياء، وكيف كان فإن كان حاداً ماحضاً فغير
 فهو خلاف ظاهر كلامه لأنه بعد أن خص اعتبار الاستصحاب بالإنشائي استغنى عن الحاجة إلى غاية معينة
 وذلك في وجود الغاية قال:
 فإن قلت: هل تلك في كون الشيء من غير الحكم مع العلم بوجوده كالتكليف في وجوده المزيل أم لا، قلت: فيه تفصيل
 لأنه لو ثبت بالدليل أن ذلك الحكم مخرج إلى غاية معينة في الواجب ثم علمنا صدق تلك الغاية على شيء متحققاً
 في حده فما على شيء آخر حرج لا ينفق الباقين بالثبوت، وإنما إذا لم يثبت ذلك بل ثبت أن ذلك الحكم مخرج
 إلى غاية من غير الدليل فلا بد من استكمال ما في الشيء الآخر من غيره ثم لا يلزم عدم نفع الحكم
 ويثبت استغناؤه انتهى، لا إذا ما في الواجب أن يكون له غاية معينة في الواجب بضميمة فرض الثبوت في حد ذاته
 على شيء آخر أن لم يثبت باضطرار بالاشتباه المفهوم الذي له قدر معين وذلك في حده على شيء
 آخر فلا ريب في عدم اضطراره بالاضطرار في المصداق الخارج الذي يسمى بضميمة موضوعه بل هو خارج
 من التسمية الموضوعية والحكمة المحيية عن اجتماع الشيء ولو أراد ضرورة المصداق الخارج كان عليه
 أن يثبت معينة عندنا عن غير تقييده في الواجب وتوضيح إرادة الأعم.
 قوله: إذا لم يثبت ذلك، أي لظهوره في ذلك في كون شيء آخر غاية مستقلة لا الأعم منه من ذلك
 في كونه مصداق الغاية المحيية في الواجب للاضطرار في معنوها، وكان الخارج الاضطرار منهم من قوله
 لغاية معينة في الواجب أنه إرادته أن يكون الغاية بضميمة جيب المفهوم، وإنما هو في ذلك بسبب الضرر
 الخارج جيبه، لكنه ما لا بد له عليه ذلك ولا سيما بعد وصف الغاية بكونها معينة في الواجب.
 ثم إنه لو ثبت على ملاحظة طواضع كلمات من توضح المألهة في الأصول بالخروج من الأثران على
 المذكور بغير بل يصلح للعالم واحد فلو أن رأيت في المألهة إلا أن حرف الوقت في هذا ما لا ينفك.
 والأقوى من القول العائلي الحكم من الحفظ المكنى الخارج، وإن كان قد دلالة ذلك الحكم على اعتبار
 الاستصحاب الفصوح في هذه النية وهو العائد على الحالة السابقة عند ذلك في الواجب على

بعد فصحها يرجع الى قول السيد المتكلم في استحباب الجبله المبني على ساطل الجو الذي هو من هذا القسم.

فضاف الى ان الحق اخرج للفعل الذي تبيّن الى الحفيد بأن المنقص موجود. وهو مع ذلك في الوجه الرابع وظاهره ان عمل الزرع هو ما كان من هذا القبيل وكذا غيبه للاستحباب الذي هو محل النزاع.

بالمفهوم الواحد لما في انهاء الصلاة الذي هو من قبيل المك في راضية الموجود فظاهره ان عمل الزرع ليس المك في المنقص.

والحاصل ان القرآن الداخلية هي المواضع المذكورة في كلامه. والحاجة هي لا يخرج القبيل المذكور وانما السيد لاستحباب الجبله المذكور بهد بآ ان المحقق من المكربين مطلقا. وكيف كان فتدبّر ان القول العاشر ليس للمحقق بل هو من المكربين مطلقا ولكنه لا يفتح كونه اذى الا قال لوجه الاول.

ظهر من كلام جماعة في الانفاق عليه.

فهذه ما عن المبادئ من ان الاستحباب جهة الاجماع المقفاه على انه متى حصل حكم دفع المك فانه طرأ ما يزيله أم لا وجب الحكم ببقائه على ما كان أو لا ولو لا القول بأن الاستحباب جهة لكان ترجيح الاحكام

بعد فصحها يرجع الى قول السيد المتكلم في استحباب الجبله المبني على ساطل الجو الذي هو من هذا القسم.

فضاف الى ان الحق اخرج للفعل الذي تبيّن الى الحفيد بأن المنقص موجود. وهو مع ذلك في الوجه الرابع وظاهره ان عمل الزرع هو ما كان من هذا القبيل وكذا غيبه للاستحباب الذي هو محل النزاع.

بالمفهوم الواحد لما في انهاء الصلاة الذي هو من قبيل المك في راضية الموجود فظاهره ان عمل الزرع ليس المك في المنقص.

والحاصل ان القرآن الداخلية هي المواضع المذكورة في كلامه. والحاجة هي لا يخرج القبيل المذكور وانما السيد لاستحباب الجبله المذكور بهد بآ ان المحقق من المكربين مطلقا. وكيف كان فتدبّر ان القول العاشر ليس للمحقق بل هو من المكربين مطلقا ولكنه لا يفتح كونه اذى الا قال لوجه الاول.

ظهر من كلام جماعة في الانفاق عليه.

فهذه ما عن المبادئ من ان الاستحباب جهة الاجماع المقفاه على انه متى حصل حكم دفع المك فانه طرأ ما يزيله أم لا وجب الحكم ببقائه على ما كان أو لا ولو لا القول بأن الاستحباب جهة لكان ترجيح الاحكام

وحيث بناء الثابت على حدوث الحادث ان البناء لا يحتاج الى التوفيق لحدوث الحادث كما عرفت
 في ما تقدم من بيان ان ظاهر كلمات العلامة في باب وسرعة الحاجي والعقد في اختصاص الزمان
 بالثبوت في المراتح وان في تمام ذلك في المقصود لا يحتاج الى الاشارة الى ما لا يتصل به من البناء كما
 البقاء فواجب .

ثم - هو نظيره لو كان مؤدباً للمعلم نظر المبادى أيضاً الاستدلال على محبة خصوص الاستصحاب عند
 التمسك في المراتح كما يؤيد أو يدل عليه أنه لو لا ذلك لكان دليله أخص من مدعاه . فعلى هذا الكلام المبادى
 والمغاية شاهدان على ما مضى من سابقاً من كون محل النزاع هو خصوص الاستصحاب في التمسك من
 جهة المراتح .

وهنا - ما ادعاه شيخنا الصادق عليه من صريح مؤلفي المعلم والفاضل للجوابان ما ذكره المحقق أجوبة
 المعارف راجع الى قول السيد المكي للاستصحاب في هذا مهادنة منها على خروج ما ذكره المحقق من مورد
 النزاع كونه موضع وثاق وقد عرفت ما في هذا الادعاء من أن ظاهرها أن ما ذهب إليه المحقق ليس بشيء
 بل عمل بالجلل الحكم . ومقتضى ما لا يبرح من شوقه من غير تقييد بوقت مضى الى ما لا يخفى من أنه
 في حقه هذه الشهادة نظراً لأن ما قبله في الخارج من التمسك في الرابطة وقال الشيخ هو عينه ما
 أكثره الغزالي .

اقول : بل أكثر الحجة من استصحاب عند خروج المراتح من غير السبيل فإن الظاهر من المسطح في أن
 فيها بعض الحق الخفية دائماً إلى أن يثبت المراتح . أقول بل يرد الشهادة المدعى ما أكثر السيد في نسخها
 اليه المذكور والذي شك في وجود المراتح بل نفس غلب المحقق للاستصحاب الذي جعله محلاً للقول بزيادة
 الواحد للماء في أثناء الصلابة .

وهذا كله مضى الى ما قدمناه سابقاً بهد بان الاستصحاب الذي هو محل النزاع عند الدعاء الذي
 هم الأصل في تأسيس الأصول في استصحاب التمسك في المراتح . وعلى هذا يرد على هذا الوجه
 وهو ظاهر كلمات الجماعة في الاتفاق عليه ألا أنه كيف يؤيد بهذا الإجماع المقول بعد هذا الاتفاق

القول في بناء الثابت على حدوث الحادث ان البناء لا يحتاج الى التوفيق لحدوث الحادث كما عرفت
 في ما تقدم من بيان ان ظاهر كلمات العلامة في باب وسرعة الحاجي والعقد في اختصاص الزمان
 بالثبوت في المراتح وان في تمام ذلك في المقصود لا يحتاج الى الاشارة الى ما لا يتصل به من البناء كما
 البقاء فواجب .

ثم - هو نظيره لو كان مؤدباً للمعلم نظر المبادى أيضاً الاستدلال على محبة خصوص الاستصحاب عند
 التمسك في المراتح كما يؤيد أو يدل عليه أنه لو لا ذلك لكان دليله أخص من مدعاه . فعلى هذا الكلام المبادى
 والمغاية شاهدان على ما مضى من سابقاً من كون محل النزاع هو خصوص الاستصحاب في التمسك من
 جهة المراتح .

وهنا - ما ادعاه شيخنا الصادق عليه من صريح مؤلفي المعلم والفاضل للجوابان ما ذكره المحقق أجوبة
 المعارف راجع الى قول السيد المكي للاستصحاب في هذا مهادنة منها على خروج ما ذكره المحقق من مورد
 النزاع كونه موضع وثاق وقد عرفت ما في هذا الادعاء من أن ظاهرها أن ما ذهب إليه المحقق ليس بشيء
 بل عمل بالجلل الحكم . ومقتضى ما لا يبرح من شوقه من غير تقييد بوقت مضى الى ما لا يخفى من أنه
 في حقه هذه الشهادة نظراً لأن ما قبله في الخارج من التمسك في الرابطة وقال الشيخ هو عينه ما
 أكثره الغزالي .

اقول : بل أكثر الحجة من استصحاب عند خروج المراتح من غير السبيل فإن الظاهر من المسطح في أن
 فيها بعض الحق الخفية دائماً إلى أن يثبت المراتح . أقول بل يرد الشهادة المدعى ما أكثر السيد في نسخها
 اليه المذكور والذي شك في وجود المراتح بل نفس غلب المحقق للاستصحاب الذي جعله محلاً للقول بزيادة
 الواحد للماء في أثناء الصلابة .

وهذا كله مضى الى ما قدمناه سابقاً بهد بان الاستصحاب الذي هو محل النزاع عند الدعاء الذي
 هم الأصل في تأسيس الأصول في استصحاب التمسك في المراتح . وعلى هذا يرد على هذا الوجه
 وهو ظاهر كلمات الجماعة في الاتفاق عليه ألا أنه كيف يؤيد بهذا الإجماع المقول بعد هذا الاتفاق

العلم .
 وثانياً - على فرض صحة الإجماع المقول إنه لا يجرى بالإجماع الحق فضلاً عن الحق المقول في المسائل التي
 يتناولها إليها العقل وقد نأهم به من كون على اعتباره بالرجوع العقلية التي سمعت بعضاً . وكيفية
 لا يصلح هذا الوجه إلا للتأجيل لأن الدليل هو الذي لا يجرى له لكن في إثباته المدعى .
 ثالثاً - الحكم عن المبادئ والنهاية ظاهرة خصوصاً تلك الواقعة ولا يشمل تلك الواقعة الموجود
 بأشياء تلكان جهة أيضاً لم يعلم لا ثبات تام المدعى كونه (أخص منه) الثالث - أنا شيئاً موارد تلك
 في بناء الحكم من جهة الواقع لم يجد من أول الفقه إلى آخره مورد الإحكام الخارج فيه بالبناء والاصح
 أمارة ترجيح الفهم بالخلاف كما حكم بنا قضية الخارج قبل الاستبراء ، بتجاسر فإن الحكم به ليس لعدم
 اعتبار الحالة السابقة من العبادات من الحدث والحيث مثلاً إذ لو لم يكن على عدم اعتبارها أيضاً لم يكن وجه الحكم
 بالتجاسة لثبوت قاعدة الظاهرية بل الظاهر أن الحكم بالتأنيص والتجاسة إنما هو بلا حجة على بناء مؤيد
 من البطلان أو المسمى في الجوى خرج هذا الظاهر على الأصل والعادة كحالة مسألة الفهم عند بعض .
 وكما حكم بالحق عند تلك في الصحة والعبادة والعبادات والمعاملات ، وعند ذلك بعد الفراغ استأذني
 ظهور وتعليل المسألة في الصحة والعبادة والعبادات والمعاملات ، وعند ذلك بعد الفراغ استأذني
 الوجه الصحيح خرج الظاهرية الموصفين أيضاً على الأصل المقتضى للضاد فيها لعل هذا الاستغناء
 كما إذا عاين شيئاً الأضداد يكاد يفسد المنطق وهو أولى إلا الاستغناء الذي ذكره بمنزلة واحد من المحققين
 المجهولين في قولنا الواضح أنه المستند في حجة شهادة المدعين على الاحلاق والاضافات إنه أيضاً
 لا يصلح إلا تأجيله إلى جهة الحق والخطأ ، أي قلنا ذلك لا بد من المنطق .
 ولأن تلك الأضداد المستفيضة منها صحة قرارة لا يضرها إلا الضاد الذي هو من مثل قرارة ما لا يخفى
 لأن شأنه أحد من أن يقال في الامام قال : قلت له الرجل ينام وهو على وضوء أوجب الحنفية .
 والمحققان عليه الموضوع : قال : يا زائدة قد نأهم العين واللب والاذن فإذا تأملت العين
 والاذن فقد وجب الموضوع ، قلت : فإن حرك إلى جنبه شيء وهو لا يعلم ؟ قال : لا حتى يفيق فإنه

العلم .
 وثانياً - على فرض صحة الإجماع المقول إنه لا يجرى بالإجماع الحق فضلاً عن الحق المقول في المسائل التي
 يتناولها إليها العقل وقد نأهم به من كون على اعتباره بالرجوع العقلية التي سمعت بعضاً . وكيفية
 لا يصلح هذا الوجه إلا للتأجيل لأن الدليل هو الذي لا يجرى له لكن في إثباته المدعى .
 ثالثاً - الحكم عن المبادئ والنهاية ظاهرة خصوصاً تلك الواقعة ولا يشمل تلك الواقعة الموجود
 بأشياء تلكان جهة أيضاً لم يعلم لا ثبات تام المدعى كونه (أخص منه) الثالث - أنا شيئاً موارد تلك
 في بناء الحكم من جهة الواقع لم يجد من أول الفقه إلى آخره مورد الإحكام الخارج فيه بالبناء والاصح
 أمارة ترجيح الفهم بالخلاف كما حكم بنا قضية الخارج قبل الاستبراء ، بتجاسر فإن الحكم به ليس لعدم
 اعتبار الحالة السابقة من العبادات من الحدث والحيث مثلاً إذ لو لم يكن على عدم اعتبارها أيضاً لم يكن وجه الحكم
 بالتجاسة لثبوت قاعدة الظاهرية بل الظاهر أن الحكم بالتأنيص والتجاسة إنما هو بلا حجة على بناء مؤيد
 من البطلان أو المسمى في الجوى خرج هذا الظاهر على الأصل والعادة كحالة مسألة الفهم عند بعض .
 وكما حكم بالحق عند تلك في الصحة والعبادة والعبادات والمعاملات ، وعند ذلك بعد الفراغ استأذني
 ظهور وتعليل المسألة في الصحة والعبادة والعبادات والمعاملات ، وعند ذلك بعد الفراغ استأذني
 الوجه الصحيح خرج الظاهرية الموصفين أيضاً على الأصل المقتضى للضاد فيها لعل هذا الاستغناء
 كما إذا عاين شيئاً الأضداد يكاد يفسد المنطق وهو أولى إلا الاستغناء الذي ذكره بمنزلة واحد من المحققين
 المجهولين في قولنا الواضح أنه المستند في حجة شهادة المدعين على الاحلاق والاضافات إنه أيضاً
 لا يصلح إلا تأجيله إلى جهة الحق والخطأ ، أي قلنا ذلك لا بد من المنطق .
 ولأن تلك الأضداد المستفيضة منها صحة قرارة لا يضرها إلا الضاد الذي هو من مثل قرارة ما لا يخفى
 لأن شأنه أحد من أن يقال في الامام قال : قلت له الرجل ينام وهو على وضوء أوجب الحنفية .
 والمحققان عليه الموضوع : قال : يا زائدة قد نأهم العين واللب والاذن فإذا تأملت العين
 والاذن فقد وجب الموضوع ، قلت : فإن حرك إلى جنبه شيء وهو لا يعلم ؟ قال : لا حتى يفيق فإنه

قد نام حتى يفتح من ذلك أحدهما والآخر على يمين من وضوئه ولا يفتح اليمين أبداً بالشك وكذا
 يفتنه يمين آخر ويطلبها على اللدعي يتوقف على بيان أمور :
 الأول - أن يكون جواباً للثبوت قوله : والآخر على يمين محمد فإذ يكون قوله : فإنه على اليمين
 ثانياً فيكون قوله أن يقال وإن لم يفتح فإنه قد نام لم يجب عليه للوضوء لأنه على يمين من وضوئه في
 السابق و يدل على كون الجواب ذلك أن سؤال ذراوة في جميع العقرات عن وجوب الوضوء باحتمال
 و غيرها كذلك جواب الإمام لا بد أن يكون كذلك ولذا قال : فإنه إما أن يفتنه والآخر فقد
 وجب الوضوء وقد قال قوله : لا حتى يفتح أي لا يجب الوضوء حتى يفتح .
 فلا بد أن يكون كذلك قوله : وإلا هذا كله مضافاً إلى جعل قوله : فإنه على يمين . جواباً محتاجاً إلى
 ارتكاب التكليف لأن الثبوت لا بد أن يكون سبباً للجواب والمحال أنه ليس عدم استيفان التزم سبباً
 لكونه على يمين فالأبواب من وضوئه كما لا يخفى وإنما هي الحلة مقام الجواب لا خصاً كثيراً . في القرآن وفرة
 مثل أن يجرد بالقرآن فإنه يعلم السواد حتى وإن كانوا نائمون الله تعالى عن العالمين وإن كانوا هؤلاء
 فقد وكلنا بها ثوماً ليسوا بها خوين . وإن يرون فقد سرق أحده من قبل وإن يكذبوك فقد كذبت
 رسلك من قبل . ومثل قول الشاعر : إن نسوا الأمان وأنتم منهم . فإنه لما لم يجد دم الخنزير إلى
 غير ذلك .
 الثاني - أن يكون قوله : فإنه على يمينه صغرى وقوله : لا يفتح اليمين بالشك بمنزلة الكبرى و يدل
 عليه أنه بعد ما ثبت كون قوله : فإنه . على اليمين كان لازماً لكونه صغرى كبرى . إماماً مذكورة أو مخلة
 كما في صائر شامات السليكم كما يقال العام حادث لأنه متغير وأما ذلك لأن على الحكم دليل عليه والمجمل
 لا بد له من صغرى كبرى . فإما لم يصلح قوله : ولا يفتح اليمين . لكونه نفساً الكبرى كما لا يخفى فلما لا
 بمنزلة الكبرى .
 الثالث - أعمال تحية اليمين في قوله فإنه على يمين من وضوئه . ويعمل الله خلق اليمين . الرابع - أن
 اللام في قوله : ولا يفتح اليمين . اليمين لا العهد حتى يكون الواو منه اليمين بأي شيء كان لا يفتنه

قد نام حتى يفتح من ذلك أحدهما والآخر على يمين من وضوئه ولا يفتح اليمين أبداً بالشك وكذا
 يفتنه يمين آخر ويطلبها على اللدعي يتوقف على بيان أمور :
 الأول - أن يكون جواباً للثبوت قوله : والآخر على يمين محمد فإذ يكون قوله : فإنه على اليمين
 ثانياً فيكون قوله أن يقال وإن لم يفتح فإنه قد نام لم يجب عليه للوضوء لأنه على يمين من وضوئه في
 السابق و يدل على كون الجواب ذلك أن سؤال ذراوة في جميع العقرات عن وجوب الوضوء باحتمال
 و غيرها كذلك جواب الإمام لا بد أن يكون كذلك ولذا قال : فإنه إما أن يفتنه والآخر فقد
 وجب الوضوء وقد قال قوله : لا حتى يفتح أي لا يجب الوضوء حتى يفتح .
 فلا بد أن يكون كذلك قوله : وإلا هذا كله مضافاً إلى جعل قوله : فإنه على يمين . جواباً محتاجاً إلى
 ارتكاب التكليف لأن الثبوت لا بد أن يكون سبباً للجواب والمحال أنه ليس عدم استيفان التزم سبباً
 لكونه على يمين فالأبواب من وضوئه كما لا يخفى وإنما هي الحلة مقام الجواب لا خصاً كثيراً . في القرآن وفرة
 مثل أن يجرد بالقرآن فإنه يعلم السواد حتى وإن كانوا نائمون الله تعالى عن العالمين وإن كانوا هؤلاء
 فقد وكلنا بها ثوماً ليسوا بها خوين . وإن يرون فقد سرق أحده من قبل وإن يكذبوك فقد كذبت
 رسلك من قبل . ومثل قول الشاعر : إن نسوا الأمان وأنتم منهم . فإنه لما لم يجد دم الخنزير إلى
 غير ذلك .
 الثاني - أن يكون قوله : فإنه على يمينه صغرى وقوله : لا يفتح اليمين بالشك بمنزلة الكبرى و يدل
 عليه أنه بعد ما ثبت كون قوله : فإنه . على اليمين كان لازماً لكونه صغرى كبرى . إماماً مذكورة أو مخلة
 كما في صائر شامات السليكم كما يقال العام حادث لأنه متغير وأما ذلك لأن على الحكم دليل عليه والمجمل
 لا بد له من صغرى كبرى . فإما لم يصلح قوله : ولا يفتح اليمين . لكونه نفساً الكبرى كما لا يخفى فلما لا
 بمنزلة الكبرى .
 الثالث - أعمال تحية اليمين في قوله فإنه على يمين من وضوئه . ويعمل الله خلق اليمين . الرابع - أن
 اللام في قوله : ولا يفتح اليمين . اليمين لا العهد حتى يكون الواو منه اليمين بأي شيء كان لا يفتنه

يقين الموضوع متى يصير المعنى لأنه على يقين في السابق وكل من كان على يقين في السابق لا ينقضه بالذات
 نحو اني من كان على يقين بشئ كل من الصغرى والكبرى على ما هي ظاهرة فيه في بادى الرأي تلحق
 النظر عن الملاحظة النظام والروايات الا ان من تشبه اليقين في الصغرى بالموضوع وكن اللام في الكبرى
 للجهل المذكور انما قاعدة كلية في باب الموضوع وانه لا يتحقق بالكل في الحدث
 ولكن بعد الا متبعاد اذ التلحق لعدم خصوصية اليقين الموضوع ولا حيلة سائر الاختيار بل هو رادة الحق
 من اللام الذي هو اظهر ما بها عند الدوام وعدم الجهن لسائر المعاني واذا حمل على ارادة الخلق كان
 لا دمه الخاد تشبه يقين الصغرى الموضوع ايضا لا يفي وان كان الضيق انه لا حاجة الى احوال تشبه اليقين
 في الصغرى بالموضوع وانه لو اتي على ظاهرة من التشبه بالموضوع
 كان ارادة يقين اليقين من الكبرى كما فيه في التام المدهى لأن صورة اللباس ح يصير هكذا لأنه على يقين
 من وجوده وكل من كان على يقين من شئ سواء كانت ذلك الشئ هو الموضوع أم غيره لا ينقضه بالكل
 أبدا إذ يكفي في تلواد الأدب دخول ما هو المحول في الصغرى في ما هو الموضوع في الكبرى بل هو كذلك
 في صائر المقامات مثلا المراد ليقط شجرة في قولنا : العالم شجرة هو موضوع العالم باعتبار استناده
 الى صير العالم المراد ليقط شجرة في قولنا كل شجرة طارت جميع أنواع الشجر الزرع في العالم لا به يحد
 عدم تكرر الأسماء
 بل لنا أن نقول أنه لا حاجة في التطبيق على المدعى الى تشبه الجواهر في تمام الخلقة نظام بل يتبين ذلك من
 نفس قوله في أنه على يقين جوابا بل انما يحتاج الى جعل اللام في قوله لا يتحقق اليقين ، الحق
 في جميع ذلك انه لا يرب أن قوله في أنه على يقين في مقام اعطاء القاعدة الكلية الحكم الصور التي في
 الموضوع ، فالمعنى انه ان لم يشبه الموضوع في جميع هذه القاعدة أو تحكه هذا أو ما الذي ذلك
 القاعدة أو ذلك الحكم انه على يقين ، فالتم اتيان كون اللام اليقين وكفى فيه ملاحظة سائر الودايات
 لولم نقل بلمود في اعطاء القاعدة الكلية الجارية في الموضوع غير ملاحظة شئ ذكر الموضوع واحكام
 اراد في العهد واعطاء القاعدة في خصوص الموضوع

وذلك انما هو انما لا يمتنع من كون الموضوع في السابق وكل من كان على يقين في السابق لا ينقضه بالذات
 نحو اني من كان على يقين بشئ كل من الصغرى والكبرى على ما هي ظاهرة فيه في بادى الرأي تلحق
 النظر عن الملاحظة النظام والروايات الا ان من تشبه اليقين في الصغرى بالموضوع وكن اللام في الكبرى
 للجهل المذكور انما قاعدة كلية في باب الموضوع وانه لا يتحقق بالكل في الحدث
 ولكن بعد الا متبعاد اذ التلحق لعدم خصوصية اليقين الموضوع ولا حيلة سائر الاختيار بل هو رادة الحق
 من اللام الذي هو اظهر ما بها عند الدوام وعدم الجهن لسائر المعاني واذا حمل على ارادة الخلق كان
 لا دمه الخاد تشبه يقين الصغرى الموضوع ايضا لا يفي وان كان الضيق انه لا حاجة الى احوال تشبه اليقين
 في الصغرى بالموضوع وانه لو اتي على ظاهرة من التشبه بالموضوع
 كان ارادة يقين اليقين من الكبرى كما فيه في التام المدهى لأن صورة اللباس ح يصير هكذا لأنه على يقين
 من وجوده وكل من كان على يقين من شئ سواء كانت ذلك الشئ هو الموضوع أم غيره لا ينقضه بالكل
 أبدا إذ يكفي في تلواد الأدب دخول ما هو المحول في الصغرى في ما هو الموضوع في الكبرى بل هو كذلك
 في صائر المقامات مثلا المراد ليقط شجرة في قولنا : العالم شجرة هو موضوع العالم باعتبار استناده
 الى صير العالم المراد ليقط شجرة في قولنا كل شجرة طارت جميع أنواع الشجر الزرع في العالم لا به يحد
 عدم تكرر الأسماء
 بل لنا أن نقول أنه لا حاجة في التطبيق على المدعى الى تشبه الجواهر في تمام الخلقة نظام بل يتبين ذلك من
 نفس قوله في أنه على يقين جوابا بل انما يحتاج الى جعل اللام في قوله لا يتحقق اليقين ، الحق
 في جميع ذلك انه لا يرب أن قوله في أنه على يقين في مقام اعطاء القاعدة الكلية الحكم الصور التي في
 الموضوع ، فالمعنى انه ان لم يشبه الموضوع في جميع هذه القاعدة أو تحكه هذا أو ما الذي ذلك
 القاعدة أو ذلك الحكم انه على يقين ، فالتم اتيان كون اللام اليقين وكفى فيه ملاحظة سائر الودايات
 لولم نقل بلمود في اعطاء القاعدة الكلية الجارية في الموضوع غير ملاحظة شئ ذكر الموضوع واحكام
 اراد في العهد واعطاء القاعدة في خصوص الموضوع

التي هي موضع الاستدلال وهي قوله: فلا تلك كفتة على يمين من ولما ذلك شككت وليس كما ذكره الشيخ
 بالوارد قبل كلة لكن وكما في جواب الكلام والمصداق والواجب والصول والصواب بالقاء يكون
 تعريفا على كونه على يمين من طهارة وظاهرا في خصوص يمين الطهارة فلا بد من الرجوع الى كتب الأئمة
 المحقة المذكورة في هذا.
 فلي هذا هذه الحقيقة عندنا حتى دلالة من السابقة لا حال كونها بالقاء وكيف كان فمال الشيخ
 وأما هذه الحديث فيها أنه من مود الاستدلال يعني قوله: لا تلك كفتة على يمين من طهارة ذلك مجهول
 وجيب:
 أحدها - أن يكون مود الاستدلال فيه أن رأى بعد الصلاة بناسه يعلم أنها هي التي خفيت عليه قبل الصلاة
 وحالها من اليقين بالطهارة فيلحق الإصاغة والتك حين إرادة الدخول في الصلاة، لكن عدم تحقق
 ذلك اليقين يذلل ذلك إما بصلح ملة شوربة الدخول في العادة الشروطة بالطهارة مع ذلك
 بها ولا يصلح ملة لعدم وجوب الإعادة على من يقن أنه على في الخاصة في جزم به يعني بأنه ملة لعدم
 وجوب الإعادة بعد الخارج للواجبة إذا الإعادة ليست نقضا لأثر الطهارة المنبذة بالتكبل
 هو نفس اليقين بناء على أن ما حصول اليقين بخاتمة التوب حين الصلاة وجوب إعادة ثيابها
 ولو كان حصول اليقين بها بعد الصلاة انتهى مع توضيح شي.
 أقول: غرضه أنه لو خلت هذه المقرة على هذا المعنى ودخله الاستحالة بأن هذه الملة لا تصلح أن
 تكون ملة لعدم الإعادة، ولكن يمكن دفع هذا الاستحالة بأن المفروض أن الملة في الرواية صريحة
 في أنها ملة لعدم وجوب الإعادة لأنه يعلمنا قال الأمام في أصله لا يجب الصلاة حال ذراؤه
 ذلك لم يخرج لغيره بل صرح به أنه لا يجب على الإعادة فقال: لا تلك كفتة على يمين.
 والمحلل أنه لا يقين الرب في أن الملة ملة لعدم وجوب الإعادة قوله لا يصلح ملة لعدم وجوب
 الإعادة، فيه أنه إنما يصلح في ما أتت من الخارج أن اليقين بعد الصلاة يوجب الصلاة مع التوبة
 بوجوب الإعادة وهو أول الكلام بل هذه الحقيقة مع أخبار مستقيمة أخذت على عدم وجوب

التي هي موضع الاستدلال وهي قوله: فلا تلك كفتة على يمين من ولما ذلك شككت وليس كما ذكره الشيخ
 بالوارد قبل كلة لكن وكما في جواب الكلام والمصداق والواجب والصول والصواب بالقاء يكون
 تعريفا على كونه على يمين من طهارة وظاهرا في خصوص يمين الطهارة فلا بد من الرجوع الى كتب الأئمة
 المحقة المذكورة في هذا.
 فلي هذا هذه الحقيقة عندنا حتى دلالة من السابقة لا حال كونها بالقاء وكيف كان فمال الشيخ
 وأما هذه الحديث فيها أنه من مود الاستدلال يعني قوله: لا تلك كفتة على يمين من طهارة ذلك مجهول
 وجيب:
 أحدها - أن يكون مود الاستدلال فيه أن رأى بعد الصلاة بناسه يعلم أنها هي التي خفيت عليه قبل الصلاة
 وحالها من اليقين بالطهارة فيلحق الإصاغة والتك حين إرادة الدخول في الصلاة، لكن عدم تحقق
 ذلك اليقين يذلل ذلك إما بصلح ملة شوربة الدخول في العادة الشروطة بالطهارة مع ذلك
 بها ولا يصلح ملة لعدم وجوب الإعادة على من يقن أنه على في الخاصة في جزم به يعني بأنه ملة لعدم
 وجوب الإعادة بعد الخارج للواجبة إذا الإعادة ليست نقضا لأثر الطهارة المنبذة بالتكبل
 هو نفس اليقين بناء على أن ما حصول اليقين بخاتمة التوب حين الصلاة وجوب إعادة ثيابها
 ولو كان حصول اليقين بها بعد الصلاة انتهى مع توضيح شي.
 أقول: غرضه أنه لو خلت هذه المقرة على هذا المعنى ودخله الاستحالة بأن هذه الملة لا تصلح أن
 تكون ملة لعدم الإعادة، ولكن يمكن دفع هذا الاستحالة بأن المفروض أن الملة في الرواية صريحة
 في أنها ملة لعدم وجوب الإعادة لأنه يعلمنا قال الأمام في أصله لا يجب الصلاة حال ذراؤه
 ذلك لم يخرج لغيره بل صرح به أنه لا يجب على الإعادة فقال: لا تلك كفتة على يمين.
 والمحلل أنه لا يقين الرب في أن الملة ملة لعدم وجوب الإعادة قوله لا يصلح ملة لعدم وجوب
 الإعادة، فيه أنه إنما يصلح في ما أتت من الخارج أن اليقين بعد الصلاة يوجب الصلاة مع التوبة
 بوجوب الإعادة وهو أول الكلام بل هذه الحقيقة مع أخبار مستقيمة أخذت على عدم وجوب

الاعادة على من ثبت بعد الصلاة يفرعها مع التماسه وهو المشهور ايضا ان لم يكن مجعاً عليه على حد
ثد لم يلى آية ليس من آثار المقيدين بعد الصلاة يفرعها مع التماسه وجوب الاعادة تلوا ما صاح ذلك
كانت الاعادة نقصاً لأثر الطهارة الحقيقية بالمثل.

و يدل على أن الطهارة من الخبث شرط على الاداء وانتهى وقت الصلاة صحة في الواقع لا لا سحاب
الطهارة فالاعادة لا تكون إلا برفع اليد عن الصلاة الصحيحة بمجرد ذلك الطهارة التي لا يندفع في
حصة تكون الاعادة تشويهاً محضاً وحرماً من الأناذ الشرعية المجبولة للصلاة مع الطهارة الحقيقية التي
يحكمها الصلاة مع المثل في الطهارة لما عرفت من أنه ليس من شأنها الوافعة فلا يلزم من بطلان العمل على دعوى
وجوب الاعادة تركه الأثر العظمى للطهارة عليها بل يبا على ما ذكره كون العمل على جهة الاعادة لا يندفع
وجوبها وتكون قوله لا تشهد الصلاة نقياً مستغلاً الخلف الخرجي لا يرجع لانه مجرد دفع قوه الوجوب
الذي لازمه جواز الاعادة لوضوح عدم الجواز لكونها تشويهاً بدون الأمور المفروضة عدم الأمر.

والماصل أنه بعد ما ثبت بالأخبار المستقصية المستقصية بالشهرة الحقيقية كون الطهارة من الخبث تنوماً
عليها لا واجباً يعلم أن الصلاة صحيحة وانما لو مع المثل في معنى التماسه تلوا اعادة المال هذه كانت
الاعادة اعتناء بالمثل في ثبوت أثر ذات المثل وهو التماسه الواجبة على الخبث بغير آية الذي كان
أثراً لذلك المثل في صدور العلم به ولا ما المفروض أنه لا أثر له عند الخبث لصحة الصلاة مع المثل أيضاً
والحال أنه مكلف بترك الخبث بالمثلين بالطهارة عند الخبث فيها وهو الحكم بعينه الصلاة وحرمة الاعادة كما في
صدور الطهارة فيصدق على الاعادة أنها تنفق حكم المثلين بالمثل.

وما ذكرناهم ما جاء بما يقتضي من حنا لم يثبت لعدم الاعادة بملاحظة انقطاع اشكال الأثر الظاهري للنجاء
تكون هذه للصحة من حيث بطلانها لا على تلك الاعادة ما شق عليها.

فوضح ما فيه أن الأمر بالصلاة مع التماسه المكونة أو راضية بموت لا ظاهري وعلمه في عدم ثبوت
ما ذكرنا من صحة الصلاة وانما يكون لهذا القيد وجوبه ولا بد عليه ما اوردته التمسك الصار من أدلة
قوله ع : بلين يعني أنه ليس ينبغي لنا الاعادة لكونه نقصاً كما أن ظاهر قوله في الصحة الأولى لا

في كتاب الصلاة من حيث هو في الصلاة يفرعها مع التماسه وهو المشهور ايضا ان لم يكن مجعاً عليه على حد
ثد لم يلى آية ليس من آثار المقيدين بعد الصلاة يفرعها مع التماسه وجوب الاعادة تلوا ما صاح ذلك
كانت الاعادة نقصاً لأثر الطهارة الحقيقية بالمثل.

و يدل على أن الطهارة من الخبث شرط على الاداء وانتهى وقت الصلاة صحة في الواقع لا لا سحاب
الطهارة فالاعادة لا تكون إلا برفع اليد عن الصلاة الصحيحة بمجرد ذلك الطهارة التي لا يندفع في
حصة تكون الاعادة تشويهاً محضاً وحرماً من الأناذ الشرعية المجبولة للصلاة مع الطهارة الحقيقية التي
يحكمها الصلاة مع المثل في الطهارة لما عرفت من أنه ليس من شأنها الوافعة فلا يلزم من بطلان العمل على دعوى
وجوب الاعادة تركه الأثر العظمى للطهارة عليها بل يبا على ما ذكره كون العمل على جهة الاعادة لا يندفع
وجوبها وتكون قوله لا تشهد الصلاة نقياً مستغلاً الخلف الخرجي لا يرجع لانه مجرد دفع قوه الوجوب
الذي لازمه جواز الاعادة لوضوح عدم الجواز لكونها تشويهاً بدون الأمور المفروضة عدم الأمر.

والماصل أنه بعد ما ثبت بالأخبار المستقصية المستقصية بالشهرة الحقيقية كون الطهارة من الخبث تنوماً
عليها لا واجباً يعلم أن الصلاة صحيحة وانما لو مع المثل في معنى التماسه تلوا اعادة المال هذه كانت
الاعادة اعتناء بالمثل في ثبوت أثر ذات المثل وهو التماسه الواجبة على الخبث بغير آية الذي كان
أثراً لذلك المثل في صدور العلم به ولا ما المفروض أنه لا أثر له عند الخبث لصحة الصلاة مع المثل أيضاً
والحال أنه مكلف بترك الخبث بالمثلين بالطهارة عند الخبث فيها وهو الحكم بعينه الصلاة وحرمة الاعادة كما في
صدور الطهارة فيصدق على الاعادة أنها تنفق حكم المثلين بالمثل.

المؤمن بانك ابدأ عدم ايجاب اعادة الصلوة فانها لا تجلو من ذنبي انتهى كلامه .
 وجه عدم رده انه لو لم يثبت كون الطهارة شرطا عليها بل وانما كان لازمه الحكم بوجوب الاعادة بعد
 العلم بوقوع الصلاة في الجاسة وكان لازمه ايضا عدم الحكم بانقضاء استعمال الامر الظاهري للاجزاء لا صحة
 حكم الامام بعدم الاعادة لكونها تنقضي مع قوعها والحقبة شرطية الطهارة وقرئ العلم بانقضاء ثمار انما .
 لا معنى له الا ان الامر الظاهري ينهد الاجزاء لان عدم تحققها بالمؤمن بانك لازمه ترتيب آثار المؤمنين
 وهو محاربة اخرى عن العمل بالاستصحاب الذي يلاحظه بنوجه الى المختلف الامر الظاهري بالصلوة مع
 الطهارة المستعينة فلم يعد الامر الظاهري الاجزاء لم يكن الاعادة بعد العلم بوقوع الصلاة في الجاسة
 نقضا بانك بل كان نقضا بالمؤمن والمفروض ان الامام جعل الاعادة نقضا ككأنه قال لراعي الصلاة
 لم تعد بها بنفسه بالاستصحاب وانه يكفي في صحة الصلاة كونها موافقة للامر الظاهري حال الصلاة
 لا يفتح اكتفاء الخلائق .
 تلخص من جميع ما ذكرنا انه بعد مغر حجة اننا لم نعلم لعدم الاعادة فان قلنا انه الطهارة فهو على
 كانت الصلاة الواقعة مع التمسك بالطهارة صحيحة في الواقع . فكونه بوجوب ترتيب آثار الصلاة الواضحة
 مع المؤمنين بالطهارة . من تلك الآثار دعوة الاعادة لأنها تشريع لا ناهات الامانة من آثارها العامة فكأن
 في صورة العلم بها جديديا ولها من هذه الحقيقة انها تنقض بانك .
 وان قلنا انها شرط وانما لا يجبي عن الالتزام باعادة الطهارة الامر الظاهري الاجزاء وان الاعادة
 تنقض لوجوبها على عدم الاعتناء بالاستصحاب والكم بأثر الصلاة مع انها كانت مأمورا بها بالامر الظاهر
 ولعلنا سدد من اول الامور لا يشترط كون العباد نقضا ابتداء الخو .
 نعم يرد الاستشكال الآخر الذي هو انه تنقضي الظاهر على هذا الوجه وهو انه يوجب القوي وبوقوع
 تمام الصلاة مع الجاسة فلا يبعد دفع بعضها بما يشهد كما هو ظاهر قوله : بعد ذلك في جواب سؤال
 ذاك ان رآه في ثوبه وانما في الصلاة تنقض الصلاة وتجب الاستسكان في موضع منه ثم رآه في ثوبه لكونه
 دونه ايضا ولا يأنه لا اختصاص لهذا القوي بهذا الخبر بل يرد ذلك اجزاء متعددة مذكورة في باب

المؤمن بانك ابدأ عدم ايجاب اعادة الصلوة فانها لا تجلو من ذنبي انتهى كلامه .
 وجه عدم رده انه لو لم يثبت كون الطهارة شرطا عليها بل وانما كان لازمه الحكم بوجوب الاعادة بعد
 العلم بوقوع الصلاة في الجاسة وكان لازمه ايضا عدم الحكم بانقضاء استعمال الامر الظاهري للاجزاء لا صحة
 حكم الامام بعدم الاعادة لكونها تنقضي مع قوعها والحقبة شرطية الطهارة وقرئ العلم بانقضاء ثمار انما .
 لا معنى له الا ان الامر الظاهري ينهد الاجزاء لان عدم تحققها بالمؤمن بانك لازمه ترتيب آثار المؤمنين
 وهو محاربة اخرى عن العمل بالاستصحاب الذي يلاحظه بنوجه الى المختلف الامر الظاهري بالصلوة مع
 الطهارة المستعينة فلم يعد الامر الظاهري الاجزاء لم يكن الاعادة بعد العلم بوقوع الصلاة في الجاسة
 نقضا بانك بل كان نقضا بالمؤمن والمفروض ان الامام جعل الاعادة نقضا ككأنه قال لراعي الصلاة
 لم تعد بها بنفسه بالاستصحاب وانه يكفي في صحة الصلاة كونها موافقة للامر الظاهري حال الصلاة
 لا يفتح اكتفاء الخلائق .
 تلخص من جميع ما ذكرنا انه بعد مغر حجة اننا لم نعلم لعدم الاعادة فان قلنا انه الطهارة فهو على
 كانت الصلاة الواقعة مع التمسك بالطهارة صحيحة في الواقع . فكونه بوجوب ترتيب آثار الصلاة الواضحة
 مع المؤمنين بالطهارة . من تلك الآثار دعوة الاعادة لأنها تشريع لا ناهات الامانة من آثارها العامة فكأن
 في صورة العلم بها جديديا ولها من هذه الحقيقة انها تنقض بانك .
 وان قلنا انها شرط وانما لا يجبي عن الالتزام باعادة الطهارة الامر الظاهري الاجزاء وان الاعادة
 تنقض لوجوبها على عدم الاعتناء بالاستصحاب والكم بأثر الصلاة مع انها كانت مأمورا بها بالامر الظاهر
 ولعلنا سدد من اول الامور لا يشترط كون العباد نقضا ابتداء الخو .
 نعم يرد الاستشكال الآخر الذي هو انه تنقضي الظاهر على هذا الوجه وهو انه يوجب القوي وبوقوع
 تمام الصلاة مع الجاسة فلا يبعد دفع بعضها بما يشهد كما هو ظاهر قوله : بعد ذلك في جواب سؤال
 ذاك ان رآه في ثوبه وانما في الصلاة تنقض الصلاة وتجب الاستسكان في موضع منه ثم رآه في ثوبه لكونه
 دونه ايضا ولا يأنه لا اختصاص لهذا القوي بهذا الخبر بل يرد ذلك اجزاء متعددة مذكورة في باب

أحكام القصاصات فراجع .
 ثانياً - بأنه يمكن القول بأن مقتضى كون الطهارة شرطاً عليها هو ذلك لأنه إذا لم يعلم بالنجاسة حتى خرج
 من الصلاة ونعت الصلاة بأربعة للشرط بخلاف ما إذا علم بها في الأثناء ، إذ يحل القول بأنه ج بيلزم
 كونها ذات طهارة للصلاة كما حدثت بناء على القول بأن الأكران المقتضية بين أحكام الصلاة واحدة كما هو مبرور
 منها بيلزم وقوع الكون الذي يشهد فيه النجاسة خارجاً من الشرط بل لو شك في ذلك فمقتضى الأصل
 هو العناد بناء على ما خصصنا من كون الموضع ثمة عدة الاستحالة فمقالة تلك في الشبهة والجواب على
 القول بفيز التكليف بالعلم الاجبالي . وكيف كان فاستبعاد العرف وبطلان المقتضى استبعاداً تجريبياً .
 ثم - لما يرد على هذه الفقرة أنها لا تقول ببطلان الصلاة إذا علم بالنجاسة في الأثناء إلا في صورة عدم
 التمكن من الإزالة وسعة الوقت فلا بد أن يحمل هذه الفقرة كما عن صريح الواضحة استظهاره على ما
 لم يعلم الإصاحبه . فذلك في موضعها لم يثبتها نسباً ، ولكنه خلاف ظاهر الكلام لأنه لو أراد ذلك لقال
 إذا شكك في موضع أي الدم بظاهره هذا الكلام إنه إذا شكك في وقوع الدم في موضع من الأجزاء
 مع أنه لو كان المراد ذلك انقض السبب أن يكون المراد بغيره ذلك في رآيه وطالب تلك في
 موضع الدم مع تلك الإصاحبه والمركب الذي إلا أنه إنما حمل تلك الفقرة على ما ذكره الجاهل إلى ارتكاب
 خلاف الظاهر للمقتضى عن الاستحالة المذكور . وفواء في نفسه صحيحه طاهر فلا بد أن يحمل حرفاً
 عن ظاهره فيترك الفقرة الأخيرة على ظاهرها وهو أنه لم يثبت أصلاً لم نعلم له شك لأنه لا بد من الإزالة
 ولا في موضعها مع العلم بأصلها .
 ذلك الأدلى عليها على صورة عدم التمكن من الإزالة في الأثناء وسعة الوقت لأن الصورة المفردة
 يأتي من صورته وقوع النجاسة في الأثناء إذ على القول بكون الطهارة شرطاً عليها أدباً في ظاهر الأمر .
 الظاهرى للأجزاء إنما يقال بصفة الصلاة لو أمكن إخراج الشرط لما يفرق من الصلاة لعدم كماله في خصوص
 الأجزاء السابقة فحصة الجميع بخلاف صورته العلم بفرع الصلاة فالنجاسة يعود على أن الشرط غير الجب
 الصلاة على القول الأول والأمر الظاهرى موجود في جميع أجزاء الصلاة .

أحكام القصاصات فراجع .
 ثانياً - بأنه يمكن القول بأن مقتضى كون الطهارة شرطاً عليها هو ذلك لأنه إذا لم يعلم بالنجاسة حتى خرج
 من الصلاة ونعت الصلاة بأربعة للشرط بخلاف ما إذا علم بها في الأثناء ، إذ يحل القول بأنه ج بيلزم
 كونها ذات طهارة للصلاة كما حدثت بناء على القول بأن الأكران المقتضية بين أحكام الصلاة واحدة كما هو مبرور
 منها بيلزم وقوع الكون الذي يشهد فيه النجاسة خارجاً من الشرط بل لو شك في ذلك فمقتضى الأصل
 هو العناد بناء على ما خصصنا من كون الموضع ثمة عدة الاستحالة فمقالة تلك في الشبهة والجواب على
 القول بفيز التكليف بالعلم الاجبالي . وكيف كان فاستبعاد العرف وبطلان المقتضى استبعاداً تجريبياً .
 ثم - لما يرد على هذه الفقرة أنها لا تقول ببطلان الصلاة إذا علم بالنجاسة في الأثناء إلا في صورة عدم
 التمكن من الإزالة وسعة الوقت فلا بد أن يحمل هذه الفقرة كما عن صريح الواضحة استظهاره على ما
 لم يعلم الإصاحبه . فذلك في موضعها لم يثبتها نسباً ، ولكنه خلاف ظاهر الكلام لأنه لو أراد ذلك لقال
 إذا شكك في موضع أي الدم بظاهره هذا الكلام إنه إذا شكك في وقوع الدم في موضع من الأجزاء
 مع أنه لو كان المراد ذلك انقض السبب أن يكون المراد بغيره ذلك في رآيه وطالب تلك في
 موضع الدم مع تلك الإصاحبه والمركب الذي إلا أنه إنما حمل تلك الفقرة على ما ذكره الجاهل إلى ارتكاب
 خلاف الظاهر للمقتضى عن الاستحالة المذكور . وفواء في نفسه صحيحه طاهر فلا بد أن يحمل حرفاً
 عن ظاهره فيترك الفقرة الأخيرة على ظاهرها وهو أنه لم يثبت أصلاً لم نعلم له شك لأنه لا بد من الإزالة
 ولا في موضعها مع العلم بأصلها .
 ذلك الأدلى عليها على صورة عدم التمكن من الإزالة في الأثناء وسعة الوقت لأن الصورة المفردة
 يأتي من صورته وقوع النجاسة في الأثناء إذ على القول بكون الطهارة شرطاً عليها أدباً في ظاهر الأمر .
 الظاهرى للأجزاء إنما يقال بصفة الصلاة لو أمكن إخراج الشرط لما يفرق من الصلاة لعدم كماله في خصوص
 الأجزاء السابقة فحصة الجميع بخلاف صورته العلم بفرع الصلاة فالنجاسة يعود على أن الشرط غير الجب
 الصلاة على القول الأول والأمر الظاهرى موجود في جميع أجزاء الصلاة .

فإذا حكم الالام بعدم الإعادة في ما لو دفع تمام الصلاة مع النجاسة و علم بها بعد صاعد حكم بالاعادة في ما لو علم
 بها في الأثناء وإنما يؤكد ذلك عدم الإعادة في صورة الكتمان من الإزالة لأنه يعلم من نحو قوله بجدة
 تمام الصلاة في النجاسة مع المصلحة البعوضاً أيضاً إذا علم حينه بغير علمه إخراج الشرط في الثاني.
 والمفروض من علم الثاني بهذا الكتمان بوجوب إزالة النجاسة عند العلم بها وإنما كان لا يعلم حينه ما دفع حال المصلحة
 و قد علم بالمفروض فضلاً عن جبراد لعله وجه المطلب قوله بالاعادة في الأثناء هو علمه بعدم الكتمان من الإزالة
 في الأثناء بالاحتمال كونه دارئاً مودد الغالب لا يدل على العموم فلا يدل على ما يبان من ما بينها عليه في
 نعم - ينبغي مطالبة وجه حكم بعدم الإعادة في ما إذا لم يترك و آراءه عليها فلهذه للنجاسة على حكم المفروض الثاني
 وهو صورة الكتمان من الإزالة في الأثناء وهو الحكم بعد العلم من الخارج بعدم الكتمان بين دفع النجاسة
 في الأثناء و بين العلم بها في الأثناء سواء علم خروجهما قبل العلم أو بعده ذلك كما صرح في موضعه .
 والوجه الثاني أن يكون مورد السؤال و ذمة النجاسة بعد الصلاة مع إبطال دفعها بعد طائفة المواد ح إنه
 ليس ينبغي أن ينقض بغير الطهارة بخروج أحال وجود النجاسة وهذا الاحوال وإن كان صالحاً لما كان جرد
 على الأول إلا أنه خلاف ظاهر السؤال .
 نعم - مورد قوله في آخر الرواية ليس ينبغي . هو الثالث في دفعه أول الصلاة أو حين الرتبة و المواد من
 قطع الصلاة الاستئصال منها بعد التوب مع عدم تحلل الثاني لا دفع اليد عنها وإن لم تحلل الثاني ثم -
 المتبادر علمها لأنه خلاف الإجماع لكن تنوع عدم نفع اليقين على طائفة آخر الرفح يأمن حمل الالام على
 اليقين بل قد عرفت أن المقصود الأول أيضاً بالقاء في التلبس المذكور و قد خرج لادلالة في هذا الوجهة إلا
 على اعتناء الاستصحاب في الطهارة من الخبث .
 بل بلا حجة ما ذكرنا في المقصود الثاني من إرادة أن الطهارة شاملة على أن المواد من عدم نفع اليقين بالثبوت
 ليس هو العمل بالاستصحاب بل المراد أن التلبس في النجاسة حكمه في الواجب حكم العلم بالطهارة و إن الصلاة
 و أفضة كما يدل على الأخبار والآخرة المعبرة المستقصية أيضاً وعليه فتدبر اليهود بل هو المراد به إلا أنه لا
 ينبغي نفع اليقين بالتلبس بل يجب تأجيل حكم اليقين على ذلك في الواقع مع عدم الإعادة بلزم ومن آخره

و قد علم من الثاني أن الكتمان في الأثناء لا يوجب الإعادة في ما لو دفع تمام الصلاة مع النجاسة و علم بها بعد صاعد حكم بالاعادة في ما لو علم
 بها في الأثناء وإنما يؤكد ذلك عدم الإعادة في صورة الكتمان من الإزالة لأنه يعلم من نحو قوله بجدة
 تمام الصلاة في النجاسة مع المصلحة البعوضاً أيضاً إذا علم حينه بغير علمه إخراج الشرط في الثاني.
 والمفروض من علم الثاني بهذا الكتمان بوجوب إزالة النجاسة عند العلم بها وإنما كان لا يعلم حينه ما دفع حال المصلحة
 و قد علم بالمفروض فضلاً عن جبراد لعله وجه المطلب قوله بالاعادة في الأثناء هو علمه بعدم الكتمان من الإزالة
 في الأثناء بالاحتمال كونه دارئاً مودد الغالب لا يدل على العموم فلا يدل على ما يبان من ما بينها عليه في
 نعم - ينبغي مطالبة وجه حكم بعدم الإعادة في ما إذا لم يترك و آراءه عليها فلهذه للنجاسة على حكم المفروض الثاني
 وهو صورة الكتمان من الإزالة في الأثناء وهو الحكم بعد العلم من الخارج بعدم الكتمان بين دفع النجاسة
 في الأثناء و بين العلم بها في الأثناء سواء علم خروجهما قبل العلم أو بعده ذلك كما صرح في موضعه .
 والوجه الثاني أن يكون مورد السؤال و ذمة النجاسة بعد الصلاة مع إبطال دفعها بعد طائفة المواد ح إنه
 ليس ينبغي أن ينقض بغير الطهارة بخروج أحال وجود النجاسة وهذا الاحوال وإن كان صالحاً لما كان جرد
 على الأول إلا أنه خلاف ظاهر السؤال .
 نعم - مورد قوله في آخر الرواية ليس ينبغي . هو الثالث في دفعه أول الصلاة أو حين الرتبة و المواد من
 قطع الصلاة الاستئصال منها بعد التوب مع عدم تحلل الثاني لا دفع اليد عنها وإن لم تحلل الثاني ثم -
 المتبادر علمها لأنه خلاف الإجماع لكن تنوع عدم نفع اليقين على طائفة آخر الرفح يأمن حمل الالام على
 اليقين بل قد عرفت أن المقصود الأول أيضاً بالقاء في التلبس المذكور و قد خرج لادلالة في هذا الوجهة إلا
 على اعتناء الاستصحاب في الطهارة من الخبث .
 بل بلا حجة ما ذكرنا في المقصود الثاني من إرادة أن الطهارة شاملة على أن المواد من عدم نفع اليقين بالثبوت
 ليس هو العمل بالاستصحاب بل المراد أن التلبس في النجاسة حكمه في الواجب حكم العلم بالطهارة و إن الصلاة
 و أفضة كما يدل على الأخبار والآخرة المعبرة المستقصية أيضاً وعليه فتدبر اليهود بل هو المراد به إلا أنه لا
 ينبغي نفع اليقين بالتلبس بل يجب تأجيل حكم اليقين على ذلك في الواقع مع عدم الإعادة بلزم ومن آخره

وأيضا صحة تالته لوزاده وإذا لم يبد منه ذلك هو أدنى أربع وقد أورد ذلك ثامنا حاشا إليها أخرى لا
ولا ينظر البين بالثك ولا يبدل ذلك في البين ولا يخلط عليه أحدهما بالآخر ولكنه ينشأ ذلك بالبين
ويتم على البين قبلي عليه ولا تعد بالثك في حال من الحالات وقد عكس بها في الرواية ونسب جماعة ممن تأ
فته قال في الواجبة ودلائله على العموم غير خفية وكأنه أحاله على ما ذكره في ترتيب الصيغة الأولى من قوله
بعد ذكرها ثامنا البين والثلث عام أو يظن بصرف إلى العموم في مثل هذه الموضع بل صرح الخارج الرضويان
الجنود المعوف باللام أو الاضافة للعموم.
وأورد به ابن الحاجب في مختصره في القاطع العموم من غير تعلق خلاف فيه ثم ذكر التالطا خلقت في عمومها وسع التزل
عن ذلك فالظاهر هنا العموم فإنه استدل على أن الوضوء البين لا ينشأ ذلك التزم بقوله ولا ينشأ البين
أبدا بالثك ولو كان مراده أنه لا ينشأ بغير الوضوء أبدا بالثك التزم كان هنا للفظ في الأولى ففانزل الاستدلال
بمختصر أن يكون عاما وأيضاً يان حمل المعوف باللام هنا على المعتمد يحتاج إلى فونية مانعة من الحمل على الجنود
وليت تحققة.

قال الرضوي في أدلة بحث المعرفة والكثرة كل اسم دخله اللام ولا يكون فيه علامة كونه بعضاً من كل إذا نزلت
هي التوهم وهو لا يجاح اللام كما مرة أول الكتاب تليق في ذلك الاسم فإن لم يكن معه فونية حالية ولا
شالية دالة على أنه بعض مجزئ من كل كوفية الشرى الدالة على أن المثري بعض في ذلك اشترا لعم ولا
دالة على أنه بعض معين كما في قوله تعالى أوجد على النار هدى فمن اللام ضمير بها للتوهم اللفظي والاسم
الحمل بها لاستغناء الجنود.
ثم تنوع في الاستدلال على وجوب حمله على الاستغناء ثم قال وعلى هذا فالحل مع الماء طاهر أي كل الماء والنوم
اعتك التزم إذ ليس في الكلام فونية البينية المطلقة والنسبة والمقدار في الرواية من قوله ولحقا إلى
كلام سعد الدين القضاة في جازين كان قبله وصف المفرد بالجمع نحو ترتيبه أصناف الثامن الذي يشار
والله هم البين على ما حكى الأصح.
وقال القضاة في المصطلح في بحث فونيت المسند إليه باللام المنطوق أدلة على الحقيقة باعتبار وجودها في

الحارج نأما أن يكون لجميع الأفراد أو بعضها إذا لا استطاعة بينهما في الخارج فإذا لم يكن البعضية لعدم دليلها
 وجب أن يكون لجميع وإلى هذا ينظر المؤلف الكائن حيث يطلو لأم الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره قوله
 تعالى: إن الإنسان ليطغى أنه خسرانه الجنس وقال في قوله تعالى: إن الله يحب المحسنين. إن الكلام المحسن جنساً وليس
 كل محسن. ولا يفتي أن قوله: لعدم دليلها. صريح في أن حمل لأم الجنس على البعض يتجالح إلى الدليل دون حمل
 على الجميع.

ثم لا يفتي أن الجنس والترك لا يكونان إظهارهما في ذات واحد بالمواد أنه إذا فُتق وجوداً أو عيباً الحكم يوجب
 إلى أن يفتي بفتن آخر بعارضه انتهى كلامه فهو ثور الاستدلال كما سمعت ثم ذكر جميع الروايات التي ذكرها
 شيخنا القضاة وادخلها في بعضها على ما ذكره في الأدلة وإما ذكرناه بطلوله كثره نفعه في النظام.

وكيف قال الشيخ: ومنها تأمل لأنه إن كان المواد يقول: نام فاضاً إليها أخرى النيام للركعة الواحدة
 من دون التليق في الركعة الموددة بين الثالثة والرابعة وهو يكون حاصل الجواب هو البناء على مقتضى
 عدم إتيان الرابعة وحصله للترك بقوله: ولا ينصف الجنين بالترك. على عموم اعتبار الاستصحاب لا
 فهو مخالف للذهب. ومخالفة لظاهر الفقرة الأولى صدر المحل.

فأشبهه من لم يدره أربع مؤام في الجنين وقد أحوز أن الجنين قال بريح وكفني شاة الكفاي فإن ظاهره في
 نصيب النافعة أراد أن كفني تفصيلين أعني صلاة الاحتياط. فتعين أن يكون الموادبة للقيام عند
 في الركعة الموددة المذكرة منفعلة كما هو ذهب النامية بالمواد بالجنين ح هو الجنين بالمواد كما في الجنين
 الوارد في المؤتممة الآية على ما صرح به السيد المؤتمم واستغنى من قوله: في أعيان الاحتياط أن كنت
 قد نقصت هكذا وإن كنت قد أتممت هكذا. فيكون المواد وجوب الاحتياط وتخصيل الجنين بالبرائة.

بالبناء على الأكثر وحصل صلاة منفعلة فأبطلت لك ما يحتل نقصه وقد أيد من الجنين والاحتياط في
 غير واحد من الأعيان هذا القول العمل.

منها - قوله في المؤتممة الآية: إذا شككت فابن على الجنين من هذه الأعيان والأمر بالبناء على الجنين -
 وعدم نقصه بمراد بها البناء على ما هو المقتضى من العدد التليق عليه مع جبره بصلاة الاحتياط والعدا

الحارج نأما أن يكون لجميع الأفراد أو بعضها إذا لا استطاعة بينهما في الخارج فإذا لم يكن البعضية لعدم دليلها
 وجب أن يكون لجميع وإلى هذا ينظر المؤلف الكائن حيث يطلو لأم الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره قوله
 تعالى: إن الإنسان ليطغى أنه خسرانه الجنس وقال في قوله تعالى: إن الله يحب المحسنين. إن الكلام المحسن جنساً وليس
 كل محسن. ولا يفتي أن قوله: لعدم دليلها. صريح في أن حمل لأم الجنس على البعض يتجالح إلى الدليل دون حمل
 على الجميع.

ثم لا يفتي أن الجنس والترك لا يكونان إظهارهما في ذات واحد بالمواد أنه إذا فُتق وجوداً أو عيباً الحكم يوجب
 إلى أن يفتي بفتن آخر بعارضه انتهى كلامه فهو ثور الاستدلال كما سمعت ثم ذكر جميع الروايات التي ذكرها
 شيخنا القضاة وادخلها في بعضها على ما ذكره في الأدلة وإما ذكرناه بطلوله كثره نفعه في النظام.

وكيف قال الشيخ: ومنها تأمل لأنه إن كان المواد يقول: نام فاضاً إليها أخرى النيام للركعة الواحدة
 من دون التليق في الركعة الموددة بين الثالثة والرابعة وهو يكون حاصل الجواب هو البناء على مقتضى
 عدم إتيان الرابعة وحصله للترك بقوله: ولا ينصف الجنين بالترك. على عموم اعتبار الاستصحاب لا
 فهو مخالف للذهب. ومخالفة لظاهر الفقرة الأولى صدر المحل.

فأشبهه من لم يدره أربع مؤام في الجنين وقد أحوز أن الجنين قال بريح وكفني شاة الكفاي فإن ظاهره في
 نصيب النافعة أراد أن كفني تفصيلين أعني صلاة الاحتياط. فتعين أن يكون الموادبة للقيام عند
 في الركعة الموددة المذكرة منفعلة كما هو ذهب النامية بالمواد بالجنين ح هو الجنين بالمواد كما في الجنين
 الوارد في المؤتممة الآية على ما صرح به السيد المؤتمم واستغنى من قوله: في أعيان الاحتياط أن كنت
 قد نقصت هكذا وإن كنت قد أتممت هكذا. فيكون المواد وجوب الاحتياط وتخصيل الجنين بالبرائة.

بالبناء على الأكثر وحصل صلاة منفعلة فأبطلت لك ما يحتل نقصه وقد أيد من الجنين والاحتياط في
 غير واحد من الأعيان هذا القول العمل.

منها - قوله في المؤتممة الآية: إذا شككت فابن على الجنين من هذه الأعيان والأمر بالبناء على الجنين -
 وعدم نقصه بمراد بها البناء على ما هو المقتضى من العدد التليق عليه مع جبره بصلاة الاحتياط والعدا

المشكوك بصلاحه لأن قسبي فإدراكه للشكوك على فرض عدم إتيانها في الواقع ولأن قسبي فإدراكه على
فرض إتيانها - وأما ما عدنا ذلك الشكوك مصادرا من مصادرها الصلاة وإحكامها من مصادرها الأمر وجبر الصلاة
بل في الصلاة أيضا إذا فتح الشك في فعل أو لمفعله فهو فرض لا يفاد الخيقن السابق وثوبت أحكام بقائه إلى
وجوب ثبوتها لفرض الخيقن ببقائه في المواد بالخييقن ولو بلا حطة ما استحققه هو الخيقن السابق شيون
أحد وجودها كانت أم عدوها.

والمواد بالتك هو التكم في بناء ذلك الامور بالبناء على البقعة بقرينة الاحكام التي ذكرنا ما ينطبق
على الاستصحاب ما صحت لا يستلزم الا التيقن في البناء على البقعة بالوجه المكلف في خصوص كميات
الصلاة ولكنه ينفذ على اطلاقه ومحموله بالنية الى ما عدا ذلك بخلاف ما صنعته شيئا الانفاذي من
حمل الموثقة على خصوص شكوك الركعات وثناؤها بالزيادة العمل بالاختصاص لا ينافي استعماله في التيقن
المذكور فخصيص ذلك بخصيص تلك الشكوك والمواضع لفظ البقعة عن ظاهره والذي هو البقعة يكون أمورا

وإني أمداه إلى ذلك مثله: أجمع لك اليهود كافرين في شكك ثابت على الأثر. قوله: وما أقدم
إلا أهلك شئها. وأنت خير بآية لا يصلح الدنيا لا للفتنة الذي ذكرنا دائما الأدلة كذا لك إذا كان ورد
مضمون شكك الزعمات. وأما قوله كلاما مستقلا ابتداء بيان أحوال جميع الكوكب في سائر
الموتة ولا يصلح لصرفها عن ظاهرها إلى ما ذكره بل لا بد من التأويل فيه في اللغة لما أجازوا
بجلاء الموتة لأعضاءها بما أن من جهة الأضداد. وقال بعد ذلك:

فممكن أن يقال بعدم الدليل على اختصاص الواقعة بكون الصلاة فضلا عن الملك في كفايتها من أصل
كل ما خرج منه ذلك في عدد الركعات وهو غيرنازح لكن يرد عليه عدم الدلالة على إرادة المقتضى السابق على
ذلك ولا المقتضى السابق على المكون الآخر فهو أضعف دلالة من الرواية الآتية الصريحة في الحقيقة
السابقة لا سيما لما أراد في الجلب بالاحتياط ما تم أشي كماله .

اقول: مراده من قوله يرد عليه، أنه على فرضه، فلم يلم احصاء الموصفة بكون الصلاة لادلالة ما:

على ان المراد بها بيان قاعدة الاستصحاب لا ضلال في مرادها فاعلم ان اليقين الذي يستتبع اليقينة في هذا الخبر
 لا يبين الجارية في ذلك الشاى وان يراد بها العمل بالاحتياط
 واليقين في الجواب انما ظاهره لو لم يكن تمام الاستصحاب ونقصه انه لا يثبت عدم اطلاق لفظ اليقين
 على الجهل المركب لذل ان طرح شخص يجيب زيدا علمنا بعدم مجبه لا يخلو على ذلك الشخص انه يقين مجبه
 وعالم به بل يقول انه يا ط به لان اليقين في المعرفة والقدرة مرادف للعلم يقال ايضاً الاورد استيفه اى علمه
 وحقيقه ومن البديهي ان الجهل المركب من آدمى موافق الجهل ويكفي بطلان مجبه لفظ اليقين العلم
 اذا عرفت هذا فنقول ان الفطوح موجهة الى ان الماضي يثنى ثم زال سراب اليقين اليه لا يخلو عليه لعدم
 اليقين لا ضلال في الفطوح الذي زال منطه عند عروضا لك كون منطه ارجح لا مركبة فدا خطأ الاستثنا
 الى ثبوت لم يكن من شأنه حصول اليقين منه فثبت ح انه كان يقيناً ثم جازعاً لا مركبة فلا يكنه ثبوت اليقين
 اليقين على منطه الماضي عسكة يقول: اذا شككت فابعد على اليقين فحق هذا نصاً اليقين الذي ينفقه اليقين
 باليقين الذي يكون باقية زماناً من عروضا اليقين لا ان اليقين الذي يقين بوجوده علم الفطوح
 به حين عروضا اليقين ان منطه يقين وليس ذلك الا في صورة كون اليقين حكاية اليقين لا في أصل وجود
 ما فطوح بوجوده ضابطاً
 والمحصل انه لما طلب عمل هذا الخطاب كل من كان يقين وعروضا اليقين كان يقيناً عند اليقين ايضاً
 ولو عند تعبه بان يعلم ان يقين يقين عند اليقين ولا يخلو كونه جبراً مركبة فحق هذا نصاً اليقين
 الاستصحاب الذي ضله شك في اليقين فحق هذا نصاً اليقين الذي يقين باليقين الذي يقين باليقين
 صاحب الأخبار والامور بالبناء على اليقين او الناجية عن نفسه باليقين كما يقين في الاستصحاب لا مجال
 لا ضلال في ان الاستصحاب من اليقين من بعد عروضا اليقين باليقين على اليقين فحق هذا نصاً اليقين
 الا نعم سئل به الاستصحاب في الفطوح اكثر من معنى فاعلم جيداً
 ويطرئ انما في الاستصحاب من اليقين من بعد عروضا اليقين باليقين على اليقين فحق هذا نصاً اليقين
 مجبه بطلان الاستصحاب ولو عند اليقين فحق هذا نصاً اليقين الذي يقين باليقين الذي يقين باليقين

على ان المراد بها بيان قاعدة الاستصحاب لا ضلال في مرادها فاعلم ان اليقين الذي يستتبع اليقينة في هذا الخبر
 لا يبين الجارية في ذلك الشاى وان يراد بها العمل بالاحتياط
 واليقين في الجواب انما ظاهره لو لم يكن تمام الاستصحاب ونقصه انه لا يثبت عدم اطلاق لفظ اليقين
 على الجهل المركب لذل ان طرح شخص يجيب زيدا علمنا بعدم مجبه لا يخلو على ذلك الشخص انه يقين مجبه
 وعالم به بل يقول انه يا ط به لان اليقين في المعرفة والقدرة مرادف للعلم يقال ايضاً الاورد استيفه اى علمه
 وحقيقه ومن البديهي ان الجهل المركب من آدمى موافق الجهل ويكفي بطلان مجبه لفظ اليقين العلم
 اذا عرفت هذا فنقول ان الفطوح موجهة الى ان الماضي يثنى ثم زال سراب اليقين اليه لا يخلو عليه لعدم
 اليقين لا ضلال في الفطوح الذي زال منطه عند عروضا لك كون منطه ارجح لا مركبة فدا خطأ الاستثنا
 الى ثبوت لم يكن من شأنه حصول اليقين منه فثبت ح انه كان يقيناً ثم جازعاً لا مركبة فلا يكنه ثبوت اليقين
 اليقين على منطه الماضي عسكة يقول: اذا شككت فابعد على اليقين فحق هذا نصاً اليقين الذي ينفقه اليقين
 باليقين الذي يكون باقية زماناً من عروضا اليقين لا ان اليقين الذي يقين بوجوده علم الفطوح
 به حين عروضا اليقين ان منطه يقين وليس ذلك الا في صورة كون اليقين حكاية اليقين لا في أصل وجود
 ما فطوح بوجوده ضابطاً
 والمحصل انه لما طلب عمل هذا الخطاب كل من كان يقين وعروضا اليقين كان يقيناً عند اليقين ايضاً
 ولو عند تعبه بان يعلم ان يقين يقين عند اليقين ولا يخلو كونه جبراً مركبة فحق هذا نصاً اليقين
 الاستصحاب الذي ضله شك في اليقين فحق هذا نصاً اليقين الذي يقين باليقين الذي يقين باليقين
 صاحب الأخبار والامور بالبناء على اليقين او الناجية عن نفسه باليقين كما يقين في الاستصحاب لا مجال
 لا ضلال في ان الاستصحاب من اليقين من بعد عروضا اليقين باليقين على اليقين فحق هذا نصاً اليقين
 الا نعم سئل به الاستصحاب في الفطوح اكثر من معنى فاعلم جيداً
 ويطرئ انما في الاستصحاب من اليقين من بعد عروضا اليقين باليقين على اليقين فحق هذا نصاً اليقين
 مجبه بطلان الاستصحاب ولو عند اليقين فحق هذا نصاً اليقين الذي يقين باليقين الذي يقين باليقين

بقي الكلام في دفع احتمال ارادة العمل بالاحباط وهو انه لو اريد بالبقاء على اليقين وجواب العمل بالاحباط
 عند ذلك للزم تخصيص بالاكتر المتعين. اما لزومه على فرض ارادة العمل بالاحباط في خصوص شكوك
 ركعات الصلاة فواضح.
 واما لزومه على فرض ارادة العمل بالاحباط في مطلق الشك بان يكون المراد وجوب الاحباط في جميع الشكوك
 وكذلك ايضا لزوج جميع اشياء الشك في أصل التكليف والشبهة الجزئية المحصورة والشيء المحصورة الذي يبيح
 آخرها ليس على الاطلاق. والى بعضنا طرأ ما يتردد في العمل أو غير مقدور الفرك ونحو ذلك مما عرفت
 الشبهة المحصورة بل يلزم التخصيص المتيقن على القول بعدم تغير التكليف بالحكم الاجمالي مع ان هذا العام
 في مقام اعطاء قاعدة كلية بغيره قوله: نعم في جواب السائل هذا أصل. وسئل عن العام أب عن أصل
 فضلا عن تخصيص الاكثر واذا خصصا عدم إمكان ارادة الشك الساري وعدم إمكان ارادة العمل بالاحباط
 لانه خصوص شكوك ركعات الصلاة لانه مطلق الشك فيكون نص ارادة الاستصحاب ولعل قوله تأخر اشارة
 الى بعض ما ذكرنا آخر كتابنا جديا.
 ومنها ما عرفت ان السند عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله الصادق ع: من كان على يقين خلك تلحق
 على يقينه بان الشك لا ينفصا اليقين ورواية أخرى عنه: من كان على يقين فأصابه شك فليحضر على يقينه
 فان اليقين لا يرفع الشك وبعدهما المعلوم فلا يخفى في العادة ذلك الاضمار الذي يستفاد منها القواعد
 الكلية.
 اقول: التعقيب بينهما إنما ظاهره ان بلص حان ارادة اليقين بما يوجد بان أم عدمه والشك في
 ارتفاعه في الشك لما عرفت في جواب إيراد شفعته على الوثنية مضاعفا للمحذور كما في ثبوت اليقين في
 زمان عود الشك لأن نقطة زمان ليست ههنا للزمان الماضي بل لوجود الربط كما في قوله تعالى: ومن كان
 مريضا أو على سفر فوجده من كان غيبا فليست بحضرة الآية الى غير ذلك.
 ولادب أنه لا يمكن إجماع اليقين بشئ والشك فيه في زمان إلا اليقين بأصل وجوده والشك في بقاءه فلا
 يشمل ذلك الساري لأن الشك فيه إنما هو متعلق بأصل الوجود ولا يرد فيه من كون ذات اليقين قبل زمان
 الشك

بقي الكلام في دفع احتمال ارادة العمل بالاحباط وهو انه لو اريد بالبقاء على اليقين وجواب العمل بالاحباط
 عند ذلك للزم تخصيص بالاكتر المتعين. اما لزومه على فرض ارادة العمل بالاحباط في خصوص شكوك
 ركعات الصلاة فواضح.

واما لزومه على فرض ارادة العمل بالاحباط في مطلق الشك بان يكون المراد وجوب الاحباط في جميع الشكوك
 وكذلك ايضا لزوج جميع اشياء الشك في أصل التكليف والشبهة الجزئية المحصورة والشيء المحصورة الذي يبيح
 آخرها ليس على الاطلاق. والى بعضنا طرأ ما يتردد في العمل أو غير مقدور الفرك ونحو ذلك مما عرفت
 الشبهة المحصورة بل يلزم التخصيص المتيقن على القول بعدم تغير التكليف بالحكم الاجمالي مع ان هذا العام
 في مقام اعطاء قاعدة كلية بغيره قوله: نعم في جواب السائل هذا أصل. وسئل عن العام أب عن أصل
 فضلا عن تخصيص الاكثر واذا خصصا عدم إمكان ارادة الشك الساري وعدم إمكان ارادة العمل بالاحباط
 لانه خصوص شكوك ركعات الصلاة لانه مطلق الشك فيكون نص ارادة الاستصحاب ولعل قوله تأخر اشارة
 الى بعض ما ذكرنا آخر كتابنا جديا.

ومنها ما عرفت ان السند عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله الصادق ع: من كان على يقين خلك تلحق
 على يقينه بان الشك لا ينفصا اليقين ورواية أخرى عنه: من كان على يقين فأصابه شك فليحضر على يقينه
 فان اليقين لا يرفع الشك وبعدهما المعلوم فلا يخفى في العادة ذلك الاضمار الذي يستفاد منها القواعد
 الكلية.

اقول: التعقيب بينهما إنما ظاهره ان بلص حان ارادة اليقين بما يوجد بان أم عدمه والشك في
 ارتفاعه في الشك لما عرفت في جواب إيراد شفعته على الوثنية مضاعفا للمحذور كما في ثبوت اليقين في
 زمان عود الشك لأن نقطة زمان ليست ههنا للزمان الماضي بل لوجود الربط كما في قوله تعالى: ومن كان
 مريضا أو على سفر فوجده من كان غيبا فليست بحضرة الآية الى غير ذلك.

ولادب أنه لا يمكن إجماع اليقين بشئ والشك فيه في زمان إلا اليقين بأصل وجوده والشك في بقاءه فلا
 يشمل ذلك الساري لأن الشك فيه إنما هو متعلق بأصل الوجود ولا يرد فيه من كون ذات اليقين قبل زمان
 الشك

فلا يمكن اجتماعهما في زمان واحد شامل بينهما على المدعى وعلى فرض تسليم عدم ظهورهما في نفسها يكون
المواد بهما ذلك ولو بقوله الأجداد الآخر، لكن قال شيخنا الأستاذ لا يفتقر أن ذلك واليقين لا
حتى يفتقر أحدهما الآخر بل لا بد من اختلافهما.

أما في زمان فمن الوصفين كان يقطع يوم الجمعة بعد الزيادة في زمان ثم يثبت يوم السبت في عدالة ذلك والذات
الزمان. الأول: وهذا هو المعنى منه بالذات السادة يخرج عن القاعدة المتكفئة لبيان اعتبار اليقين في بعض
اليقين إلى هذا استبرأه بعبارة هذا تدبر حملها على القاعدة الأولى. وأما في زمان متعلقها. وإن أخذنا
كان يقطع يوم السبت بعد الزيادة في يوم الجمعة يثبت في زمان هذا القطع في عدالة يوم السبت.

وهذا هو الاستصحاب وليس متوقفا بعد زمان ذلك، اليقين كما عرفت في المثال فضلا عن تأخره لا بد من
الثاني زد عرفت في دفع بعض المقطوع عن تعقيب القاطع الفتيوه للاستصحاب إن زمان ذلك يتأخر عن
زمان اليقين في الاستصحاب لأن ذلك في القاطع مؤخرت على العلم بالحدوث فراجع فلا بد من اليقين بالعدالة
تأشيرة ذلك.

ثم بعد ذلك يفتقر استصحابها وحسب إن صريح المردية اختلاف زمان الوصفين وظاهرهما تأخر زمان
متعلقها تدبر حملها على القاعدة ذروا صلها. عدم العبرة بظهور ذلك في معنى بعد اليقين في الاثنين. وبقوله
أن المقطوع محمول على حقيقة لأنه دفع اليقين نفس الآحاد التي ونحوها سابقا على المنفرد في الاستصحاب
إن المراد ينصق اليقين فيه دفع اليقين عن ثبوت الآحاد في خبر زمان اليقين.

يعني أنه دفع اليقين عن آثار اليقين لا آثار الوجود الذي هو متعلق اليقين وليس المقصود فيه على حقيقة لأنه
دفع اليقين عن آثار اليقين ليس نصق اليقين السابق الذي كان متعلقه أصل الوجود إلا إذا أخذت متعلقه مجزا
عن المتعبد بالزمان الأول. بالجملة في تأمل في الرواية وأغص عن ذكر بعض قولها في أدلة الاستصحاب ربما
ينظروا كدواه في معنى المردية إلا أن يقال بعد ظهور كون الزمان في المردية تأمل في اليقين أن الثاني مؤخر
متعلق اليقين عن المتعبد بالزمان فإن قول المثال أنت يفتقر إلى بعد الزيادة في ظاهره زيادة أصل العلم
لا العدالة الحقيقة في الزمان الماضي وإن كان لم يمتد في الواقع ظهر في اليقين لكن لم يلاحظ على وجه التعبد

يكون ذلك في بعد هذا الزمان في نفس ذلك الميقن بمجرد أن ذلك الميقن ظاهراً حتى أصل العبدالة
 في زمان ذلك فينطبق على الاستصحاب فادوم.
 ثم لو سلم أن هذه القاعدة باطلانها مخالفة للاجماع أمكن تليده ما بعدم نفس الميقن السابق بالمشقة إلى الإعمال
 التي فيها حال الميقن به كالأخذاء في مثال المدد إلى بدل ذلك الميقن أو العمل بمشواه أو شهاده أو تليده الحكم
 عدم التذكرة لمستند المطلق السابق وأخرج صودة تذكرة و المطلق لساده و عدم تأييده لأداة القطع كونه
 الاضمار في الرواية ولا يصح باطلاً فوله لا ينطبق الميقن بالثبوت ظاهر صاماً و إنما لما وجد جعلها على
 الذي ذكرنا يعني فاعده الميقن الحادية في ذلك المادى.
 لكن سند الرواية ضعيف بالفاطم من محققين ضعيفين العلامة و له في الخلاصة وإن ضعف ذلك بسببه
 إلى تضعيف الخطأ و هو الموقوف عدم دونه فاعلم أننى و لعل وجه التأييل عدم طرح ضعف السند مع الاضمار
 بالآخبار المعتبرة المتيقضة والاجبار بالشبهة المصطنعة الاجماع المقبول التأييد لمجمع مواد (و مستحقة
 اعتبار عند الثقة الواضحة الذي هو المادى و بعد التأييل بما حفظة الموثقة و قد عين الميزان من عدم
 اطلاق الميقن على المطلق الذي في ذلك المادى و عدم وجوده في زمان ذلك على فرض تسليم صحة الاطلاق
 و ظاهره المخرين وجوده فيه يظهر لك مواد الطولية كونه خارجاً.
 ومنها - كما في علم بن محمد القاساني قال و كتبت إليه و أنا بالمدينة عن النعم الذي يثبته من صفات
 هذا بجمام أم لا؟ كتبت: الميقن لا بد منه الملتصم بالثبوت و انظر للرواية فإن طرح كل من الصوم -
 و الاخطار على رتبة هلاك و مضار و شوال لا ينطبق الا باعادة عدم جعل الميقن السابق مدخلاً لاي
 أى و احتياجه نال شقها الاضمار و الاضافات إن هذه الرواية المخرجة الجارية من أخبار الاستصحاب إلا
 أن سندها غير سليم و قد عرفت عدم صلاحية السند في جعلها مدخلاً عليه من الآخبار العامة
 التي يمكن الاستدلال بغيرها بالاستصحاب.
 و قد عرفت دلالة الجمع منها كضعف وان نال شقها بعدم ظهور الصحيح منها و عدم صحة الظاهر منها فك
 قال: فلعلم الاستدلال بالجمع باعتبار الخبر و المتأخذ و بما جازى ذلك بالآخبار الواردة في الظاهر

يكون ذلك في بعد هذا الزمان في نفس ذلك الميقن بمجرد أن ذلك الميقن ظاهراً حتى أصل العبدالة
 في زمان ذلك فينطبق على الاستصحاب فادوم.
 ثم لو سلم أن هذه القاعدة باطلانها مخالفة للاجماع أمكن تليده ما بعدم نفس الميقن السابق بالمشقة إلى الإعمال
 التي فيها حال الميقن به كالأخذاء في مثال المدد إلى بدل ذلك الميقن أو العمل بمشواه أو شهاده أو تليده الحكم
 عدم التذكرة لمستند المطلق السابق وأخرج صودة تذكرة و المطلق لساده و عدم تأييده لأداة القطع كونه
 الاضمار في الرواية ولا يصح باطلاً فوله لا ينطبق الميقن بالثبوت ظاهر صاماً و إنما لما وجد جعلها على
 الذي ذكرنا يعني فاعده الميقن الحادية في ذلك المادى.
 لكن سند الرواية ضعيف بالفاطم من محققين ضعيفين العلامة و له في الخلاصة وإن ضعف ذلك بسببه
 إلى تضعيف الخطأ و هو الموقوف عدم دونه فاعلم أننى و لعل وجه التأييل عدم طرح ضعف السند مع الاضمار
 بالآخبار المعتبرة المتيقضة والاجبار بالشبهة المصطنعة الاجماع المقبول التأييد لمجمع مواد (و مستحقة
 اعتبار عند الثقة الواضحة الذي هو المادى و بعد التأييل بما حفظة الموثقة و قد عين الميزان من عدم
 اطلاق الميقن على المطلق الذي في ذلك المادى و عدم وجوده في زمان ذلك على فرض تسليم صحة الاطلاق
 و ظاهره المخرين وجوده فيه يظهر لك مواد الطولية كونه خارجاً.
 ومنها - كما في علم بن محمد القاساني قال و كتبت إليه و أنا بالمدينة عن النعم الذي يثبته من صفات
 هذا بجمام أم لا؟ كتبت: الميقن لا بد منه الملتصم بالثبوت و انظر للرواية فإن طرح كل من الصوم -
 و الاخطار على رتبة هلاك و مضار و شوال لا ينطبق الا باعادة عدم جعل الميقن السابق مدخلاً لاي
 أى و احتياجه نال شقها الاضمار و الاضافات إن هذه الرواية المخرجة الجارية من أخبار الاستصحاب إلا
 أن سندها غير سليم و قد عرفت عدم صلاحية السند في جعلها مدخلاً عليه من الآخبار العامة
 التي يمكن الاستدلال بغيرها بالاستصحاب.
 و قد عرفت دلالة الجمع منها كضعف وان نال شقها بعدم ظهور الصحيح منها و عدم صحة الظاهر منها فك
 قال: فلعلم الاستدلال بالجمع باعتبار الخبر و المتأخذ و بما جازى ذلك بالآخبار الواردة في الظاهر

الخاصة على فرض عدم ظهورها في ارادة العزم والاكتمال ولها استقلالها في دفع ان شاء الله تعالى مثل
رواية عبد الله بن صنان الواردة في من يصير ثوبه الذي هو يلبس أنه بشرية الحر بأكل لحم الخنزير
قال: فدل على أن أصله في حاله لا لأنك اعزته إياه وهو ظاهر لم يفتن أنه نجسه وبها والله وجهه
على أن وجه عدم وجوب الفصل هو سبق طهارة وعدم اليقين بنجسه الذي هو رافع للطهارة إلى البينة وهو
عبارة أخرى عن الاستصحاب لو كان المراد هو الاستصحاب إلى قاعدة الطهارة لم يكن وجهه لتبطل الحكمين
الطهارة إذ الحكم في المعاد منسحب إلى مجرد عدم العلم بالنجاسة.
نعم تختص الرواية باستصحاب الطهارة ولا يبعد عدم المول بالانفصال بينهما وبين غيرها ما يثبت في الدنيا
بالمراجع بل يمكن استنفاد العزم من نفس التحليل بما على جهة التفسير المضمرة في اللغة إذ عرفت أنه في
محل عدم وجوب الفصل بأنه كان طاهرا في السابق ولم يلبس بأشياء مفضية المقتضى من ورود المصلحة أن الحكم
يشمل كل ما كان موجودا في السابق في تلك الواقعة.
وهكذا يمكن أن يقال في صحة زيادة الأدلة والآلية كذا التفسير بما يدل على استنفاد التحليل الحكم بها مثل
موتة حمار كل شيء طاهر حتى تعلم أنه ذر أو نبات أو حمار أو غيره من ذلك ما سزا وطهارة كل شيء إلى أن يعلم خلافه
فدأته روح لا بد أن يراعى كل شيء الأشياء التي أصلها الطهارة ولم يلحق بها سائبا وذلك في صدق
فدأنا يمكن أن المعنى إن كل شيء كان طاهرا في الواقع فهو حكم طاهرا بقاء طهارة الواسعة حتى يعلم
فدأته في ينقطع الحكم ببقاء طهارة الواسعة.
وكن هذا المعنى يحتاج إلى توفيق على إرادة خصوص تلك الأشياء من لفظ كل شيء وعلى إرادة حكم بقاء
طهارة من لفظ طاهر بل الظاهر بقرينة قوله حتى تعلم أن المراد أن كل شيء شبيهة الطهارة والنجاسة
حكم بالمعاد طاهرا حتى يعلم فدأته سواء كان ذلك الشيء ما أصله الطهارة أو ما أصلها النجاسة سائبا ثم
كان شكوك الطهارة والنجاسة من أصله لبعض الأشياء التي أصلها طهارة وبما سببه من المبالاة
أما الجنب من الحرام والمحلل بين حيوان طاهر ونجس لم يقعها في الاسم أو من يبين كذا ذلك
ولا يندرج في خطأ من شي من الحيوانات الطاهرة ولا النجسة.

الخاصة على فرض عدم ظهورها في ارادة العزم والاكتمال ولها استقلالها في دفع ان شاء الله تعالى مثل
رواية عبد الله بن صنان الواردة في من يصير ثوبه الذي هو يلبس أنه بشرية الحر بأكل لحم الخنزير
قال: فدل على أن أصله في حاله لا لأنك اعزته إياه وهو ظاهر لم يفتن أنه نجسه وبها والله وجهه
على أن وجه عدم وجوب الفصل هو سبق طهارة وعدم اليقين بنجسه الذي هو رافع للطهارة إلى البينة وهو
عبارة أخرى عن الاستصحاب لو كان المراد هو الاستصحاب إلى قاعدة الطهارة لم يكن وجهه لتبطل الحكمين
الطهارة إذ الحكم في المعاد منسحب إلى مجرد عدم العلم بالنجاسة.
نعم تختص الرواية باستصحاب الطهارة ولا يبعد عدم المول بالانفصال بينهما وبين غيرها ما يثبت في الدنيا
بالمراجع بل يمكن استنفاد العزم من نفس التحليل بما على جهة التفسير المضمرة في اللغة إذ عرفت أنه في
محل عدم وجوب الفصل بأنه كان طاهرا في السابق ولم يلبس بأشياء مفضية المقتضى من ورود المصلحة أن الحكم
يشمل كل ما كان موجودا في السابق في تلك الواقعة.
وهكذا يمكن أن يقال في صحة زيادة الأدلة والآلية كذا التفسير بما يدل على استنفاد التحليل الحكم بها مثل
موتة حمار كل شيء طاهر حتى تعلم أنه ذر أو نبات أو حمار أو غيره من ذلك ما سزا وطهارة كل شيء إلى أن يعلم خلافه
فدأته روح لا بد أن يراعى كل شيء الأشياء التي أصلها الطهارة ولم يلحق بها سائبا وذلك في صدق
فدأنا يمكن أن المعنى إن كل شيء كان طاهرا في الواقع فهو حكم طاهرا بقاء طهارة الواسعة حتى يعلم
فدأته في ينقطع الحكم ببقاء طهارة الواسعة.
وكن هذا المعنى يحتاج إلى توفيق على إرادة خصوص تلك الأشياء من لفظ كل شيء وعلى إرادة حكم بقاء
طهارة من لفظ طاهر بل الظاهر بقرينة قوله حتى تعلم أن المراد أن كل شيء شبيهة الطهارة والنجاسة
حكم بالمعاد طاهرا حتى يعلم فدأته سواء كان ذلك الشيء ما أصله الطهارة أو ما أصلها النجاسة سائبا ثم
كان شكوك الطهارة والنجاسة من أصله لبعض الأشياء التي أصلها طهارة وبما سببه من المبالاة
أما الجنب من الحرام والمحلل بين حيوان طاهر ونجس لم يقعها في الاسم أو من يبين كذا ذلك
ولا يندرج في خطأ من شي من الحيوانات الطاهرة ولا النجسة.

الحاصل ان كل شئ متحرك الطهارة والنجاسة سواء كان من باب الشبهة الموضوعية أم الحكمة محكوم
ظاهر بالطهارة حتى يتم ذواته فيقطع حج الحكم الظاهري بطلانه، فالغاية على المعنيين غاية الحكم الظاهري
الا ان الحكم الظاهري على الاول هو الحكم ببقاء الطهارة وعلى الثاني هو الحكم بغير الطهارة فالحكم على المعنيين
متساوي العلم بالعداوة.
ولكن ضحنا الاستاذ قال: ان الغاية على المعنى الاول غاية للطهارة راضية لا سخرها فكل شئ محكوم ظاهرا
باستمرارها، انه الى حصول العلم بالعداوة تغاير الحكم بغيره كود فلا سقوطه على الثاني غاية الحكم بغيرها
راضية فنص الحكم على شئ بغير الحكم بطلانه الى ان لنا غاية حصلت الغاية انقطع الحكم بطلانه لانه انما
اخرجه من الشامل فلهذا كما يعرف ان الغاية على الاول ايضا غاية الحكم وان لم يكن المقصود الا بيان غايته بل
غاية الطهارة الواجبة بغيره كود ولا سقوطه إذ لم يعد انقطع قبل زمان العلم بالعداوة فالطهارة
لم تبق مشروطة ولكن الحكم ببقائها يبقى سخر الى زمان العلم بل كثيرا ما يصل بين العلم بالعداوة ان يكون الذر
كان قبل زمان العلم ببقائه ومع ذلك كان حكما ظاهريا سخر وطهارة الى حصول العلم بالعداوة.
فان قلت: ان مراد من كونها غاية للطهارة انها غاية للطهارة والظاهرية ولا يجب ان الظاهر ان الظاهرية
معمرة الى حصول العلم بالعداوة. قلت: وعلى للطهارة الظاهرية الشبهة بالانتهاب معنى الا الحكم
الظاهري بقاء الطهارة وعلى الغاية ح الا غاية لهذا الحكم. بل العبارة التي عبر بها قد مر عليها في طلبه
وهي قوله: مكل شئ محكوم ظاهرا باستمرارها، انه الى حصول العلم بالعداوة ليعقل لهما معنى لان الغاية غاية
لعله محكوم ظاهرا اوله واستمراره لانه هو عين الحكم الظاهري لانه له طهارة التي لها طهارة
بها الا الطهارة الواجبة كما لا يخفى على المتأمل.
ثم قال بعد ذلك: والاصل في ذلك ان الغرضية المعينة سواء كانت احياءا ومن الدافع كما تالفا
جدا الصريح كما في قولنا الذوات طاهرة الى ان يلا في جها ان كانت ظاهرة بقاءها بالعلم بعدم المحل
كما في ما نحن فيه.
فدنبصده الحكم بغيره يثبت المحل للوضوع ظاهرا اذ انما من غير خطه كونه مبنيا بقوله له

الحاصل ان كل شئ متحرك الطهارة والنجاسة سواء كان من باب الشبهة الموضوعية أم الحكمة محكوم
ظاهر بالطهارة حتى يتم ذواته فيقطع حج الحكم الظاهري بطلانه، فالغاية على المعنيين غاية الحكم الظاهري
الا ان الحكم الظاهري على الاول هو الحكم ببقاء الطهارة وعلى الثاني هو الحكم بغير الطهارة فالحكم على المعنيين
متساوي العلم بالعداوة.
ولكن ضحنا الاستاذ قال: ان الغاية على المعنى الاول غاية للطهارة راضية لا سخرها فكل شئ محكوم ظاهرا
باستمرارها، انه الى حصول العلم بالعداوة تغاير الحكم بغيره كود فلا سقوطه على الثاني غاية الحكم بغيرها
راضية فنص الحكم على شئ بغير الحكم بطلانه الى ان لنا غاية حصلت الغاية انقطع الحكم بطلانه لانه انما
اخرجه من الشامل فلهذا كما يعرف ان الغاية على الاول ايضا غاية الحكم وان لم يكن المقصود الا بيان غايته بل
غاية الطهارة الواجبة بغيره كود ولا سقوطه إذ لم يعد انقطع قبل زمان العلم بالعداوة فالطهارة
لم تبق مشروطة ولكن الحكم ببقائها يبقى سخر الى زمان العلم بل كثيرا ما يصل بين العلم بالعداوة ان يكون الذر
كان قبل زمان العلم ببقائه ومع ذلك كان حكما ظاهريا سخر وطهارة الى حصول العلم بالعداوة.
فان قلت: ان مراد من كونها غاية للطهارة انها غاية للطهارة والظاهرية ولا يجب ان الظاهر ان الظاهرية
معمرة الى حصول العلم بالعداوة. قلت: وعلى للطهارة الظاهرية الشبهة بالانتهاب معنى الا الحكم
الظاهري بقاء الطهارة وعلى الغاية ح الا غاية لهذا الحكم. بل العبارة التي عبر بها قد مر عليها في طلبه
وهي قوله: مكل شئ محكوم ظاهرا باستمرارها، انه الى حصول العلم بالعداوة ليعقل لهما معنى لان الغاية غاية
لعله محكوم ظاهرا اوله واستمراره لانه هو عين الحكم الظاهري لانه له طهارة التي لها طهارة
بها الا الطهارة الواجبة كما لا يخفى على المتأمل.
ثم قال بعد ذلك: والاصل في ذلك ان الغرضية المعينة سواء كانت احياءا ومن الدافع كما تالفا
جدا الصريح كما في قولنا الذوات طاهرة الى ان يلا في جها ان كانت ظاهرة بقاءها بالعلم بعدم المحل
كما في ما نحن فيه.
فدنبصده الحكم بغيره يثبت المحل للوضوع ظاهرا اذ انما من غير خطه كونه مبنيا بقوله له

و قد يفتقد به مجرد الاستصحاب ولا أصل للثبوت بحيث يكون أصل الثبوت مفروضا عنه لا لعم من الثاني
من حيث المورد. إذا عرفت هذا فنقول إن محال الدابة إنما أن يكون خصوص المعنى الثاني وهو التصديق بالبيان
الاستصحابي بعد الفراغ من ثبوت أصل المطاردة فيكون دليلا على استحباب المطاردة لكنه خلافا لما هو
وأما خصوص المعنى الأول فالأعم منه روح لا يكون فيه دلالة على استحباب المطاردة وإن شئت لمورد
إلا أن الحكم بالمطاردة إنما علم طمأنينة ولم يعلم مود العذارة بل علم من مستنداً إلى سبق طمأنينة من حيث إنه
إبقاء للمطاردة السابقة التي هي المكلف في الاستصحاب بل مستند إلى مجرد كونه شك المطاردة فالوداية تفيد
قاعدة ما للمطاردة فيكون سبباً للمطاردة لا استصحاباً بل تجري في مبنوى الجامعة على أخرى الوجهين الآتيين في
باب جازية الاستصحاب للقاعدة استبرأ الدابة.

أقول: أما وجه أن ارادة الاستصحاب خلاف الظاهر فمما موقفة فكلية هذا كله مبني على الإلزامية بحكمها
الاستصحاب في مبنوى الجامعة وجعله أخرى الوجهين إنما يصح على فرض كون القاعدة من الأدلة الاجتهادية
الناخلة إلى الواقع ولكنه خلاف الظاهر بل الظاهر أنها قاعدة تجديده بغيرها وبين الاستصحاب عموم من وجه
ولم يجد موضع تعرضه له لعارضها الاستصحاب للقاعدة (إلا أن يكون تلويحاً ما ذكره في باب التعادل
والذي جرح من أن العاين من وجه إذا كان أحدنا المهور من الآخر كما في الأملح ص ١٢ على الظاهر وإن من
جمله الأسباب الظهيرة كون أحدنا أقل أمراً دأماً الآخر.

والرب أن القاعدة أقل أمراً من الاستصحاب لا خصوصاً القاعدة بمراد ذلك في خصوصها العامة والخاصة
والاستصحاب أعم منها من مراد ذلك فيباء سائر الأحكام وجميع الموضوعات وإذ كانت أطواراً كانت
بالنية إلى الاستصحاب كالمخاصة المطلق بالنسبة إلى الحكم المطلق فالتشابه إنما هو في بيان هذا المطلب وأنه
في ذلك الباب إن شاء الله تعالى.

ثم إنه لو ثبت على أحد القاعدة على استحباب الجامعة لزم فتح باب عظيم هو إنه يخلو من الحكم بطلانه كل شيء
سكان شيئاً الجامعة. شك في أن الذي أم لا أدركت فإنه هذا هو من العمل أم الخلو و أم لا ذلك بطلان
أم لا وكيف كان يلزم صدق استحباب الجامعة وأما لا أم لا أم لا يلزم بقاها ولكن لا يدبر مواجبة

و قد يفتقد به مجرد الاستصحاب ولا أصل للثبوت بحيث يكون أصل الثبوت مفروضا عنه لا لعم من الثاني
من حيث المورد. إذا عرفت هذا فنقول إن محال الدابة إنما أن يكون خصوص المعنى الثاني وهو التصديق بالبيان
الاستصحابي بعد الفراغ من ثبوت أصل المطاردة فيكون دليلا على استحباب المطاردة لكنه خلافاً لما هو
وأما خصوص المعنى الأول فالأعم منه روح لا يكون فيه دلالة على استحباب المطاردة وإن شئت لمورد
إلا أن الحكم بالمطاردة إنما علم طمأنينة ولم يعلم مود العذارة بل علم من مستنداً إلى سبق طمأنينة من حيث إنه
إبقاء للمطاردة السابقة التي هي المكلف في الاستصحاب بل مستند إلى مجرد كونه شك المطاردة فالوداية تفيد
قاعدة ما للمطاردة فيكون سبباً للمطاردة لا استصحاباً بل تجري في مبنوى الجامعة على أخرى الوجهين الآتيين في
باب جازية الاستصحاب للقاعدة استبرأ الدابة.

أقول: أما وجه أن ارادة الاستصحاب خلاف الظاهر فمما موقفة فكلية هذا كله مبني على الإلزامية بحكمها
الاستصحاب في مبنوى الجامعة وجعله أخرى الوجهين إنما يصح على فرض كون القاعدة من الأدلة الاجتهادية
الناخلة إلى الواقع ولكنه خلاف الظاهر بل الظاهر أنها قاعدة تجديده بغيرها وبين الاستصحاب عموم من وجه
ولم يجد موضع تعرضه له لعارضها الاستصحاب للقاعدة (إلا أن يكون تلويحاً ما ذكره في باب التعادل
والذي جرح من أن العاين من وجه إذا كان أحدنا المهور من الآخر كما في الأملح ص ١٢ على الظاهر وإن من
جمله الأسباب الظهيرة كون أحدنا أقل أمراً دأماً الآخر.

والرب أن القاعدة أقل أمراً من الاستصحاب لا خصوصاً القاعدة بمراد ذلك في خصوصها العامة والخاصة
والاستصحاب أعم منها من مراد ذلك فيباء سائر الأحكام وجميع الموضوعات وإذ كانت أطواراً كانت
بالنية إلى الاستصحاب كالمخاصة المطلق بالنسبة إلى الحكم المطلق فالتشابه إنما هو في بيان هذا المطلب وأنه
في ذلك الباب إن شاء الله تعالى.

ثم إنه لو ثبت على أحد القاعدة على استحباب الجامعة لزم فتح باب عظيم هو إنه يخلو من الحكم بطلانه كل شيء
سكان شيئاً الجامعة. شك في أن الذي أم لا أدركت فإنه هذا هو من العمل أم الخلو و أم لا ذلك بطلان
أم لا وكيف كان يلزم صدق استحباب الجامعة وأما لا أم لا أم لا يلزم بقاها ولكن لا يدبر مواجبة

الموضوعات الطبية من كمال لال أو غيره فلا يخلو عن الموضوعين من اشخاص اراد ان يثبت الرواية بغيرهم انها
 من اشغال اللفظ أكثر من معنى .
 ثم كحل باشتغال ارادة الاستصحاب الطهارة مع القاعدة فوجه لعدم دوافعها لان الحكم الظاهري بالطهارة
 ليس دوافعا بين الاستصحاب والقاعدة لأن المحل في الاستصحاب هو الحالة السابقة المتيقنة والبناء
 عليها والحكم بالطهارة يتصور ان انه ابتداء الطهارة السابقة والمحل في القاعدة هو وجود الثقة الطهارة من
 غير ملاحظة كونها موجودة سابقا ولا يجب ان لا يكون إذا في الحكمين معان لفظ طاهر بأن يراد الملازمة كقول
 الاستصحاب في بعض أفراد الملاحظة المذكورة للقاعدة في بعض أفرادها على فرض إمكان الجمع بين الملازمة
 لا دليل في اللفظ على ارادتها على ظاهر فإرادة القاعدة كما عرفت .
 ثم إن ظاهر الرواية ان الحكم الظاهري بطهارة ما لم يعلم نجاسته كما واحد صغر من زمان التمسك الى زمان انقضاء
 بالنجاسة بل كل قضية نجاسة سواء أريد بها الحكم الواقعي أم الظاهري فينبغي استغناء ذلك الحكم الى الظهري
 كما في قولنا كل مسلم طاهر أو عتق من الدم الى ان يبرئ ذلك بدعا دل على ان بعضه أو كثره العتق الى ان يفسخوا الى
 بين ذلك لانه كان .
 أحدها - إن الحكم الظاهري هو الطهارة والآخرة استغناء هذا الحكم الى زمان العلم بالنجاسة وعلى فرض ثبوت
 في الحكمين لبيان الحكم الثاني استصحابا للحكم الأول كما سنثبت وعلى فرض كونه استصحابا لغيره من قبل استحال
 اللفظ الواحد أكثر من معنى لأن الحكم الأول هو معاد قوله بكل شيء طاهر والحكم الثاني هو معاد قوله
 خالص لأن الاستغناء هنا يحتاج من كماله حتى فلا يرد عليه أنه استحال اللفظ في معنى مفردا يندفع ما ذكر
 سببا الأثر الذي هو تعلق على التمسك الآتي من أنه استحال اللفظ أكثر من معنى لعدم إجماع
 بين المحققين كما يندفع ما ذكرناه أولا ما ذكره مؤلف الحصول إيرادا على ما عرفت من التوافق حيث كمال باشتغال
 إرادة القاعدة والاستصحاب معان الرواية من جواز إرادتها بما قاله أن الرواية تدل على أصلين .
 أحدهما أن الحكم الأول للآتية ظاهر من الطهارة مع عدم العلم بالنجاسة وهذا لا يخلو به بمأله الاستصحاب
 الثاني - إن هذا الحكم مستغنى عن العلم بالنجاسة وهذا مستغنى عن الاستصحاب من بانه انتهى .

الموضوعات الطبية من كمال لال أو غيره فلا يخلو عن الموضوعين من اشخاص اراد ان يثبت الرواية بغيرهم انها
 من اشغال اللفظ أكثر من معنى .
 ثم كحل باشتغال ارادة الاستصحاب الطهارة مع القاعدة فوجه لعدم دوافعها لان الحكم الظاهري بالطهارة
 ليس دوافعا بين الاستصحاب والقاعدة لأن المحل في الاستصحاب هو الحالة السابقة المتيقنة والبناء
 عليها والحكم بالطهارة يتصور ان انه ابتداء الطهارة السابقة والمحل في القاعدة هو وجود الثقة الطهارة من
 غير ملاحظة كونها موجودة سابقا ولا يجب ان لا يكون إذا في الحكمين معان لفظ طاهر بأن يراد الملازمة كقول
 الاستصحاب في بعض أفراد الملاحظة المذكورة للقاعدة في بعض أفرادها على فرض إمكان الجمع بين الملازمة
 لا دليل في اللفظ على ارادتها على ظاهر فإرادة القاعدة كما عرفت .
 ثم إن ظاهر الرواية ان الحكم الظاهري بطهارة ما لم يعلم نجاسته كما واحد صغر من زمان التمسك الى زمان انقضاء
 بالنجاسة بل كل قضية نجاسة سواء أريد بها الحكم الواقعي أم الظاهري فينبغي استغناء ذلك الحكم الى الظهري
 كما في قولنا كل مسلم طاهر أو عتق من الدم الى ان يبرئ ذلك بدعا دل على ان بعضه أو كثره العتق الى ان يفسخوا الى
 بين ذلك لانه كان .
 أحدها - إن الحكم الظاهري هو الطهارة والآخرة استغناء هذا الحكم الى زمان العلم بالنجاسة وعلى فرض ثبوت
 في الحكمين لبيان الحكم الثاني استصحابا للحكم الأول كما سنثبت وعلى فرض كونه استصحابا لغيره من قبل استحال
 اللفظ الواحد أكثر من معنى لأن الحكم الأول هو معاد قوله بكل شيء طاهر والحكم الثاني هو معاد قوله
 خالص لأن الاستغناء هنا يحتاج من كماله حتى فلا يرد عليه أنه استحال اللفظ في معنى مفردا يندفع ما ذكر
 سببا الأثر الذي هو تعلق على التمسك الآتي من أنه استحال اللفظ أكثر من معنى لعدم إجماع
 بين المحققين كما يندفع ما ذكرناه أولا ما ذكره مؤلف الحصول إيرادا على ما عرفت من التوافق حيث كمال باشتغال
 إرادة القاعدة والاستصحاب معان الرواية من جواز إرادتها بما قاله أن الرواية تدل على أصلين .
 أحدهما أن الحكم الأول للآتية ظاهر من الطهارة مع عدم العلم بالنجاسة وهذا لا يخلو به بمأله الاستصحاب
 الثاني - إن هذا الحكم مستغنى عن العلم بالنجاسة وهذا مستغنى عن الاستصحاب من بانه انتهى .

أقول: ظاهر قوله الثاني أن هذا الحكم مستفاد من قوله وهذا من مواد الاستصحاب. إنه قد دل الرواية على
 قاعدة الطهارة واستصحاب قاعدة الطهارة لا مطلق الاستصحاب وكان متنا هذا الوجه من قوله: من
 تعلم أنه يدل على استفراد ما قبل حتى إلى زمان حصول ما بعده. فقول: كل شيء طاهر. يدل على نفاذ
 الطهارة وقوله حتى يعلم يدل على استفراد هذا الحكم الظاهري المستفاد من القول المذكور إلى زمان العلم
 بالظواهر.
 وزعم أن هذا الاستفراء لما كان كتابا مستفاد الحكم الظاهري جزم من جزميات الاستصحاب ولكنه لا
 إذ ليس هذا الاستفراء كتابا بل على حدة بل هو من الحكم الأول لما عرفت من أن القضية المعية تدل على
 حكم واحد مستفاد من القاعدة كما أن القضية المعية يفولها دائما فبعبارة كتابا واحدا مستفاد من الحكم الأول بل هو مطلق
 الحكم بالاستفراء استصحابا لا نفي أنه إذا قيل: كل شيء طاهر إلى أن يلا في نجاسة يدل على استفراد الحكم
 بالطهارة إلى زمان الملافة ولا ينزهم أحد أن هذا استصحاب وكذا ليس الحكم بالحكم الظاهري استصحابا
 بل الاستصحاب إنما هو الحكم الظاهري ببقاء ما ثبت في الواقع من حيث أنه كان ثابتا في الواقع عند ذلك
 بقاءه فالحكم بثبوت شيء في الواقع أو في الظاهر وهذا الحكم إلى زمان كذا ليس من الاستصحاب
 في شيء.
 فدلالة الرواية على الحكم الظاهري ببقاء كل شيء مذكور الطهارة وعلى استفراد هذا الحكم إلى زمان العلم
 بالنجاسة بعبارة كدلالة قولنا: كل شيء طاهر في الواقع إلى زمان يلا في نجاسة على الحكم الواقع ببقاء
 كل شيء واستفراء هذا الحكم إلى زمان ملافة النجاسة فكانت له الحكم بالاستفراء وهذا من الاستصحاب
 وكذا إذا كان يجوز كون موضوع ذلك حكما ظاهريا لا يجب كونه استصحابا مع عدم ملاك الاستصحاب
 فيه.
 ثم إنه لا بد أن الحكم الظاهري ببقاء كل شيء مذكور الطهارة إنما يستفاد من العلم بالنجاسة فالحكم
 بالنجاسة ثابته لهذا الحكم الظاهري ولغير ثابته فمع هذا الحكم في هذه الشبهة. وأما الذي ثابته النسخ فهو
 هذا الحكم الظاهري الحق بالعلم بالنجاسة لأن هذا الحكم في هذه الشبهة لم يثبت لاسيما بالعلم بهذا

أقول: ظاهر قوله الثاني أن هذا الحكم مستفاد من قوله وهذا من مواد الاستصحاب. إنه قد دل الرواية على
 قاعدة الطهارة واستصحاب قاعدة الطهارة لا مطلق الاستصحاب وكان متنا هذا الوجه من قوله: من
 تعلم أنه يدل على استفراد ما قبل حتى إلى زمان حصول ما بعده. فقول: كل شيء طاهر. يدل على نفاذ
 الطهارة وقوله حتى يعلم يدل على استفراد هذا الحكم الظاهري المستفاد من القول المذكور إلى زمان العلم
 بالظواهر.
 وزعم أن هذا الاستفراء لما كان كتابا مستفاد الحكم الظاهري جزم من جزميات الاستصحاب ولكنه لا
 إذ ليس هذا الاستفراء كتابا بل على حدة بل هو من الحكم الأول لما عرفت من أن القضية المعية تدل على
 حكم واحد مستفاد من القاعدة كما أن القضية المعية يفولها دائما فبعبارة كتابا واحدا مستفاد من الحكم الأول بل هو مطلق
 الحكم بالاستفراء استصحابا لا نفي أنه إذا قيل: كل شيء طاهر إلى أن يلا في نجاسة يدل على استفراد الحكم
 بالطهارة إلى زمان الملافة ولا ينزهم أحد أن هذا استصحاب وكذا ليس الحكم بالحكم الظاهري استصحابا
 بل الاستصحاب إنما هو الحكم الظاهري ببقاء ما ثبت في الواقع من حيث أنه كان ثابتا في الواقع عند ذلك
 بقاءه فالحكم بثبوت شيء في الواقع أو في الظاهر وهذا الحكم إلى زمان كذا ليس من الاستصحاب
 في شيء.
 فدلالة الرواية على الحكم الظاهري ببقاء كل شيء مذكور الطهارة وعلى استفراد هذا الحكم إلى زمان العلم
 بالنجاسة بعبارة كدلالة قولنا: كل شيء طاهر في الواقع إلى زمان يلا في نجاسة على الحكم الواقع ببقاء
 كل شيء واستفراء هذا الحكم إلى زمان ملافة النجاسة فكانت له الحكم بالاستفراء وهذا من الاستصحاب
 وكذا إذا كان يجوز كون موضوع ذلك حكما ظاهريا لا يجب كونه استصحابا مع عدم ملاك الاستصحاب
 فيه.
 ثم إنه لا بد أن الحكم الظاهري ببقاء كل شيء مذكور الطهارة إنما يستفاد من العلم بالنجاسة فالحكم
 بالنجاسة ثابته لهذا الحكم الظاهري ولغير ثابته فمع هذا الحكم في هذه الشبهة. وأما الذي ثابته النسخ فهو
 هذا الحكم الظاهري الحق بالعلم بالنجاسة لأن هذا الحكم في هذه الشبهة لم يثبت لاسيما بالعلم بهذا

الاستجابة في الماء من غير حية موحى القياس الماء ينزف من فاليما لا في حيل على إياه فالاستجاب انتهى
 القول - يجوز كون غالب أفراد الماء حيا للغة طاهرا بل كون جميع أفرادها كذلك لا يجب كون القسط طاهرا
 في اعادة الاستجاب بعد الامتزاج يكون الجملة الجذبة ظاهرة في اثبات أصل المحول الموضوع لا اثبات استواءه
 بعد الفزاع من أصل ثبوته مع الطعن أن اعادة الاستجاب تحتاج إلى مظهرين أحدهما جانب الموضوع
 والاخرى في جانب المحول ومثل قوله : إذا استيقضت لك فضاة نالك أن تحدث وهو من شأنه
 أنك احدت رد لا أنه على الاستجاب ظاهرة .
 ثم إنه اختصاص الاخبار العامة بالمعنى وهو الشك من حيث الواقع سواء كان الشك في وجوده أم في راضية
 الموجود واضح - وأما الاخبار العامة - فالمعنى إنما أعم من ذلك من الشك من حيث المقتضى . أما ما يتعلق
 منها على لفظ المقتضى مثلا إذا استكثت ثابن على الشك ولا تعيد الشك في حاله من الحالات وهو فواتح بل
 كناية القاص في ضاها إلى عدم استئصالها على لفظ الضيق مودده من الشك من حيث المقتضى .
 وقد صرح في محله أنه لا يجوز إخراج المورد من العام لأن العام ينسب المورد والخصيص إنما يورد على الظاهر
 ضاها إلى أنه مستقيم لا يمكن حمل كلامه العام عليه . أما ان مودده من الشك من حيث المقتضى فلا لأن
 كلامه من مضمون شيك ووضوحه من قبله اللب والتميز يقتضيان استعداده بمجود حصول الجزاء الأخرى
 شهر وضمان راضا للبيان ولا سؤال ، انما يشهد وضمانه وكذا كل من الحكمين المقتضيين بكل من المضمون
 يقتضيه استعداده بمجود حصول الجزاء الأخرى منها وليرد قول شهر وضمانه وانما الحكم تعيان ولا قول قول
 وانما الحكم شهر وضمانه وفيه كل من الشهورين اللا حطين وكما إلى الشهور السابقين وكما كسيفه اللب
 وكما إلى المنادى كله .
 ولا بد أن استجاب كل من اللب والمنادى كذا الاستجاب حكم كالمنا عند الشك في انصافه وعده من قبل
 الاستجاب عند الشك في المقتضى كذا الاستجاب المطلق بالشهورين ككيا . إذا عرفت هذا فالحال أن مكان
 القياس في ضاها إلى أنها تنسب الشك في المقتضى لتبديجها مطلق الاستجاب وضمانه المعدل كان خبر
 ضاها إلى الشبهة باعتبار ما سار الاخبار العامة التي منها الصحيح المودد بعدا سخموا انما أيضا أعم من الشك

الاستجابة في الماء من غير حية موحى القياس الماء ينزف من فاليما لا في حيل على إياه فالاستجاب انتهى
 القول - يجوز كون غالب أفراد الماء حيا للغة طاهرا بل كون جميع أفرادها كذلك لا يجب كون القسط طاهرا
 في اعادة الاستجاب بعد الامتزاج يكون الجملة الجذبة ظاهرة في اثبات أصل المحول الموضوع لا اثبات استواءه
 بعد الفزاع من أصل ثبوته مع الطعن أن اعادة الاستجاب تحتاج إلى مظهرين أحدهما جانب الموضوع
 والاخرى في جانب المحول ومثل قوله : إذا استيقضت لك فضاة نالك أن تحدث وهو من شأنه
 أنك احدت رد لا أنه على الاستجاب ظاهرة .
 ثم إنه اختصاص الاخبار العامة بالمعنى وهو الشك من حيث الواقع سواء كان الشك في وجوده أم في راضية
 الموجود واضح - وأما الاخبار العامة - فالمعنى إنما أعم من ذلك من الشك من حيث المقتضى . أما ما يتعلق
 منها على لفظ المقتضى مثلا إذا استكثت ثابن على الشك ولا تعيد الشك في حاله من الحالات وهو فواتح بل
 كناية القاص في ضاها إلى عدم استئصالها على لفظ الضيق مودده من الشك من حيث المقتضى .
 وقد صرح في محله أنه لا يجوز إخراج المورد من العام لأن العام ينسب المورد والخصيص إنما يورد على الظاهر
 ضاها إلى أنه مستقيم لا يمكن حمل كلامه العام عليه . أما ان مودده من الشك من حيث المقتضى فلا لأن
 كلامه من مضمون شيك ووضوحه من قبله اللب والتميز يقتضيان استعداده بمجود حصول الجزاء الأخرى
 شهر وضمان راضا للبيان ولا سؤال ، انما يشهد وضمانه وكذا كل من الحكمين المقتضيين بكل من المضمون
 يقتضيه استعداده بمجود حصول الجزاء الأخرى منها وليرد قول شهر وضمانه وانما الحكم تعيان ولا قول قول
 وانما الحكم شهر وضمانه وفيه كل من الشهورين اللا حطين وكما إلى الشهور السابقين وكما كسيفه اللب
 وكما إلى المنادى كله .
 ولا بد أن استجاب كل من اللب والمنادى كذا الاستجاب حكم كالمنا عند الشك في انصافه وعده من قبل
 الاستجاب عند الشك في المقتضى كذا الاستجاب المطلق بالشهورين ككيا . إذا عرفت هذا فالحال أن مكان
 القياس في ضاها إلى أنها تنسب الشك في المقتضى لتبديجها مطلق الاستجاب وضمانه المعدل كان خبر
 ضاها إلى الشبهة باعتبار ما سار الاخبار العامة التي منها الصحيح المودد بعدا سخموا انما أيضا أعم من الشك

وهذا الذي في كل موضع يكون ابتداء العلم من العلم اظهر من ابتداء المخصوص من الفعل الخاص وذلك مثل قولهم
 في تعريف النعمه انه العلم بالتحكم الشرعيه. اذ لا ريب في اظهرية ابتداء العلم من الاحكام من جهة ابتداء
 الاخذ بالاجازم المطابق للواقع من لفظ العلم فيجب لفظ الاحكام فربية على ابتداء ما يحتمل العلم
 الاخير من العلم. مثلا اذا قال المولى لحيه المأخوذ في القادة بانواعه الاخر شيئا لا يبر عليه
 في هذا البلد فانما لا يشك في ان خاصا بالذوق الخاص من القادة الا ان عدم شيئا للمعين والمنفعة.
 ووصفه بلفظه: لا يربى اليه بغير فريضة على ابتداء سلطان الادخال في الملك الموصوف بالوصف المذكور
 الشامل في القادة والملح ونحوها مما يجب دخول شي لا يربى اليه في ملك المولى ولسان بقول الطبيب
 : لا تأكل شيئا حارا. فان عدم شيئا ما فريضة على ابتداء ما يحتمل التربة من لفظ لا تأكل. هكذا لو قال لا تأكل
 شيئا حارا اذ ابتداء ادخاله في الملك الى غير ذلك.

فعل في قولهم لفظ المنقح في ذلك في الواقع يقول ان لفظ اليقين اظهر في القول الثالث في
 المنقح لان لفظ المنقح كقولنا ما يستدل في المعنى الثالث حيث لم يعم منه جميع المتأخرين على ان
 الاخذ بالمعنى بل قد صح ان اكثر استدلالات المنقح في الاخبار ايضا في هذا المعنى اذ لم يكن
 فيها صلا ما ينبغي ابتداءه في الاضطره وراية على قولهم ظهوره في نفسه في المعنى الذي يصير ^{خطه}
 ما ذكرنا من وجوه ما في الظهور يصير عدم لفظ المنقح ارجح من ان يكون بلا خطه ما ذكرنا من وجوه ما في قوله شيئا.
 هذا مع انما بان جعل قوله فان المعنى لا ينقض ذلك او لا يدع له فريضة على اخصا من صدر الوردية
 بوجوه دال على انك عرفت ما في هذا الكلام من صلاية من منع ظهور الوردية في الامتصاص
 عند تعرضنا للوردية بما لا يؤيد عليه.

واما ما ذكره بعد من صلاية من قوله مع ان الظاهر من المعنى المذكور على مقتضى الداعي فيه ان الظاهر
 من المعنى على اليقين ليس الا البناء على بناء المنقح وتربط ما له فالمراد انه لا يوجد دليل على عدم
 اليقين صار ما من البناء على بناء المنقح. اما ما في هذا من المعنى الثالث في الواقع بل الحياة التي
 عبر بها ايضا اعم من ذلك كما لا يخفى على المتأمل من المنقح دال على ان العلم بذكر ما يحتمل ما ذكره

وهذا الذي في كل موضع يكون ابتداء العلم من العلم اظهر من ابتداء المخصوص من الفعل الخاص وذلك مثل قولهم
 في تعريف النعمه انه العلم بالتحكم الشرعيه. اذ لا ريب في اظهرية ابتداء العلم من الاحكام من جهة ابتداء
 الاخذ بالاجازم المطابق للواقع من لفظ العلم فيجب لفظ الاحكام فربية على ابتداء ما يحتمل العلم
 الاخير من العلم. مثلا اذا قال المولى لحيه المأخوذ في القادة بانواعه الاخر شيئا لا يبر عليه
 في هذا البلد فانما لا يشك في ان خاصا بالذوق الخاص من القادة الا ان عدم شيئا للمعين والمنفعة.
 ووصفه بلفظه: لا يربى اليه بغير فريضة على ابتداء سلطان الادخال في الملك الموصوف بالوصف المذكور
 الشامل في القادة والملح ونحوها مما يجب دخول شي لا يربى اليه في ملك المولى ولسان بقول الطبيب
 : لا تأكل شيئا حارا. فان عدم شيئا ما فريضة على ابتداء ما يحتمل التربة من لفظ لا تأكل. هكذا لو قال لا تأكل
 شيئا حارا اذ ابتداء ادخاله في الملك الى غير ذلك.

فعل في قولهم لفظ المنقح في ذلك في الواقع يقول ان لفظ اليقين اظهر في القول الثالث في
 المنقح لان لفظ المنقح كقولنا ما يستدل في المعنى الثالث حيث لم يعم منه جميع المتأخرين على ان
 الاخذ بالمعنى بل قد صح ان اكثر استدلالات المنقح في الاخبار ايضا في هذا المعنى اذ لم يكن
 فيها صلا ما ينبغي ابتداءه في الاضطره وراية على قولهم ظهوره في نفسه في المعنى الذي يصير ^{خطه}
 ما ذكرنا من وجوه ما في الظهور يصير عدم لفظ المنقح ارجح من ان يكون بلا خطه ما ذكرنا من وجوه ما في قوله شيئا.
 هذا مع انما بان جعل قوله فان المعنى لا ينقض ذلك او لا يدع له فريضة على اخصا من صدر الوردية
 بوجوه دال على انك عرفت ما في هذا الكلام من صلاية من منع ظهور الوردية في الامتصاص
 عند تعرضنا للوردية بما لا يؤيد عليه.

واما ما ذكره بعد من صلاية من قوله مع ان الظاهر من المعنى المذكور على مقتضى الداعي فيه ان الظاهر
 من المعنى على اليقين ليس الا البناء على بناء المنقح وتربط ما له فالمراد انه لا يوجد دليل على عدم
 اليقين صار ما من البناء على بناء المنقح. اما ما في هذا من المعنى الثالث في الواقع بل الحياة التي
 عبر بها ايضا اعم من ذلك كما لا يخفى على المتأمل من المنقح دال على ان العلم بذكر ما يحتمل ما ذكره

والواقع المفروض عدم احرازه ينبغي مجرد الانقضاء الذي هو موجود سببه الوجود وسواء في الامكان
والاحكام مرسية على الوجود المعطى فان يبقى لك بعد ذلك سببه فان يبقى عليك عناية نفسك
بالمنقوع والاسهال والاشغاف اذ اخرى هذا فرت البلوغ وان كان المانع من الفعل ولو نودي في هذا
الحصر نطق صفا الى الاشارة للزوا فيها الى ان منقوع المعنى الاول ان يكون متعلق المنقوع شيئا محكما
او متصلا به وروى المنقوع عليه ولم ينقص الاسطراد والمجدا ولو صار شيئا على الخراب والافتقار
لوجه واحد

فقد انه نقصه والميل لو كان لو حكي ونه لا تنقح والحل له احد فبد انه ينقصه والحد لو كان نهاية
الى غروب الشمس ولم يجل ينقصه ولو بد ينقصه فبد الخروب. فبد انه نقصه وهكذا

والحاصل انه يجبر الاتصال الموضوعي بالانقضاء ولا يرب ان الموضوع متعلق المنقوع في الاشياء تنقح
البقيين لا تعلقه والبقيين السابق بوجوده متى تنقح متى يرم محكم لو كان في صورة ذلك في المنقوع قد
توفت عدم انقضاء الا صغراده المعنى الاول. فالتنقح على حقيقة في جميع المواد تعلقه على البقيين -
وهو صادر بطول البقيين من هذه الحقيقة لا انه اخص منه ويجبر فرتبه على ارادة خصوص البقيين المذكور
في ذلك الرابع من لفظ البقيين كما انه ليس اقرب الجا فان بالحقبة الى الموضوع البقيين المذكور

ولا يثنى ما ذكرنا من كونه على حقيقة في جميع المواد وان المراد من البقيين من البقيين من ترتيب آخر
المنقوع لان هذه الجا ذية لا تستلزم جاذية لفظ المنقوع من الحقيقة التي تنقح بها لان المراد من
لفظ المنقوع خصوص معنى الحقيقي. الا ان المراد ترتيب البقيين الى المعنى الحقيقي وبناء على ما ذكره ترتيب آخر
آخر الجا ذات بل منقوع انه على ما ذكرنا لا يلزم مجرد اتصالا لم يجدا

ثم انه على المعنى الثاني الذي احترناه لا ينقص لا يلزم الفرق با داة المنقوع من البقيين وذلك لان
البقيين المذكور في الاشياء هو البقيين الحقيقي الصنف. ولا يرب انه يرب الخروب الا من حيث ارادة الواضع
فهو مراد ما ذكره منقوع الى الواقع ولا يرب ايضا ان بطاعة المرشد وموافقة لبيت (لا الحل) ينقص ما
يرشد اليه. مما لفت لبيت (لا عدم العمل به)

والواقع المفروض عدم احرازه ينبغي مجرد الانقضاء الذي هو موجود سببه الوجود وسواء في الامكان
والاحكام مرسية على الوجود المعطى فان يبقى لك بعد ذلك سببه فان يبقى عليك عناية نفسك
بالمنقوع والاسهال والاشغاف اذ اخرى هذا فرت البلوغ وان كان المانع من الفعل ولو نودي في هذا
الحصر نطق صفا الى الاشارة للزوا فيها الى ان منقوع المعنى الاول ان يكون متعلق المنقوع شيئا محكما
او متصلا به وروى المنقوع عليه ولم ينقص الاسطراد والمجدا ولو صار شيئا على الخراب والافتقار
لوجه واحد

فقد انه نقصه والميل لو كان لو حكي ونه لا تنقح والحل له احد فبد انه ينقصه والحد لو كان نهاية
الى غروب الشمس ولم يجل ينقصه ولو بد ينقصه فبد الخروب. فبد انه نقصه وهكذا

والحاصل انه يجبر الاتصال الموضوعي بالانقضاء ولا يرب ان الموضوع متعلق المنقوع في الاشياء تنقح
البقيين لا تعلقه والبقيين السابق بوجوده متى تنقح متى يرم محكم لو كان في صورة ذلك في المنقوع قد
توفت عدم انقضاء الا صغراده المعنى الاول. فالتنقح على حقيقة في جميع المواد تعلقه على البقيين -
وهو صادر بطول البقيين من هذه الحقيقة لا انه اخص منه ويجبر فرتبه على ارادة خصوص البقيين المذكور
في ذلك الرابع من لفظ البقيين كما انه ليس اقرب الجا فان بالحقبة الى الموضوع البقيين المذكور

ولا يثنى ما ذكرنا من كونه على حقيقة في جميع المواد وان المراد من البقيين من البقيين من ترتيب آخر
المنقوع لان هذه الجا ذية لا تستلزم جاذية لفظ المنقوع من الحقيقة التي تنقح بها لان المراد من
لفظ المنقوع خصوص معنى الحقيقي. الا ان المراد ترتيب البقيين الى المعنى الحقيقي وبناء على ما ذكره ترتيب آخر
آخر الجا ذات بل منقوع انه على ما ذكرنا لا يلزم مجرد اتصالا لم يجدا

ثم انه على المعنى الثاني الذي احترناه لا ينقص لا يلزم الفرق با داة المنقوع من البقيين وذلك لان
البقيين المذكور في الاشياء هو البقيين الحقيقي الصنف. ولا يرب انه يرب الخروب الا من حيث ارادة الواضع
فهو مراد ما ذكره منقوع الى الواقع ولا يرب ايضا ان بطاعة المرشد وموافقة لبيت (لا الحل) ينقص ما
يرشد اليه. مما لفت لبيت (لا عدم العمل به)

فعلی هذا ارادة و وجوب ثلث أحكام الميقن وعدم جواز ثلث أحكام الميقن من لفظ لا نفق الميقن
 بالثلاث الذي معناه التخالف الميقن بالثلاث ارادة لفظا والمحقق وهكذا بعينه على ارادة الحق العرفي
 الذي هو جواز دفع اليد عنه لأن عدم دفع اليد عن المرشد ليس إلا إعلالا بغيره ما يوشد إليه إلا كونه
 بالظن كما لا يخفى على الناظر كما أنه جليل ذو بابل يفتن أن يكون ما أخرناه كما عين الحق العرفي لا
 معارفاً.

وكذا بعينه في ابدية نفع الجليل على فرض مغايرته به لما أخرناه ولكن بلا صلة إن صحة الميقن في
 يوم لأن عدم نفع الميقن المخلط طريقاً صرفاً ليس إلا ما ذكرناه في الوجهين المذكورين وكذا انقضاء كما
 في نفع الجليل واليه بعينه في الانقضاء لو ابدية ما يزداد نفع الجليل على فرض عدم كونه من نفع الحق
 الذي ذكرناه بأن يراى به بإجرائه بلفظ الكسوف يراى هذا الحق بالثبوت إلى الميقن كل صفة منها
 الاستناد.

إذ لا يدين الفرق لعدم إمكان ارادة الحق المحقق لأنه غير مقدور فكيف لأن البطلان ينقض
 خبراً مجرداً عن ذلك مضاعفاً إلى أنه الموقوف إن استعان النفع إنما هو بلا صلة ضاممة مع الميقن
 فلا بد من الفرق فيحتاج إلى ثمرات ثلاثة.

أحدها في مادة النفع ارادة اقرب الجائزات كما سعت بإسقاط ارادة الميقن من لفظ الميقن الثاني
 ارادة أحكام الميقن من الميقن المراد من لفظ الميقن. ولعل الآخر من قبل سبيل الجائز من الجائز
 لارادة الميقن من الميقن مما زام ارادة أحكام الميقن. وقد عرفت عدم لزوم شئ من ذلك على
 الحق الذي أخرناه وهذا وجه مسامح يدل على ضعف احتمال ارادة ما يزداد نفع الجليل من لفظ لا
 نفق مع انقياد ضاممة هذا الحق مع الميقن لا وصف الميقن.

والثاني ما ذكرناه من الأول وهو بين حمل اللفظ على الحق المحقق المقتصر فهم من عدم عرفت وبين حمل
 على ما ينشئ تلك الثمرات بسبب الجائز من الجائز كما أن الناظر بما ذكرنا بطريقاً في ثمة علم
 شيئاً الاستناد مضاعفاً إلى أنه كما أن ذلك إذا حصل لا يربح لا يربح كذا الحق الميقن فإذا صح

فعلی هذا ارادة و وجوب ثلث أحكام الميقن وعدم جواز ثلث أحكام الميقن من لفظ لا نفق الميقن
 بالثلاث الذي معناه التخالف الميقن بالثلاث ارادة لفظا والمحقق وهكذا بعينه على ارادة الحق العرفي
 الذي هو جواز دفع اليد عنه لأن عدم دفع اليد عن المرشد ليس إلا إعلالا بغيره ما يوشد إليه إلا كونه
 بالظن كما لا يخفى على الناظر كما أنه جليل ذو بابل يفتن أن يكون ما أخرناه كما عين الحق العرفي لا
 معارفاً.

وكذا بعينه في ابدية نفع الجليل على فرض مغايرته به لما أخرناه ولكن بلا صلة إن صحة الميقن في
 يوم لأن عدم نفع الميقن المخلط طريقاً صرفاً ليس إلا ما ذكرناه في الوجهين المذكورين وكذا انقضاء كما
 في نفع الجليل واليه بعينه في الانقضاء لو ابدية ما يزداد نفع الجليل على فرض عدم كونه من نفع الحق
 الذي ذكرناه بأن يراى به بإجرائه بلفظ الكسوف يراى هذا الحق بالثبوت إلى الميقن كل صفة منها
 الاستناد.

إذ لا يدين الفرق لعدم إمكان ارادة الحق المحقق لأنه غير مقدور فكيف لأن البطلان ينقض
 خبراً مجرداً عن ذلك مضاعفاً إلى أنه الموقوف إن استعان النفع إنما هو بلا صلة ضاممة مع الميقن
 فلا بد من الفرق فيحتاج إلى ثمرات ثلاثة.

أحدها في مادة النفع ارادة اقرب الجائزات كما سعت بإسقاط ارادة الميقن من لفظ الميقن الثاني
 ارادة أحكام الميقن من الميقن المراد من لفظ الميقن. ولعل الآخر من قبل سبيل الجائز من الجائز
 لارادة الميقن من الميقن مما زام ارادة أحكام الميقن. وقد عرفت عدم لزوم شئ من ذلك على
 الحق الذي أخرناه وهذا وجه مسامح يدل على ضعف احتمال ارادة ما يزداد نفع الجليل من لفظ لا
 نفق مع انقياد ضاممة هذا الحق مع الميقن لا وصف الميقن.

والثاني ما ذكرناه من الأول وهو بين حمل اللفظ على الحق المحقق المقتصر فهم من عدم عرفت وبين حمل
 على ما ينشئ تلك الثمرات بسبب الجائز من الجائز كما أن الناظر بما ذكرنا بطريقاً في ثمة علم
 شيئاً الاستناد مضاعفاً إلى أنه كما أن ذلك إذا حصل لا يربح لا يربح كذا الحق الميقن فإذا صح

تعلو اقرب حيازات النقص بالمعنى الذي اختاره بالملك بدينه الملازمة فكيف لم يفتح له الجلب على الجلب
 الذي لا يحتاج اليها بل هو نفسه مع فتح النقص مما ما يفتح تغلق حقيقة النقص به من دون حاجة الى
 تأويله باقرب الحيازات والى ما هو من ان سئل ان ليس رافعا لمك شهور صمان ثالا استغفار بصوبه
 بعض اصحابه ويا تصدق وشهر صمان لا انه بومته رافع ماعوى ثم ان جديا في فوج وموع (ال)
 في اعيا دملوا الاصحاب به صرح الممن قد اعية الممار وهدم الاول الناصح الذي ينفيا على غيره
 و هو وان كان تافها في دفع سائر الاول ان لفتح ينادى بالثالث الاضاد لان كود من الاول
 المعيرة الواجبة عليها من تنفع بعدم ما يكرها فضلا عن ان يكون راجعا عليها وكذا لا دعوى الله لا
 ذلك من ملك شيئا الاستاذ لما فيه من الاول تعدد دفع الاحتياط في نفع المزال نفعه لاسيما ^{اول}
 حتى يفتح بها عليه الحال فنقول
 اخذ القول الاول الذي مضى به واحترناه بوجه آخر سطر اولم يكن الا صاحب عليه لم يشتم ^{شهادة}
 الاحكام من الادلة اللفظية لوضعا على امالة عدم الذرية والمادة من المخصص والمطرد ^{مخ}
 ويترد اليك لعله لا يمايل القول بعدم اعنياد الاستصحاب مطلقا انما لا يصلح ذلك كما عرفت
 عند تحرير هذا النزاع ان هذا الاستدلال يدرك على ان الاستصحاب العدم ايضا اجل في حمل التوليد
 فلا يرد عليه ان تلك الاصول قواعد لفظية تجمع عليها بين جميع القواعد وجميع اعمال الناس في باب ^{شهادة}
 نعم - برده عليه انه لا يلائم القول باعتبارها القول باعتبار الاستصحاب مطلقا كصحة المدعى ثابته الا ^{شهادة}
 انه يثبت موجبة جرمية ترفع السالبة كلية التي يدعيه المخبر
 والاضاف ان صدور المقتضى به وهو السيد محمد الدين في شبه القريب لا شرح يب ليه الا اذا كان
 لان في عدمه لم يكن في الاستصحاب الا العولان المطلقان كصحة المدعى له في الحقيقة وجميع الاحوال
 المحصلة اما نحن ما عرفت من هذا يكون الاستدلال بجماله بالحق انه لا يجوز اخصار القول في
 القولين بثبت او بغيره احوالها باطلالا ^{الآخر}
 نعم - برده عليه بل على الجور ايضا شي آخر وهو انه لم يعلم ان تلك القواعد نظام الاستدلال تلك

تعلو اقرب حيازات النقص بالمعنى الذي اختاره بالملك بدينه الملازمة فكيف لم يفتح له الجلب على الجلب
 الذي لا يحتاج اليها بل هو نفسه مع فتح النقص مما ما يفتح تغلق حقيقة النقص به من دون حاجة الى
 تأويله باقرب الحيازات والى ما هو من ان سئل ان ليس رافعا لمك شهور صمان ثالا استغفار بصوبه
 بعض اصحابه ويا تصدق وشهر صمان لا انه بومته رافع ماعوى ثم ان جديا في فوج وموع (ال)
 في اعيا دملوا الاصحاب به صرح الممن قد اعية الممار وهدم الاول الناصح الذي ينفيا على غيره
 و هو وان كان تافها في دفع سائر الاول ان لفتح ينادى بالثالث الاضاد لان كود من الاول
 المعيرة الواجبة عليها من تنفع بعدم ما يكرها فضلا عن ان يكون راجعا عليها وكذا لا دعوى الله لا
 ذلك من ملك شيئا الاستاذ لما فيه من الاول تعدد دفع الاحتياط في نفع المزال نفعه لاسيما ^{اول}
 حتى يفتح بها عليه الحال فنقول
 اخذ القول الاول الذي مضى به واحترناه بوجه آخر سطر اولم يكن الا صاحب عليه لم يشتم ^{شهادة}
 الاحكام من الادلة اللفظية لوضعا على امالة عدم الذرية والمادة من المخصص والمطرد ^{مخ}
 ويترد اليك لعله لا يمايل القول بعدم اعنياد الاستصحاب مطلقا انما لا يصلح ذلك كما عرفت
 عند تحرير هذا النزاع ان هذا الاستدلال يدرك على ان الاستصحاب العدم ايضا اجل في حمل التوليد
 فلا يرد عليه ان تلك الاصول قواعد لفظية تجمع عليها بين جميع القواعد وجميع اعمال الناس في باب ^{شهادة}
 نعم - برده عليه انه لا يلائم القول باعتبارها القول باعتبار الاستصحاب مطلقا كصحة المدعى ثابته الا ^{شهادة}
 انه يثبت موجبة جرمية ترفع السالبة كلية التي يدعيه المخبر
 والاضاف ان صدور المقتضى به وهو السيد محمد الدين في شبه القريب لا شرح يب ليه الا اذا كان
 لان في عدمه لم يكن في الاستصحاب الا العولان المطلقان كصحة المدعى له في الحقيقة وجميع الاحوال
 المحصلة اما نحن ما عرفت من هذا يكون الاستدلال بجماله بالحق انه لا يجوز اخصار القول في
 القولين بثبت او بغيره احوالها باطلالا ^{الآخر}
 نعم - برده عليه بل على الجور ايضا شي آخر وهو انه لم يعلم ان تلك القواعد نظام الاستدلال تلك

والأصل كان بعنوان الاستصحاب والاستناد إلى الحالة السابقة لاحتمال أن يكون ذلك متبعا
 الاستناد إلى ظاهر اللفظ بغير أصل وضعه حتى يثبت بدليل غير أن المضمحل أراد منه خلافه
 وضعه إذ ليس بناء العقل على الاعتناء بوجود الاحتمال فلا بد أن يثبت القرينة والتقدير والتعريف
 والمنع وأما الدليل بخبر الأصل أحد بطلان اللفظ حمل على الحقيقة والاطلاق والعموم والاستمرار
 والنزوح للفظ لها من دون طاعة إلى إثبات عدم القرينة والتقدير وهو ما يستلزمه وهو
 والمأصل إن الحق الطبيعي له دليل جبر وهو الموضع ذلك الاستناد إلى الدليل عليها فهو ضد ما عليه دليل
 يترك ما لا دليل عليه فالحال الأصل على هذه الأصول ليس بغير الاستصحاب بل بغيرها فالأصل واللفظ
 المقتضى لعدم الحكم بغيره شيء بوجود اللغز وبغير هذا الاحتمال انعقاد الإجماع على اعتبار هذه الأصول
 ونوع الخلاف في مسائل العديدات جميع الموجودات مع أن ذلك اعتبار الاستصحاب وهو الوجود إلى
 والمثل في البقاء موجود في مسائل المواد ذكر جوده في موارد في الأصول ولا وجه للاعتراض به فيها
 بما عداها.

رد على حصول بطلان في غيرها حكم متعين أن المثل في اعتبار هذه في الاستناد إلى الحالة السابقة بل
 إلى ما ذكرناه والمأصل إن فرضنا ليس بواجب الأقوال تشبها وكما كانت من مواضع من الجبر المحال فضلا
 عن أقوال تعينها فالذي بين يديهم بوجه نصيبهم توجع العوز في الجديد والمآل إلى المصنوع بها والحق
 وأما حجة الاستعمال.

فإنما من الخارج من أن المقتضى للحكم الأول ثابت والظاهر لا يصلح دائما يجب الحكم بغيره في الله الثاني
 أن المقتضى ثابت لما نشأ على هذا التعريف. فإما أن العارض لا يصلح دائما لثباته العارض فالحال جوده
 ما يجب ذلك الحكم لكن أحتمال ذلك معارضا بما حاله عنه فيكون كل منهما في ثوبنا بغيره فيبقى الحكم إذا
 سلجها عن الرابع انتهى.

أقوال من الجديها في الحق عن البيان أن هذا الاستناد لا يمتنع بالاستصحاب عند الثالث في الرابع
 هذا الاستناد لا من الحق في المصنوع بين الاستناد إلى الذي نقل عنه قبل الرابع والاستناد إلى

والأصل كان بعنوان الاستصحاب والاستناد إلى الحالة السابقة لاحتمال أن يكون ذلك متبعا
 الاستناد إلى ظاهر اللفظ بغير أصل وضعه حتى يثبت بدليل غير أن المضمحل أراد منه خلافه
 وضعه إذ ليس بناء العقل على الاعتناء بوجود الاحتمال فلا بد أن يثبت القرينة والتقدير والتعريف
 والمنع وأما الدليل بخبر الأصل أحد بطلان اللفظ حمل على الحقيقة والاطلاق والعموم والاستمرار
 والنزوح للفظ لها من دون طاعة إلى إثبات عدم القرينة والتقدير وهو ما يستلزمه وهو
 والمأصل إن الحق الطبيعي له دليل جبر وهو الموضع ذلك الاستناد إلى الدليل عليها فهو ضد ما عليه دليل
 يترك ما لا دليل عليه فالحال الأصل على هذه الأصول ليس بغير الاستصحاب بل بغيرها فالأصل واللفظ
 المقتضى لعدم الحكم بغيره شيء بوجود اللغز وبغير هذا الاحتمال انعقاد الإجماع على اعتبار هذه الأصول
 ونوع الخلاف في مسائل العديدات جميع الموجودات مع أن ذلك اعتبار الاستصحاب وهو الوجود إلى
 والمثل في البقاء موجود في مسائل المواد ذكر جوده في موارد في الأصول ولا وجه للاعتراض به فيها
 بما عداها.

رد على حصول بطلان في غيرها حكم متعين أن المثل في اعتبار هذه في الاستناد إلى الحالة السابقة بل
 إلى ما ذكرناه والمأصل إن فرضنا ليس بواجب الأقوال تشبها وكما كانت من مواضع من الجبر المحال فضلا
 عن أقوال تعينها فالذي بين يديهم بوجه نصيبهم توجع العوز في الجديد والمآل إلى المصنوع بها والحق
 وأما حجة الاستعمال.

فإنما من الخارج من أن المقتضى للحكم الأول ثابت والظاهر لا يصلح دائما يجب الحكم بغيره في الله الثاني
 أن المقتضى ثابت لما نشأ على هذا التعريف. فإما أن العارض لا يصلح دائما لثباته العارض فالحال جوده
 ما يجب ذلك الحكم لكن أحتمال ذلك معارضا بما حاله عنه فيكون كل منهما في ثوبنا بغيره فيبقى الحكم إذا
 سلجها عن الرابع انتهى.

أقوال من الجديها في الحق عن البيان أن هذا الاستناد لا يمتنع بالاستصحاب عند الثالث في الرابع
 هذا الاستناد لا من الحق في المصنوع بين الاستناد إلى الذي نقل عنه قبل الرابع والاستناد إلى

من أن يراد من ثبوته ثبوته في الزمان الأول إذ فيه إنا نقول: إن مراده بالخصوص إطلاق الدليل الشامل
 للزمان الثاني فلما دعي إلى حمل قوله أن المخصص للحكم الأول ثابت الظاهر ثبوته في الآلة الثاني على أن
 ثبوته في الآن الأول -
 ولما دعي للايراد عليه بأن من المعلوم عدم انقضاء ذلك، لوضوح انقضاء إطلاق الدليل الشامل لأن
 الثاني في ثبوت المدلول فيه، وسئل قوله: أن مجرد إطلاق عدم الواقع، إذ قد يثبت ثبوت أنه بعد القطع
 وجود المخصص فقال ذلك، ولما ظهر وجود المخصص سابقا فيحمل الحق بعبارة المخصص بالفتح في الآن الثاني
 وسئل قوله: أن كان سقوط الاختصاص، إذ يقول: إن مراده سقوط ثبوت الاختصاص سقوطا اعتباريا
 يحصل الحق بالبقاء ولا يوجب المنقوص فيجب الحكم بالبقاء بحجة الحق وسئل قوله: ثم إن ظاهر هذا الدليل
 دعوى القطع، إذ فيه أن وجوب الحكم بالثبوت أعم من أن يكون لا يقطع به أو لا يقطع المحذور
 ولما كان هذا الدليل من جملة أدلة القائلين بالحياد الاستصحاب من باب أن يكون ظاهره دعوى
 الحق بالبقاء لا القطع كما يورده ما حكاه عنه في المعبر من دعوى رجحان البقاء وسئل الاختصاص الآخر
 في كلام المخصص إذ مراده غاية الحد من كلامه، وسئل قوله في آخر كلامه كن الذي يلزم بالثبوت عدم
 استغاضة في ثبته وعدم انطباقه على قوله المتقدم -
 إذ فيه أنه مع استغاضة في نفسه واصل على قوله المتقدم أو استغاضة في نفسه بلان من المحج عليه بل
 من البدعي بأن رجوعه حمل المطلق على الإطلاق والعام على محوره بعد النص والجز من حد أنه
 المقتضى والخصي، واثروصه المخصص كذا لك لا فرق أن الله ليدل بمبرهنة محال أدرك ولزومه
 أن الدليل إطلاقا أو عموما أو ما يثبت أنه لأن الثاني في إخراج اللغة التقييد والتخصيص فيجب
 على الإطلاق أو العام حتى يثبت التقييد أو التخصيص -
 نعم لو كان المطلق أو العام محبدا أو مخصصا بتقييد متصل أو أمر التقييد أو المخصص بين الأمرين لا
 للاجتماع المقتضى سوى إحالة إلى المطلق أو العام بالتمية إلى الزائد لزوج المقتضى من
 المطلق أو العام من باب التقييد أو التخصيص، بمعنى الزائد مرددا من كونه داخلا في حكم الكلمة

من أن يراد من ثبوته ثبوته في الزمان الأول إذ فيه إنا نقول: إن مراده بالخصوص إطلاق الدليل الشامل
 للزمان الثاني فلما دعي إلى حمل قوله أن المخصص للحكم الأول ثابت الظاهر ثبوته في الآلة الثاني على أن
 ثبوته في الآن الأول -
 ولما دعي للايراد عليه بأن من المعلوم عدم انقضاء ذلك، لوضوح انقضاء إطلاق الدليل الشامل لأن
 الثاني في ثبوت المدلول فيه، وسئل قوله: أن مجرد إطلاق عدم الواقع، إذ قد يثبت ثبوت أنه بعد القطع
 وجود المخصص فقال ذلك، ولما ظهر وجود المخصص سابقا فيحمل الحق بعبارة المخصص بالفتح في الآن الثاني
 وسئل قوله: أن كان سقوط الاختصاص، إذ يقول: إن مراده سقوط ثبوت الاختصاص سقوطا اعتباريا
 يحصل الحق بالبقاء ولا يوجب المنقوص فيجب الحكم بالبقاء بحجة الحق وسئل قوله: ثم إن ظاهر هذا الدليل
 دعوى القطع، إذ فيه أن وجوب الحكم بالثبوت أعم من أن يكون لا يقطع به أو لا يقطع المحذور
 ولما كان هذا الدليل من جملة أدلة القائلين بالحياد الاستصحاب من باب أن يكون ظاهره دعوى
 الحق بالبقاء لا القطع كما يورده ما حكاه عنه في المعبر من دعوى رجحان البقاء وسئل الاختصاص الآخر
 في كلام المخصص إذ مراده غاية الحد من كلامه، وسئل قوله في آخر كلامه كن الذي يلزم بالثبوت عدم
 استغاضة في ثبته وعدم انطباقه على قوله المتقدم -
 إذ فيه أنه مع استغاضة في نفسه واصل على قوله المتقدم أو استغاضة في نفسه بلان من المحج عليه بل
 من البدعي بأن رجوعه حمل المطلق على الإطلاق والعام على محوره بعد النص والجز من حد أنه
 المقتضى والخصي، واثروصه المخصص كذا لك لا فرق أن الله ليدل بمبرهنة محال أدرك ولزومه
 أن الدليل إطلاقا أو عموما أو ما يثبت أنه لأن الثاني في إخراج اللغة التقييد والتخصيص فيجب
 على الإطلاق أو العام حتى يثبت التقييد أو التخصيص -
 نعم لو كان المطلق أو العام محبدا أو مخصصا بتقييد متصل أو أمر التقييد أو المخصص بين الأمرين لا
 للاجتماع المقتضى سوى إحالة إلى المطلق أو العام بالتمية إلى الزائد لزوج المقتضى من
 المطلق أو العام من باب التقييد أو التخصيص، بمعنى الزائد مرددا من كونه داخلا في حكم الكلمة

بالم يتجدد ثم والخدم لا يستغفله خروج المكان عما عليه بلا مؤثر فاذا كان المنفذ في نفسه عدم الصم
 بالمؤثر فما لراجع بقاءه ، اقول : هذا الاستدلال ايضا من التامليين باعني انه من باب الخلق ^{في}
 رتبته وانه يكون التراجع في ذلك في الواقع معلوم فكان حرجا أن يثبت هذا الدليل و ما يفرضه في عداد أدلة
 القول الثاني لان المستدلين به ادان استدلالها على حجة مطلقة الاستصحاب في مقابل الحق ^{مطلقة}
 الا انه بعد معلومته ان تراعى في ما هم في ذلك في الواقع لا دفع لذكر تلك الأدلة في هذا الزمان
 في عداد أدلة القول باعني انه مطلقا في مقابل المقاصيل المذكورة والعدم مطلقا الثاني في ذلك
 المختص .
 ونحوه وان كنا بعد ما ثبت من الأحياء والمجربة اعتقاد الاستصحاب مطلقا لا بغيره عدم حاجة صائر
 الأدلة ولا بغيره ثانيا بل بالاعتقاد في الاخصاص وهو يقتضي عدم النقص طائفا بالآية لعموم متبنا
 الاستدلال فيها لا ياتي بالافتقار به لعل الله تعالى به كنه يزودنا من حيث لا نحيط فوالله اقرى
 بغير ما نحن بصدده نالهم الآن نعرف أنه يحصل من الاستصحاب ام لا ؟
 ضغوة : بقاءه على انشاء أدلة اعتباره التي انما هي الغالبون باعني انه من باب الخلق على ارادتهم
 المستحب الذي يقتضي الاضغوار في زمان ذلك وان ذلك انما هو في الواقع لا يقتضي الربيب في
 خصوص الظن المنطوق بالحق ، الا ان زمان ثبوتية الواقع على نوع المستحب وذلك معلوم بكل احد
 بالمجربان ويدل عليه أن أكثر مقاصد العقلاء في أمور معاشهم واستعدادهم بل أكثر من جزئيات
 أمور معاشهم على الاستصحاب كما هو الحال في الخفاء والذين يقولون العقائد فيعلمون الاخطا وتقطع
 المكائيات المعجزة المعجزة بها يقتضي الاضغوار المطلوبة لخيراتهم كغيرهم الى عند الطلب الادلة
 الحادة وسعوا على الجرح الى المجردة وثموا للطلب التردد في ذلك ولين ذلك الا بما عاينوه من وجوه
 الاضغوة المذكورة في تلك البلاد .
 وكذا يحصلون الاضغوة المجردة والمكائيات الى الدلائل النائية عند سركتهم للبراءة وغيرها
 وكذا يحصلون من الماكول ونحوه الذي يحتاجون اليه في الاضغاد المعجزة الا بما وصلهم الى منزل

بالم يتجدد ثم والخدم لا يستغفله خروج المكان عما عليه بلا مؤثر فاذا كان المنفذ في نفسه عدم الصم
 بالمؤثر فما لراجع بقاءه ، اقول : هذا الاستدلال ايضا من التامليين باعني انه من باب الخلق ^{في}
 رتبته وانه يكون التراجع في ذلك في الواقع معلوم فكان حرجا أن يثبت هذا الدليل و ما يفرضه في عداد أدلة
 القول الثاني لان المستدلين به ادان استدلالها على حجة مطلقة الاستصحاب في مقابل الحق ^{مطلقة}
 الا انه بعد معلومته ان تراعى في ما هم في ذلك في الواقع لا دفع لذكر تلك الأدلة في هذا الزمان
 في عداد أدلة القول باعني انه مطلقا في مقابل المقاصيل المذكورة والعدم مطلقا الثاني في ذلك
 المختص .
 ونحوه وان كنا بعد ما ثبت من الأحياء والمجربة اعتقاد الاستصحاب مطلقا لا بغيره عدم حاجة صائر
 الأدلة ولا بغيره ثانيا بل بالاعتقاد في الاخصاص وهو يقتضي عدم النقص طائفا بالآية لعموم متبنا
 الاستدلال فيها لا ياتي بالافتقار به لعل الله تعالى به كنه يزودنا من حيث لا نحيط فوالله اقرى
 بغير ما نحن بصدده نالهم الآن نعرف أنه يحصل من الاستصحاب ام لا ؟
 ضغوة : بقاءه على انشاء أدلة اعتباره التي انما هي الغالبون باعني انه من باب الخلق على ارادتهم
 المستحب الذي يقتضي الاضغوار في زمان ذلك وان ذلك انما هو في الواقع لا يقتضي الربيب في
 خصوص الظن المنطوق بالحق ، الا ان زمان ثبوتية الواقع على نوع المستحب وذلك معلوم بكل احد
 بالمجربان ويدل عليه أن أكثر مقاصد العقلاء في أمور معاشهم واستعدادهم بل أكثر من جزئيات
 أمور معاشهم على الاستصحاب كما هو الحال في الخفاء والذين يقولون العقائد فيعلمون الاخطا وتقطع
 المكائيات المعجزة المعجزة بها يقتضي الاضغوار المطلوبة لخيراتهم كغيرهم الى عند الطلب الادلة
 الحادة وسعوا على الجرح الى المجردة وثموا للطلب التردد في ذلك ولين ذلك الا بما عاينوه من وجوه
 الاضغوة المذكورة في تلك البلاد .
 وكذا يحصلون الاضغوة المجردة والمكائيات الى الدلائل النائية عند سركتهم للبراءة وغيرها
 وكذا يحصلون من الماكول ونحوه الذي يحتاجون اليه في الاضغاد المعجزة الا بما وصلهم الى منزل

العمل بالاشتهاب في الاستحباب الجزئية والقطعية والموضوعات خصوصاً المعدومات على عدم مراعات الظن
 قوله: قوله سبحانه كونه موجوداً في الشيء سابقاً فيه أنك قد سمعت معنا في غير موضع ما تقدم ان عمل العراج
 عند من اشتهب الاستحباب من باب الظن في موضوع الكثرة الواقع وقد عرفت بالاثبات عليه حصول الظن منه
 قبل الاخذ بالوجود السابق والاضواء الاستغناء والاضواء ان مراد اجراء الاستحباب عند العقلاء انما هي
 مراد تادئة وجود الواقع في نوع المنع بحيث يكون اطلاق وجوده وجوداً لا موارداً شبيهة كما سلكنا
 بالاضطرار والزيادة في نوعاً عند هذه المدة فيكون الظن بالاعتقاد
 قوله: ان ابداء اعتقاد الاستحباب من باب الظن النجوى فيه انه على ما عرفت به من ان اعتقاد الاستحباب
 عند الناس يكون باعتماد من باب الظن المأمور به يكون دليله عليه بناءً والعقلاء عليه
 كذا لك في جميع امورهم وهو عند عدم كمالهم كما يتجدد فيكم لاثبات حصول الظن بناءً والعقلاء على العمل في
 جميع امورهم كما سمعت كما ان العلم طريق عقلية الحاجة في طريقته المحيطة بالاشياء فكذلك الاستحباب اذا
 كان محتملاً عند جميع العقلاء في جميع امورهم لا يحتاج اعتقاد المدلل خاص
 قوله: وان ابداء اعتباره عند حصول الظن فطامته فيه أنك قد سمعت ايضا ان ظاهره لا يصرح كلام كل من
 وجدناه كلامه من القائلين باعتماده من باب الظن انما هو والظن القصور قد سمعت الآن كلام السيد وقال
 قبل ما سمعت واختار المصنف اي العلامة الاول - اي حجة الاستحباب واجتوجوه
 الاول - انه العلم بوجود الحق بانه لا يفتقر الى وجوده في الاستقبال وكذا العلم بعدم الشيء
 والعمل بالظن واجب ولا معنى لكونه حجة اللاحقة المقدد. قوله: لا ريب ان مراد بهذا المقدر ان حجة
 يستلزم حجة الاستحباب ببل انما هي لانها نه الظن والظن حجة في موضوع في الظن النجوى
 ثم استدل على حصول الظن من الاستحباب بوجوده في قوله: قوله: لو لم يكن ما كان في بيان حصول الظن منه
 والاخران ما سمعت كما فيها الآن وكذا الحاشية والمصدر لم يكن اصرح حيث استدل على حجة بانه ما
 تحقق وجوده اذ قد حال لم يكن طرفاً من بطلانه بانه لا يفتقر الى وجوده
 ثم استدل على حصول الظن منه بما ذكره من استدل عليه ثم قال ما ابدت الظن من شئ من الامور التي

العمل بالاشتهاب في الاستحباب الجزئية والقطعية والموضوعات خصوصاً المعدومات على عدم مراعات الظن
 قوله: قوله سبحانه كونه موجوداً في الشيء سابقاً فيه أنك قد سمعت معنا في غير موضع ما تقدم ان عمل العراج
 عند من اشتهب الاستحباب من باب الظن في موضوع الكثرة الواقع وقد عرفت بالاثبات عليه حصول الظن منه
 قبل الاخذ بالوجود السابق والاضواء الاستغناء والاضواء ان مراد اجراء الاستحباب عند العقلاء انما هي
 مراد تادئة وجود الواقع في نوع المنع بحيث يكون اطلاق وجوده وجوداً لا موارداً شبيهة كما سلكنا
 بالاضطرار والزيادة في نوعاً عند هذه المدة فيكون الظن بالاعتقاد
 قوله: ان ابداء اعتقاد الاستحباب من باب الظن النجوى فيه انه على ما عرفت به من ان اعتقاد الاستحباب
 عند الناس يكون باعتماد من باب الظن المأمور به يكون دليله عليه بناءً والعقلاء عليه
 كذا لك في جميع امورهم وهو عند عدم كمالهم كما يتجدد فيكم لاثبات حصول الظن بناءً والعقلاء على العمل في
 جميع امورهم كما سمعت كما ان العلم طريق عقلية الحاجة في طريقته المحيطة بالاشياء فكذلك الاستحباب اذا
 كان محتملاً عند جميع العقلاء في جميع امورهم لا يحتاج اعتقاد المدلل خاص
 قوله: وان ابداء اعتباره عند حصول الظن فطامته فيه أنك قد سمعت ايضا ان ظاهره لا يصرح كلام كل من
 وجدناه كلامه من القائلين باعتماده من باب الظن انما هو والظن القصور قد سمعت الآن كلام السيد وقال
 قبل ما سمعت واختار المصنف اي العلامة الاول - اي حجة الاستحباب واجتوجوه
 الاول - انه العلم بوجود الحق بانه لا يفتقر الى وجوده في الاستقبال وكذا العلم بعدم الشيء
 والعمل بالظن واجب ولا معنى لكونه حجة اللاحقة المقدد. قوله: لا ريب ان مراد بهذا المقدر ان حجة
 يستلزم حجة الاستحباب ببل انما هي لانها نه الظن والظن حجة في موضوع في الظن النجوى
 ثم استدل على حصول الظن من الاستحباب بوجوده في قوله: قوله: لو لم يكن ما كان في بيان حصول الظن منه
 والاخران ما سمعت كما فيها الآن وكذا الحاشية والمصدر لم يكن اصرح حيث استدل على حجة بانه ما
 تحقق وجوده اذ قد حال لم يكن طرفاً من بطلانه بانه لا يفتقر الى وجوده
 ثم استدل على حصول الظن منه بما ذكره من استدل عليه ثم قال ما ابدت الظن من شئ من الامور التي

بل قد عرفت حكايته دعوى (مجانبة الجفاد عن المعبر) وعناصري حكماء المعارج من قوله (يقين نيونه يله)
 يجب الحكم بيقينه وسعت أيضا الاستدلال المذكور الذي أوجبه إلى غريب المصنوع حيث قال في الرأى
 بناءً على ذلك وقد سمعت أيضا أنه حكى عن ذكرى والمحقق المأخوذ أنهما ظهور كلاهما في الظن النقيض.

وقد سمعت أيضا أنه لا يكون اشتباهه أنه اعتياد الاستصحاب من باب الظن النوعي أو المصنوع أو غيرهما من
 استدلال العقلاء به من أدل النص له آخوه تراجع مع ذلك كله كيف يمكن أن يقال أنه ما ذكره سبحانه ^{المراد}
 مخالفة للاجماع بل المقام هو أنه دعوى اعتياده من باب الظن النوعي خلافاً لفق عليه المتأخرون باعتبار
 من باب الظن إذ لا يخويه كلام أصحابهم. وأنا الظن النقيض من عرفت من صرح به.

وحاصل ثلاثه نحن اعترف هو ظهور كلامهم في عدم صحة من استصحابهم إليهم تلك عشرة كما لا ^{العلامة}
 واليه العبد والمأخوذ والمصنوع والمعتبر والمعارض والاستدلال الذي ذكره شيخنا العلامة قوله :
 إلا أنه لا يؤيد باعتياده الاستصحاب بترط حصول الظن النوعي منه ، فيه أولاً أنه لا يلزم الاختصاص
 إلا على كونه لا اشتراك جميع من حصل الظن الضعيف في مقتضى الاستصحاب ، وأضال جميع من لم ^{يعمل}
 لهم في الحكم المخالف للاستصحاب فلا يلزم تعدد الحكم بتعدد الاستصحاب والادمان إلا هذا لأفكاره .
 وثالثاً - أنه يلزم هذا الاختلاف على الظن النوعي أيضاً لأنه هذا الخلاف بين العقلاء وأما من ينضم لغيره
 في حصول الظن النوعي منه ويعينهم بغيره .

ولارباب في تعدد استصحاب كلامي الحقيقين واليه من يلزم الحدود المذكورة صفاً إلى ما يلزم من اختلاف
 على اتفق عرفت خلاصاً عما .

ثالثاً - أنه لو كانت استصحاب كثيرة الاختلاف وتعدد الأحكام باختلاف الأشخاص ما سأل عن الاعتبار
 يلزم عدم اعتبار الأدلة الأجنبية به بطريق أدنى لأن توبيع كثرة الاختلاف فيما أكثر لأدلة لا سيما إذا
 رددت في مورد قلة الاختلاف بهذا ما ذهب العقلاء في حقيقتهم من الواجب سلطان اللبيب والذمير والقدرة
 والمؤيد به دبرها ما دفع الاختلاف فيه صفاً إلى اختلاف آخره الخلق الذي يختلف الحكم به . ولذا ترى
 أنه اختلاف الأفعال في الحوادث التي رددتها الدليل الأجتماعي أكثر مما يلي من الحوادث الخالية عنه .

والمراد من قوله (مجانبة الجفاد عن المعبر) وعناصري حكماء المعارج من قوله (يقين نيونه يله)
 يجب الحكم بيقينه وسعت أيضا الاستدلال المذكور الذي أوجبه إلى غريب المصنوع حيث قال في الرأى
 بناءً على ذلك وقد سمعت أيضا أنه حكى عن ذكرى والمحقق المأخوذ أنهما ظهور كلاهما في الظن النقيض.
 وقد سمعت أيضا أنه لا يكون اشتباهه أنه اعتياد الاستصحاب من باب الظن النوعي أو المصنوع أو غيرهما من
 استدلال العقلاء به من أدل النص له آخوه تراجع مع ذلك كله كيف يمكن أن يقال أنه ما ذكره سبحانه ^{المراد}
 مخالفة للاجماع بل المقام هو أنه دعوى اعتياده من باب الظن النوعي خلافاً لفق عليه المتأخرون باعتبار
 من باب الظن إذ لا يخويه كلام أصحابهم. وأنا الظن النقيض من عرفت من صرح به.
 وحاصل ثلاثه نحن اعترف هو ظهور كلامهم في عدم صحة من استصحابهم إليهم تلك عشرة كما لا ^{العلامة}
 واليه العبد والمأخوذ والمصنوع والمعتبر والمعارض والاستدلال الذي ذكره شيخنا العلامة قوله :
 إلا أنه لا يؤيد باعتياده الاستصحاب بترط حصول الظن النوعي منه ، فيه أولاً أنه لا يلزم الاختصاص
 إلا على كونه لا اشتراك جميع من حصل الظن الضعيف في مقتضى الاستصحاب ، وأضال جميع من لم ^{يعمل}
 لهم في الحكم المخالف للاستصحاب فلا يلزم تعدد الحكم بتعدد الاستصحاب والادمان إلا هذا لأفكاره .
 وثالثاً - أنه يلزم هذا الاختلاف على الظن النوعي أيضاً لأنه هذا الخلاف بين العقلاء وأما من ينضم لغيره
 في حصول الظن النوعي منه ويعينهم بغيره .
 ولارباب في تعدد استصحاب كلامي الحقيقين واليه من يلزم الحدود المذكورة صفاً إلى ما يلزم من اختلاف
 على اتفق عرفت خلاصاً عما .
 ثالثاً - أنه لو كانت استصحاب كثيرة الاختلاف وتعدد الأحكام باختلاف الأشخاص ما سأل عن الاعتبار
 يلزم عدم اعتبار الأدلة الأجنبية به بطريق أدنى لأن توبيع كثرة الاختلاف فيما أكثر لأدلة لا سيما إذا
 رددت في مورد قلة الاختلاف بهذا ما ذهب العقلاء في حقيقتهم من الواجب سلطان اللبيب والذمير والقدرة
 والمؤيد به دبرها ما دفع الاختلاف فيه صفاً إلى اختلاف آخره الخلق الذي يختلف الحكم به . ولذا ترى
 أنه اختلاف الأفعال في الحوادث التي رددتها الدليل الأجتماعي أكثر مما يلي من الحوادث الخالية عنه .

فصل في لزوم كثرة الاختلاف بنفسه فيما يقع عن الاعتبار قال : ثم إن ظاهر كلام المصنف حيث
أخذ في إثباته اللزوم بالبقاء على اللزوم بالانقراض أن الاستصحاب أداة حيث لا أداة ولا قوة الأداة
ما يكون كذلك . ثم لا يبعد أن يكون ذلك الخلق كذلك انتهى .
أقول : لا ينبغي الرب بحد ما سمع من أن اعتبار الاستصحاب عند عدم مزية اللزوم المخصوص أن حصول
حاله موافق على عدم وجود اللزوم المخصوص على خلافه تعالى . فلو لا وجه كذا من سائر الأمارات المعينة عندنا
على الاستصحاب لعدم قصد اعتبار حصول اللزوم المخصوص منها حدا ما هو للحداد عندنا .
وأما العامة المتأخرون باعتبار بعض الأمارات الأخرى كالمفاس والاصحاح وهو لا نسلم عدم تقيده
اعتبارها عند عدم اللزوم المخصوص على خلافها لأن ذلك اعتبار جميع الأمارات المعينة عندهم هو
حصول اللزوم المخصوص منها فلم يحصل منها ما يغيره ولا ريب أن أخرى موانع حصول اللزوم المخصوص هو اللزوم
المخصوص على الخلاف .
فرد : ثم لا يبعد أن تكون الغلبة كذلك فيه مع كون اعتبار الغلبة عند التأمل باعتبارها حجة بعدم وجود
أداة على خلافها بل يصح حصول اللزوم منها ولو كانت أداة من مبدء اللزوم المخصوص على خلافها . ثم لو كانت
الأداة المقابلة للغلبة مبدء اللزوم المخصوص منقطع اعتبار الغلبة كسائر الأمارات لأجل عدم حصول
المخصوص منها لا لأجل وجود وجود الأداة على خلافها .
ثم إنه أخذ في نقل كلام السيد الشارح للواضحة الذي حمله حصول اللزوم بلا ضلة عليه بقا المبحث الثاني
في حال ذلك في بغداد المنعوب وكلام الحق الذي ذكره به كلام الشارح المذكور الذي حمله
حصول اللزوم بلا ضلة عليه فيله أنوار نوع المنعوب أو ضفة ثم أخذ في الرد عليه بما حمله أن حصول
اللزوم يترفع على وجود ربطه جامع فهو ريب من نوع أو ضفة يكون مالم أنزاده موجودا في زمان اللزوم
في بغداد المنعوب حتى يجر ذلك الربط من حيث حصول اللزوم بيننا وبينه الربط موجودا في ذلك
في الماضي ولا في ذلك في رابعة الموجود .
فلو شك في بقاء نفاس الماء المتغير بعد زوال نظيره بنفسه لأجل ذلك في رابعة النظرية وصح القول

فصل في لزوم كثرة الاختلاف بنفسه فيما يقع عن الاعتبار قال : ثم إن ظاهر كلام المصنف حيث
أخذ في إثباته اللزوم بالبقاء على اللزوم بالانقراض أن الاستصحاب أداة حيث لا أداة ولا قوة الأداة
ما يكون كذلك . ثم لا يبعد أن يكون ذلك الخلق كذلك انتهى .
أقول : لا ينبغي الرب بحد ما سمع من أن اعتبار الاستصحاب عند عدم مزية اللزوم المخصوص أن حصول
حاله موافق على عدم وجود اللزوم المخصوص على خلافه تعالى . فلو لا وجه كذا من سائر الأمارات المعينة عندنا
على الاستصحاب لعدم قصد اعتبار حصول اللزوم المخصوص منها حدا ما هو للحداد عندنا .
وأما العامة المتأخرون باعتبار بعض الأمارات الأخرى كالمفاس والاصحاح وهو لا نسلم عدم تقيده
اعتبارها عند عدم اللزوم المخصوص على خلافها لأن ذلك اعتبار جميع الأمارات المعينة عندهم هو
حصول اللزوم المخصوص منها فلم يحصل منها ما يغيره ولا ريب أن أخرى موانع حصول اللزوم المخصوص هو اللزوم
المخصوص على الخلاف .
فرد : ثم لا يبعد أن تكون الغلبة كذلك فيه مع كون اعتبار الغلبة عند التأمل باعتبارها حجة بعدم وجود
أداة على خلافها بل يصح حصول اللزوم منها ولو كانت أداة من مبدء اللزوم المخصوص على خلافها . ثم لو كانت
الأداة المقابلة للغلبة مبدء اللزوم المخصوص منقطع اعتبار الغلبة كسائر الأمارات لأجل عدم حصول
المخصوص منها لا لأجل وجود وجود الأداة على خلافها .
ثم إنه أخذ في نقل كلام السيد الشارح للواضحة الذي حمله حصول اللزوم بلا ضلة عليه بقا المبحث الثاني
في حال ذلك في بغداد المنعوب وكلام الحق الذي ذكره به كلام الشارح المذكور الذي حمله
حصول اللزوم بلا ضلة عليه فيله أنوار نوع المنعوب أو ضفة ثم أخذ في الرد عليه بما حمله أن حصول
اللزوم يترفع على وجود ربطه جامع فهو ريب من نوع أو ضفة يكون مالم أنزاده موجودا في زمان اللزوم
في بغداد المنعوب حتى يجر ذلك الربط من حيث حصول اللزوم بيننا وبينه الربط موجودا في ذلك
في الماضي ولا في ذلك في رابعة الموجود .
فلو شك في بقاء نفاس الماء المتغير بعد زوال نظيره بنفسه لأجل ذلك في رابعة النظرية وصح القول

بطلان أو نقاشاً، فلا يوجب أنه لا يحصل الظن ببقائها بمجرد بقاء غالب أحكام عند زوال الشك لعدم الجمع
 الغريب الوابط بينهما وبين صائر الأحكام وكذا لو شك في ناطقة الذي رتب في الشك وجود الرابطة ^{أحكام} إلا
 الكلية والأمور الخارجية يحصل الظن بالبقاء إذا تكرر له ضعف أو تفرع يكون الثابتة أفراداً المتبدلة وأما
 بطلان عدم التبع عند التذنب لكنه يحتاج إلى التامل في المصنف والمثال حتى لا يحصل التماثل فإنه المظهر في
 المصنف إذا شك في وقت الضم في بقاء لهادته وإرادته بالخطبة بفتح المجرى لظهوره في كل باب
 ثوبه لهادته وجباً وبطلان فحده وعرفه
 نعم لو لم يخط صنف هذا المظهر في وقت المصنف المتحد أو المتفارب فإنه دخل في بقاء الخطبة ^{عليه} وروى الأئمة
 في ظهوره في هذا الزمان حصل الظن ببقائه لما روي في الجملة إذا كثر من الملاحظة أغلب المصنف حصول الظن ^{بأن}
 إلا أن المتبادر على خلافه الاستصحاب بقطع عن الاعتبار في أكثر موارد انتهى كلامه
 وهو شق جداً وورد على مثل من روي عليه من شأخو المناظرين الذين كانوا ملحقين إلى أهل اللادعة
 ببقائه في المصنف والرائع في الشك والرائع من الشك في وجوده ورواية المصنف الموجود أم لا ذلك ^{الشك} وتبع
 إذا حصل الظن من الاستصحاب بطلان في جميع موارد ذلك لا يرد على من هو الأصل اعتناءه ^{بأن} وبالظن
 من العادة وذلك ما كان خاصة لما روي من أن من كان فترة من جهة التام بالثبوت بالرائع بل ظاهر الجمع
 (خصامه بالثبوت في وجود المرائع كما لا يخفى على المصنف المتأمل لا سيما بعد ما خطه أسند التام على حصول الظن
 ببقاء الاعتقاد عليه في جميع أمورهم الذي يتلوا به من أمور العظلاء وشاهد به الجبان أنهم لا يعلمون
 بالاستصحاب إلا في مقام الشك في وجود الرابطة كون وجود المرائع موجوداً ولا يعلمون به مع إجماعهم كما رأوا
 الخط والربا وهو ما سمعوا ولم يسل جش العامة بالثبوت في بقاء الخطبة لأجل ما يخرج من هذا الباب
 والمحقق فيهم بالتحقق الواحد لآلة في أساء الصلاة أكثر حصول الاطمئنان بالخصائص أو أهم بالثبوت في وجود
 المرائع ولا يبعد الأول بالاعتناء في التحقيق في زيادة أسند التام بقاء العظلاء المصنف بالثبوت في وجود المرائع
 ولا يوجب حصول الظن عند الشك في وجوده بمجرد ملاحظة اقتضائه الاعتناء في جميع موارد أو ضعفه ولا
 يجب أنه وإن كان يقطع عن الاعتبار في أكثر موارد ^{أن} لأن ما يستخرج من المرائع هو المشهور من

بطلان أو نقاشاً، فلا يوجب أنه لا يحصل الظن ببقائها بمجرد بقاء غالب أحكام عند زوال الشك لعدم الجمع
 الغريب الوابط بينهما وبين صائر الأحكام وكذا لو شك في ناطقة الذي رتب في الشك وجود الرابطة ^{أحكام} إلا
 الكلية والأمور الخارجية يحصل الظن بالبقاء إذا تكرر له ضعف أو تفرع يكون الثابتة أفراداً المتبدلة وأما
 بطلان عدم التبع عند التذنب لكنه يحتاج إلى التامل في المصنف والمثال حتى لا يحصل التماثل فإنه المظهر في
 المصنف إذا شك في وقت الضم في بقاء لهادته وإرادته بالخطبة بفتح المجرى لظهوره في كل باب
 ثوبه لهادته وجباً وبطلان فحده وعرفه
 نعم لو لم يخط صنف هذا المظهر في وقت المصنف المتحد أو المتفارب فإنه دخل في بقاء الخطبة ^{عليه} وروى الأئمة
 في ظهوره في هذا الزمان حصل الظن ببقائه لما روي في الجملة إذا كثر من الملاحظة أغلب المصنف حصول الظن ^{بأن}
 إلا أن المتبادر على خلافه الاستصحاب بقطع عن الاعتبار في أكثر موارد انتهى كلامه
 وهو شق جداً وورد على مثل من روي عليه من شأخو المناظرين الذين كانوا ملحقين إلى أهل اللادعة
 ببقائه في المصنف والرائع في الشك والرائع من الشك في وجوده ورواية المصنف الموجود أم لا ذلك ^{الشك} وتبع
 إذا حصل الظن من الاستصحاب بطلان في جميع موارد ذلك لا يرد على من هو الأصل اعتناءه ^{بأن} وبالظن
 من العادة وذلك ما كان خاصة لما روي من أن من كان فترة من جهة التام بالثبوت بالرائع بل ظاهر الجمع
 (خصامه بالثبوت في وجود المرائع كما لا يخفى على المصنف المتأمل لا سيما بعد ما خطه أسند التام على حصول الظن
 ببقاء الاعتقاد عليه في جميع أمورهم الذي يتلوا به من أمور العظلاء وشاهد به الجبان أنهم لا يعلمون
 بالاستصحاب إلا في مقام الشك في وجود الرابطة كون وجود المرائع موجوداً ولا يعلمون به مع إجماعهم كما رأوا
 الخط والربا وهو ما سمعوا ولم يسل جش العامة بالثبوت في بقاء الخطبة لأجل ما يخرج من هذا الباب
 والمحقق فيهم بالتحقق الواحد لآلة في أساء الصلاة أكثر حصول الاطمئنان بالخصائص أو أهم بالثبوت في وجود
 المرائع ولا يبعد الأول بالاعتناء في التحقيق في زيادة أسند التام بقاء العظلاء المصنف بالثبوت في وجود المرائع
 ولا يوجب حصول الظن عند الشك في وجوده بمجرد ملاحظة اقتضائه الاعتناء في جميع موارد أو ضعفه ولا
 يجب أنه وإن كان يقطع عن الاعتبار في أكثر موارد ^{أن} لأن ما يستخرج من المرائع هو المشهور من

فيكون ما عليه على الحفلة لوضع حوائجهم فيبقى عليه أمر الحفلة في سائر ما عليه أمر الحفلة فيه
 لأن المنيح هو الذي يطرأ المفرد من الدليل هو بناء والحفلة في الكل لا بعد القول بأنهم لما استلوا
 بناء الحفلة والدليلين الآخرين على حصول الظن منه الذين مضوا
 فعملوا أن الاستصحاب مطلقا يثبت الظن ولم يفتوا إلى هذه التفاصيل التي انطقت إليها المشأخرون ولا
 خلطت بها لهم ولذا لم يكتبوا الاستصحاب إلا استحقاقا فليس الأصول بالاحاطة بما ذكره الحاشية من حصول
 الظن من جميع الاستصحاب الجارية في جميع الفقه ونالوا بحسب ما طلبوا
 ثم إذا جازوا في الفقه عند ما على ما يشتره في الأصول لم يفتوا على أن ما يتوابعه في الأصول إنما هو
 بحسب الاستصحاب من حيث أمادته الظن لأن حيث هو استصحاب فعملوا جميع أقسامه وهذا لا يبعد
 عن المقام هذا كله مضافا إلى أنه لا يرب في حصول الظن عند ذلك في المختص أيضا إذا كان استصحابا
 نوعا المختص بالبقاء في زمان ذلك في خصوص المختص بعلمه كما إذا شك في استعداد طفل للبقاء آمن
 صورة من بين أو شرب من احتمال ضرورة فيه أو حيث ضرورة استعداد من استعداد نوع الإنسان إذا
 لا يرب في حصول الظن بكون استعداد مثلا استعداد تأليب أماد الإنسان بالملم من عدم أماده الاستصحاب
 الظن عند ذلك المختص إنما هو في كل دور لم يورثه استعداد النوع فالظن في المختص كالظن في
 الدافع من حيث اختصاص حصول الظن بها بعد ذلك إذا فاستعداد النوع للبقاء في زمان الاستصحاب فمثل
 جذا
 وكيف كان فالمدار عند هؤلاء على الظن المختص هو أمر وجباني وما ذكره من تأسيبه إنما هي أمور
 نزعية قاله كل من أنه يحصل أو لا يحصل حيث لا راجع هو الحقيقة عند الإختلاف والافتاء بالاحتمال
 له يفتوا ولا يتأخر قال وما يشهد بعدم حصول الظن بالبقاء اعتبار الاستصحاب في مورد بهما مخالفة
 أحدهما للواقع إلى آخر ما ذكره
 وفيه أنه لا يثبت بذلك لأن عدم حصوله منه في مثل ذلك إنما هو العلم بالباطل بالارتجاع الحاشية
 وأما ما لا يعينه وهذا لا يثبت بعدم حصوله منه في صور عدم مانع منه بل على غير ما ذهبوا إليه

فيكون ما عليه على الحفلة لوضع حوائجهم فيبقى عليه أمر الحفلة في سائر ما عليه أمر الحفلة فيه
 لأن المنيح هو الذي يطرأ المفرد من الدليل هو بناء والحفلة في الكل لا بعد القول بأنهم لما استلوا
 بناء الحفلة والدليلين الآخرين على حصول الظن منه الذين مضوا
 فعملوا أن الاستصحاب مطلقا يثبت الظن ولم يفتوا إلى هذه التفاصيل التي انطقت إليها المشأخرون ولا
 خلطت بها لهم ولذا لم يكتبوا الاستصحاب إلا استحقاقا فليس الأصول بالاحاطة بما ذكره الحاشية من حصول
 الظن من جميع الاستصحاب الجارية في جميع الفقه ونالوا بحسب ما طلبوا
 ثم إذا جازوا في الفقه عند ما على ما يشتره في الأصول لم يفتوا على أن ما يتوابعه في الأصول إنما هو
 بحسب الاستصحاب من حيث أمادته الظن لأن حيث هو استصحاب فعملوا جميع أقسامه وهذا لا يبعد
 عن المقام هذا كله مضافا إلى أنه لا يرب في حصول الظن عند ذلك في المختص أيضا إذا كان استصحابا
 نوعا المختص بالبقاء في زمان ذلك في خصوص المختص بعلمه كما إذا شك في استعداد طفل للبقاء آمن
 صورة من بين أو شرب من احتمال ضرورة فيه أو حيث ضرورة استعداد من استعداد نوع الإنسان إذا
 لا يرب في حصول الظن بكون استعداد مثلا استعداد تأليب أماد الإنسان بالملم من عدم أماده الاستصحاب
 الظن عند ذلك المختص إنما هو في كل دور لم يورثه استعداد النوع فالظن في المختص كالظن في
 الدافع من حيث اختصاص حصول الظن بها بعد ذلك إذا فاستعداد النوع للبقاء في زمان الاستصحاب فمثل
 جذا
 وكيف كان فالمدار عند هؤلاء على الظن المختص هو أمر وجباني وما ذكره من تأسيبه إنما هي أمور
 نزعية قاله كل من أنه يحصل أو لا يحصل حيث لا راجع هو الحقيقة عند الإختلاف والافتاء بالاحتمال
 له يفتوا ولا يتأخر قال وما يشهد بعدم حصول الظن بالبقاء اعتبار الاستصحاب في مورد بهما مخالفة
 أحدهما للواقع إلى آخر ما ذكره
 وفيه أنه لا يثبت بذلك لأن عدم حصوله منه في مثل ذلك إنما هو العلم بالباطل بالارتجاع الحاشية
 وأما ما لا يعينه وهذا لا يثبت بعدم حصوله منه في صور عدم مانع منه بل على غير ما ذهبوا إليه

في ما ذكره يهتد بعدم اشتراط حجة الاستصحاب بحصول الخلق بالخطا منه بل هو متعين بان باب الخلق المتو
 كما عرفت هو لا واما من باب التجرد لا يمتنع ح عدم حصول الخلق منه .
 ومثلا - بناء الخطا على ذلك في جميع امورهم كالحق الملاحة في به اكثر من تأخر عنه داخل ان الخلافة عنك
 بناء الخطا لا يثبت حصول الخلق من الاستصحاب لانه لم يحصل منه الخلق لم يعد الا لا يثبت حجة الاستصحاب
 وانا اخول ذلك بل احاطة ان الجدل الاول من المتناهي موجود عندي مع شرح باب الجدل الجديد فلا حظت ان
 هذا الخرج بطابق به طابق العقل بالخطا غالبا .
 والحال ان الجديد في المقام استعمل بناء الخطا لا يثبت حصول الخلق من الاستصحاب لا لا يثبت حجة فيه
 انك قد عرفت ان بناء الخطا عليه في خصوص ذلك في وجود المراض عند موجه حجة وجوده بسبب تدويره
 في نوع المنهج كما انك في حافة ذلك دليل بلوغه الى الخلق الطبيعي وتدة اسياب الموت وتلكا وكذا في
 ذلك في الحقيقة في خصوص احوال استعداد النوع لا مطلقا فالدليل اخر من الملاح .
 وكيف كان هذه الأدلة كلها ترجع الى ان الاستصحاب بعد الخلق والخلق حجة وقد عرفت الاول في الصلوة
 في الكبرى في بحث حجة الخلق - نعم - لو كان الدليل الآخر هو بناء الخطا دل على حجة الاستصحاب
 كما مكي عن العلامة ومن تأخر عنه لا على حصول الخلق كما سمعت من المحدثين والعصاة خبرها كما رواها
 الى الدليل العقلي كالمفضل اجمالا . وذلك في كل مقام يقصر العقل بغيره من ادراك كونه ترجح اليقين العقل
 وحكم حجة ما يتوابعه ويحتمل احوالا صالحة وان يجوز من ادراكه ولذا يقال ان بناء الخطا دليل عقلي
 اجماله لانه سمعت من ائمة سببه الاستاذ .
 ولكن المعتبر ان العقل يدرك ان الوهية في بناء الخطا بعينه هو الوهية في قول قول الشئ وهو قوله ايضا
 الى الواقع في تدويره مخالفة جنون امورهم عليه كلية ويحلون ضرر وادخاله الواقع لانه اضر من ضرر
 بذلك العقلية رأسا لانه يوجب الخلق في الضرر غالبا انه خوض عدم استكانة ايات حجة الاستصحاب
 بالاحتمال اكن شائنا في خصوص ما عليه بناء الخطا وهو ذلك في وجوب الواقع على كل باب في طريق الاستدلال
 منهم الارضاع والحوادث من العادة الشارح وتقررا لا حائل ان الخطا في الخلق هو من الكذب والخطا

في ما ذكره يهتد بعدم اشتراط حجة الاستصحاب بحصول الخلق بالخطا منه بل هو متعين بان باب الخلق المتو
 كما عرفت هو لا واما من باب التجرد لا يمتنع ح عدم حصول الخلق منه .
 ومثلا - بناء الخطا على ذلك في جميع امورهم كالحق الملاحة في به اكثر من تأخر عنه داخل ان الخلافة عنك
 بناء الخطا لا يثبت حصول الخلق من الاستصحاب لانه لم يحصل منه الخلق لم يعد الا لا يثبت حجة الاستصحاب
 وانا اخول ذلك بل احاطة ان الجدل الاول من المتناهي موجود عندي مع شرح باب الجدل الجديد فلا حظت ان
 هذا الخرج بطابق به طابق العقل بالخطا غالبا .
 والحال ان الجديد في المقام استعمل بناء الخطا لا يثبت حصول الخلق من الاستصحاب لا لا يثبت حجة فيه
 انك قد عرفت ان بناء الخطا عليه في خصوص ذلك في وجود المراض عند موجه حجة وجوده بسبب تدويره
 في نوع المنهج كما انك في حافة ذلك دليل بلوغه الى الخلق الطبيعي وتدة اسياب الموت وتلكا وكذا في
 ذلك في الحقيقة في خصوص احوال استعداد النوع لا مطلقا فالدليل اخر من الملاح .
 وكيف كان هذه الأدلة كلها ترجع الى ان الاستصحاب بعد الخلق والخلق حجة وقد عرفت الاول في الصلوة
 في الكبرى في بحث حجة الخلق - نعم - لو كان الدليل الآخر هو بناء الخطا دل على حجة الاستصحاب
 كما مكي عن العلامة ومن تأخر عنه لا على حصول الخلق كما سمعت من المحدثين والعصاة خبرها كما رواها
 الى الدليل العقلي كالمفضل اجمالا . وذلك في كل مقام يقصر العقل بغيره من ادراك كونه ترجح اليقين العقل
 وحكم حجة ما يتوابعه ويحتمل احوالا صالحة وان يجوز من ادراكه ولذا يقال ان بناء الخطا دليل عقلي
 اجماله لانه سمعت من ائمة سببه الاستاذ .
 ولكن المعتبر ان العقل يدرك ان الوهية في بناء الخطا بعينه هو الوهية في قول قول الشئ وهو قوله ايضا
 الى الواقع في تدويره مخالفة جنون امورهم عليه كلية ويحلون ضرر وادخاله الواقع لانه اضر من ضرر
 بذلك العقلية رأسا لانه يوجب الخلق في الضرر غالبا انه خوض عدم استكانة ايات حجة الاستصحاب
 بالاحتمال اكن شائنا في خصوص ما عليه بناء الخطا وهو ذلك في وجوب الواقع على كل باب في طريق الاستدلال
 منهم الارضاع والحوادث من العادة الشارح وتقررا لا حائل ان الخطا في الخلق هو من الكذب والخطا

والصبيان والسهو والنصب والخرق وأشكال ذلك
 إذا أريد به في إجمال الأصل في هذه المقامات من لدن زمن آدم على قضاياه وعليه السلام إلى يوم القيامة من
 بين من بين المخلوقين وبين غيره بحيث لا يشوبهم كون نفعاً عليهم به فيما النعمت الله تعالى تلو لأخبار
 الاستصحاب لعلنا نحن أيضاً به فيها وإذا ثبت اعتيادنا والعقلاء فيها
 فنقول لا فرق بالضرورة بين تلك المقامات وبين موارد ذلك وجود التراجع في الأحكام الكلية والجزئية
 والأمور الخاصة من حيث بناء العقلاء على العمل بالاستصحاب في الجميع كما يبينه ذلك مع طرح القول
 عن الأخبار كذلك هذه لكذلك. نعم يحتاج إلى الأخبار في موارد ذلك في قضية الوجود بأشياء المذكورة
 عند تجرد التراجع في موارد ذلك المختصة وقد تقدم بالاعتناء به عليه والاعتناء على عموم الأخبار في المطار
 والله أعلم.

أصح المناظرين بوجه شيا - ما من الذي يعرفه العتبة من هذه المقتضى بالاستصحاب يثبت لكم عند الضيق من
 يبرر دليل. فوضع ذلك إنهم ينفذون قد ثبت بالاجماع على من شروع في الصلاة بالمنهم وجوب المضي فيما قبل
 حاشا هذه المادة يجب أن يكون على هذا الحال بعد المأخذ وهذا منهم حجج بين المالكين في حكم من يبرر دليل
 ينشئ الحجج بينهما لأن اختلاف المالكين لا يثبت فيه لأن المصلي يبرر وأجد للمادة أحد أفراد وجد له في
 فلا يجوز في السوية بينهما من غير دلالة فإذا كان الركن الأول لا يتناول الحالة الأولى وكانت الحالة الأخيرة
 منه لم يجوز أن يثبت فيها مثل الحكم انتهى.

أقول: الظاهر أن أخبار الاستصحاب لما كانت أخباراً واحدة من غير تفرقة عند المسند دلالة لا يعمل إلا -
 بالقطعيات على فرض كونها محمولة بالضرورة من المعينة للقطع بعدد وعملها كما هو في خصوص القيمة
 الموضوعية بلا حجة كون مورد أكثرها ذلك وعدم التيقن لعدم صلاحية خصوص المورد لخصيص العام في
 المطلة.

ولما كان المقصود الأصلي عند فهم الاستصحاب الذي هو لا يثبت إلا بآثار الأحكام الكلية فكان ظاهره إلا
 عند ما ذكرنا حكم بأن إتيان الحكم في الحالة الثانية إتيان الحكم من مجرد دليل وكأنه لم يفتش إلى بناء العقلاء

والصبيان والسهو والنصب والخرق وأشكال ذلك
 إذا أريد به في إجمال الأصل في هذه المقامات من لدن زمن آدم على قضاياه وعليه السلام إلى يوم القيامة من
 بين من بين المخلوقين وبين غيره بحيث لا يشوبهم كون نفعاً عليهم به فيما النعمت الله تعالى تلو لأخبار
 الاستصحاب لعلنا نحن أيضاً به فيها وإذا ثبت اعتيادنا والعقلاء فيها
 فنقول لا فرق بالضرورة بين تلك المقامات وبين موارد ذلك وجود التراجع في الأحكام الكلية والجزئية
 والأمور الخاصة من حيث بناء العقلاء على العمل بالاستصحاب في الجميع كما يبينه ذلك مع طرح القول
 عن الأخبار كذلك هذه لكذلك. نعم يحتاج إلى الأخبار في موارد ذلك في قضية الوجود بأشياء المذكورة
 عند تجرد التراجع في موارد ذلك المختصة وقد تقدم بالاعتناء به عليه والاعتناء على عموم الأخبار في المطار
 والله أعلم.

أصح المناظرين بوجه شيا - ما من الذي يعرفه العتبة من هذه المقتضى بالاستصحاب يثبت لكم عند الضيق من
 يبرر دليل. فوضع ذلك إنهم ينفذون قد ثبت بالاجماع على من شروع في الصلاة بالمنهم وجوب المضي فيما قبل
 حاشا هذه المادة يجب أن يكون على هذا الحال بعد المأخذ وهذا منهم حجج بين المالكين في حكم من يبرر دليل
 ينشئ الحجج بينهما لأن اختلاف المالكين لا يثبت فيه لأن المصلي يبرر وأجد للمادة أحد أفراد وجد له في
 فلا يجوز في السوية بينهما من غير دلالة فإذا كان الركن الأول لا يتناول الحالة الأولى وكانت الحالة الأخيرة
 منه لم يجوز أن يثبت فيها مثل الحكم انتهى.

أقول: الظاهر أن أخبار الاستصحاب لما كانت أخباراً واحدة من غير تفرقة عند المسند دلالة لا يعمل إلا -
 بالقطعيات على فرض كونها محمولة بالضرورة من المعينة للقطع بعدد وعملها كما هو في خصوص القيمة
 الموضوعية بلا حجة كون مورد أكثرها ذلك وعدم التيقن لعدم صلاحية خصوص المورد لخصيص العام في
 المطلة.

ولما كان المقصود الأصلي عند فهم الاستصحاب الذي هو لا يثبت إلا بآثار الأحكام الكلية فكان ظاهره إلا
 عند ما ذكرنا حكم بأن إتيان الحكم في الحالة الثانية إتيان الحكم من مجرد دليل وكأنه لم يفتش إلى بناء العقلاء

أقول : ينقض ذلك بضمه وعليه أن يبعد الحكم إلى غير ذلك مما هو المذكور في الوسائل وبما من
 الكتب المعتمدة وبذلك كله ولا سيما في بل خبر زائدة بينهما قوله : لو جازى الما لم يكن كالمحدث وإن
 قول به في قوله : حينئذ من جواز الصلاة المتعددة بغير واحد من مالم يحدث أو جاز ما
 إذ ذكر حدث الخبر عنه بالناضي في ذلك مثل هذا الخبر مضاهيا إلى أن العطف ظاهر في المأكلة فيضيق
 شأكه الوجوه مع المحدث في المأكلة فيه وقد ثبت أنه يدعى أنه المضيق والاستغناء ظاهر في أن
 المحققين والمستغنى أو بعض الاستغناء
 ومنها - أنه لو كان الاستصحاب محله واجب في من علم بهذا المبدأ لم يعلم بخبره منها أن يطلع فيها
 فيها وكذا كما يلزم إلا علم بأنه حتى تم انقضت لم يعلم فيها جوه أن يطلع فيها وهو باطل
 وقال في محكي الزمنية قد ثبت في العقول أن من ساعد بهذا المبدأ في محاب عنه لم يكن اعتقاد
 استلزامه أو كونه في المبدأ البطلان فيجوز ولا يجوز استصحاب الحالة الأولى وقد صار كونه في المبدأ في
 الزمان المأخوذ وقد زالت المؤدية بخوله كونه محرم فيها
 وأجابه عنه في محكي المباح بما لا ندعه القطع كونه يدعى وجها في الاعتقاد ببقائه وهذا كغيره في القول
 به . أقول : إن المحدث هو المبدأ كما لم يعلم إلا بالقطعيان لمعنى انتاج باب العلم عنده
 أخيه له مثل ذلك فإنه يدعى أن الدليل هو ما يبعد القطع والاستصحاب لو كان مبدءا له لكان
 لكنه ليس كذلك والحقق لما كان بوجه العلم بغير اعتدوا وأنت حجة قطعيان القطع أخيه له مثل ما كان
 به عن الدليل المذكور ولكن
 ولكن يرد على المحدث أن الدليل لا يخصص ما يبعد القطع حتى يراه إذ من حيلة الأدلة طواهر كذا
 السنة المخطوط الصدور لا يثبت علم المأخوذ بالقطع بالمبدأ بل يرجع فيها إلى ما عليه بناء
 في شأن اعتقادهم من الألفاظ الصادرة في جبا من مصادهم من حملها على طواهرها النوعية الكلية
 عن الألفاظ اللغوية والعرفية غيرها وكذلك الاستغناء وأما الاستغناء لا يخفى
 ضياء والعقلا وما لا ريب في اعتداه عند المعنى وتعرفت أن بناء على العهد الاستصحاب

أقول : ينقض ذلك بضمه وعليه أن يبعد الحكم إلى غير ذلك مما هو المذكور في الوسائل وبما من
 الكتب المعتمدة وبذلك كله ولا سيما في بل خبر زائدة بينهما قوله : لو جازى الما لم يكن كالمحدث وإن
 قول به في قوله : حينئذ من جواز الصلاة المتعددة بغير واحد من مالم يحدث أو جاز ما
 إذ ذكر حدث الخبر عنه بالناضي في ذلك مثل هذا الخبر مضاهيا إلى أن العطف ظاهر في المأكلة فيضيق
 شأكه الوجوه مع المحدث في المأكلة فيه وقد ثبت أنه يدعى أنه المضيق والاستغناء ظاهر في أن
 المحققين والمستغنى أو بعض الاستغناء
 ومنها - أنه لو كان الاستصحاب محله واجب في من علم بهذا المبدأ لم يعلم بخبره منها أن يطلع فيها
 فيها وكذا كما يلزم إلا علم بأنه حتى تم انقضت لم يعلم فيها جوه أن يطلع فيها وهو باطل
 وقال في محكي الزمنية قد ثبت في العقول أن من ساعد بهذا المبدأ في محاب عنه لم يكن اعتقاد
 استلزامه أو كونه في المبدأ البطلان فيجوز ولا يجوز استصحاب الحالة الأولى وقد صار كونه في المبدأ في
 الزمان المأخوذ وقد زالت المؤدية بخوله كونه محرم فيها
 وأجابه عنه في محكي المباح بما لا ندعه القطع كونه يدعى وجها في الاعتقاد ببقائه وهذا كغيره في القول
 به . أقول : إن المحدث هو المبدأ كما لم يعلم إلا بالقطعيان لمعنى انتاج باب العلم عنده
 أخيه له مثل ذلك فإنه يدعى أن الدليل هو ما يبعد القطع والاستصحاب لو كان مبدءا له لكان
 لكنه ليس كذلك والحقق لما كان بوجه العلم بغير اعتدوا وأنت حجة قطعيان القطع أخيه له مثل ما كان
 به عن الدليل المذكور ولكن
 ولكن يرد على المحدث أن الدليل لا يخصص ما يبعد القطع حتى يراه إذ من حيلة الأدلة طواهر كذا
 السنة المخطوط الصدور لا يثبت علم المأخوذ بالقطع بالمبدأ بل يرجع فيها إلى ما عليه بناء
 في شأن اعتقادهم من الألفاظ الصادرة في جبا من مصادهم من حملها على طواهرها النوعية الكلية
 عن الألفاظ اللغوية والعرفية غيرها وكذلك الاستغناء وأما الاستغناء لا يخفى
 ضياء والعقلا وما لا ريب في اعتداه عند المعنى وتعرفت أن بناء على العهد الاستصحاب

في ذلك في وجود المانع في المثال الذي ذكره في الاستدلال، فنقول إن كان رطباً في الدار
 في كل يوم فلهذا رطباً أو حماً أو برانعة أو طباية و هوها إلى الطير، شككت في جلوسه قبل الطير لا خال
 تحقن صيب رافع إلى حسه فلا ريب أن يباد الحظاء على عدم الاعتناء بالاحمال بل مع هذا الاحمال
 يجسودون إليه للدرس و رافع الحضور والطباية و هوها إن كان من لا يقتضي الجلوس فيها إلى الطير
 بل قد يعلق له رافع وقد لا يعلق .
 فالحق مع المند للمدح بقاء الحظاء في القرض على العمل بالاستصحاب فلا يجسودون إليه إلا للاجتناب
 لو احتاجوا إليه و هذا كونه خوف ما ذكره كلام شيخنا العلامة على المحقق يمنع جهة الحق في مورد حصوله أنه
 اعترافه صانها هو ذلك في وجود المانع لما عرفت من ثبوت جهة بقاء الحظاء .
 و هنا أنه لو كان جهة لزم المتأخر إذ كذا كان الاتصال قبل وجوب الماء المحقق صلواته كذا بعد
 كذا المثال أن وجوب الماء قبل الدخول في الصلاة كما نأخذنا للشيخ كذا بعد الدخول أو مثال المثال
 الصلاة فبسته ثابت قبل فعل هذه الصلاة يستحب ثابته في المحل المستحب إلى الية جهة
 لأن شوعية الصلاة بشرط عدم المانع لا يتلزم الترجعة عنه ثم إن مثل هذا لا يسلّم من المعارض لذلك
 فنقول الذمة سحولة والمصلاة قبل الانعام كذا بعد .
 واجابة عن ذلك في حكم المعارض يمنع وجود المعارض في كل مقام ووجود المعارض في الأدلة الظنة
 لا يوجب مغولها حيث نسل عن المعارض، اقول ما ذكره المحقق في الجوابه حين جداً من أن الماء إلى الماء
 ما عرفت من أن اعتبار الاستصحاب عند غير المتأمل بغيره من ياد التعبد إنما هو من ياد الحق
 المحقق كما هو ظاهر أو أصرح أدلتهم نعم أنه لا يجزئ عنهم الاستصحاب من حيث هو بل كل استصحاب
 بقيد الحق المحقق فهو غير من حيث الحق لا من حيث الاستصحاب .
 فالجدة عنهم في الحقيقة إنما هو الحق بما هو من حق جهة الاستصحاب أنه بعد الحق والحق جهة كما
 عرفت من حيث هذا كل استصحاب صل من الحق ولو باعضاءه بما ذكره آخره فيجعل أن يصل أيضاً
 من الاستصحاب الذي يبادر به ذلك فيختلف باختلاف المقامات من يترتب في بيدها ما كان ذلك

في ذلك في وجود المانع في المثال الذي ذكره في الاستدلال، فنقول إن كان رطباً في الدار
 في كل يوم فلهذا رطباً أو حماً أو برانعة أو طباية و هوها إلى الطير، شككت في جلوسه قبل الطير لا خال
 تحقن صيب رافع إلى حسه فلا ريب أن يباد الحظاء على عدم الاعتناء بالاحمال بل مع هذا الاحمال
 يجسودون إليه للدرس و رافع الحضور والطباية و هوها إن كان من لا يقتضي الجلوس فيها إلى الطير
 بل قد يعلق له رافع وقد لا يعلق .
 فالحق مع المند للمدح بقاء الحظاء في القرض على العمل بالاستصحاب فلا يجسودون إليه إلا للاجتناب
 لو احتاجوا إليه و هذا كونه خوف ما ذكره كلام شيخنا العلامة على المحقق يمنع جهة الحق في مورد حصوله أنه
 اعترافه صانها هو ذلك في وجود المانع لما عرفت من ثبوت جهة بقاء الحظاء .
 و هنا أنه لو كان جهة لزم المتأخر إذ كذا كان الاتصال قبل وجوب الماء المحقق صلواته كذا بعد
 كذا المثال أن وجوب الماء قبل الدخول في الصلاة كما نأخذنا للشيخ كذا بعد الدخول أو مثال المثال
 الصلاة فبسته ثابت قبل فعل هذه الصلاة يستحب ثابته في المحل المستحب إلى الية جهة
 لأن شوعية الصلاة بشرط عدم المانع لا يتلزم الترجعة عنه ثم إن مثل هذا لا يسلّم من المعارض لذلك
 فنقول الذمة سحولة والمصلاة قبل الانعام كذا بعد .
 واجابة عن ذلك في حكم المعارض يمنع وجود المعارض في كل مقام ووجود المعارض في الأدلة الظنة
 لا يوجب مغولها حيث نسل عن المعارض، اقول ما ذكره المحقق في الجوابه حين جداً من أن الماء إلى الماء
 ما عرفت من أن اعتبار الاستصحاب عند غير المتأمل بغيره من ياد التعبد إنما هو من ياد الحق
 المحقق كما هو ظاهر أو أصرح أدلتهم نعم أنه لا يجزئ عنهم الاستصحاب من حيث هو بل كل استصحاب
 بقيد الحق المحقق فهو غير من حيث الحق لا من حيث الاستصحاب .
 فالجدة عنهم في الحقيقة إنما هو الحق بما هو من حق جهة الاستصحاب أنه بعد الحق والحق جهة كما
 عرفت من حيث هذا كل استصحاب صل من الحق ولو باعضاءه بما ذكره آخره فيجعل أن يصل أيضاً
 من الاستصحاب الذي يبادر به ذلك فيختلف باختلاف المقامات من يترتب في بيدها ما كان ذلك

فأحد الاستصحابين مسبب عن الآخر، وبين ما كان الملك بينهما مسببا عن أحدهما فحصل الفلن من
 الاستصحاب المبني فيه الفلن بعدم المنصب المبني الذي كان أصحها به حادضا للاستصحاب
 المبني ودأ يكون بالعكس إذا حصل من الفلن بالمسبب والملازم الفلن بالمسبب واللازم كذا يحصل من
 بعدم المسبب واللازم الفلن بعدم المسبب والملازم فلا يكون أن حكم كلية بأن الاستصحاب المبني يقدم على
 المبني حتى على القول باختياره من باب الفلن لوضوح أن حال الفلن حال العلم فكأنه في العلم قد تبدل بوجه
 المؤثر على الآخر.

وقد يمكن كذلك أن الفلن هو ما جوف لأن أسبابه كل من العلم والفلن المنصير بخصوصه لا يكون أدراجا خاصة
 لا يختم فخللا كونا لظهور ما كلام شخص الأضاري من أن فهم إمكان الكون مدورع بما سيجي ولكن فوجع
 الحوام يفتقر بطلا هذا الكلام وهو أنه لا يجب أن البينة المسببة إنما هي بين ذات الملازم واللازم
 الوجود الخارجي. والملازم مسبب واسطة في الثبوت لأن الغرض من الاستصحاب إنما هو إثبات
 ما يلزمه خلافا على اختياره من باب حكم العقل ما الاستصحاب طريق من طرق إثبات المنصب ولما زعم
 من صائر الفرق العقلية والعادية والتوعية فكأنه قد تبين أن الفلن من وجود الملازم أنه قد
 وجود الملازم أو عدمه بالعكس كذا يابا لاستصحاب.

ثم إنه قد يكون العلم بأحدهما أو الفلن به مسبب عن العلم أو الفلن بالآخر وقد يكون بالعكس فكذلك يكون
 الثالث في أحدهما مسببا عن الثالث في الآخر وقد يكون بالعكس وذلك يختلف باختلاف المفاتيح فتارة
 يلحق المذهن أمورا إلى اللازم وتلك فيه تهيأ تلك فيه مسببا لتلك في اللازم وقد يصير بالعكس
 وثالثة يلحق إليها عارضة واحدة فلا مسببة بينهما بل يلحق ذلك بهادضة واحدة ثم إنه قد صور
 كون الثالث في اللازم مسبب عن الثالث في اللازم حيث لو كان الملازم مقيضا لكان اللازم أيضا كذلك
 ما إذا حصل الثوب الفلن بالماء المتولد كثرية والطهارة مع صبغة كثرية والطهارة إلى بعد الفصل
 في بناء تجاسة الثوب فلن فيضا كثرية الماء أو طهارة فقال شخص الأستاذ أنه لا يمكن الثالث في جأ
 الماء مسببا لثالث في جأ الثوب كان حال المذهن في الثاني لما حاله بالمسبب إلى الأول فلا بد من

فأحد الاستصحابين مسبب عن الآخر، وبين ما كان الملك بينهما مسببا عن أحدهما فحصل الفلن من
 الاستصحاب المبني فيه الفلن بعدم المنصب المبني الذي كان أصحها به حادضا للاستصحاب
 المبني ودأ يكون بالعكس إذا حصل من الفلن بالمسبب والملازم الفلن بالمسبب واللازم كذا يحصل من
 بعدم المسبب واللازم الفلن بعدم المسبب والملازم فلا يكون أن حكم كلية بأن الاستصحاب المبني يقدم على
 المبني حتى على القول باختياره من باب الفلن لوضوح أن حال الفلن حال العلم فكأنه في العلم قد تبدل بوجه
 المؤثر على الآخر.

وقد يمكن كذلك أن الفلن هو ما جوف لأن أسبابه كل من العلم والفلن المنصير بخصوصه لا يكون أدراجا خاصة
 لا يختم فخللا كونا لظهور ما كلام شخص الأضاري من أن فهم إمكان الكون مدورع بما سيجي ولكن فوجع
 الحوام يفتقر بطلا هذا الكلام وهو أنه لا يجب أن البينة المسببة إنما هي بين ذات الملازم واللازم
 الوجود الخارجي. والملازم مسبب واسطة في الثبوت لأن الغرض من الاستصحاب إنما هو إثبات
 ما يلزمه خلافا على اختياره من باب حكم العقل ما الاستصحاب طريق من طرق إثبات المنصب ولما زعم
 من صائر الفرق العقلية والعادية والتوعية فكأنه قد تبين أن الفلن من وجود الملازم أنه قد
 وجود الملازم أو عدمه بالعكس كذا يابا لاستصحاب.

ثم إنه قد يكون العلم بأحدهما أو الفلن به مسبب عن العلم أو الفلن بالآخر وقد يكون بالعكس فكذلك يكون
 الثالث في أحدهما مسببا عن الثالث في الآخر وقد يكون بالعكس وذلك يختلف باختلاف المفاتيح فتارة
 يلحق المذهن أمورا إلى اللازم وتلك فيه تهيأ تلك فيه مسببا لتلك في اللازم وقد يصير بالعكس
 وثالثة يلحق إليها عارضة واحدة فلا مسببة بينهما بل يلحق ذلك بهادضة واحدة ثم إنه قد صور
 كون الثالث في اللازم مسبب عن الثالث في اللازم حيث لو كان الملازم مقيضا لكان اللازم أيضا كذلك
 ما إذا حصل الثوب الفلن بالماء المتولد كثرية والطهارة مع صبغة كثرية والطهارة إلى بعد الفصل
 في بناء تجاسة الثوب فلن فيضا كثرية الماء أو طهارة فقال شخص الأستاذ أنه لا يمكن الثالث في جأ
 الماء مسببا لثالث في جأ الثوب كان حال المذهن في الثاني لما حاله بالمسبب إلى الأول فلا بد من

التي هي نية خلقها بارتضاع لها هذه المادة وبقائه بخامسة الثوب من مادة جبهه
 نعم على القول بالتحديد لا شاذ عن القول بكونه البهي على المبحر كما سيجري ان شاء الله تعالى فخصه
 وذهب انه لو كان الاستصحاب جهة لكان بينه الحق اذ لا روح من بينه الايمان لنا يدها بالاستصحاب
 البراءة الأصلية. اقول: هذا الدليل من العامة وهو ما اوردوه المصنف في شروحه على تخلفه لما جبره لما
 كان اعتبار كل من البينة والاستصحاب عند العامة من بابها للخلق القلي.
 وذهب المفسر ان لما بين باعتبار الاستصحاب به كون الخواص الخلق في جميع الاستصحابات التي يعلم بانها
 لو كان جهة لزم حصول الحق القلي من خصوص بينه لما في لنا يدها بالاستصحاب البراءة الأصلية التي
 هو قسم من كل الاستصحاب الذي به كون كانه الحق القلي في جميع الحالات ولا بد وجوب شذم
 بينه لما في دائره هو باطل انما ذا.
 واما به عنه المصنف في شرح الملازمه دائما فيحصل الحق بها تأييداً أحدها بالاستصحاب وهو كذلك
 فان الحق لا يحصل الا ببينة الخفية وذلك لانه بعد علمه بان بين المعلوم موجودا بخلاف
 لما في إذ لا بعد علمه في خلق المخرج وسد ما بناء على عدم علمه مع بانه على استصحاب البراءة
 وله وجود آخر من الأدلة وهو ان الخفي يدعى العلم بالوجود وله طوق قطعية بخلاف الثاني فإن
 عدم العلم وهو ظني.
 وإن استدل الخ من دعوى المبالغة الخفية دالة على ذلك فقد عارض الأصل الخفية وبقي ما ذكرنا
 انتهى. اقول: بعد شرح المفسر المفسر من استصحاب البراءة الأصلية كون من المورد الذي انكره
 اعتبار الاستصحاب بين استصحاب البراءة الأصلية الذي هو خارج عن انشاء هذا المفسر الاستصحاب
 الذي هو البراءة الأصلية. كيف يبيح الاجراء عليه بأنه متبوع المورد وبنا على ما خرج به عبارة
 من كون هذا الاستصحاب جها عليه بل هذا لا سند لانه متبوع من خطأ المخرجين بالاجماع انما راد ثم
 اجتماع الخاصة بعد الاجماع على ما قلنا من المصنف انه من الاستدلال والتأويل فيكون كماله
 وهو انه لم يكن عنده كتاب المصنف ولم يثبت عنده انه بناء العامة على القول القلي في جميع الأصول

التي هي نية خلقها بارتضاع لها هذه المادة وبقائه بخامسة الثوب من مادة جبهه
 نعم على القول بالتحديد لا شاذ عن القول بكونه البهي على المبحر كما سيجري ان شاء الله تعالى فخصه
 وذهب انه لو كان الاستصحاب جهة لكان بينه الحق اذ لا روح من بينه الايمان لنا يدها بالاستصحاب
 البراءة الأصلية. اقول: هذا الدليل من العامة وهو ما اوردوه المصنف في شروحه على تخلفه لما جبره لما
 كان اعتبار كل من البينة والاستصحاب عند العامة من بابها للخلق القلي.
 وذهب المفسر ان لما بين باعتبار الاستصحاب به كون الخواص الخلق في جميع الاستصحابات التي يعلم بانها
 لو كان جهة لزم حصول الحق القلي من خصوص بينه لما في لنا يدها بالاستصحاب البراءة الأصلية التي
 هو قسم من كل الاستصحاب الذي به كون كانه الحق القلي في جميع الحالات ولا بد وجوب شذم
 بينه لما في دائره هو باطل انما ذا.
 واما به عنه المصنف في شرح الملازمه دائما فيحصل الحق بها تأييداً أحدها بالاستصحاب وهو كذلك
 فان الحق لا يحصل الا ببينة الخفية وذلك لانه بعد علمه بان بين المعلوم موجودا بخلاف
 لما في إذ لا بعد علمه في خلق المخرج وسد ما بناء على عدم علمه مع بانه على استصحاب البراءة
 وله وجود آخر من الأدلة وهو ان الخفي يدعى العلم بالوجود وله طوق قطعية بخلاف الثاني فإن
 عدم العلم وهو ظني.
 وإن استدل الخ من دعوى المبالغة الخفية دالة على ذلك فقد عارض الأصل الخفية وبقي ما ذكرنا
 انتهى. اقول: بعد شرح المفسر المفسر من استصحاب البراءة الأصلية كون من المورد الذي انكره
 اعتبار الاستصحاب بين استصحاب البراءة الأصلية الذي هو خارج عن انشاء هذا المفسر الاستصحاب
 الذي هو البراءة الأصلية. كيف يبيح الاجراء عليه بأنه متبوع المورد وبنا على ما خرج به عبارة
 من كون هذا الاستصحاب جها عليه بل هذا لا سند لانه متبوع من خطأ المخرجين بالاجماع انما راد ثم
 اجتماع الخاصة بعد الاجماع على ما قلنا من المصنف انه من الاستدلال والتأويل فيكون كماله
 وهو انه لم يكن عنده كتاب المصنف ولم يثبت عنده انه بناء العامة على القول القلي في جميع الأصول

والأدلة وهذا الاستدلال والأجوبة أيضا ما هو صريح في أن بناءهم على أن عبادة الأصنام من باب الظن
الشخصي ولهذا لا يعتبر بينة المانع لعدم حصول الظن من الأصنام الموقوفة له إذ لو كان اعتباره من باب
الظن الشرعي لم يكن يحصى عن تقديم بينة المانع في بناءهم بالأصنام دون بينة الحقيقت على نحو ما قد
الحقيقت بطلية أخرى ما ذكره الحصة كان يجب الحكم بالمساقط ونحوه وذكرنا أدلة أخرى اعتبارا بالأدلة
منه في تعليلها والجواب عنها.

بقي الكلام في حج المصلين فنقول: أما التفصيل بين الوجود والعدم بعدم الاعتناء بالأدلة والاعتناء
بالمانع الذي استظهره شيخنا الاستاذ من استظهار صحة الدين الضماني من براءة الموصوف
في مثل الحالات إن خلاف تكرار الأصنام المأهولة بالاثبات دون المانع والاستظهار لا يخلو عن تأمل
لأن عبادة الأصنام في مثل الحالات هذه:

وذا اختلف في صحة الاستدلال به لا فائدة لنا فيناه عندنا لعدم إنا دونه أباه وأكثر المخلصين كما ذكر في
المعبر في القول على صحة وأكثر الحنفية على بطلانه فلا يثبت به حكم شرعي أصلا ولا يجب إن ظاهر
حدودها إنما هو الخلاف في الاستدلال به لا يثبت الأحكام الشرعية لأن موضوع بيان الطوق المانع
له دون غيره كما لا ريب أنه وجه حكم الحكم بعدم صحة الاستدلال به إنما دونه فينا في
هذا الاقصاد فيه بين الاثبات والحق المخلصين بالحكم الشرعي وغيره.

وأما وجه خضوع الحكم الشرعي فهو إرادة التصور بالحق ضامنا إلى أن طريق إثبات الحكم الشرعي
لدهم من غير التصور والاجماع كما علمنا من كذا كونه الحصة عند الموقوف لأدلة المانع وهذا مما يفتقر
اعترافهم بحجته في الحق الأصل فمقتضى ذلك جعل اعتراضهم بما في الأصول المأهولة فقط مطلقا من غير فرق بين
الوجودية والعدمية لئلا يفتقدوا فضلا لحدوث الظن منه بطلان مرادهم بالحكم الشرعي أحسن من التيقن لا
المخلصين بالحكم الشرعي الكلي.

ولهذا قلنا عند فخر محل النزاع يكون استعادة نصيب أكثر الحنفية بين الحكم الشرعي وبين الأصول الخارجية
عبادة الأصنام هذه لعدم الاعتناء بالأدلة كما ذكرنا الوجه والاعتناء بالمانع لئلا يفتقدوا

والأدلة وهذا الاستدلال والأجوبة أيضا ما هو صريح في أن بناءهم على أن عبادة الأصنام من باب الظن
الشخصي ولهذا لا يعتبر بينة المانع لعدم حصول الظن من الأصنام الموقوفة له إذ لو كان اعتباره من باب
الظن الشرعي لم يكن يحصى عن تقديم بينة المانع في بناءهم بالأصنام دون بينة الحقيقت على نحو ما قد
الحقيقت بطلية أخرى ما ذكره الحصة كان يجب الحكم بالمساقط ونحوه وذكرنا أدلة أخرى اعتبارا بالأدلة
منه في تعليلها والجواب عنها.

بقي الكلام في حج المصلين فنقول: أما التفصيل بين الوجود والعدم بعدم الاعتناء بالأدلة والاعتناء
بالمانع الذي استظهره شيخنا الاستاذ من استظهار صحة الدين الضماني من براءة الموصوف
في مثل الحالات إن خلاف تكرار الأصنام المأهولة بالاثبات دون المانع والاستظهار لا يخلو عن تأمل
لأن عبادة الأصنام في مثل الحالات هذه:

وذا اختلف في صحة الاستدلال به لا فائدة لنا فيناه عندنا لعدم إنا دونه أباه وأكثر المخلصين كما ذكر في
المعبر في القول على صحة وأكثر الحنفية على بطلانه فلا يثبت به حكم شرعي أصلا ولا يجب إن ظاهر
حدودها إنما هو الخلاف في الاستدلال به لا يثبت الأحكام الشرعية لأن موضوع بيان الطوق المانع
له دون غيره كما لا ريب أنه وجه حكم الحكم بعدم صحة الاستدلال به إنما دونه فينا في
هذا الاقصاد فيه بين الاثبات والحق المخلصين بالحكم الشرعي وغيره.

وأما وجه خضوع الحكم الشرعي فهو إرادة التصور بالحق ضامنا إلى أن طريق إثبات الحكم الشرعي
لدهم من غير التصور والاجماع كما علمنا من كذا كونه الحصة عند الموقوف لأدلة المانع وهذا مما يفتقر
اعترافهم بحجته في الحق الأصل فمقتضى ذلك جعل اعتراضهم بما في الأصول المأهولة فقط مطلقا من غير فرق بين
الوجودية والعدمية لئلا يفتقدوا فضلا لحدوث الظن منه بطلان مرادهم بالحكم الشرعي أحسن من التيقن لا
المخلصين بالحكم الشرعي الكلي.

ولهذا قلنا عند فخر محل النزاع يكون استعادة نصيب أكثر الحنفية بين الحكم الشرعي وبين الأصول الخارجية
عبادة الأصنام هذه لعدم الاعتناء بالأدلة كما ذكرنا الوجه والاعتناء بالمانع لئلا يفتقدوا

الوجود في الوجود بالبقاء في الأول وحصوله في الثاني لعدم استحالة استلزام البقاء على الاستحالة
 في أموره ولم يولد من ذاته في وجوده الرابع عند وجوده بالبقاء في الثاني لعدم استحالة استلزام البقاء على الاستحالة
 من غير فرق بين الوجود في الوجود وبين الوجود في الوجود. ولكن يدفع الاستحالة بأن ما في الوجود هو على التمام
 أنه من كلام القصد في أن الحكماء إنما يتكلمون في الحكم الشرعي على الوجود في الوجود الأصلي لأنهم
 منقطع الفصل بين الوجود في الوجود وبين الوجود في الوجود.

والله تعالى أعلم بالصواب. فصل في حكم الفصل المذكور صوابا إلى ما سمعت من نفع قوله فلا يثبت به حكم
 شرعي على قوله في الفصلية على بطلانه هو ما في ذلك ما حكاه من عبارة من قوله: ولا فرق عند من يرى
 بين أن يكون الثابت به، فيها أصل الحكم بطلانه ما خلت في كونه صوابا لم يكن الزكاة راجعة عليه والأصل
 بقاءه أو كذا شيوخنا أصل قول السادة في الخارج من غير السجلين أنه كان قبل خروج الخارج من العلم والأصل
 البقاء حتى يثبت معارض الأصل عنه به آخر.

وهو من أن الحكماء إنما يتكلمون في الحكم الشرعي الذي يجعله القصد في مقابل الحق الأصلي على هذا يكون العلم
 في كل من لفظ الأبيات والحق في كلام القضاة في الجود به أن خلاف الحكم في إثبات الحكم الشرعي بالانتماء
 لا في إثبات الحق الأصلي لأنه سلم عنه وكذا خلاف ظاهر المصدر المذكور فإنه وجه الاستحالة إنما هو عدم
 العلم منه.

والدليل في عدم الفرق من هذه الجهة بين نفي الحكم الشرعي العلم وبين إثباته صوابا إلى أن الحكماء استدلوا صوابا إلى
 الدليل الذي هو منسب إليه لو كان الأصل البقاء كما كانت بنية الحق أولى بالاعتناء. فلهذا لا يلزم عدم
 إثبات الحق الأصلي بقاء الاستصحاب لموضوع أنه الاستصحاب المؤيد بنية الحق هو الاستصحاب الذي لا يلقى
 في لوجح ما يسأل في القضاة في من من الاستصحاب كلف من أنه إنما استلزم ذلك من قضاة لينة في الزمكا
 جيل الاطلاع على أدلة المكور بعد الغلبة عن أن وجه استلزامه.

دعوى عدم حصول العلم منه وإثباته إنما هي نظره على المعجزة الموهبة لما لا يكف من دون ملاحظة ما يتبعها
 وما يرد ما حكاه أن ما احتج به من الفصل بين الحكم الشرعي وبين الأمور الخارجية كما كان مبتدأ عليه

العلم به. والى هذا يستدلون على صحة ما في قوله تعالى: ولا فرق بين العلم والعدم. والى هذا يستدلون على صحة ما في قوله تعالى: ولا فرق بين العلم والعدم.

والله تعالى أعلم بالصواب. فصل في حكم الفصل المذكور صوابا إلى ما سمعت من نفع قوله فلا يثبت به حكم
 شرعي على قوله في الفصلية على بطلانه هو ما في ذلك ما حكاه من عبارة من قوله: ولا فرق عند من يرى
 بين أن يكون الثابت به، فيها أصل الحكم بطلانه ما خلت في كونه صوابا لم يكن الزكاة راجعة عليه والأصل
 بقاءه أو كذا شيوخنا أصل قول السادة في الخارج من غير السجلين أنه كان قبل خروج الخارج من العلم والأصل
 البقاء حتى يثبت معارض الأصل عنه به آخر.

وهو من أن الحكماء إنما يتكلمون في الحكم الشرعي الذي يجعله القصد في مقابل الحق الأصلي على هذا يكون العلم
 في كل من لفظ الأبيات والحق في كلام القضاة في الجود به أن خلاف الحكم في إثبات الحكم الشرعي بالانتماء
 لا في إثبات الحق الأصلي لأنه سلم عنه وكذا خلاف ظاهر المصدر المذكور فإنه وجه الاستحالة إنما هو عدم
 العلم منه.

والدليل في عدم الفرق من هذه الجهة بين نفي الحكم الشرعي العلم وبين إثباته صوابا إلى أن الحكماء استدلوا صوابا إلى
 الدليل الذي هو منسب إليه لو كان الأصل البقاء كما كانت بنية الحق أولى بالاعتناء. فلهذا لا يلزم عدم
 إثبات الحق الأصلي بقاء الاستصحاب لموضوع أنه الاستصحاب المؤيد بنية الحق هو الاستصحاب الذي لا يلقى
 في لوجح ما يسأل في القضاة في من من الاستصحاب كلف من أنه إنما استلزم ذلك من قضاة لينة في الزمكا
 جيل الاطلاع على أدلة المكور بعد الغلبة عن أن وجه استلزامه.

دعوى عدم حصول العلم منه وإثباته إنما هي نظره على المعجزة الموهبة لما لا يكف من دون ملاحظة ما يتبعها
 وما يرد ما حكاه أن ما احتج به من الفصل بين الحكم الشرعي وبين الأمور الخارجية كما كان مبتدأ عليه

أما هذا لا يصحح ولا يخطئنا يعلم أن الحكم بكونه مطلقا شاملا جليا، وكيف كان فلم يجد هذا التفصيل كلاما
 من تعرض لجميع الآثار بل كلاما انتقائيا أيضا على ما سمعنا لا يخلو منه إلا أن خلاف المذكور ما هو من آثار الحكم
 الشرعي دون الثاني الأصل كما عرفت متنازعة وهو هذا لا دلت له بالتفصيل المذكور لأن هذا كما عرفت تفصيل
 بين الحكم الشرعي المطلق والحق الأصل الذي هو مقتضى التكليف وهو الذي يجري عنه بأحواله التي البراءة
 الأصلية وأما من هذا من التفصيل بين مطلق الوجود ومطلق الوجود من التفصيل الذي عنونه به المبحث
 أنه في كلام أحد من الخاصة والعامة لما علم حتى يفتش من دليله ويورد عليه كما ارد عليه سبحانه
 ضافا إلى عدم الثبوت بينهما لا من باب القبول ولا من باب التعبد
 وأما ما يورد على ثمة كلامه وهو جنة هذا من الدعوى له ما هو أهم منه نعم لا بأس بالاشارة إلى ما لا يثبت
 الاشارة إليه وهو انه اعترف بآخر كلامه بأن هذا التفصيل على القول بالتعبد مطلقا من التفصيل
 لأن على الوجود دافع لعدم ثالث في بقاء العدم فجميع الحد يان من جهة ذلك في دافع العدم وعلى
 الوجود
 بمرده عليه أنه لا بد من الاعتراف بحجية استحباب عدم الانتفاء وعدم بلوغ تمامية الانتفاء بل عدم
 الذي هو لازم الوجود في جميع مقامات ذلك في المقتضى لأن ذلك في بلوغ الغاية إنما هو شك في دافع عدم
 المبلوغ وقد ثبت اعتياده بالوجود الثلاثة المنقذة وأما اعتياده في ذلك في المقتضى عبثا لما يتوجه في
 هذا العدم لما لا وجودي -
 ودعوى أن الآثار المترتبة إما بالوجود أو بالعدم المقتضى تلك الوجود مع امكانها
 بقاءه الواضحة لأن عدم الانتفاء بقاءه الانتفاء ينظر أطر الحرف شيء واحدكم أحدهما بين حكم الآ
 بل لو قلنا بغير الأصل المقتضى سقوطه إن شاء الله بما لا بد عليه انعم الاستكمال أما
 ثرائه بطل من هذا الإيراد إما بآخر معناه لا سيما دعوى التفصيل المذكور التفصيل بين ذلك في الواقع
 وبين ذلك في المقتضى لجريان الاستحباب على التفصيل المذكور في الاعدام المذكور في ذلك في المقتضى
 لكنه يدرج بوجوبه في تلك الاعدام على التفصيل بين ذلك في الواقع وبين ذلك في المقتضى أيضا ضاربا

أما هذا لا يصحح ولا يخطئنا يعلم أن الحكم بكونه مطلقا شاملا جليا، وكيف كان فلم يجد هذا التفصيل كلاما
 من تعرض لجميع الآثار بل كلاما انتقائيا أيضا على ما سمعنا لا يخلو منه إلا أن خلاف المذكور ما هو من آثار الحكم
 الشرعي دون الثاني الأصل كما عرفت متنازعة وهو هذا لا دلت له بالتفصيل المذكور لأن هذا كما عرفت تفصيل
 بين الحكم الشرعي المطلق والحق الأصل الذي هو مقتضى التكليف وهو الذي يجري عنه بأحواله التي البراءة
 الأصلية وأما من هذا من التفصيل بين مطلق الوجود ومطلق الوجود من التفصيل الذي عنونه به المبحث
 أنه في كلام أحد من الخاصة والعامة لما علم حتى يفتش من دليله ويورد عليه كما ارد عليه سبحانه
 ضافا إلى عدم الثبوت بينهما لا من باب القبول ولا من باب التعبد
 وأما ما يورد على ثمة كلامه وهو جنة هذا من الدعوى له ما هو أهم منه نعم لا بأس بالاشارة إلى ما لا يثبت
 الاشارة إليه وهو انه اعترف بآخر كلامه بأن هذا التفصيل على القول بالتعبد مطلقا من التفصيل
 لأن على الوجود دافع لعدم ثالث في بقاء العدم فجميع الحد يان من جهة ذلك في دافع العدم وعلى
 الوجود
 بمرده عليه أنه لا بد من الاعتراف بحجية استحباب عدم الانتفاء وعدم بلوغ تمامية الانتفاء بل عدم
 الذي هو لازم الوجود في جميع مقامات ذلك في المقتضى لأن ذلك في بلوغ الغاية إنما هو شك في دافع عدم
 المبلوغ وقد ثبت اعتياده بالوجود الثلاثة المنقذة وأما اعتياده في ذلك في المقتضى عبثا لما يتوجه في
 هذا العدم لما لا وجودي -
 ودعوى أن الآثار المترتبة إما بالوجود أو بالعدم المقتضى تلك الوجود مع امكانها
 بقاءه الواضحة لأن عدم الانتفاء بقاءه الانتفاء ينظر أطر الحرف شيء واحدكم أحدهما بين حكم الآ
 بل لو قلنا بغير الأصل المقتضى سقوطه إن شاء الله بما لا بد عليه انعم الاستكمال أما
 ثرائه بطل من هذا الإيراد إما بآخر معناه لا سيما دعوى التفصيل المذكور التفصيل بين ذلك في الواقع
 وبين ذلك في المقتضى لجريان الاستحباب على التفصيل المذكور في الاعدام المذكور في ذلك في المقتضى
 لكنه يدرج بوجوبه في تلك الاعدام على التفصيل بين ذلك في الواقع وبين ذلك في المقتضى أيضا ضاربا

في هذه الجهة أيضا فيجب عليها تعالى انشا وجبته في الوجود في ذلك في المقتضح لغيره بل لا يحكم
 الوجودية على استصحاب الاعداد المذكور فلا يتوجب نحو على انشا في الوجود في ذلك في المقتض
 ثم يبرى هذا الاجراء لحداد لوه في اول كلامه من قوله: نعم لو قلنا يا غياثه من باب السعيد
 مع انه لا يراى لثوهم المتعبد في حرم من ثوهم من كلامه المقتض لا يسامح ان مقتضا السعيد هو الاطلاق
 لا المقتض بل لما عرفت من ان من جملة الاستصحاب الحدى الملازم لكل وجودى هو استصحاب عدمه
 وعدم ادقاعه وأما ذلك المبدأ انه لا يرب أن حكم عدم العدم وعدم الانتفاع بين كمال الوجود والبقاء
 أهل الحرف بحيث ثوهم منه بعض المتكافئ ان عدما لعدم بين الوجود في صالة الصدرد بقاءه بوضوح انه فرد
 من أفراد العدم وأنه لازم الوجود لا عكسه
 وكيف كان سواء الزوم بحيث ينزهم منه الحقيقة فضلا عن كون كماله كمال القول بالمتعبد بغيره
 هذا لعدم في جميع الوجوديات ويزيد عليه أمكا مباد لا حاجة في ذلك إلى استصحاب عدم الاضداد
 المقادير ما كان من غير كون أصلا متباعد أنا نحو ان شاء الله اعتبار الأصل الميت أيضا بل هذا بغيره
 المذكور على القول بالسعيد أيضا
 ثم إنه على فرض وجود المقتضيل المذكور ودعوة إلى تحاد وكيف يمكن أن يجمع لعدم الاعتناء في خصوص
 الوجودى ولا اعتناء في خصوصى الحدى بأدلة الثانية مطلقا المقتضين مطلقا مع أن كلامها على فرض
 تامية يقتضى الاطلاق ثم إنه كيف يدعى أن المواد أيضا تتبع مقتضى الضيق بالمتعبد واستصحاب عدم
 الرابع مع أنها مخرجه في استصحاب الوجود والعلية وهو ما من الأمور الوجودية المترسك في وانها
 وهذا كلف من بوان الأصلية ذلك المصير مع وجود ذلك السعيد إنه بلا خطا المقتضى والفتنة في حرم
 وهو المقصود بالذات في كل نظام من الأحكام والموثوعات ولما كان يقين ذلك آخره فان هو السعيد
 في هذا ذلك
 كما أن جلاضه فاذكر ما من جو بان الاستصحاب في الاعداد المذكورة المترسكها تلك في الرابع فلهذا في آخر
 كلامه الذي بلا خطه فالأصناف أفران القولين في هذا القسم نوحه إن استصحاب عدم الانتفاع

في هذه الجهة أيضا فيجب عليها تعالى انشا وجبته في الوجود في ذلك في المقتضح لغيره بل لا يحكم
 الوجودية على استصحاب الاعداد المذكور فلا يتوجب نحو على انشا في الوجود في ذلك في المقتض
 ثم يبرى هذا الاجراء لحداد لوه في اول كلامه من قوله: نعم لو قلنا يا غياثه من باب السعيد
 مع انه لا يراى لثوهم المتعبد في حرم من ثوهم من كلامه المقتض لا يسامح ان مقتضا السعيد هو الاطلاق
 لا المقتض بل لما عرفت من ان من جملة الاستصحاب الحدى الملازم لكل وجودى هو استصحاب عدمه
 وعدم ادقاعه وأما ذلك المبدأ انه لا يرب أن حكم عدم العدم وعدم الانتفاع بين كمال الوجود والبقاء
 أهل الحرف بحيث ثوهم منه بعض المتكافئ ان عدما لعدم بين الوجود في صالة الصدرد بقاءه بوضوح انه فرد
 من أفراد العدم وأنه لازم الوجود لا عكسه
 وكيف كان سواء الزوم بحيث ينزهم منه الحقيقة فضلا عن كون كماله كمال القول بالمتعبد بغيره
 هذا لعدم في جميع الوجوديات ويزيد عليه أمكا مباد لا حاجة في ذلك إلى استصحاب عدم الاضداد
 المقادير ما كان من غير كون أصلا متباعد أنا نحو ان شاء الله اعتبار الأصل الميت أيضا بل هذا بغيره
 المذكور على القول بالسعيد أيضا
 ثم إنه على فرض وجود المقتضيل المذكور ودعوة إلى تحاد وكيف يمكن أن يجمع لعدم الاعتناء في خصوص
 الوجودى ولا اعتناء في خصوصى الحدى بأدلة الثانية مطلقا المقتضين مطلقا مع أن كلامها على فرض
 تامية يقتضى الاطلاق ثم إنه كيف يدعى أن المواد أيضا تتبع مقتضى الضيق بالمتعبد واستصحاب عدم
 الرابع مع أنها مخرجه في استصحاب الوجود والعلية وهو ما من الأمور الوجودية المترسك في وانها
 وهذا كلف من بوان الأصلية ذلك المصير مع وجود ذلك السعيد إنه بلا خطا المقتضى والفتنة في حرم
 وهو المقصود بالذات في كل نظام من الأحكام والموثوعات ولما كان يقين ذلك آخره فان هو السعيد
 في هذا ذلك
 كما أن جلاضه فاذكر ما من جو بان الاستصحاب في الاعداد المذكورة المترسكها تلك في الرابع فلهذا في آخر
 كلامه الذي بلا خطه فالأصناف أفران القولين في هذا القسم نوحه إن استصحاب عدم الانتفاع

الوطوبئة استعجاب يدي ذلك فيه من حب الارتفاع باعتداله واستعجاب عبادة أخرى عن استعجاب
الوطوبئة في ثوبها عليه حكم الوطوبئة وعدم الارتفاع وإن كان لا يتم وجود الوطوبئة لأنفسه خلافاً لآنها
شيئاً واحداً الحكم الثابت للوطوبئة لأنهم يبين حكم عدم الارتفاع بوجوب استعجاب عدم الارتفاع فينادي
المشركون .

دَيْنَ ثَالِثًا: إِنْ اسْتَحْبَابُ الْأَعْلَامِ فِي ذَلِكَ فِي الْخَفْضِ كَمَا اسْتَحْبَابُ الوجودِ فِي خَفْضِ ذَلِكَ فِي الْخَفْضِ مِنْ
حَيْثُ إِنْ سَكَنَ حَيْثُ فِي الْخَفْضِ عَادَ عَلَيْهِ الْإِبْرَادُ بَعْدَ الْأَعْلَامِ مِنْ عِلْمِ الْغَوْثِ مِنْ أَفْهَامِ الْعَدَمِ لِأَنَّ الوجودَ
رَافِعٌ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَيْ رَجُوعًا فَإِنَّ الْخَفْضَ الْمَذْكُورَ رَجَعَ إِلَى الْفَضْلِ أَوْ رَجَعَ إِلَى الْفَضْلِ بَيْنَ الْعَدَمِ الَّذِي
يَخْفَى بِجَوَادِ ذَلِكَ فِي الرَّافِعِ وَيُغَيَّبُ عَلَى عِلْمِ الرَّافِعِ أَوْ سَرَعَى.

وبين حلقه الوجودى والشم الآخرين المحوى وهو الذى سلكه المفسرون فى الواقع الذى لا يقرب على
عده أى شئ سوى لخدم اعتياده أيضا معروى الختام الذى هو الاعيان فى باب التعبد عدم اعتبار ال
المثبت إلا أن يكون سواه بالافتراض بأشمل ما ذكرنا من قبل. مضانا إلى أنه كفى بشارى هذا الفصل
مخشاكم فى ذمة الأصول الخارجية أى كم يحتاجون فى جميع أقسام التركة بالنسبة الوجود إلى الاستحباب
الوجودى الذى هو معتبر عنكم أيضا إذا وجد الاستحباب عدم وجود الواقع أى ثبات عدم راضية
الموجود إلا لعل الأصل المثلث.

ولا يمكن استصحاب عدم راضية نفسك في راضية لعدم ميثاقك جائته السابقة فلا بد من إجزاء الأصل
الوجودي ذاته كان الأصل المعرفي ميباد الوجودي ميباد الأدل حكم على الثاني إلا أنه لا يمكن
الأخر التوحي عليه إلا بواسطة الآثار العقلية مستط عن الأغنياء في الأصل الحكم عليه سلباً عن الحكم
بالأصل الوجودي في هذا التوحي معترضة كما هو معترضة عند الفصل المعرفي هناك مع أن أصل
وجود هذا الفصل هو التوحي أو توحي والاستناد فيه إلى الأبطال المعرفية الأغنياء الوجودي
أما توحي آخر.

دستگاه اجساد و خصوصاً آنکه در الرابع فرضه است و علم اعیان و الاصل الیه عند فرضه دافع.

فإذا كان بناءً وجميع أموره على وجود الغرض المخصوص أنه ثابت بالأصل المتيقن حتى يصادف تخالفكم ولا يثبت
منه فرد ينبغي الاستدلال عليه بما لا يخفى من قبح اعتباره من باب الغش أو التبرع بأنه ثابت بعلمنا لكم حتى لا
يوجد عليه اشتراككم ثم إنه وإن طال البحث في هذا القول الذي لا وجود له
وكنى لا يأتى من غير الكلام فيه بقاءه بصريحها ضاه سكا وهو أنه قد يورد على قول من هذا العلامة أنه الك
أيضا من غير جهة الواجب فإذا أكد بعده عند الك يثبت عليه شوا جميع الأحكام المؤتممة على الوجود
الذي شك فيه من جهة الواجب بأنه إنما يتبع في ما إذا كان ذلك الوجود من الآثار المؤتممة لعدم الداء
والاكان الأصل من الأصول المتينة لأنه جارية أبحاث المختص بالكلية
ثم يوجب المختص بالفتح وهو الك التوى عليه وهو اعترافه بمأله الأصل المتيقن بأن استصحاب
عدم المانع لأجل إثبات ثوب المختص على المختص من الأصول المتينة لأن ثوب المختص على المختص
عند عدم المانع من هذا الزايم الخطية لعدم المانع ولا يثبت في عدم التوى بينما استصحاب عدم المانع
وبين استصحاب عدم الواجب من هذه الجهة ولكن المختص بالانفراد بما يورد في تنصده فالك
في وجود الواجب أو المانع التوى
فيما في المقام دعوى بأن إحصاءه وإن الأصل ليس بيننا عند الك في وجود الواجب أو المانع التوى
لم يكن الوجود الذي يثبت في راحة أو راحة آخر شرعا لعدم الواجب أو المانع وأدب بالأصل
مؤيد المختص على المختص
ثانيتها - أنه ثبت عند الك قد رخصه أو ما نية التوى الوجود شرعا بأن رما عند الك في الواجب
أو المانع في الأمور الخارجية من غير كون بين الك في وجود الواجب أو المانع وبين الك في رخصه
أو ما نية التوى الوجود
لذا على الأولى أن عدم الواجب والمانع التوى من قبله صوغ لكم الذي يوجب على المختص بالكلية
التوى إنما يوجب على الك على المختص المختص بعدم الواجب والمانع بالكلية التوى أثر كل من المختص
عدم الواجب والمانع بعد حواها بالوجوب أو بالأصل أو أحدها بالوجوب والآخر بالأصل يوجب عليها

فإذا كان بناءً وجميع أموره على وجود الغرض المخصوص أنه ثابت بالأصل المتيقن حتى يصادف تخالفكم ولا يثبت
منه فرد ينبغي الاستدلال عليه بما لا يخفى من قبح اعتباره من باب الغش أو التبرع بأنه ثابت بعلمنا لكم حتى لا
يوجد عليه اشتراككم ثم إنه وإن طال البحث في هذا القول الذي لا وجود له
وكنى لا يأتى من غير الكلام فيه بقاءه بصريحها ضاه سكا وهو أنه قد يورد على قول من هذا العلامة أنه الك
أيضا من غير جهة الواجب فإذا أكد بعده عند الك يثبت عليه شوا جميع الأحكام المؤتممة على الوجود
الذي شك فيه من جهة الواجب بأنه إنما يتبع في ما إذا كان ذلك الوجود من الآثار المؤتممة لعدم الداء
والاكان الأصل من الأصول المتينة لأنه جارية أبحاث المختص بالكلية
ثم يوجب المختص بالفتح وهو الك التوى عليه وهو اعترافه بمأله الأصل المتيقن بأن استصحاب
عدم المانع لأجل إثبات ثوب المختص على المختص من الأصول المتينة لأن ثوب المختص على المختص
عند عدم المانع من هذا الزايم الخطية لعدم المانع ولا يثبت في عدم التوى بينما استصحاب عدم المانع
وبين استصحاب عدم الواجب من هذه الجهة ولكن المختص بالانفراد بما يورد في تنصده فالك
في وجود الواجب أو المانع التوى
فيما في المقام دعوى بأن إحصاءه وإن الأصل ليس بيننا عند الك في وجود الواجب أو المانع التوى
لم يكن الوجود الذي يثبت في راحة أو راحة آخر شرعا لعدم الواجب أو المانع وأدب بالأصل
مؤيد المختص على المختص
ثانيتها - أنه ثبت عند الك قد رخصه أو ما نية التوى الوجود شرعا بأن رما عند الك في الواجب
أو المانع في الأمور الخارجية من غير كون بين الك في وجود الواجب أو المانع وبين الك في رخصه
أو ما نية التوى الوجود
لذا على الأولى أن عدم الواجب والمانع التوى من قبله صوغ لكم الذي يوجب على المختص بالكلية
التوى إنما يوجب على الك على المختص المختص بعدم الواجب والمانع بالكلية التوى أثر كل من المختص
عدم الواجب والمانع بعد حواها بالوجوب أو بالأصل أو أحدها بالوجوب والآخر بالأصل يوجب عليها

الرائع من ان عدم الواقع را مانع ما خوذ على وجه الجزئية في موضوع الحكم الشرعي المنسوب على الوجود
 الذي هو المختص بالكون بولدا امكالا آخر على الاستصحاب الوجود في خصوص موارد المك في ما تعية أو
 اخصية الشيء الموجد شرعا كما لذي عقيب الطهارة ونحوه لا اجل الا بالاعتوان بأحد احوج لا يقول هو
 يشي سهاو ذلك الاشكال ان استصحاب الطهارة مع المك المذكور بعد بحيث الذي بعد الموضع لا يثبت ان
 الموضع هو الموضع الذي لم ينعقبه الحدث بعد ما عرفت من عدم استكان احواز عدم مد بقاء الذي باستصحاب
 عدم الواقع
 والمفروض ان موضوع جواز الصلاة هو الموضع المفيد بعدم الحدث ولا يثبت باستصحاب الموضع الا نفسه
 واما جده فلا ولا يجوز الصلاة بطلان الموضع سواء نضبه الحدث أم لا والمفروض ان هذا الموضع مكوك
 في أنه مع الحدث اوسع عدم الحدث ولا يكن ثوب لب انه مع عدم الحدث على استصحاب نفس الموضع الا على القول
 بالاصل المتيقن لان عدم تأخيرة الذي من الأناذ العظيمة بفساد الموضع بعد الذي كما عرفت انه لا يكتفي
 أيضا على استصحاب عدم الواقع الا على هذا القول إلى ما تم في جواب الاشكال
 ولا يفرق الا بالاعتوان بالاصل المتيقن وح يكن احواز قيد الموضوع وهو عدم الحدث ايا باستصحاب نفس
 الموضع ايا باستصحاب عدم الواقع ايا بالاعتوان بجواز ترتيب المختص بالفتح على المختص بالكون مع المك
 في الواقع وعدم احواز عدمه ولا بالاصل مع استكانا حقيقاه وما خوذ في عدم الواقع الشرعي موضوع الحكم
 المترتب على المختص بالكون اذ لو اعترف بالاصل المتيقن امكن احواز قيد الموضوع وتوجب الحكم الشرعي كما انه
 مع الاعتوان الثاني استكانا حقيقاه أيضا يمكن
 ولكنه لا يفتقر بالاصل المتيقن بالضرورة وكذا لا يترتب المختص بالفتح مع التفتة الواقع عدم احواز
 عدمه أصلا كما هو المصريح به في الكتاب في مزمرة واما استكانا حقيقاه فلازمه عدم الابرار السابق عليه ^{الظن}
 حتى في صورة المك في وجود الواقع الشرعي لا عرفت من أنه لم يكن عدم الواقع ما خوذ في الموضوع لم يكن
 يوجب على استصحاب عدم الواقع لا تعني بناء المختص بالكون المختص بالفتح فلا على القول بالاصل المتيقن
 إذا عرفت هذا فنقول

الرائع من ان عدم الواقع را مانع ما خوذ على وجه الجزئية في موضوع الحكم الشرعي المنسوب على الوجود
 الذي هو المختص بالكون بولدا امكالا آخر على الاستصحاب الوجود في خصوص موارد المك في ما تعية أو
 اخصية الشيء الموجد شرعا كما لذي عقيب الطهارة ونحوه لا اجل الا بالاعتوان بأحد احوج لا يقول هو
 يشي سهاو ذلك الاشكال ان استصحاب الطهارة مع المك المذكور بعد بحيث الذي بعد الموضع لا يثبت ان
 الموضع هو الموضع الذي لم ينعقبه الحدث بعد ما عرفت من عدم استكان احواز عدم مد بقاء الذي باستصحاب
 عدم الواقع
 والمفروض ان موضوع جواز الصلاة هو الموضع المفيد بعدم الحدث ولا يثبت باستصحاب الموضع الا نفسه
 واما جده فلا ولا يجوز الصلاة بطلان الموضع سواء نضبه الحدث أم لا والمفروض ان هذا الموضع مكوك
 في أنه مع الحدث اوسع عدم الحدث ولا يكن ثوب لب انه مع عدم الحدث على استصحاب نفس الموضع الا على القول
 بالاصل المتيقن لان عدم تأخيرة الذي من الأناذ العظيمة بفساد الموضع بعد الذي كما عرفت انه لا يكتفي
 أيضا على استصحاب عدم الواقع الا على هذا القول إلى ما تم في جواب الاشكال
 ولا يفرق الا بالاعتوان بالاصل المتيقن وح يكن احواز قيد الموضوع وهو عدم الحدث ايا باستصحاب نفس
 الموضع ايا باستصحاب عدم الواقع ايا بالاعتوان بجواز ترتيب المختص بالفتح على المختص بالكون مع المك
 في الواقع وعدم احواز عدمه ولا بالاصل مع استكانا حقيقاه وما خوذ في عدم الواقع الشرعي موضوع الحكم
 المترتب على المختص بالكون اذ لو اعترف بالاصل المتيقن امكن احواز قيد الموضوع وتوجب الحكم الشرعي كما انه
 مع الاعتوان الثاني استكانا حقيقاه أيضا يمكن
 ولكنه لا يفتقر بالاصل المتيقن بالضرورة وكذا لا يترتب المختص بالفتح مع التفتة الواقع عدم احواز
 عدمه أصلا كما هو المصريح به في الكتاب في مزمرة واما استكانا حقيقاه فلازمه عدم الابرار السابق عليه ^{الظن}
 حتى في صورة المك في وجود الواقع الشرعي لا عرفت من أنه لم يكن عدم الواقع ما خوذ في الموضوع لم يكن
 يوجب على استصحاب عدم الواقع لا تعني بناء المختص بالكون المختص بالفتح فلا على القول بالاصل المتيقن
 إذا عرفت هذا فنقول

أما إن يفتقر بما حُصِفناه أو لا فعلى الأول لا يجدى الاستصحاب الوجودى في موارد الثلثة التامة المانعة لعدم استكان احراز موضوع الحكم الشرعى إلا على القول على الأصل المبيّث وعلى الثاني في برد الإبراء المانعة باللائحة ولا يمكن تلك استصحاب عدم الواقع في شق من الصور إلا على الأصل المبيّث أيضا، والمفروض عدم الاغتراف به فلا بد للثقة بجميع صور الثلثة الواقع من الحذف بالاستصحاب الوجودى تنقضي بإحدى هذا المقتضى بخلافه، ثم إن ما حُصِفناه مما لا يمكن استصحابه محال لا يفتقر على ما تأمل سلفه أدلة الدلالة على الواقع والمانع كما لا يخفى أمّا أوجه حقيقة ذواته الأولى من موارد الثلثة في رتبة الحقيقة والحقيقة مع خالف تلك الأيام بموجب استصحاب الموضوع، وكما هو أيضا بوجود الحكم بعدم التزم مع الثلثة كون الحقيقة والحقيقة قوما مع فم ما حُصِفناه إليها أكان الاستدلال بالحقيقة على اعتبار الأصل المبيّث لا يفتقر من أن استصحاب الموضوع لا يمكن في إحراز موضوع الحكم الذى هو الموضوع المضطرب لعدم الحدس بل لا بد من احراز عدم الحدس أيضا.

والحال أنه لا يمكن احرازه إلا بالأصل المبيّث في مورد الحقيقة وهو أن تلك في خاصية الحقيقة والحقيقة فتدلى على أن استصحاب الموضوع في زمان تلك يثبت عدم حدوث الواقع ويجوز موضوع الحكم ثباتا إلى ما حُصِفناه إن شاء الله تعالى من أن احزاد الاستصحاب هي بما تدل على اعتبار مطلق الاستصحاب في ما يؤثر عليه أو شوى دلو بمسائل بقرنة عطفية أو عادية.

نعم لا فضل ما إذا لم يترتب عليه أو شوى أصلا لعدم دبطج بالاشاع ثم إنه يرد عليه استحالة موضوع على استكان الأصل المبيّث وهو أنه لا يمكن ترتب المقتضى بالمقتضى على المقتضى في شق من موارد الثلثة المانع والواقع إلا إذا كان المقتضى المقتضى من الآثار الشرعية لعدم المانع والواقع إلا أن يترتب بامتنان ترتب المقتضى على المقتضى ولو مع الثلثة وعدم الاحراز إلا أن يثبت في دفع ذلك كله بأن الواقعة حقيقة.

فبريد عليه أن لا استدل بالثقة الملائكة تلك الكلية التى لم يسلح حاله الدائنة بالكلية ولا يصح بها أن ما نحن فيه مثله وإن أمكنه ما نحن فيه أمكن ترتب أيضا مستحب عدم الأذى للكونه صفات الخلق وبما أن هذا الماء ليس كذا مع أنه محضوف بأنه لا يمكن لجبين الغد باستصحاب الكل في ما إذا تردد فيه فودع كونه من هذا الكل وبين كونه فودع من كل آخر مثل الماء المحض فودع مثل الماء لأن الماء مودد بين كونه من أفراد الكل وبين كونه من أفراد

الكلية بالثقة الملائكة تلك الكلية التى لم يسلح حاله الدائنة بالكلية ولا يصح بها أن ما نحن فيه مثله وإن أمكنه ما نحن فيه أمكن ترتب أيضا مستحب عدم الأذى للكونه صفات الخلق وبما أن هذا الماء ليس كذا مع أنه محضوف بأنه لا يمكن لجبين الغد باستصحاب الكل في ما إذا تردد فيه فودع كونه من هذا الكل وبين كونه فودع من كل آخر مثل الماء المحض فودع مثل الماء لأن الماء مودد بين كونه من أفراد الكل وبين كونه من أفراد

يبيد أن يكون صادقا لهم بيان الحكم في مثل هذه الأمور الذي ليس حكما شرعيا وإن كان يمكن أن يبيح من الحكم
شرعي وهذا ما يقال أن الاستصحاب في الأمور الخارجية لا عبرة بشئ.
وهو أنه لا انقضاء بالأحكام الجزئية على غيرها في الثوب من حيث عدم ملائمة القياس خاصة من حيث ملائمة
لها تأويلها بها أيضا ليس من وظيفة الشارع ولا من وظيفة المفسر ولا جود الاستناد بها إلى التقليد بل إلى
الأمارات المتعددة لا يثبت أن هذه هي الحادثة مثلا لينة ونحوها وإنما وظيفة الشارع والمفسر من
حيث إنه سادع ومجمل ومبين للروح بيان الأحكام الكلية المشبهة بالرجعية.
وأما تأويلها بالمحل ونوعه إن الذي ليس من وظيفة الشارع إنما هو بيان الحكم الجزئي للوضع الجزئي من حيث
إنها جزئية مثلا أن يبين أنه يجب الصلاة مثلا لزيد من حيث إنه زيد وعمر وهكذا أو أنه إذا لاقى
ثوب زيد من حيث إنه ثوب وبخاصة جزئية خصوصها من حيث إنها تلك الخاصة الخاصة مع الوظيفة
الجزئية من حيث إنها تلك الوظيفة الخاصة فليس لأن العهد الراشع من النسخ الخاص في الزمان والمكان
والحكم كذلك إلى غير ذلك من الأغراض المستصعبة بوجوب التمسك بالاعتقال أو طول العمل وأما
ذلك لو فوج أن الجزئية مع أنها مبرحسودة لا يمكن بقاء أحكامها من حيث إنها جزئية لا ينفصل بها
نوع من حيث خصوصياتها ما هو ذلك الأحكام الشرعية من المصالح والمفاسد الكائنة في صلتها تلك
الأحكام أو في تلك الأحكام لو فوج أنه لا بد كلية لزيدية زيد وكونه ابن عمود في صفة كذا في بلد
كذا في مكان كذا من البلد ولونه الخاص ولونه وعرضه وأما ذلك الصلاة فصلة الصلاة ومدة ثوب الخ
وتغير الثوب بل لانه العجاسة ونحوها بل إنما نشأ به بيان الحكم الكلي المقتضى بالاعتقال الكلي الصادر من
الكلي لوجود الملائكة في الكليات.
ثم يبيد أن العطف بين الكليات والجزئيات بعدد فوج عدم ملائمة الخصومات في الحكم الكلي فيقيم على أن
أخذها - وأشبهه بغير موضوع راقي ثابها طاهر في مثل موضوع استنبه كلمة الواشي وكان الذي إنما
تعلقوا بالحكم والعطف بغير الكليات والجزئيات ملقا الملائكة ذلك مع حكم بأن الحكم المستنبط الخ مع
كلى الحكم وكل الموضوع المستنبط كلى الموضوع العرف إنه إلى المبرحسودة سابقا شك في بقاء وجه الحكم

يبيد أن يكون صادقا لهم بيان الحكم في مثل هذه الأمور الذي ليس حكما شرعيا وإن كان يمكن أن يبيح من الحكم
شرعي وهذا ما يقال أن الاستصحاب في الأمور الخارجية لا عبرة بشئ.
وهو أنه لا انقضاء بالأحكام الجزئية على غيرها في الثوب من حيث عدم ملائمة القياس خاصة من حيث ملائمة
لها تأويلها بها أيضا ليس من وظيفة الشارع ولا من وظيفة المفسر ولا جود الاستناد بها إلى التقليد بل إلى
الأمارات المتعددة لا يثبت أن هذه هي الحادثة مثلا لينة ونحوها وإنما وظيفة الشارع والمفسر من
حيث إنه سادع ومجمل ومبين للروح بيان الأحكام الكلية المشبهة بالرجعية.
وأما تأويلها بالمحل ونوعه إن الذي ليس من وظيفة الشارع إنما هو بيان الحكم الجزئي للوضع الجزئي من حيث
إنها جزئية مثلا أن يبين أنه يجب الصلاة مثلا لزيد من حيث إنه زيد وعمر وهكذا أو أنه إذا لاقى
ثوب زيد من حيث إنه ثوب وبخاصة جزئية خصوصها من حيث إنها تلك الخاصة الخاصة مع الوظيفة
الجزئية من حيث إنها تلك الوظيفة الخاصة فليس لأن العهد الراشع من النسخ الخاص في الزمان والمكان
والحكم كذلك إلى غير ذلك من الأغراض المستصعبة بوجوب التمسك بالاعتقال أو طول العمل وأما
ذلك لو فوج أن الجزئية مع أنها مبرحسودة لا يمكن بقاء أحكامها من حيث إنها جزئية لا ينفصل بها
نوع من حيث خصوصياتها ما هو ذلك الأحكام الشرعية من المصالح والمفاسد الكائنة في صلتها تلك
الأحكام أو في تلك الأحكام لو فوج أنه لا بد كلية لزيدية زيد وكونه ابن عمود في صفة كذا في بلد
كذا في مكان كذا من البلد ولونه الخاص ولونه وعرضه وأما ذلك الصلاة فصلة الصلاة ومدة ثوب الخ
وتغير الثوب بل لانه العجاسة ونحوها بل إنما نشأ به بيان الحكم الكلي المقتضى بالاعتقال الكلي الصادر من
الكلي لوجود الملائكة في الكليات.
ثم يبيد أن العطف بين الكليات والجزئيات بعدد فوج عدم ملائمة الخصومات في الحكم الكلي فيقيم على أن
أخذها - وأشبهه بغير موضوع راقي ثابها طاهر في مثل موضوع استنبه كلمة الواشي وكان الذي إنما
تعلقوا بالحكم والعطف بغير الكليات والجزئيات ملقا الملائكة ذلك مع حكم بأن الحكم المستنبط الخ مع
كلى الحكم وكل الموضوع المستنبط كلى الموضوع العرف إنه إلى المبرحسودة سابقا شك في بقاء وجه الحكم

ببقائه ثم يلقى العقل بين تلك الكليات وجوباً فيها
 إذا عرفت هذا ينبغي أن يبان أن حكم كل الأمور الخارجية من شأن الشارع من غير فرق بين الحكم الذاتي
 المتعلق بالأمور الخارجية وبين الظاهرية المتعلقة بالأمور الشخصية كحكمه الذاتي والشارع إنما
 يحكم بأن كل الماء طاهر وأما أن هذا الماء الموجود في هذا المكان أيضاً طاهر فليس إلا من باب تطبيق
 العقل على الشارع إنما يحكم بأن كل الشئ للطهارة والنجاسة طاهر
 وأما أن هذا الماء المتشبه الموجود في هذا المكان طاهر فليس أيضاً إلا من باب التطبيق المذكور ولما كان
 ليس من شأن الشارع بيان الحكم الظاهري لهذا الماء المتشبه من حيث هو وكذا ليس من شأنه بيان حكم
 الواقع كذلك وهذا الكمال وضوحه لا يحتاج إلى شاهد كقولنا يابس بالاشهاد بوجوبه محدث
 صدقته المزموع في بحث البراءة حيث قال بعد قوله كل شئ لك خلال وذلك مثل الثوب
 ووجوبه أخرى حيث قال سأضربك عن الجين وغيره ولعل التوهم نشأ من أن نفس الحكم ببقاء هذه
 الأمور مثل الرطوبة واليبوسة وثبات زبد وفقد عمر ونحوها ليس مكملاً شرعياً ولذا وصف الحكم في
 هذه الأمور بقوله الذي ليس حكم شرعي وإنه تعالى عدم ثبوت أثر شرعي على الحكم ببقائه أيضاً
 الحكم ببقائه زبد وفقد عمر ونحوها ليس مكملاً شرعياً والماء الكفائي المحض ذلك من الأمور
 التي لا يترتب على بقاءها وعدم بقاءها حكم شرعي حتى أحسن الحكمين ولا يطرقها بالشرع أصلاً
 وكأنه استدل عليه الضحك بأنها خارجة الاستصحاب مما يترتب عليه حكم شرعي وعدمه في غيره ونزاه
 أنها من الحقيقة التي لا يصدق عليها لا تغرق في جري الاستصحاب جري المكلد الاكلا ذلك بل
 حكمه لعدم ظهوره بالأخبار فيها أنها مورد جوب بقاءه وليس شأن الشارع ببيان الجزئيات من حيث إنشأ
 جزئيات

ببقائه ثم يلقى العقل بين تلك الكليات وجوباً فيها
 إذا عرفت هذا ينبغي أن يبان أن حكم كل الأمور الخارجية من شأن الشارع من غير فرق بين الحكم الذاتي
 المتعلق بالأمور الخارجية وبين الظاهرية المتعلقة بالأمور الشخصية كحكمه الذاتي والشارع إنما
 يحكم بأن كل الماء طاهر وأما أن هذا الماء الموجود في هذا المكان أيضاً طاهر فليس إلا من باب تطبيق
 العقل على الشارع إنما يحكم بأن كل الشئ للطهارة والنجاسة طاهر
 وأما أن هذا الماء المتشبه الموجود في هذا المكان طاهر فليس أيضاً إلا من باب التطبيق المذكور ولما كان
 ليس من شأن الشارع بيان الحكم الظاهري لهذا الماء المتشبه من حيث هو وكذا ليس من شأنه بيان حكم
 الواقع كذلك وهذا الكمال وضوحه لا يحتاج إلى شاهد كقولنا يابس بالاشهاد بوجوبه محدث
 صدقته المزموع في بحث البراءة حيث قال بعد قوله كل شئ لك خلال وذلك مثل الثوب
 ووجوبه أخرى حيث قال سأضربك عن الجين وغيره ولعل التوهم نشأ من أن نفس الحكم ببقاء هذه
 الأمور مثل الرطوبة واليبوسة وثبات زبد وفقد عمر ونحوها ليس مكملاً شرعياً ولذا وصف الحكم في
 هذه الأمور بقوله الذي ليس حكم شرعي وإنه تعالى عدم ثبوت أثر شرعي على الحكم ببقائه أيضاً
 الحكم ببقائه زبد وفقد عمر ونحوها ليس مكملاً شرعياً والماء الكفائي المحض ذلك من الأمور
 التي لا يترتب على بقاءها وعدم بقاءها حكم شرعي حتى أحسن الحكمين ولا يطرقها بالشرع أصلاً
 وكأنه استدل عليه الضحك بأنها خارجة الاستصحاب مما يترتب عليه حكم شرعي وعدمه في غيره ونزاه
 أنها من الحقيقة التي لا يصدق عليها لا تغرق في جري الاستصحاب جري المكلد الاكلا ذلك بل
 حكمه لعدم ظهوره بالأخبار فيها أنها مورد جوب بقاءه وليس شأن الشارع ببيان الجزئيات من حيث إنشأ
 جزئيات

بشرطها هو ذلك المشاء وكلفه مع ذلك كله صغيرا اذا من شئ من الامور الخارجية الا ان يخلو به حكم
شئى راى او ظاهرى بالهنية الى من له شغل او شياطينها كما لا يخفى والحكم الشرعى لا يخلو بها فذلك
لازم بالها دائما من حيث اصل الوجود والبقاء وذكره لا زاما لبقائها وان لم يكن لازما لاصل وجودها
فالمراد من حكم الشارع ببقائها هو الحكم بترتيب لوازمها الشرعية ببقائها في حلق استصحاب حياة ذلك الحكم الشرعى
الذى هو لازم وجوده دائما هو وجوب انما واجب المصلحة مثلا
والحكم الشرعى الذى هو لازم لبقائه فقط هو انما قال بالبودة الى الله لا ينقل الى الا بعلوم ثلث الحوادث
والمراد من انما كان جاعل العلم بحياة وبقائها انما كانت حين المصلحة بقاء حياة ذلك الحكم الشرعى بقاء
ذلك براد به ترتيب ما ذكرنا ان كله يقول المصلحة القائمة على حياته كذلك ايضا لو كان ما ذكره من ان
ما انما من الحكم ببقاء الامور الخارجية كان ما انما في جعل الامارات في الامور الخارجية انما ما هو وجوبها
فقد جوا انما الاستصحاب
كذلك كان منشأ الزعم انما هو ما ذكرناه وهو الذى كلفه ظاهريه لم يكن من جاس قوله الذى لم يكن
شويا على ما حكاه في هذا المقام من قوله انما ليس كما ما شرعية على ما في القول الحادى عشر
التجديد ان ظاهريه لا ينطبق ايضا فمن المتيقن السابق والى ان انما انما هو الوجوه كلفه بقاء حياته
بغير حكم الشارع بوجوبه حتى يرد عليه المقتضى بالظهور سابقا بل لو كان منشأ ذلك لم يكن
المقتضى حقا بالظهور بل بالبناء وجميع مواد الاستصحاب خارج عن اخبار المصلحة في ان المصلحة
تلازمه فيقول ما نعيه من خصوص الامور الخارجية
فصل انه لا يرد على شئ من المقتضى والحل السابقين ولا المقتضى اللاحق بل انما يرد على المقتضى بالانما
المقصود بالاثبات الامور الخارجية هو ما ان الحل انما هو ان المقتضى بغير المقتضى بالهنية الى حله
الامور ترتيبا كما ان ترتيب عليها كما ان مقتضى من الامور الشرعية
ثم انه بما يؤولهم ان استصحاب الامور الخارجية اذا كان في حكم مقتضى ترتيب آثارها الشرعية لا يظهر
فائدة لان تلك الامور الخارجية عليه كانت كذلك بغير المقتضى السابق بالاستصحاب نفسها بغير آثارها

بشرطها هو ذلك المشاء وكلفه مع ذلك كله صغيرا اذا من شئ من الامور الخارجية الا ان يخلو به حكم
شئى راى او ظاهرى بالهنية الى من له شغل او شياطينها كما لا يخفى والحكم الشرعى لا يخلو بها فذلك
لازم بالها دائما من حيث اصل الوجود والبقاء وذكره لا زاما لبقائها وان لم يكن لازما لاصل وجودها
فالمراد من حكم الشارع ببقائها هو الحكم بترتيب لوازمها الشرعية ببقائها في حلق استصحاب حياة ذلك الحكم الشرعى
الذى هو لازم وجوده دائما هو وجوب انما واجب المصلحة مثلا
والحكم الشرعى الذى هو لازم لبقائه فقط هو انما قال بالبودة الى الله لا ينقل الى الا بعلوم ثلث الحوادث
والمراد من انما كان جاعل العلم بحياة وبقائها انما كانت حين المصلحة بقاء حياة ذلك الحكم الشرعى بقاء
ذلك براد به ترتيب ما ذكرنا ان كله يقول المصلحة القائمة على حياته كذلك ايضا لو كان ما ذكره من ان
ما انما من الحكم ببقاء الامور الخارجية كان ما انما في جعل الامارات في الامور الخارجية انما ما هو وجوبها
فقد جوا انما الاستصحاب
كذلك كان منشأ الزعم انما هو ما ذكرناه وهو الذى كلفه ظاهريه لم يكن من جاس قوله الذى لم يكن
شويا على ما حكاه في هذا المقام من قوله انما ليس كما ما شرعية على ما في القول الحادى عشر
التجديد ان ظاهريه لا ينطبق ايضا فمن المتيقن السابق والى ان انما انما هو الوجوه كلفه بقاء حياته
بغير حكم الشارع بوجوبه حتى يرد عليه المقتضى بالظهور سابقا بل لو كان منشأ ذلك لم يكن
المقتضى حقا بالظهور بل بالبناء وجميع مواد الاستصحاب خارج عن اخبار المصلحة في ان المصلحة
تلازمه فيقول ما نعيه من خصوص الامور الخارجية
فصل انه لا يرد على شئ من المقتضى والحل السابقين ولا المقتضى اللاحق بل انما يرد على المقتضى بالانما
المقصود بالاثبات الامور الخارجية هو ما ان الحل انما هو ان المقتضى بغير المقتضى بالهنية الى حله
الامور ترتيبا كما ان ترتيب عليها كما ان مقتضى من الامور الشرعية
ثم انه بما يؤولهم ان استصحاب الامور الخارجية اذا كان في حكم مقتضى ترتيب آثارها الشرعية لا يظهر
فائدة لان تلك الامور الخارجية عليه كانت كذلك بغير المقتضى السابق بالاستصحاب نفسها بغير آثارها

موضوعها الذي هو تلك الامور وان استصحاب حادثة ما لا بد لها من وجودها في وجهه تعالى عن استصحاب حادثة
 بعد فوجها ان نحن ابتداء الحياة في تربية ما رعاها الشرعية .
 ثم قد يحتاج اجراء الاستصحاب في بعض الامور الى اذني تدبر كما في الامور التي لا يشك فيها كالحقيقة التي لا
 وهي الامور التي هي اذني تدبر فبأنه لا آثار وجوده وبأنه ما مثل في باب الغائب من غيبته الموقوف في زمان
 التي في حياة الغائب بان الموقوف لم يكن متحققا في حال الغيب في حياة الغائب لعدم موت فريضة تلك الحال
 بل الموقوف انما ينطبق على فوج بقاء حياة الغائب .
 لكن متحقق الموقوف احوال الاستصحاب على وجه المتفق بان يقال لو مات فريضة قبل تلك في حياته لو
 منه وعبادة اخرى موت فريضة قبل ذلك كما لا ريب لانه لم يعلم انشاء الملازمة في غيبه وبالملازمة
 الا انما المخرجه على الموضوع الخارج . مما لا يجمع معه في زمان الغيب في وقتها لا يجمع معه في ذلك
 الزمان لكن عدم التوقف حظه في ذلك الزمان مع كونه من آثاره شرعا ليس الا مانع في ذلك الزمان
 مثل حياة الغريب في المثال لعدم شرطه هو الموت في المثال لان موت الغريب شرط لاثبات الغائب
 منه فيجوز في ذلك الزمان انه لا ريب في ذلك المانع .
 او عدم الشرط لنوب الآثار فاذا امكن المانع الموجود مثل حياة الغريب او وجه الشرط المقصود مثل موت
 الغريب في ذلك في ترتيب الاثر من جهة ذلك في بقاء ذلك الامر الخارج . هو حياة الغائب في المثال
 حكم باستصحاب ذلك الغائب انما في شيئا في ذلك من بعد فوج في تعيين النتيجة التي .
 وما ذكره ده هناك انه قال قد من منع من اعتقاد استصحاب حادثة عصر الغريب اذا لم يعلم بان الموت
 في زمان الغيب فمذنبه لا وجوده وشرط اعتقاد الاستصحاب وجود المستحب حقيقة لا فوجا في زمان
 في تلك في بقاءه . انه لا استحالة انه بغيره الاستصحاب حتى المستحب سابقا لذلك في المثال في ذلك
 ولا اشكال ايضا في عدم اعتقاد اذ يد من ذلك . من المعلوم ان شرط كل شيء حادثة في زمانها المعين بحزم
 ما ذكره انما لا يجب العلم بان ذلك لازم . بل لازم دلا في الملازمة . وعبادة اخرى سببه العلم بان
 لغزوم ما في التعبير في متحققا لعل من دون المتحقق . راما الا ان وصول الحادثة له في وجوده فيكون على ما هو

الوجه في وجه الغائب الذي هو في وجهه تعالى عن استصحاب حادثة ما لا بد لها من وجوده في وجهه تعالى عن استصحاب حادثة
 بعد فوجها ان نحن ابتداء الحياة في تربية ما رعاها الشرعية .
 ثم قد يحتاج اجراء الاستصحاب في بعض الامور الى اذني تدبر كما في الامور التي لا يشك فيها كالحقيقة التي لا
 وهي الامور التي هي اذني تدبر فبأنه لا آثار وجوده وبأنه ما مثل في باب الغائب من غيبته الموقوف في زمان
 التي في حياة الغائب بان الموقوف لم يكن متحققا في حال الغيب في حياة الغائب لعدم موت فريضة تلك الحال
 بل الموقوف انما ينطبق على فوج بقاء حياة الغائب .
 لكن متحقق الموقوف احوال الاستصحاب على وجه المتفق بان يقال لو مات فريضة قبل تلك في حياته لو
 منه وعبادة اخرى موت فريضة قبل ذلك كما لا ريب لانه لم يعلم انشاء الملازمة في غيبه وبالملازمة
 الا انما المخرجه على الموضوع الخارج . مما لا يجمع معه في زمان الغيب في وقتها لا يجمع معه في ذلك
 الزمان لكن عدم التوقف حظه في ذلك الزمان مع كونه من آثاره شرعا ليس الا مانع في ذلك الزمان
 مثل حياة الغريب في المثال لعدم شرطه هو الموت في المثال لان موت الغريب شرط لاثبات الغائب
 منه فيجوز في ذلك الزمان انه لا ريب في ذلك المانع .
 او عدم الشرط لنوب الآثار فاذا امكن المانع الموجود مثل حياة الغريب او وجه الشرط المقصود مثل موت
 الغريب في ذلك في ترتيب الاثر من جهة ذلك في بقاء ذلك الامر الخارج . هو حياة الغائب في المثال
 حكم باستصحاب ذلك الغائب انما في شيئا في ذلك من بعد فوج في تعيين النتيجة التي .
 وما ذكره ده هناك انه قال قد من منع من اعتقاد استصحاب حادثة عصر الغريب اذا لم يعلم بان الموت
 في زمان الغيب فمذنبه لا وجوده وشرط اعتقاد الاستصحاب وجود المستحب حقيقة لا فوجا في زمان
 في تلك في بقاءه . انه لا استحالة انه بغيره الاستصحاب حتى المستحب سابقا لذلك في المثال في ذلك
 ولا اشكال ايضا في عدم اعتقاد اذ يد من ذلك . من المعلوم ان شرط كل شيء حادثة في زمانها المعين بحزم
 ما ذكره انما لا يجب العلم بان ذلك لازم . بل لازم دلا في الملازمة . وعبادة اخرى سببه العلم بان
 لغزوم ما في التعبير في متحققا لعل من دون المتحقق . راما الا ان وصول الحادثة له في وجوده فيكون على ما هو

وَأَمَّا الْمَرْجُوحُ الْمَذْمُومُ مِنْ فَوَاحِشِ الْأَخْيَارِ بِالْمَوْضُفِّ فِي الْمَكْرُوتِ الرَّسَدَةِ وَالْجَبِيَّةِ، فَمِنْهُ أَوَّلًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَحْيَا
الْمَوْضُفُّ عَلَى ظَاهِرِهَا مِنَ الْوَجوبِ لَمْ يَكُنْ مَخْصِيًّا إِلَّا كَمَا كَانَتْ فِي حَيْثُ الْجَوَابَةِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ كَثِيرًا مَا ظَاهِرُ
فِي أَنَّ الْحَادِثَ جَوِبَ الْمَوْضُفِّ عِنْدَ الْيَكْنَ مِنْ إِثْلَةِ الشَّيْءِ، وَمِنْهَا أَنَّ أَجَارَ الْأَصْحَابِ حَاكِمٌ عَلَى أَجَارِ
الْمَوْضُفِّ حَتَّى يَصِغَّ إِلَى تَسَاوِيهِ إِلَى تَمِيزِ ذَلِكَ مَا سَمِعْتَ فِي الْمَوْضُفِّ الْمَذْكُورِ.
وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ أَنَّ هَذِهِ مِثْلَةٌ يَخْرُجُ عَنْ جَوَابِهَا الْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ أَصْلَحَ أَوْ خَسِرَ فَوْضُ فَوَضَّ الْأَخْيَارُ
وَوَدَّ الْمِثْلَةَ لِأَجْلِهَا فَيَخْرُجُ عَنْ جَوَابِهَا بِحُجَّتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْأَصْحَابَ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَصْحَابِ
وَلَا فِي الْجَوَابِ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْحَابَ مِنَ الْمَوْضُفِّ مِنْ وَجوبِ الْمَوْضُفِّ الشَّيْءِ الْحَكِيمَةِ.
حِجَّةُ الْقَوْلِ السَّامِعِ - وَهِيَ الْقَضِيَّةُ بَيْنَ الْمَكْرُوتِ وَالْمَعْرُوفِ بِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَعْدَةً مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ
وَكُنْ صَعْفَةً عَنِ الْبَيَانِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَغْنَى الْأَصْحَابَ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ مُسْتَعْدَةً هَذَا الْمَوْضُفِّ.
مِمَّا وَالَّذِي يَبْهَوْنَ الْمَطْلَبَ بِعَدَمِ مَطْلُوبِيَّةِ وَجُودِهَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُ الْمُفَضِّلِ الْخَرَاءَ وَفَوَضَّ حَاطَةً قَوْلُ الْهَيْدَرِ،
وَيَجْرَمُ اسْتِحْصَالُ الْمَادَّةِ الْغَيْرِ وَالْحُثِّيَّةُ لَا يَطْلُوعُ هَذَا الْقَضِيَّةُ كَمَا اسْتَظْهَرَ الْمَبْدَ السَّامِعِ الْوَاقِعَ بِمَعْنَى
ظَاهِرَةٍ وَكَوْنِهَا لَمْ تَكُنْ الْخَرَاءَ كَمَا سَمِعْتَ، وَمِمَّا فِي قَوْلِهِ الْقَوْلُ السَّامِعِ.
حِجَّةُ الْقَوْلِ الثَّامِنِ - الَّذِي فِيهِ الْقَائِلُ الْمَذْمُومُ إِلَى قَوْلِهِ مَا يَلُزِمُ مَا صَفَّاهُ كَلَامُهُ هُوَ مَا ذَكَرْتُمْ فِي
الْوَاقِعَةِ لِيَأْتِيَهُ بَعْدَ الْأَسْبَابِ إِلَى الْخِلَافَةِ الْمَعَالَةِ ذَالِ، وَالْحُثِّيَّةُ الْمَقَامُ لَا يَكُنْ إِجْرَاءً لَمْ يَخْرُجْ
حَقِيقَةً كَالْأَلِ، فَيَقُولُ الْأَحْكَامُ الرَّعْبِيَّةُ نَقِصَ إِلَى مَعْنَى أَحْكَامِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي الْأَحْكَامُ الْأَصْغَارُ
الْمَلْلُوبُ بِمَا لَمْ يَكُنْ الْحَاجِبُ وَالْمَذْمُومُ. وَالْثَالِثُ الْوَاقِعُ - الْأَحْكَامُ الْأَصْغَارُ الْمَلْلُوبَةُ بِمَا لَمْ يَكُنْ
وَهُوَ الْحَاجِبُ وَالْمَذْمُومُ. وَالْخَامِسُ - الْأَحْكَامُ الْغَرِيبَةُ الْمَذْمُومَةُ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالْمَلْأَسِ - الْأَحْكَامُ الْمَوْضُفَّةُ
كَمَا كُنْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سَبَبٌ لَمْ يَكُنْ أَوْ تَطَوَّلَ أَوْ مَانَعَهُ الْمَطْلُوبَةُ فَتَمْنَعُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ الْوَاقِعُ دَاخِلٌ فِي الْمَكْرُوتِ
لَا يَخْرُجُ عَنْهُ بَلَدُهُ.
إِذَا عَوْنٌ هَذَا يَأْخُذُ أَوَّلًا بِمُطْلَبِ قَوْلِهِ بِالْإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَكُونُ مَوْضُفًّا أَوْ لَا عَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ وَجوبُ ذَلِكَ
الْمَوْضُفِّ أَوْ يَنْدَجِي فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْقَوْلِ تَابِيًا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَكْرُوتِ فِي تَوْنِ ذَلِكَ الْمَكْرُوتِ الْوَاقِعِ

وَأَمَّا الْمَرْجُوحُ الْمَذْمُومُ مِنْ فَوَاحِشِ الْأَخْيَارِ بِالْمَوْضُفِّ فِي الْمَكْرُوتِ الرَّسَدَةِ وَالْجَبِيَّةِ، فَمِنْهُ أَوَّلًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَحْيَا
الْمَوْضُفُّ عَلَى ظَاهِرِهَا مِنَ الْوَجوبِ لَمْ يَكُنْ مَخْصِيًّا إِلَّا كَمَا كَانَتْ فِي حَيْثُ الْجَوَابَةِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ كَثِيرًا مَا ظَاهِرُ
فِي أَنَّ الْحَادِثَ جَوِبَ الْمَوْضُفِّ عِنْدَ الْيَكْنَ مِنْ إِثْلَةِ الشَّيْءِ، وَمِنْهَا أَنَّ أَجَارَ الْأَصْحَابِ حَاكِمٌ عَلَى أَجَارِ
الْمَوْضُفِّ حَتَّى يَصِغَّ إِلَى تَسَاوِيهِ إِلَى تَمِيزِ ذَلِكَ مَا سَمِعْتَ فِي الْمَوْضُفِّ الْمَذْكُورِ.
وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ أَنَّ هَذِهِ مِثْلَةٌ يَخْرُجُ عَنْ جَوَابِهَا الْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ أَصْلَحَ أَوْ خَسِرَ فَوْضُ فَوَضَّ الْأَخْيَارُ
وَوَدَّ الْمِثْلَةَ لِأَجْلِهَا فَيَخْرُجُ عَنْ جَوَابِهَا بِحُجَّتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْأَصْحَابَ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَصْحَابِ
وَلَا فِي الْجَوَابِ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْحَابَ مِنَ الْمَوْضُفِّ مِنْ وَجوبِ الْمَوْضُفِّ الشَّيْءِ الْحَكِيمَةِ.
حِجَّةُ الْقَوْلِ السَّامِعِ - وَهِيَ الْقَضِيَّةُ بَيْنَ الْمَكْرُوتِ وَالْمَعْرُوفِ بِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَعْدَةً مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ
وَكُنْ صَعْفَةً عَنِ الْبَيَانِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَغْنَى الْأَصْحَابَ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ مُسْتَعْدَةً هَذَا الْمَوْضُفِّ.
مِمَّا وَالَّذِي يَبْهَوْنَ الْمَطْلَبَ بِعَدَمِ مَطْلُوبِيَّةِ وَجُودِهَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُ الْمُفَضِّلِ الْخَرَاءَ وَفَوَضَّ حَاطَةً قَوْلُ الْهَيْدَرِ،
وَيَجْرَمُ اسْتِحْصَالُ الْمَادَّةِ الْغَيْرِ وَالْحُثِّيَّةُ لَا يَطْلُوعُ هَذَا الْقَضِيَّةُ كَمَا اسْتَظْهَرَ الْمَبْدَ السَّامِعِ الْوَاقِعَ بِمَعْنَى
ظَاهِرَةٍ وَكَوْنِهَا لَمْ تَكُنْ الْخَرَاءَ كَمَا سَمِعْتَ، وَمِمَّا فِي قَوْلِهِ الْقَوْلُ السَّامِعِ.
حِجَّةُ الْقَوْلِ الثَّامِنِ - الَّذِي فِيهِ الْقَائِلُ الْمَذْمُومُ إِلَى قَوْلِهِ مَا يَلُزِمُ مَا صَفَّاهُ كَلَامُهُ هُوَ مَا ذَكَرْتُمْ فِي
الْوَاقِعَةِ لِيَأْتِيَهُ بَعْدَ الْأَسْبَابِ إِلَى الْخِلَافَةِ الْمَعَالَةِ ذَالِ، وَالْحُثِّيَّةُ الْمَقَامُ لَا يَكُنْ إِجْرَاءً لَمْ يَخْرُجْ
حَقِيقَةً كَالْأَلِ، فَيَقُولُ الْأَحْكَامُ الرَّعْبِيَّةُ نَقِصَ إِلَى مَعْنَى أَحْكَامِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي الْأَحْكَامُ الْأَصْغَارُ
الْمَلْلُوبُ بِمَا لَمْ يَكُنْ الْحَاجِبُ وَالْمَذْمُومُ. وَالْثَالِثُ الْوَاقِعُ - الْأَحْكَامُ الْأَصْغَارُ الْمَلْلُوبَةُ بِمَا لَمْ يَكُنْ
وَهُوَ الْحَاجِبُ وَالْمَذْمُومُ. وَالْخَامِسُ - الْأَحْكَامُ الْغَرِيبَةُ الْمَذْمُومَةُ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالْمَلْأَسِ - الْأَحْكَامُ الْمَوْضُفَّةُ
كَمَا كُنْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سَبَبٌ لَمْ يَكُنْ أَوْ تَطَوَّلَ أَوْ مَانَعَهُ الْمَطْلُوبَةُ فَتَمْنَعُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ الْوَاقِعُ دَاخِلٌ فِي الْمَكْرُوتِ
لَا يَخْرُجُ عَنْهُ بَلَدُهُ.
إِذَا عَوْنٌ هَذَا يَأْخُذُ أَوَّلًا بِمُطْلَبِ قَوْلِهِ بِالْإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَكُونُ مَوْضُفًّا أَوْ لَا عَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ وَجوبُ ذَلِكَ
الْمَوْضُفِّ أَوْ يَنْدَجِي فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْقَوْلِ تَابِيًا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَكْرُوتِ فِي تَوْنِ ذَلِكَ الْمَكْرُوتِ الْوَاقِعِ

والثاني بالقبول لا بالقبول في الزمان الا دل على كون استصحابه هو ظاهره على الثاني ايضا كذا ان يقال
 بانماذا الامر المتعارف لانما في المكلف نحوه حتى يأتي به في أي زمان كان نسبة اجزاء الزمان اليه
 فيه واحدة في كونه اداء في كل جزء منها صلا في ذلك بالامر للمفوض له لا
 والنوع بان الامر اذا كان للمفوض يكون من قبل الموقت المصطفى استباه غير خفي على المتأمل وهذا ايضا
 ليس من الاستصحاب في حقيق ولا يمكن ان يقال ان بيان الحكم في الحضور الادلة لما بعد دفعه من الاستصحاب
 فان هذا لم يقد به احد لا يجوز اجماعا وكذا الكلام في المتن بل هو ادلى بعدم فهم الاستصحاب فيه لا
 مطلقه بعد المتعارف والتجرب ايضا كذا ان لا أحكام التطبيقية الخمسة المجردة عن الأحكام الوضعية
 لا يهود بها الاستدلال بالاستصحاب
 واما الأحكام الوضعية فما إذا جمل المتعارف شيئا عينا فكم من الأحكام الخمسة فما لدون لوجوب الظهور
 والكون لوجوب صلا في الزلزلة لصلواته الإيجابية والمقبول لا باضة الثمرات والاستصحابات
 في المكلف والتكاح وجبه الخوف أم الزوجة والحيض والمفاسد لوجوب الصوم والصلاة إلى غير ذلك -
 ينبغي أن ينظر إلى كيفية مبيحة الحبيب هل هي على الاطلاق كما في الإيجاب والمقبول يار مبيحة على
 خروجه وهو الدوام إلى أن يفتق الزيل وكذا الزلزلة
 أدلة دلت على كون ذلك هو ما لم يكن السبب وشاركه ككون المحيطة ونحوها ما يجوز ما لم يكن
 الحكم يار السببية في هذه الاستدلال على خروجهما أسباب الحكم في أدلة دلت على صحة جميع ذلك ليس
 من الاستصحاب في شئ يار قبول الحكم في شئ من اجزاء الزمان التي يار فيه الحكم ليس يار بالقبول
 في جزء آخر في نسبة السبب في محل انفسا الحكم في كل جزء نسبة واحدة وكذا الكلام في الشرط المانع
 مظهرها ذلك ان الاستصحاب المقتضى فيه لا يكون الا في الأحكام الوضعية اعم الأسباب والموانع
 والموانع للأحكام الخمسة من حيث انها كذا في وقوعه في الأحكام الخمسة إما هو مبيحة
 كالإدلة في الحكم المتغير بالخاصة إذا انما تغيره في قبله فانه يجب الاجتناب عنه في الصلاة لوجوبه
 قبل ذلك تغيره فان موجهه إلى أن الخاصية كانت ثابتة قبل ذلك تغيره كذا لك يكون بعده وبأن

والثاني بالقبول لا بالقبول في الزمان الا دل على كون استصحابه هو ظاهره على الثاني ايضا كذا ان يقال
 بانماذا الامر المتعارف لانما في المكلف نحوه حتى يأتي به في أي زمان كان نسبة اجزاء الزمان اليه
 فيه واحدة في كونه اداء في كل جزء منها صلا في ذلك بالامر للمفوض له لا
 والنوع بان الامر اذا كان للمفوض يكون من قبل الموقت المصطفى استباه غير خفي على المتأمل وهذا ايضا
 ليس من الاستصحاب في حقيق ولا يمكن ان يقال ان بيان الحكم في الحضور الادلة لما بعد دفعه من الاستصحاب
 فان هذا لم يقد به احد لا يجوز اجماعا وكذا الكلام في المتن بل هو ادلى بعدم فهم الاستصحاب فيه لا
 مطلقه بعد المتعارف والتجرب ايضا كذا ان لا أحكام التطبيقية الخمسة المجردة عن الأحكام الوضعية
 لا يهود بها الاستدلال بالاستصحاب
 واما الأحكام الوضعية فما إذا جمل المتعارف شيئا عينا فكم من الأحكام الخمسة فما لدون لوجوب الظهور
 والكون لوجوب صلا في الزلزلة لصلواته الإيجابية والمقبول لا باضة الثمرات والاستصحابات
 في المكلف والتكاح وجبه الخوف أم الزوجة والحيض والمفاسد لوجوب الصوم والصلاة إلى غير ذلك -
 ينبغي أن ينظر إلى كيفية مبيحة الحبيب هل هي على الاطلاق كما في الإيجاب والمقبول يار مبيحة على
 خروجه وهو الدوام إلى أن يفتق الزيل وكذا الزلزلة
 أدلة دلت على كون ذلك هو ما لم يكن السبب وشاركه ككون المحيطة ونحوها ما يجوز ما لم يكن
 الحكم يار السببية في هذه الاستدلال على خروجهما أسباب الحكم في أدلة دلت على صحة جميع ذلك ليس
 من الاستصحاب في شئ يار قبول الحكم في شئ من اجزاء الزمان التي يار فيه الحكم ليس يار بالقبول
 في جزء آخر في نسبة السبب في محل انفسا الحكم في كل جزء نسبة واحدة وكذا الكلام في الشرط المانع
 مظهرها ذلك ان الاستصحاب المقتضى فيه لا يكون الا في الأحكام الوضعية اعم الأسباب والموانع
 والموانع للأحكام الخمسة من حيث انها كذا في وقوعه في الأحكام الخمسة إما هو مبيحة
 كالإدلة في الحكم المتغير بالخاصة إذا انما تغيره في قبله فانه يجب الاجتناب عنه في الصلاة لوجوبه
 قبل ذلك تغيره فان موجهه إلى أن الخاصية كانت ثابتة قبل ذلك تغيره كذا لك يكون بعده وبأن

في الختم الى اريد الملة في اثناء الصلاة ان صلاته كانت صحيحة قبل الوضوء وكذا بعده أي كان مطلقا
 واما ما بالمللة في حقه كذا يقول -
 بان مرجعه الى انه كان مطهرا قبل وجوب الملة كذا بعده والمطهارة في الشوط تطلق مع قطع المطهرين
 والواجبات عدم حجة الاستصحاب لان المطهر يوجد السبب او الشوط او المانع وثبت لا يقتضي المطهر ولا الغنى
 بوجوده في جرد الملة لا يقتضي فكيف يكون لكم المطلق عليه ما ينافي بجزء ذلك الوقت
 فالذي يقتضيه الطودون لا يقتضي الواجبات انه اذا علم تحقق المطلة الوجبة فخلو الحكم بالكتب والاذلال
 العلم بطهروا التعلق بوقت عن الحكم ثبوت ذلك الحكم السابق أولا الا ان الظاهر من انضاد انه اذا
 علم وجوده متى يانه حكم به حتى يعلم ذلك انه انتهى كلامه في رفع نظامه وفيه انضاد بوقته بما علمه ذلك
 هي مورد التطور ثم لو وضع التطور بما يقتضيه الملة من المانع
 فربما - قوله والمضاهة يمنع ان الخطاب بالوضع داخل في الحكم الشرعي لا يقتضيه ما نحن بعبده اذ فيه ان المانع
 الملة كود انما لا يقتضيه ما مضاه من انضاد الاستصحاب موضوعات الاحكام الوجبة من ثبوت السبب والوقوع
 والمانع لا يقتضيه من ثبوت الاحكام الوجبة من مسببية السبب وشرطية الشرط مثلا
 وبث الاحكام التأسيسية التي هو عنوان كلامه وبث البقرة هذا المفضل مع كون الحكم الوضع حكما
 مستقلا فليعلم انه امر اعطى في شق من الحكم المستقضي وراعي له في ذلك ما مضاه وحل بطلان المفضل مع هذا
 المانع مضاهيا لما ثبت من ثبوت من عدم بعضه لانه اجزاء الاستصحاب بها من وجوه فراجع
 الحق لا ريب ان الذي هو بعبده عدم جريان الاستصحاب في الحكم الوضع الذي هو عندنا في هذا الامر
 الاعتقاد بل هو حكم الاربع على الشرطية في سبب او شرط او مانع ووجه عدم جريانه كما سبقه من قبل
 ولعلنا في الآتي ان كان القول بالملك بعبدها حجة اليه لان وجوده يكون السابق الذي هو ملك الان
 مضادا الى انه على توهم ارادته منه ما فهمه المعبر ان هذا ليس بملكوته كلامه فيدعى بعبده عدم ارادته من
 العلوان الى التفضل الاول وان مراده بالحكم الوضع موضوعه لا عزالته بان المانع الملة كود لا يقتضيه
 هو بعبده

في الختم الى اريد الملة في اثناء الصلاة ان صلاته كانت صحيحة قبل الوضوء وكذا بعده أي كان مطلقا
 واما ما بالمللة في حقه كذا يقول -
 بان مرجعه الى انه كان مطهرا قبل وجوب الملة كذا بعده والمطهارة في الشوط تطلق مع قطع المطهرين
 والواجبات عدم حجة الاستصحاب لان المطهر يوجد السبب او الشوط او المانع وثبت لا يقتضي المطهر ولا الغنى
 بوجوده في جرد الملة لا يقتضي فكيف يكون لكم المطلق عليه ما ينافي بجزء ذلك الوقت
 فالذي يقتضيه الطودون لا يقتضي الواجبات انه اذا علم تحقق المطلة الوجبة فخلو الحكم بالكتب والاذلال
 العلم بطهروا التعلق بوقت عن الحكم ثبوت ذلك الحكم السابق أولا الا ان الظاهر من انضاد انه اذا
 علم وجوده متى يانه حكم به حتى يعلم ذلك انه انتهى كلامه في رفع نظامه وفيه انضاد بوقته بما علمه ذلك
 هي مورد التطور ثم لو وضع التطور بما يقتضيه الملة من المانع
 فربما - قوله والمضاهة يمنع ان الخطاب بالوضع داخل في الحكم الشرعي لا يقتضيه ما نحن بعبده اذ فيه ان المانع
 الملة كود انما لا يقتضيه ما مضاه من انضاد الاستصحاب موضوعات الاحكام الوجبة من ثبوت السبب والوقوع
 والمانع لا يقتضيه من ثبوت الاحكام الوجبة من مسببية السبب وشرطية الشرط مثلا
 وبث الاحكام التأسيسية التي هو عنوان كلامه وبث البقرة هذا المفضل مع كون الحكم الوضع حكما
 مستقلا فليعلم انه امر اعطى في شق من الحكم المستقضي وراعي له في ذلك ما مضاه وحل بطلان المفضل مع هذا
 المانع مضاهيا لما ثبت من ثبوت من عدم بعضه لانه اجزاء الاستصحاب بها من وجوه فراجع
 الحق لا ريب ان الذي هو بعبده عدم جريان الاستصحاب في الحكم الوضع الذي هو عندنا في هذا الامر
 الاعتقاد بل هو حكم الاربع على الشرطية في سبب او شرط او مانع ووجه عدم جريانه كما سبقه من قبل
 ولعلنا في الآتي ان كان القول بالملك بعبدها حجة اليه لان وجوده يكون السابق الذي هو ملك الان
 مضادا الى انه على توهم ارادته منه ما فهمه المعبر ان هذا ليس بملكوته كلامه فيدعى بعبده عدم ارادته من
 العلوان الى التفضل الاول وان مراده بالحكم الوضع موضوعه لا عزالته بان المانع الملة كود لا يقتضيه
 هو بعبده

ثم اقول كان ما ذكره في استصحاب الملازمة في بعض المقاصد السابقة وضع غلطه عما ذكره هناك فليقلل
 بيننا وبين الاستحكام الوضعية مع أنها بصورة كلامية بالسياسة ولم يتم الفرق بين تلك السببية وبين هذه
 في عدد الاستحكام الوضعية ولا يجب أن يقتصر ما ذكره هناك من ثبوت السببية الحكم الوضعية الحكم التطبيقي حدوثا
 وبقاءا ومقتضى عدم حدوثه فحقا لا نزاع للسببية المذكورة هناك بل كان كل من المنزوع والمختزح
 مجرد نوعي سواء لا عرفات بعدم جريان الاستحباب في السببية المذكورة كما لا يخفى على المختصين
 ثم إنه لا بأس بترك الكلام المبين أن الحكم الوضعي حكم منطوق جبري كما أن صورة السببية جاءته أداته ولم
 يجرى ملاحظة الحكم التطبيقي كما أن بغيره أداته حكم انضائي أو خبري حتى لأنه يوجب إلجاء فيخرج من ذلك
 كما عن بعض آخر أو أن اعتباري صرف فنزوع من الحكم التطبيقي كما هو المعروف في هذا العصر سمعناه
 من أساتيدنا ما دام المصريح به ذلك لم شيئا الاضداد
 فنقول له اليهود كما عن شرح الزبدة بل الذي استعمل عليه رأي المحققين كما عن شرح الوائبة لاسيما
 إنه الخطاب الوضعي موجه إلى الخطاب الوضعي وإن الحكم يكون شئ مبيها الواجب هو الحكم بوجه بذلك
 الواجب عند حصول ذلك الشيء. اقول لا يجب أن المراد ما ذكره السيد المصنف وليس أنه الخطاب الوضعي
 أمرا اعتباري فنزوع من الخطاب الوضعي بل المراد بالخطبة ما سبق أن الخطاب الوضعية الموجود في ذلك
 السببية يوجب إلى الخطاب الوضعي الانضائي والخبري له لأنها عليه تعينا أن التواثما لا يرد بها انشراح
 فوجب الحكم الوضعي أنه خطاب انضائي الخاطي بالشك للمحقق على وجه الانضائية أو الخبرية لأنها أيضا
 كذلك لا يرد التواثما ليعتدي شرح الواضحة حتى الاضطر ولكن شيئا الاضطراره على ما ينبغي
 من الحكم الوضعي وهو أن الواضحة في ذلك ما في شرح الزبدة واستشهد بها بل حقيقة ما نرى
 ثم قال: فمعنى قوله انكالات الصبي لغاية أنه يجب على غواة المثل أو المجنية إذا أصبح فيه شرائط
 نالها حاجب الشارع إلى الجاهل العاقل الموصوف بالضعف طالع صغر كالمختزح العقل من هذه الخطاب الوضعي
 بغيره حقيقة الثلاث للفران. يقال أنه صامر معني أنه يجب عليه الغرامة عند اجتماع شرائط التطليق
 ولم يرد أحد رجاء الحكم الوضعي إلى التطبيق المخرج حال استناد الحكم الوضعي إلى التخصيص يذبح ذلك

الفرق بين ما ذكره في بعض المقاصد السابقة وبين ما ذكره في بعض المقاصد السابقة
 في عدد الاستحكام الوضعية ولا يجب أن يقتصر ما ذكره هناك من ثبوت السببية الحكم الوضعية الحكم التطبيقي حدوثا
 وبقاءا ومقتضى عدم حدوثه فحقا لا نزاع للسببية المذكورة هناك بل كان كل من المنزوع والمختزح
 مجرد نوعي سواء لا عرفات بعدم جريان الاستحباب في السببية المذكورة كما لا يخفى على المختصين
 ثم إنه لا بأس بترك الكلام المبين أن الحكم الوضعي حكم منطوق جبري كما أن صورة السببية جاءته أداته ولم
 يجرى ملاحظة الحكم التطبيقي كما أن بغيره أداته حكم انضائي أو خبري حتى لأنه يوجب إلجاء فيخرج من ذلك
 كما عن بعض آخر أو أن اعتباري صرف فنزوع من الحكم التطبيقي كما هو المعروف في هذا العصر سمعناه
 من أساتيدنا ما دام المصريح به ذلك لم شيئا الاضداد
 فنقول له اليهود كما عن شرح الزبدة بل الذي استعمل عليه رأي المحققين كما عن شرح الوائبة لاسيما
 إنه الخطاب الوضعي موجه إلى الخطاب الوضعي وإن الحكم يكون شئ مبيها الواجب هو الحكم بوجه بذلك
 الواجب عند حصول ذلك الشيء. اقول لا يجب أن المراد ما ذكره السيد المصنف وليس أنه الخطاب الوضعي
 أمرا اعتباري فنزوع من الخطاب الوضعي بل المراد بالخطبة ما سبق أن الخطاب الوضعية الموجود في ذلك
 السببية يوجب إلى الخطاب الوضعي الانضائي والخبري له لأنها عليه تعينا أن التواثما لا يرد بها انشراح
 فوجب الحكم الوضعي أنه خطاب انضائي الخاطي بالشك للمحقق على وجه الانضائية أو الخبرية لأنها أيضا
 كذلك لا يرد التواثما ليعتدي شرح الواضحة حتى الاضطر ولكن شيئا الاضطراره على ما ينبغي
 من الحكم الوضعي وهو أن الواضحة في ذلك ما في شرح الزبدة واستشهد بها بل حقيقة ما نرى
 ثم قال: فمعنى قوله انكالات الصبي لغاية أنه يجب على غواة المثل أو المجنية إذا أصبح فيه شرائط
 نالها حاجب الشارع إلى الجاهل العاقل الموصوف بالضعف طالع صغر كالمختزح العقل من هذه الخطاب الوضعي
 بغيره حقيقة الثلاث للفران. يقال أنه صامر معني أنه يجب عليه الغرامة عند اجتماع شرائط التطليق
 ولم يرد أحد رجاء الحكم الوضعي إلى التطبيق المخرج حال استناد الحكم الوضعي إلى التخصيص يذبح ذلك

بأنه ذكره بعض من قبل من راد المتأخر من أنه قد تضمن الحكم المذكور في مورد من موارد الحكم المذكور
 بالصلوة دائماً، وشبهها كذلك الكلام في غير السبب لأن شرطية الصلاة لا يثبت بحججه لا بغيرها
 لأنشاء وجوب الصلاة الواجبة حال الصلاة.
 وكذا ما تضمنه الفجاسة ثبت إلا ما تضمنه من المنع عن الصلاة في الغنى وكذا الجرمية منزعاً عن الأمر بالمعروف
 والبالغ في المنع كما مرها أضح لأن العبرة في العبادة كون المأثري به مواظباً لأمره وفي المعاملة لم يرب
 الأمر فسادها فبقوى صحتها ولا يرب 2 كون الجميع أعياناً ذات عقلية منزعاً من أموالهم أيا كان في
 ومن ثمة في الفاسد كمال وضوح عدم كونها موضوعاً للرفع قال بولم موضعها ببعض من قال بوجوبية
 السببية والشرطية والملازمة فلما جرى العرف.
 ثم الغامضان قد يقع جهة المعاملة يرب الأثر من باب التحريم باللزم لموضوع المطلق والاعتراض
 هو كون المعاملة بحيث يرب عليه الأثر أو جارية للشرط بل صحة العبادة أيضاً كذلك، بل هو إما
 كانت جارية للشرط كونه مواظباً للأمر به إذا أضح الأمر بعبادة فعبدة يلبسوا أو يلبسوا الأذن بها
 كذلك إذا دخلها لم تكن على الأمر المأمور به والمأذون فيه انزع العطف منها العبرة.
 وكيف كان تكونان الحاد بالحكم الوضعي هو المخرج به في كل ما كان شئاً خارجاً عن القطار وسماه من سائر ما
 في الأمر لا عبادة في المعينة بالسببية والشرطية ونحوها. فالجيب من ادعى بداهة بطلان ما ذكرنا مع ما
 يحول من بداهة أنها أموراً متداخلة اعتباراً بضرورة لا يفتن لها وجود في الخارج أصلاً وأنه الذي نسب
 المهورد استقر رأي المحققين عليه. فقال في شرحه على الواجبة فلاحظه تعريباً على اليد العذر.
 وأما من زعم أن الحكم الوضعي من الحكم التكليفي على ما عرفت فلو لم (إن كان التوسيع الواجب هو الحكم
 بوجوب الواجب عنه حصول ذلك الشرط فيطلعه متى من الجب فإذا القوي بين الوضع والتكليف ما لا يفرق
 على من له أدنى مسكة، التكاليف الجنبية على الوضع غير الوضع والكلام إنما هو في نفس الوضع والمحل
 والمقنن.
 وبالجملة فقول الشارح: دليل التوسيع لوجوب الصلاة والحجج مانع مما ذهب إلى وضعه دان
 من حيث هو دليل على وجوب الصلاة والحجج مانع مما ذهب إلى وضعه دان

بأنه ذكره بعض من قبل من راد المتأخر من أنه قد تضمن الحكم المذكور في مورد من موارد الحكم المذكور
 بالصلوة دائماً، وشبهها كذلك الكلام في غير السبب لأن شرطية الصلاة لا يثبت بحججه لا بغيرها
 لأنشاء وجوب الصلاة الواجبة حال الصلاة.
 وكذا ما تضمنه الفجاسة ثبت إلا ما تضمنه من المنع عن الصلاة في الغنى وكذا الجرمية منزعاً عن الأمر بالمعروف
 والبالغ في المنع كما مرها أضح لأن العبرة في العبادة كون المأثري به مواظباً لأمره وفي المعاملة لم يرب
 الأمر فسادها فبقوى صحتها ولا يرب 2 كون الجميع أعياناً ذات عقلية منزعاً من أموالهم أيا كان في
 ومن ثمة في الفاسد كمال وضوح عدم كونها موضوعاً للرفع قال بولم موضعها ببعض من قال بوجوبية
 السببية والشرطية والملازمة فلما جرى العرف.
 ثم الغامضان قد يقع جهة المعاملة يرب الأثر من باب التحريم باللزم لموضوع المطلق والاعتراض
 هو كون المعاملة بحيث يرب عليه الأثر أو جارية للشرط بل صحة العبادة أيضاً كذلك، بل هو إما
 كانت جارية للشرط كونه مواظباً للأمر به إذا أضح الأمر بعبادة فعبدة يلبسوا أو يلبسوا الأذن بها
 كذلك إذا دخلها لم تكن على الأمر المأمور به والمأذون فيه انزع العطف منها العبرة.
 وكيف كان تكونان الحاد بالحكم الوضعي هو المخرج به في كل ما كان شئاً خارجاً عن القطار وسماه من سائر ما
 في الأمر لا عبادة في المعينة بالسببية والشرطية ونحوها. فالجيب من ادعى بداهة بطلان ما ذكرنا مع ما
 يحول من بداهة أنها أموراً متداخلة اعتباراً بضرورة لا يفتن لها وجود في الخارج أصلاً وأنه الذي نسب
 المهورد استقر رأي المحققين عليه. فقال في شرحه على الواجبة فلاحظه تعريباً على اليد العذر.
 وأما من زعم أن الحكم الوضعي من الحكم التكليفي على ما عرفت فلو لم (إن كان التوسيع الواجب هو الحكم
 بوجوب الواجب عنه حصول ذلك الشرط فيطلعه متى من الجب فإذا القوي بين الوضع والتكليف ما لا يفرق
 على من له أدنى مسكة، التكاليف الجنبية على الوضع غير الوضع والكلام إنما هو في نفس الوضع والمحل
 والمقنن.
 وبالجملة فقول الشارح: دليل التوسيع لوجوب الصلاة والحجج مانع مما ذهب إلى وضعه دان
 من حيث هو دليل على وجوب الصلاة والحجج مانع مما ذهب إلى وضعه دان

تكملة ما هو واجب الصلاة عند الزوال وغروبها عند المظن كما أن قوله تعالى : اقم الصلاة له لولك
 ودعى الصلاة أيام الغواص . خطاب تكليفي وإن استغنى وضعاً كون المذنب له سبب الاضطرار ما
 والحاصل إن ذلك أمرين متباينين كل منهما فوجدكم فلا يخفى استغناهما أحدهما الآخر من دواعيها
 في عداد الأحكام انتهى كلامه . مع مقابلة .
 وفيه أدلة أنه لا ينفك أحدان للحكم الوضعي بين الحكم التكليفي وعلى فرض تميزه بمقتضى عبادة التي
 بهم مع فرض أنه أو اعتباره يكون مرادهم بها أنه ليس الحكم الوضعي أثناء مقتضاه بل إنه يترشح من شأنه
 الحكم التكليفي . فالذي يترشح الخارج ليس شيئاً منفقلاً في الوجود الخارجي حيث يكون لكل منهما ما
 بأدائه في الخارج بل أن يترشح الحكم التكليفي . يترشح منه الحكم الوضعي الموجود في الخارج حتى واحد من
 من شأنه أن يترشح من الخارج لا يترشح منه أو آخر لا وجود إلا في الذهن .
 وعلى فرض التميز من وجوده بوجوده في الخارج براديه أن من شأنه استغناءه بوجوده في الخارج وذلك
 مثل زبدية زبدية إذ الوجود في الخارج ليس إلا ذات زبدية زبدية ليست بوجوده في الخارج . ولو قيل لها
 أو خارج براديه أن من شأنه أن يترشح بوجوده في الخارج أثره من شأنه إلا أن الحكم التكليفي الكلي
 وهو طاعت الأوامر بالانقياد من الأمر والمزاج لا وجود لها إلا في الذهن .
 كما بينا . إن عدم خفاء الفرق بينهما على من له أدنى ملكة من البرهانات الطبيعية عن البيان وسلم
 المذاهب أيضاً ولكنه لا يوجب فيهما كونهن محمولين للشأع بعد فرض كون الحكم الوضعي أمراً اعتبارياً
 بلهما أمران متغايران ذاتاً ومعنواً أحدهما واقعي والآخراً اعتباري المتزاي لا أنه اعتباري كإيجاب
 الأفعال بحيث لا يكون له من شأنه أن يترشح في الخارج مثل وجوده في حيزه من سببه البرهان . ولا يوجب
 أن يلحقه إذا سوى المرجح لا لأنه سوى شيئاً أحدهما البرهان الآخر سببه .
 بالمثل أنه لو فرض أن يكون له الشارع ذلك الشيء بسببه لوجب الصلاة وإما هو اعتباري وجوب الصلاة
 عنه المذكور ولقد انشأ السبب المذكور لوجوبها لما عرفت أنها أمراً اعتباري متزاي لا وجود لها في
 الخارج أصلاً بل يتشعب وجودها فيه . والحال إن الأمر الذي يتبعه في الإنشاء لا يمكن كونه مكملاً حتى

تكملة ما هو واجب الصلاة عند الزوال وغروبها عند المظن كما أن قوله تعالى : اقم الصلاة له لولك
 ودعى الصلاة أيام الغواص . خطاب تكليفي وإن استغنى وضعاً كون المذنب له سبب الاضطرار ما
 والحاصل إن ذلك أمرين متباينين كل منهما فوجدكم فلا يخفى استغناهما أحدهما الآخر من دواعيها
 في عداد الأحكام انتهى كلامه . مع مقابلة .
 وفيه أدلة أنه لا ينفك أحدان للحكم الوضعي بين الحكم التكليفي وعلى فرض تميزه بمقتضى عبادة التي
 بهم مع فرض أنه أو اعتباره يكون مرادهم بها أنه ليس الحكم الوضعي أثناء مقتضاه بل إنه يترشح من شأنه
 الحكم التكليفي . فالذي يترشح الخارج ليس شيئاً منفقلاً في الوجود الخارجي حيث يكون لكل منهما ما
 بأدائه في الخارج بل أن يترشح الحكم التكليفي . يترشح منه الحكم الوضعي الموجود في الخارج حتى واحد من
 من شأنه أن يترشح من الخارج لا يترشح منه أو آخر لا وجود إلا في الذهن .
 وعلى فرض التميز من وجوده بوجوده في الخارج براديه أن من شأنه استغناءه بوجوده في الخارج وذلك
 مثل زبدية زبدية إذ الوجود في الخارج ليس إلا ذات زبدية زبدية ليست بوجوده في الخارج . ولو قيل لها
 أو خارج براديه أن من شأنه أن يترشح بوجوده في الخارج أثره من شأنه إلا أن الحكم التكليفي الكلي
 وهو طاعت الأوامر بالانقياد من الأمر والمزاج لا وجود لها إلا في الذهن .
 كما بينا . إن عدم خفاء الفرق بينهما على من له أدنى ملكة من البرهانات الطبيعية عن البيان وسلم
 المذاهب أيضاً ولكنه لا يوجب فيهما كونهن محمولين للشأع بعد فرض كون الحكم الوضعي أمراً اعتبارياً
 بلهما أمران متغايران ذاتاً ومعنواً أحدهما واقعي والآخراً اعتباري المتزاي لا أنه اعتباري كإيجاب
 الأفعال بحيث لا يكون له من شأنه أن يترشح في الخارج مثل وجوده في حيزه من سببه البرهان . ولا يوجب
 أن يلحقه إذا سوى المرجح لا لأنه سوى شيئاً أحدهما البرهان الآخر سببه .
 بالمثل أنه لو فرض أن يكون له الشارع ذلك الشيء بسببه لوجب الصلاة وإما هو اعتباري وجوب الصلاة
 عنه المذكور ولقد انشأ السبب المذكور لوجوبها لما عرفت أنها أمراً اعتباري متزاي لا وجود لها في
 الخارج أصلاً بل يتشعب وجودها فيه . والحال إن الأمر الذي يتبعه في الإنشاء لا يمكن كونه مكملاً حتى

في عمله من حكم العقل بان الله تعالى جعله ان يفعل الفعيع وأن يقول الحق المقتضى بالكتاب والسنّة
والاجماع ولا يفرضه من أن الله تعالى أمر بالعدل والاحسان ويمنع عن الفساد والكفر والجهل وأن
كل ما يأمر به فهو حسن في حد ذاته وكل ما ينهى عنه فهو فحش كذا لك وكل ما يخص فيه فهو مما لا يجوز شيئا
من فعله وتركه مسقط ولا مصلح ولا مصلح فيهما لا عين فيه ولا فحش
فالمأثور به وجوبه ففعله في حد ذاته مع شغل المظهر من فعله الأمر به من لزوم وتباعد عن غير طهر كذا
والحقى عنه غير بما في تركه من لزوم كذا لك وتباعد عن غير طهر كذا لك والمباح يشاء في اللزوم كذا لك
وإذا ثبت أن جميع الصفات الأحكام ينشأ عنها ثمة والعلة حادثة فيها فيها كذا لك لأن في وجودها
من الأسباب والشروط وعلم المواضع من غير ذلك كونه الحكم وكونها كالعلة فما قد فيها على الوجه
الموضوعية لها ملبنة في حسنها ونجسها ومصلحتها منسوبة
انفص لك ما فيه أنه لا مصلحية لجعل الشارع وإنشائه سببية الأسباب في شرطية الشروط وهكذا بل جده
الادبيات كانت موجودة بينهما وبين الأحكام وإنه لا يمكن جعلها ليس بسبب سببية بالشرط شرطاً
وهكذا لا صلة له بتلك اللزوم من المألوم والأمر بالفتح أن الأمر من الحق أو الإخبار بين فعل الواجب
وتركه أو بين فعل الحرام وتركه
أما الأدلة ثلاثة لواحد جعل ما ليس سبباً للموجب مثلاً سبباً له فربما تثيرت العلاقة بين الأحكام
في الواضع فما يجعله سبباً للموجب وتفرغ من أنه ليس سبباً له فلا حاجة في الواضع يكون سبباً الحكم آخر من
الأحكام بقدر الذي يجعله سبباً للموجب ولزوم في الواضع الحكم الآخر المفروض عدم تربيته عليه وهذا
ما قلنا من لزوم تنسبكك للزوم من المألوم وهكذا بالتمسك إلى سائر الأحكام
وأما الثاني وهو لزوم الأمر بالفتح، فالأمة بعد ما عرفت ما حققناه يكون ما ليس سبباً للموجب سبباً الحكم
آخر والألزام بفعله ما ليس به من لزوم فتح فضلاً عن الأمر بفعله الفحش ولكن جميع ما ذكرناه لا يثبت على القول
بأخصا والحق في ذلك أن الأفعال أو مبادئ الصفات اللازمة
وأما على القول بفتلها بالوجوه والاعتبار أو بالملطفين من الدائمة والصفات اللازمة أو الوجوه والاعتبار

في عمله من حكم العقل بان الله تعالى جعله ان يفعل الفعيع وأن يقول الحق المقتضى بالكتاب والسنّة
والاجماع ولا يفرضه من أن الله تعالى أمر بالعدل والاحسان ويمنع عن الفساد والكفر والجهل وأن
كل ما يأمر به فهو حسن في حد ذاته وكل ما ينهى عنه فهو فحش كذا لك وكل ما يخص فيه فهو مما لا يجوز شيئا
من فعله وتركه مسقط ولا مصلح ولا مصلح فيهما لا عين فيه ولا فحش
فالمأثور به وجوبه ففعله في حد ذاته مع شغل المظهر من فعله الأمر به من لزوم وتباعد عن غير طهر كذا
والحقى عنه غير بما في تركه من لزوم كذا لك وتباعد عن غير طهر كذا لك والمباح يشاء في اللزوم كذا لك
وإذا ثبت أن جميع الصفات الأحكام ينشأ عنها ثمة والعلة حادثة فيها فيها كذا لك لأن في وجودها
من الأسباب والشروط وعلم المواضع من غير ذلك كونه الحكم وكونها كالعلة فما قد فيها على الوجه
الموضوعية لها ملبنة في حسنها ونجسها ومصلحتها منسوبة
انفص لك ما فيه أنه لا مصلحية لجعل الشارع وإنشائه سببية الأسباب في شرطية الشروط وهكذا بل جده
الادبيات كانت موجودة بينهما وبين الأحكام وإنه لا يمكن جعلها ليس بسبب سببية بالشرط شرطاً
وهكذا لا صلة له بتلك اللزوم من المألوم والأمر بالفتح أن الأمر من الحق أو الإخبار بين فعل الواجب
وتركه أو بين فعل الحرام وتركه
أما الأدلة ثلاثة لواحد جعل ما ليس سبباً للموجب مثلاً سبباً له فربما تثيرت العلاقة بين الأحكام
في الواضع فما يجعله سبباً للموجب وتفرغ من أنه ليس سبباً له فلا حاجة في الواضع يكون سبباً الحكم آخر من
الأحكام بقدر الذي يجعله سبباً للموجب ولزوم في الواضع الحكم الآخر المفروض عدم تربيته عليه وهذا
ما قلنا من لزوم تنسبكك للزوم من المألوم وهكذا بالتمسك إلى سائر الأحكام
وأما الثاني وهو لزوم الأمر بالفتح، فالأمة بعد ما عرفت ما حققناه يكون ما ليس سبباً للموجب سبباً الحكم
آخر والألزام بفعله ما ليس به من لزوم فتح فضلاً عن الأمر بفعله الفحش ولكن جميع ما ذكرناه لا يثبت على القول
بأخصا والحق في ذلك أن الأفعال أو مبادئ الصفات اللازمة
وأما على القول بفتلها بالوجوه والاعتبار أو بالملطفين من الدائمة والصفات اللازمة أو الوجوه والاعتبار

تتبعه دونه فان الامر الا اعتباري جزئيا بل المحل اذله ان يقول ان المحل قد يتكون في حيل الحكم المصوح كما
 يتحقق ان شأنا الله ضابط جديا. ولكن بما هو ما يود على حفظها على مقتضى العرف لئلا يمتد على طلائع
 لانه راد في الاشياء التي حلتها او فيها ذات او للصفات اللازمة.
 وانه لو كان كل من السببية واخرها من الامور العنصرية الذاتية للمحل والاشياء لم يكن حيلها كذا
 لانها موروثة بغيرها وتصل الحاصل حال ولم يكن له ايها فبها او اعدادها الا انها لا ذمة لذات الانبياء ^{المرتب}
 والموانع. فكذلك الامر عن المأزوم حال. فان ذلك لم يكن من المقتضيات المفيدة تلك البودرة ثمانية
 الاحكام بما الوية في نصيبها السببية الواجبات الموروثة فقال ان الوثب سبب للوجوب مثلا
 تلك: لعل الوية انه جزاء في العلة الثامنة اعي ان الصلاة الواجبة من المكلف الجامع لجميع الزواجر. ثم ينصف
 بالحق المأزوم عند ذلك مثلا.
 والمحل لا يستلزم العلة الثامنة او الموروثة الا من اجزاها على من قد جاز في الحصول (فان من هذا فبها
 لك ان المثال العرفي الذي ذكره ايضا لكذلك لان دور المحل انما من مقدار بلوغ المثال الى موضع كذا جزئيا
 عليه من هذا الاختلاف وانما هو كذا الكثر من ذلك اما ما في اثرات من هذا الذي لا يحصل لكان انما ما يجد بلوغ المثال
 اليه ووضح كذا.
 فالامر فيلزم بغيره حاصل بلوغ المثال او المحل وهو الذي دعا المحل الامر لانه يصلح للمحل. والحق
 لانه لا يلزم الوجوب ان موضوعات الاحكام الوضعية سواء كانت شرعية ام غير شرعية او اجرة مرتبطة
 بغيرها بالاحكام التلقينية سواء كانت شرعية ام غير شرعية.
 واما فنون الاحكام الوضعية فنوع جيب العرفي او اعتبارية منوعة من موضوعاتها جميع الواضع اعي ان
 السببية منوعة من السبب والشرطية من الشرط وهكذا كما في الميزة من زيد الا انه لا يمكن ان يكون
 غير مختلفات العنصرين الى سببية الاسباب مثلا الا الاحكام الوضعية اذ لو لم يمتد بوجوب الصلاة عنه
 له لو لم يمتد سببية للوجوب تلك انما لها منوعة من الاحكام التلقينية.
 والاشك ان الاحكام كاسفة منها لم يمتد مثلا لانها منوعة منها حقيقة لان الامر لا يمتد على مرتب على مثال

تتبعه دونه فان الامر الا اعتباري جزئيا بل المحل اذله ان يقول ان المحل قد يتكون في حيل الحكم المصوح كما
 يتحقق ان شأنا الله ضابط جديا. ولكن بما هو ما يود على حفظها على مقتضى العرف لئلا يمتد على طلائع
 لانه راد في الاشياء التي حلتها او فيها ذات او للصفات اللازمة.
 وانه لو كان كل من السببية واخرها من الامور العنصرية الذاتية للمحل والاشياء لم يكن حيلها كذا
 لانها موروثة بغيرها وتصل الحاصل حال ولم يكن له ايها فبها او اعدادها الا انها لا ذمة لذات الانبياء ^{المرتب}
 والموانع. فكذلك الامر عن المأزوم حال. فان ذلك لم يكن من المقتضيات المفيدة تلك البودرة ثمانية
 الاحكام بما الوية في نصيبها السببية الواجبات الموروثة فقال ان الوثب سبب للوجوب مثلا
 تلك: لعل الوية انه جزاء في العلة الثامنة اعي ان الصلاة الواجبة من المكلف الجامع لجميع الزواجر. ثم ينصف
 بالحق المأزوم عند ذلك مثلا.
 والمحل لا يستلزم العلة الثامنة او الموروثة الا من اجزاها على من قد جاز في الحصول (فان من هذا فبها
 لك ان المثال العرفي الذي ذكره ايضا لكذلك لان دور المحل انما من مقدار بلوغ المثال الى موضع كذا جزئيا
 عليه من هذا الاختلاف وانما هو كذا الكثر من ذلك اما ما في اثرات من هذا الذي لا يحصل لكان انما ما يجد بلوغ المثال
 اليه ووضح كذا.
 فالامر فيلزم بغيره حاصل بلوغ المثال او المحل وهو الذي دعا المحل الامر لانه يصلح للمحل. والحق
 لانه لا يلزم الوجوب ان موضوعات الاحكام الوضعية سواء كانت شرعية ام غير شرعية او اجرة مرتبطة
 بغيرها بالاحكام التلقينية سواء كانت شرعية ام غير شرعية.
 واما فنون الاحكام الوضعية فنوع جيب العرفي او اعتبارية منوعة من موضوعاتها جميع الواضع اعي ان
 السببية منوعة من السبب والشرطية من الشرط وهكذا كما في الميزة من زيد الا انه لا يمكن ان يكون
 غير مختلفات العنصرين الى سببية الاسباب مثلا الا الاحكام الوضعية اذ لو لم يمتد بوجوب الصلاة عنه
 له لو لم يمتد سببية للوجوب تلك انما لها منوعة من الاحكام التلقينية.
 والاشك ان الاحكام كاسفة منها لم يمتد مثلا لانها منوعة منها حقيقة لان الامر لا يمتد على مرتب على مثال

استزاعه ومنافو عنه بالذات. ولا ينبغي أن السببية متلازمة كذا التي بالمسببة إلى الحكم المتعدي لغيرها
عليه كذا الذي الواقع وتربية عليها هذا كله على مذهب المعادلة.

وأما على مذهب الاشتراكية المتكبرين للجن والفتح المعطية ولزينة الأحكام والملك والملكسة فليس
شعنا الأحكام على نامة لها ولا حق ولا تبع ولا معطية ولا بعدد في نفس المشتقات إلى إنما تخرج بعد أصولها
ونعنه فلا بد من وجوع كل من الأسباب والشروط والموانع للمشتقات بعد شعنا الأحكام بما يلا
تكون كل من السببية والتوطية والماتية منزوعة من الأحكام المتعدي وغير معطية للمانع.

أوضح على ذلك مذهبنا على مذهب المعادلة لا عوت من شأنها بالذات على الأحكام المتعدي على مذهب المعادلة
بذلك مذهب الاشتراكية على أنها حرة بما لا يربط بين المشتقات والأحكام عندهم وليس من الاتصال
بعضها حكم من الأحكام لا ينعنه ولا يفيد أيديو وجود مذهب أو شرط أو عدم مانع وإنما تخرج هذه الأمور
بعد أصولها مع ينحل من ذلك أو يفيد من تلك الأمور يخرج ينخرج منه السببية أو الشرطية أو الماتية وهذا
الحكام لما كان من مزالها في هذا من يفقر الويل من هذا الكلام ولكن لا يجادل أو مع من ذلك.

ثم إنه ينبغي ما حفظنا أن سببية السبب وتوطية التوطية والماتية المانع على مذهب المعادلة من لوازمها
ولوكنا أعياها كما لا مادية لأن من مزالها أن تخرج الأسباب والشروط والموانع مع ينخرج إيجاب المانع
أو خروجه مثلا عند حصولها لكانت من أسباب أو شروط أو موانع الحكم.

مع ينخرج إيجاب المانع فصيل من الأسباب والشروط يخرج فصيل من المانع أو إيجاب منه لكانت
من أسباب أو شروط أو موانع معلق الحكم وكيف يخرج الاعتراف بأن الفعل الحفيد بالذات على وجه الموصوف
فيه مع ينخرج إيجاب المانع ذلك المعلق كما هو مقتضى مذهب المعادلة مع أنكار أن في الفيد وهو المعلق
ذلك المعلق لا يلزم بحال ذلك المعلق فلما إذا قيد المانع ذلك المعطية.

بل ذلك ينخرج مائة كلام شيخنا من قوله والانا السببية التامة بالذات لكانت من لوازم ذلك بأن يكون
شيء مع ينخرج إيجاب المانع فعلا عند حصوله مبالا إلى الاعتراف بأن المانع كما يقترن أو يمنع المانع
فدعوى أن ما يمنع من بعض الحكم كأن أمكاه فيض المانع إذ له أن يقول بأنه ليس ذلك المعلق

المتعدي لغيرها بالذات. ولا ينبغي أن السببية متلازمة كذا التي بالمسببة إلى الحكم المتعدي لغيرها
عليه كذا الذي الواقع وتربية عليها هذا كله على مذهب المعادلة.
وأما على مذهب الاشتراكية المتكبرين للجن والفتح المعطية ولزينة الأحكام والملك والملكسة فليس
شعنا الأحكام على نامة لها ولا حق ولا تبع ولا معطية ولا بعدد في نفس المشتقات إلى إنما تخرج بعد أصولها
ونعنه فلا بد من وجوع كل من الأسباب والشروط والموانع للمشتقات بعد شعنا الأحكام بما يلا
تكون كل من السببية والتوطية والماتية منزوعة من الأحكام المتعدي وغير معطية للمانع.
أوضح على ذلك مذهبنا على مذهب المعادلة لا عوت من شأنها بالذات على الأحكام المتعدي على مذهب المعادلة
بذلك مذهب الاشتراكية على أنها حرة بما لا يربط بين المشتقات والأحكام عندهم وليس من الاتصال
بعضها حكم من الأحكام لا ينعنه ولا يفيد أيديو وجود مذهب أو شرط أو عدم مانع وإنما تخرج هذه الأمور
بعد أصولها مع ينحل من ذلك أو يفيد من تلك الأمور يخرج ينخرج منه السببية أو الشرطية أو الماتية وهذا
الحكام لما كان من مزالها في هذا من يفقر الويل من هذا الكلام ولكن لا يجادل أو مع من ذلك.
ثم إنه ينبغي ما حفظنا أن سببية السبب وتوطية التوطية والماتية المانع على مذهب المعادلة من لوازمها
ولوكنا أعياها كما لا مادية لأن من مزالها أن تخرج الأسباب والشروط والموانع مع ينخرج إيجاب المانع
أو خروجه مثلا عند حصولها لكانت من أسباب أو شروط أو موانع الحكم.
مع ينخرج إيجاب المانع فصيل من الأسباب والشروط يخرج فصيل من المانع أو إيجاب منه لكانت
من أسباب أو شروط أو موانع معلق الحكم وكيف يخرج الاعتراف بأن الفعل الحفيد بالذات على وجه الموصوف
فيه مع ينخرج إيجاب المانع ذلك المعلق كما هو مقتضى مذهب المعادلة مع أنكار أن في الفيد وهو المعلق
ذلك المعلق لا يلزم بحال ذلك المعلق فلما إذا قيد المانع ذلك المعطية.
بل ذلك ينخرج مائة كلام شيخنا من قوله والانا السببية التامة بالذات لكانت من لوازم ذلك بأن يكون
شيء مع ينخرج إيجاب المانع فعلا عند حصوله مبالا إلى الاعتراف بأن المانع كما يقترن أو يمنع المانع
فدعوى أن ما يمنع من بعض الحكم كأن أمكاه فيض المانع إذ له أن يقول بأنه ليس ذلك المعلق

لوجوب الأمر بالصلاة مع أن الشارع فيه مطلوبية الصلاة بكونها وقت الدولة ولازم هذا من أنه جعل
 الشارع في الدولة مع أن الشارع فيه مطلوبية الصلاة به أو يرى أن المصلحة في جعل الدولة سببا لوجوب
 بأشياء السببية بقوله: الدولة سبب لما كان أنه ينبغي لك أن عدم ما يليه الصلاة والأمر بالصلاة الذي
 يجب أن يخرج من عدم ما يليه السببية لأنه قد يفسر إلى بعض الأقسام إنه يمكن أن يجعل ما يليه سبب سببا كما
 يجب ولكن لا أنظر ما لا يترتب على ذلك يذهب وهو إلى قولنا العوض لما لا يجعل حتى أنه إن كانه الحائض ^{العوض}
 ولذا هي إلى أن يباح الصلاة في الحالة في السببية
 وهذا كله على فرض أن يكون المراد بالاحكام الوضعية هو ما بين لنا أساسا من الأمور الاعتبارية ^{تجارية} لا
 ولكنه خلافا للمصرح به في كلماته نحن فنحن هنا القاعدة الخاصة لا نأخذ به في أن المواد بما أن جعل
 الشارع سببا ليحكم أو شرطه أو ما نأخذ به أو غيره له بأن يجانب خطأه في جعل هذه بأن يقول الدولة
 سبب المخرج به مثلا في الطهارة شرط وهكذا
 وهذا المعنى من الأمور الواقعية الموجودة فيضيق الخارج وهي التي يجر منها جعل الشر سببا لا تكون
 حقا عند المخرج بأشياء السببية فيدفع ما بالجملة المخرجة أو بالجملة الشرطية وهكذا في جعل الشرطية ^{تجارية}
 بقوله: شرط عليك كذا أو هذا شرطا وقد يقول: أكره أن يقال به ذلك ولا يجب أن قل هذا إنشاء أن
 أصدها إنشاء وجوب الكلام بما فيها إنشاء الشرطية كذا الثاني في هذا للدلالة على غير ذلك من الثاني
 التبادلية بين المالك والجيد
 ولا يجب أن يقال أن الأمر الواقعي هو الذي يجعل المخرج شرطا في جعل الشرطية سببا
 به في الدولة بإنشاء لما فيه ذلك هو الذي قد يكون من العن هو المبادىء في فهم أن الحكم الوضعي
 كما أن يوضح الشارع بغير أن هذه الأمور لم تكن أصبا بالشرط لا أجزاء ولا مواضع قبل المخرج
 وإنما وضعا وجعلنا الشارع كذا لك بقوله: الدولة سبب الطهارة شرطا والمخرج ما في القاعدة
 حقا في حالة الاشتراك في جميع الحكم الوضعي خطاب الوضع هو هذه الخطابات الدالة على جعل ^{الشرع}
 هذه الأمور كذا لك

فإنه لا يمكن أن يقال إن الشارع فيه مطلوبية الصلاة بكونها وقت الدولة ولازم هذا من أنه جعل
 الشارع في الدولة مع أن الشارع فيه مطلوبية الصلاة به أو يرى أن المصلحة في جعل الدولة سببا لوجوب
 بأشياء السببية بقوله: الدولة سبب لما كان أنه ينبغي لك أن عدم ما يليه الصلاة والأمر بالصلاة الذي
 يجب أن يخرج من عدم ما يليه السببية لأنه قد يفسر إلى بعض الأقسام إنه يمكن أن يجعل ما يليه سبب سببا كما
 يجب ولكن لا أنظر ما لا يترتب على ذلك يذهب وهو إلى قولنا العوض لما لا يجعل حتى أنه إن كانه الحائض ^{العوض}
 ولذا هي إلى أن يباح الصلاة في الحالة في السببية
 وهذا كله على فرض أن يكون المراد بالاحكام الوضعية هو ما بين لنا أساسا من الأمور الاعتبارية ^{تجارية} لا
 ولكنه خلافا للمصرح به في كلماته نحن فنحن هنا القاعدة الخاصة لا نأخذ به في أن المواد بما أن جعل
 الشارع سببا ليحكم أو شرطه أو ما نأخذ به أو غيره له بأن يجانب خطأه في جعل هذه بأن يقول الدولة
 سبب المخرج به مثلا في الطهارة شرط وهكذا
 وهذا المعنى من الأمور الواقعية الموجودة فيضيق الخارج وهي التي يجر منها جعل الشر سببا لا تكون
 حقا عند المخرج بأشياء السببية فيدفع ما بالجملة المخرجة أو بالجملة الشرطية وهكذا في جعل الشرطية ^{تجارية}
 بقوله: شرط عليك كذا أو هذا شرطا وقد يقول: أكره أن يقال به ذلك ولا يجب أن قل هذا إنشاء أن
 أصدها إنشاء وجوب الكلام بما فيها إنشاء الشرطية كذا الثاني في هذا للدلالة على غير ذلك من الثاني
 التبادلية بين المالك والجيد
 ولا يجب أن يقال أن الأمر الواقعي هو الذي يجعل المخرج شرطا في جعل الشرطية سببا
 به في الدولة بإنشاء لما فيه ذلك هو الذي قد يكون من العن هو المبادىء في فهم أن الحكم الوضعي
 كما أن يوضح الشارع بغير أن هذه الأمور لم تكن أصبا بالشرط لا أجزاء ولا مواضع قبل المخرج
 وإنما وضعا وجعلنا الشارع كذا لك بقوله: الدولة سبب الطهارة شرطا والمخرج ما في القاعدة
 حقا في حالة الاشتراك في جميع الحكم الوضعي خطاب الوضع هو هذه الخطابات الدالة على جعل ^{الشرع}
 هذه الأمور كذا لك

ويعني ما ذكرنا ان الحكم من صريح الموقف من الحكم عليه والاعتماد على الاضطرار المذكور
 يعني ببطلان هذا كله مضافا الى انه لا يمكن التراجع السببية مضافا الى ان عنوان السبب والاعتماد على
 مثل اضطرار الازدياد من محذور بان كان ذلك يمكن هذا مخول
 اما ان يدل قول الشارع: اتم الصلاة لولولك الشئ، على ان الدولك سبب لولولك اما لا يدل
 على الاول فذا اختلف مع اثنان، أحدهما ان الصلاة واجبة عند الدولك، والآخر ان الدولك
 لوجوبها، فذكرت انه ليس المراد من الحكم الوضعي الا حكم الشارع على امر بأنه سبب فتلاد فحكم به ولو
 التزاما وعلى الثاني لا يمكن اضطرار السببية كما عرفت من ان نشأ اضطرار السببية ليس الاضطرار السبب
 مضافا الى الاضطرار من الازدياد والافاضة بالضرورة والوضعية وغيرها.
 والخوف من عدم دلالة الآية على ان الدولك سبب وهذا لا يتصور لانهما من الأحكام الوضعية، وإذا ثبت ان
 فعل الآية المذكورة يدل على امر واضح موجب من الحكم عليه به وأنه ليس الحكم الوضعي الا هذا لا يدل على
 الدولك سبب للوجوب بل هو بطلان أولى فإنه يدل على بطلان الحكم الوضعي والتزاما على الحكم الظلي.
 وهو قوله: الصلاة واجبة عند الدولك ولغير هذا من الواجبات، وإنما اشبهت الأمر على أن يشبه
 بواسطة الأمر بالبحر في مقام تعدد الأحكام الوضعية بطلان السببية والوطأة، فوجهها انما هو من
 غير يجوز ذلك اعتمادا على وضوح الأمر، فزوده أن لفظ الحكم مادل على ارادة الموكب من الحكم عليه
 وبه الصادر من الشارع والأمر الاعيادي الملاك ومع أنه يجب لا وجود له الاذهن من غيره فلا
 وجه للاشياء.

وحل اللفظ الصريح في الموكب الرافعي الصادر من الشارع على السبب الاعيادي الذي لا يوجد الا
 في الذهن من غيره، فمجرد التعليل بما دل على الأمر الاعيادي فخذوا المختللا المعصية، فتركوا ما هو
 صريح في ما ذكرنا مضافا الى ما استخرج من التعارض.

ثم بعد تحقق المعاني الواقعية وصدور ما يمكن سبب سببا مثلا فنزوع المعصية من غير غيره ما
 مثلا بسببه، هكذا وحل الشارع بين المعصية هو ما ذكرنا لاهذا الأمر الاعيادي الاضطرار في

ويعني ما ذكرنا ان الحكم من صريح الموقف من الحكم عليه والاعتماد على الاضطرار المذكور
 يعني ببطلان هذا كله مضافا الى انه لا يمكن التراجع السببية مضافا الى ان عنوان السبب والاعتماد على
 مثل اضطرار الازدياد من محذور بان كان ذلك يمكن هذا مخول
 اما ان يدل قول الشارع: اتم الصلاة لولولك الشئ، على ان الدولك سبب لولولك اما لا يدل
 على الاول فذا اختلف مع اثنان، أحدهما ان الصلاة واجبة عند الدولك، والآخر ان الدولك
 لوجوبها، فذكرت انه ليس المراد من الحكم الوضعي الا حكم الشارع على امر بأنه سبب فتلاد فحكم به ولو
 التزاما وعلى الثاني لا يمكن اضطرار السببية كما عرفت من ان نشأ اضطرار السببية ليس الاضطرار السبب
 مضافا الى الاضطرار من الازدياد والافاضة بالضرورة والوضعية وغيرها.
 والخوف من عدم دلالة الآية على ان الدولك سبب وهذا لا يتصور لانهما من الأحكام الوضعية، وإذا ثبت ان
 فعل الآية المذكورة يدل على امر واضح موجب من الحكم عليه به وأنه ليس الحكم الوضعي الا هذا لا يدل على
 الدولك سبب للوجوب بل هو بطلان أولى فإنه يدل على بطلان الحكم الوضعي والتزاما على الحكم الظلي.
 وهو قوله: الصلاة واجبة عند الدولك ولغير هذا من الواجبات، وإنما اشبهت الأمر على أن يشبه
 بواسطة الأمر بالبحر في مقام تعدد الأحكام الوضعية بطلان السببية والوطأة، فوجهها انما هو من
 غير يجوز ذلك اعتمادا على وضوح الأمر، فزوده أن لفظ الحكم مادل على ارادة الموكب من الحكم عليه
 وبه الصادر من الشارع والأمر الاعيادي الملاك ومع أنه يجب لا وجود له الاذهن من غيره فلا
 وجه للاشياء.

وحل اللفظ الصريح في الموكب الرافعي الصادر من الشارع على السبب الاعيادي الذي لا يوجد الا
 في الذهن من غيره، فمجرد التعليل بما دل على الأمر الاعيادي فخذوا المختللا المعصية، فتركوا ما هو
 صريح في ما ذكرنا مضافا الى ما استخرج من التعارض.

ثم بعد تحقق المعاني الواقعية وصدور ما يمكن سبب سببا مثلا فنزوع المعصية من غير غيره ما
 مثلا بسببه، هكذا وحل الشارع بين المعصية هو ما ذكرنا لاهذا الأمر الاعيادي الاضطرار في

قد اختلفت مضاناً إلى ما ذكرنا كلمات جامعة شاماً سمعت في كلام الفاضل الثوري من قوله: كالتحكم على الشيء بأنه
سبب لا موقوف أن المواد من حكم الشارع على الشيء بأنه سبب لا موقوف سبباً له بأننا بعد الخطأ به
وهو قوله الأول سبب. كقول المحدثين المحدثين نفعاً طائفاً به وهكذا.

ومنها - قول الحاجب العنقدي قال العنقدي في شرح كلام الحاجب خطيب الوصي: الأحكام الثابتة
بخطأ الوصي أصناف منها - الحكم على الوصف بالسببية وهو جعل وصية موقوفاً على تحقق شرط ما لم يوجد الحكم
بأن الله تعالى في الزمان مكان وجوب الملاك وسببية الزمان له وذلك بغير هذا الكلام في السببية والمصلحة.
ولا ريب أن قوله جعل وصية موقوفاً على ما قلناه لأن جعل الوصف ما لم يوجد الحكم أو شرطاً أو شرطاً لا يكون
لأنه لا يمكن أن يكون معلقاً على ما لا يترتب منه حكم عليه بأنه سبب أو شرط أو مانع وكان يجب
تعريف الحكم من السببية المقتضية لا حاجة إلى إدخال الوصي في الموضوع.

إن خطاياه الوصي يرجع إلى الانقضاء أو التغير أو غير ذلك من الأسباب العقلية وجعل الزمان سبباً
لوجوب الملاك هو وجوب الملاك عند الزمان وجعل الصلاة شرطاً للصلاة هو جعل الصلاة دعماً وجعلها مانعاً
وهو جعل البيع جوازاً لا منعاً بالمبيع عند ما حرره در بناء عليه نفس. والحاصل أن موادنا من الأقسام
والتجديد ثم من العرج والتمتع وخطاياه الوصي من قبيل التغير أو التغير. وهو أيضاً صريح في إرادة ما ذكرنا من
المحقق الاختياري.

ومنها - كلام العلامة في باب تعريف الحكم الوصي حيث قال: والوصي الحكم على الوصف بكونه شرطاً أو سبباً
أو مانعاً قال السيد شرحه في تمام شرح تعريف الحكم الوصي ونقص في حكمه بأن يكون الشيء سبباً أو مانعاً
وبما جاء في قول الأول سبباً للصلاة الصلاة شرطاً للصلاة فأنه مناه.

ولا ريب أن هذا الكلام لا كان في صامحاً بينا ووقع الشارع وإن شاء الحكم الوصي صريح في أنه جعل بعد الأقسام
الاولى سبباً لوجوب الصلاة وهكذا. وأخرى هذا من الواضحات الغنية عن البيان ولا حاجة إلى مزيد
وهم ما نلاحظ أن السببية السببية المرفوعة من السببية الزمنية أو اعتبارية متراخي قبل أن تأتي الأقسام
بوضع الثاني فصار حاصل التعريف بأن الحكم الوصي الذي هو من قول الشارع وبين ما يجرى كلام الأستاذ

في باب تعريف الحكم الوصي حيث قال: والوصي الحكم على الوصف بكونه شرطاً أو سبباً أو مانعاً
أو مانعاً قال السيد شرحه في تمام شرح تعريف الحكم الوصي ونقص في حكمه بأن يكون الشيء سبباً أو مانعاً
وبما جاء في قول الأول سبباً للصلاة الصلاة شرطاً للصلاة فأنه مناه.

ولا ريب أن هذا الكلام لا كان في صامحاً بينا ووقع الشارع وإن شاء الحكم الوصي صريح في أنه جعل بعد الأقسام
الاولى سبباً لوجوب الصلاة وهكذا. وأخرى هذا من الواضحات الغنية عن البيان ولا حاجة إلى مزيد
وهم ما نلاحظ أن السببية السببية المرفوعة من السببية الزمنية أو اعتبارية متراخي قبل أن تأتي الأقسام
بوضع الثاني فصار حاصل التعريف بأن الحكم الوصي الذي هو من قول الشارع وبين ما يجرى كلام الأستاذ

إذ لا يرد ثابت ذو سكة أنها خطابات شريعة تنطقه بأفعال المتكلمين وليست بمنها المطابق على وجه
 الانشاء أو التخيير فخرج عن تعريفه الأصولي بين الحكم الشرعي بأنه خطاب الله تعالى المعلق بأفعال المتكلمين
 على وجه الانشاء أو التخيير فلما ثبت هذا المالك القوم بعضهم بالتأخر في الخريف بها، فزاد في التعريف
 قوله أو الموضح والمخاطب على الانشاء، فدخل فيه بعضهم أوجب بعدم ورود، الذي دلالة تلك الخطابات
 أيضا على الانشاء أم التخيير فتبين بالدلالة المشبهة أو الانتزاعية ولا يدرج ذلك أيضا على معنى آخر
 وهو كون شرطيا أو شرطيا.

وهذا معنى قولهم أن خطاب الموضع يرجع إلى الحكم الشرعي يسوع من الاعتناء لأن مرادهم أنه أمر
 إذ كيف يفكر عوى كون هذا الخطاب المحسوس أو الاعتناء، وأجاب بعضهم بأن هذه الخطابات خارجة
 عن الحدود وليست أكتفا بل هي علامات وأعلام للأحكام الشرعية.

فخص من جميع ذلك أنهم يفتقرون على أن يدلول الخطاب الموضع أو دفعه وإنما الخلاف في ذلك الأمر
 فيصير يقول إن المقصود منه جعل تلك الأمور الواضحة علامة لجوئنا الحكم الشرعي صاد الدولة علامة
 لوجوب الصلاة عنه وهو أمر آخر يصح قول: إن المقصود منه جعل ملاحظة عند من السببية وخوها
 الذي قد عرفت أنه أمر بفعل كونه مثلا لمخاض وخوه وهو أيضا أمر آخر ولم يزل أحد من وجدنا كلامهم
 أن المراد بها أمر اعتناء بل لا حاجة إلى ذلك لأنها خارجة عن السببية وخوها لأنه أمر آخر يوجد به غير
 السببية وخوها بل يجري ما ذكرناه في الحكم على شئ بأنه صحيح أو فاسد.

إذ يمكن أن يجعل بهذا الألفاظ هو ذلك الشيء والعلة فيلزم ما إذا قيل بأنها حكم شرعي رضى أن دخل في العلة
 والعلة اللابن بمرئان للشئ بعد ثبوته في الخارج ومنها الأمران الاعتناء بأن حكم شرعي بل مراده أنه
 قول الشارع هذا صحيح ذو السببية حكم شرعي أو بدية إنشاء ملاك العلة، الصادر بغير عليه الأمور
 والتخيير وذلك الأمر الاعتناء على العكس لثبوته على الأمور التي والتخيير شأنه جليا.

فتلخص من جميع ذلك أن الحكم الوضعي موجود في الكتابية الشريعة لا يكون إنشاء بعد المأمل كما ذكرنا
 دائما الكلام والاستدلال بالخلاف فإن مفاد خطابه ما إذا عرفت حمل الرأع فلا بد من تحقق الحق في المأ

إذ لا يرد ثابت ذو سكة أنها خطابات شريعة تنطقه بأفعال المتكلمين وليست بمنها المطابق على وجه
 الانشاء أو التخيير فخرج عن تعريفه الأصولي بين الحكم الشرعي بأنه خطاب الله تعالى المعلق بأفعال المتكلمين
 على وجه الانشاء أو التخيير فلما ثبت هذا المالك القوم بعضهم بالتأخر في الخريف بها، فزاد في التعريف
 قوله أو الموضح والمخاطب على الانشاء، فدخل فيه بعضهم أوجب بعدم ورود، الذي دلالة تلك الخطابات
 أيضا على الانشاء أم التخيير فتبين بالدلالة المشبهة أو الانتزاعية ولا يدرج ذلك أيضا على معنى آخر
 وهو كون شرطيا أو شرطيا.

وهذا معنى قولهم أن خطاب الموضع يرجع إلى الحكم الشرعي يسوع من الاعتناء لأن مرادهم أنه أمر
 إذ كيف يفكر عوى كون هذا الخطاب المحسوس أو الاعتناء، وأجاب بعضهم بأن هذه الخطابات خارجة
 عن الحدود وليست أكتفا بل هي علامات وأعلام للأحكام الشرعية.

فخص من جميع ذلك أنهم يفتقرون على أن يدلول الخطاب الموضع أو دفعه وإنما الخلاف في ذلك الأمر
 فيصير يقول إن المقصود منه جعل تلك الأمور الواضحة علامة لجوئنا الحكم الشرعي صاد الدولة علامة
 لوجوب الصلاة عنه وهو أمر آخر يصح قول: إن المقصود منه جعل ملاحظة عند من السببية وخوها
 الذي قد عرفت أنه أمر بفعل كونه مثلا لمخاض وخوه وهو أيضا أمر آخر ولم يزل أحد من وجدنا كلامهم
 أن المراد بها أمر اعتناء بل لا حاجة إلى ذلك لأنها خارجة عن السببية وخوها لأنه أمر آخر يوجد به غير
 السببية وخوها بل يجري ما ذكرناه في الحكم على شئ بأنه صحيح أو فاسد.

إذ يمكن أن يجعل بهذا الألفاظ هو ذلك الشيء والعلة فيلزم ما إذا قيل بأنها حكم شرعي رضى أن دخل في العلة
 والعلة اللابن بمرئان للشئ بعد ثبوته في الخارج ومنها الأمران الاعتناء بأن حكم شرعي بل مراده أنه
 قول الشارع هذا صحيح ذو السببية حكم شرعي أو بدية إنشاء ملاك العلة، الصادر بغير عليه الأمور
 والتخيير وذلك الأمر الاعتناء على العكس لثبوته على الأمور التي والتخيير شأنه جليا.

فتلخص من جميع ذلك أن الحكم الوضعي موجود في الكتابية الشريعة لا يكون إنشاء بعد المأمل كما ذكرنا
 دائما الكلام والاستدلال بالخلاف فإن مفاد خطابه ما إذا عرفت حمل الرأع فلا بد من تحقق الحق في المأ

لا فصلية والغيرية بملاحظة ثبوت تلك الواقعة بالخطاب والصادرة في بيان سببها الأسباب ونحوها
 التي سموا خطاب الوضع إنما هي اختيارات عن الواقع. ليعلم المحققون ثبوت الأحكام الانضائية الجزئية
 عند ثبوت ما كان سببا أو شوطا لها مثلا ويعلموا بنفسها ما حصلوا ما كان سببا أو شوطا مثلا للكلية
 ولا يترتبوا عليه ما رتبته الشارع من الأحكام الانضائية مثلا لعل إليه يرجع القول بما أعلم الحكم
 تأنيها. إن ما حقق في عمله من أن الأحكام الكلية الكلية ناسية للمصالح والمفاسد الواقعية لا يترتب
 أن تكون الأسباب والشرطية ونحوها أسبابا شرعية ملازمة الواقعة.
 بل لو ثبتت صلاح الأحكام ومفادها على جعل الأسباب ونحوها لها. لصدق أن تلك الأحكام ناسية
 للمصالح والمفاسد. نعم - يأتي الكلام في وجه جعل الشارع هذه الأمور المخصوصة أسبابا مثلا دون غيرها
 وأنه أيضا خارج المصالح والمفاسد. فنقول: إنه أيضا سلم لا يترتب ما ذكرنا لأن الشارع لا يجعلها لا مصلحة
 في جعله سببا مثلا. وقد دون الآثار في بيان مصادرها ومفادها كما لا يخفى على من لاحظ تلك الآثار
 بل يمكن أن يكون المعنى في حق جعله سببا كما يمكن أن يكون معنى الأحكام الكلية أيضا ناسية لغيرها
 بحيث وإن لم يكن مصلحة في حق ذلك الثاني لغيره في العرفيات بل هو المولى عليه في كل ما يترتب عليه على
 ولا مصلحة في جعله أصلا إلا لأن المولى يريد اختياره وإن العبد فعل بطبيعته في الأمور التي لم لا
 فهو يحصل من هذا أنه لا يلزم على رتب العبدية أن تكون الأسباب ونحوها أسبابا ملازمة الواقعة بل
 إنما يلزم ذلك على القول بأن الحق واليقين وهو فلا في الحقيقة بل قد يكون ذلك اليقين واليقين
 الصفات اللازمة قد يكون ما لا يوجد والاختيارات كما إذا المولى الحكيم بالنية إلى عبده ولا شيء
 أنه قد يكون الحق في جعل شيء سببا ونحوه يعني إيجاد ملازمة السببية فيه ولو بالافتراض أو بغيره
 بحيث الصفات سببا بلخ الطعام يلزم كون الملاك أو أدا شيئا إيجاد بغيره الانتفاء في حين الصفات
 نعم لا بد أن يكون هذا الانتفاء مصلحة أو كانت تلك المصلحة مجرد عدم انتفاء العبد لجيش المولى
 أو هو بلخ الطعام لأنه قد يكون المولى ناسيا عنه بحيث الصفات وهكذا في جعل الرخصة بله. يمكن
 لذلك الجميع مجرد الافتراض أن جعل الأحكام التوجيه أيضا لغيرها لا انتفاء بله فيها أيضا يجوز إلا

لا فصلية والغيرية بملاحظة ثبوت تلك الواقعة بالخطاب والصادرة في بيان سببها الأسباب ونحوها
 التي سموا خطاب الوضع إنما هي اختيارات عن الواقع. ليعلم المحققون ثبوت الأحكام الانضائية الجزئية
 عند ثبوت ما كان سببا أو شوطا لها مثلا ويعلموا بنفسها ما حصلوا ما كان سببا أو شوطا مثلا للكلية
 ولا يترتبوا عليه ما رتبته الشارع من الأحكام الانضائية مثلا لعل إليه يرجع القول بما أعلم الحكم
 تأنيها. إن ما حقق في عمله من أن الأحكام الكلية الكلية ناسية للمصالح والمفاسد الواقعية لا يترتب
 أن تكون الأسباب والشرطية ونحوها أسبابا شرعية ملازمة الواقعة.
 بل لو ثبتت صلاح الأحكام ومفادها على جعل الأسباب ونحوها لها. لصدق أن تلك الأحكام ناسية
 للمصالح والمفاسد. نعم - يأتي الكلام في وجه جعل الشارع هذه الأمور المخصوصة أسبابا مثلا دون غيرها
 وأنه أيضا خارج المصالح والمفاسد. فنقول: إنه أيضا سلم لا يترتب ما ذكرنا لأن الشارع لا يجعلها لا مصلحة
 في جعله سببا مثلا. وقد دون الآثار في بيان مصادرها ومفادها كما لا يخفى على من لاحظ تلك الآثار
 بل يمكن أن يكون المعنى في حق جعله سببا كما يمكن أن يكون معنى الأحكام الكلية أيضا ناسية لغيرها
 بحيث وإن لم يكن مصلحة في حق ذلك الثاني لغيره في العرفيات بل هو المولى عليه في كل ما يترتب عليه على
 ولا مصلحة في جعله أصلا إلا لأن المولى يريد اختياره وإن العبد فعل بطبيعته في الأمور التي لم لا
 فهو يحصل من هذا أنه لا يلزم على رتب العبدية أن تكون الأسباب ونحوها أسبابا ملازمة الواقعة بل
 إنما يلزم ذلك على القول بأن الحق واليقين وهو فلا في الحقيقة بل قد يكون ذلك اليقين واليقين
 الصفات اللازمة قد يكون ما لا يوجد والاختيارات كما إذا المولى الحكيم بالنية إلى عبده ولا شيء
 أنه قد يكون الحق في جعل شيء سببا ونحوه يعني إيجاد ملازمة السببية فيه ولو بالافتراض أو بغيره
 بحيث الصفات سببا بلخ الطعام يلزم كون الملاك أو أدا شيئا إيجاد بغيره الانتفاء في حين الصفات
 نعم لا بد أن يكون هذا الانتفاء مصلحة أو كانت تلك المصلحة مجرد عدم انتفاء العبد لجيش المولى
 أو هو بلخ الطعام لأنه قد يكون المولى ناسيا عنه بحيث الصفات وهكذا في جعل الرخصة بله. يمكن
 لذلك الجميع مجرد الافتراض أن جعل الأحكام التوجيه أيضا لغيرها لا انتفاء بله فيها أيضا يجوز إلا

الشرعي بل انما اجتزعت كونه شوطا في الواقع فهو مثلا الشوط العبري الشرعي لما ذكرنا انها بطريق لفظي الشرح
 على المتصور مع انهم يحصل الشرع والاحكام بل انما هو بين ما جعل الله تعالى الا انه لما كان واجب الاطلاق
 والماسر وجبته ومن لهم بالاعمال من احكام الله تعالى مع ان يقال انه جعلها لهم . وهذا ما لا يخفى
 على المتأمل ولا سيما بعد التفتية على هذا يبع نية جعل الاحكام الوضعية خطابا للواقع الى الشارع
 على نذهب العقلية .

وما ذكرنا انضغ انما لا مجال للاستكثار انما ما يجعله للشارع على نذهب الاشاعرة بطريق ادى لعدم ثبوته
 في الواقع على انه مبني بل انما حصلت بذلك الخطابات كما انضغ ان النجيب يفتي ان يكون من النجيب ما ناله
 شارع الواقعة تعريفيا على السيد القدر لا ما ناله به صرح ودد وكل من ضمن الحكم في الشرع وظاهر
 كل من المصنعي انما انشأه ووضعه من الشارع ودد عودنا ان كان الوضع في الاسباب الزمنية وعودنا
 كما لا سباب العقلية والحادية وقرنا .

فاذا اردد فبان من الحكم ظاهران في الانشاء فلا داعي الى ارجاع احداهما الى الآخر الا اذادة علم
 ودد المصنعي على تعريف الحكم الشرعي ولا حاجة في ذلك الى الارجاع الذي يلزم منه انكار الوضع
 بل يكفي دلالة على الاختصاص والتفريق فنعنا اذ التزام المصنعي التعريف عليه كما انضغ ايضا ما خصناه
 من ان تجعله في الاحكام الوضعية على نذهب الاشاعرة ارفع . انه لا داعي لما ذكره الشيخ دد من
 قوله : فانما لا نستعمل من جعل الدول سببا للوجوب خصوص ما قد من لا يوجب كما لا شاعرة الاحكام من جهة
 بالمصالح لانهم يقولون : انه لا مضيعة في المصالح بل جعله للشارع كما انه لا حنة المأمور به
 في الواقع وانما يصير حجة يفتي اشراف ادع به .

وكيف كان نصد فخصو نية جعله الى الشارع على المذهبين المذمومين وخرج الخطاب العالي الى انما
 دلالة الخلق ما ناله شارع الواقعة من ان بعض الخطابات جعلها الحكم الوضعي وان استخرج كما نخلصنا
 بالعكس لا يروج لا جاع الخطاب الذي على الحكم الوضعي انما الخطابي ارجا ما يوجب انكار وجود الوضعي
 راجعا لا ارجاع حكم .

الشرعي بل انما اجتزعت كونه شوطا في الواقع فهو مثلا الشوط العبري الشرعي لما ذكرنا انها بطريق لفظي الشرح
 على المتصور مع انهم يحصل الشرع والاحكام بل انما هو بين ما جعل الله تعالى الا انه لما كان واجب الاطلاق
 والماسر وجبته ومن لهم بالاعمال من احكام الله تعالى مع ان يقال انه جعلها لهم . وهذا ما لا يخفى
 على المتأمل ولا سيما بعد التفتية على هذا يبع نية جعل الاحكام الوضعية خطابا للواقع الى الشارع
 على نذهب العقلية .

وما ذكرنا انضغ انما لا مجال للاستكثار انما ما يجعله للشارع على نذهب الاشاعرة بطريق ادى لعدم ثبوته
 في الواقع على انه مبني بل انما حصلت بذلك الخطابات كما انضغ ان النجيب يفتي ان يكون من النجيب ما ناله
 شارع الواقعة تعريفيا على السيد القدر لا ما ناله به صرح ودد وكل من ضمن الحكم في الشرع وظاهر
 كل من المصنعي انما انشأه ووضعه من الشارع ودد عودنا ان كان الوضع في الاسباب الزمنية وعودنا
 كما لا سباب العقلية والحادية وقرنا .

فاذا اردد فبان من الحكم ظاهران في الانشاء فلا داعي الى ارجاع احداهما الى الآخر الا اذادة علم
 ودد المصنعي على تعريف الحكم الشرعي ولا حاجة في ذلك الى الارجاع الذي يلزم منه انكار الوضع
 بل يكفي دلالة على الاختصاص والتفريق فنعنا اذ التزام المصنعي التعريف عليه كما انضغ ايضا ما خصناه
 من ان تجعله في الاحكام الوضعية على نذهب الاشاعرة ارفع . انه لا داعي لما ذكره الشيخ دد من
 قوله : فانما لا نستعمل من جعل الدول سببا للوجوب خصوص ما قد من لا يوجب كما لا شاعرة الاحكام من جهة
 بالمصالح لانهم يقولون : انه لا مضيعة في المصالح بل جعله للشارع كما انه لا حنة المأمور به
 في الواقع وانما يصير حجة يفتي اشراف ادع به .

وكيف كان نصد فخصو نية جعله الى الشارع على المذهبين المذمومين وخرج الخطاب العالي الى انما
 دلالة الخلق ما ناله شارع الواقعة من ان بعض الخطابات جعلها الحكم الوضعي وان استخرج كما نخلصنا
 بالعكس لا يروج لا جاع الخطاب الذي على الحكم الوضعي انما الخطابي ارجا ما يوجب انكار وجود الوضعي
 راجعا لا ارجاع حكم .

فثبت بما ذكرنا أن الشارع لم يوجب من الحكم شيئا من الخطأ بل يوجب على من عاين الآخر أن يستلزم كل منهما الحكم
 المستفاد من الآخر لأن الخطأ من جنس غلط فيستحق العقاب المستحق على الحكم المسمى فثبت إلى الحكم
 وقد يفتقر الحكم وقد يفتقرها معا على الحكم الوضعي لئلا يفتقر الحكم التكليفي وقد يفتقر الحكم
 سائما لا يفتقر على من تأمل أحكام الموالي بالنية إلى العبد وأحكام الأبطال بالنية إلى الحر حتى إلى صان أحكام
 في حق الحكم الوضعي وأنه إذا اعتد العقباء بالنية إلى الحر حتى إلى وإن جعله واداه بمقتضى
 مقتضى: وإن أراد الحكم إن الحكم الوضعي باصطلاح نفسه هذه الأمور الاختيارية تلامسها في الاصطلاح
 وإن أراد أنه باصطلاح العقائد هذه الأمور الاختيارية قد عرفت أنها وإن عرفت بأنه عند العقيدة
 دعوا ما ينادي مع ذلك أنه اعتد على نموها لا يمكن أن يكون في حقه ما لا يصلح من العقيدة الحقيقية وإن
 عرفت أنه هو ما ذكرنا من دليل الخطأ من المجرى في الكتاب والنية ولكن ادعى أن مقتضى دليل الحكم
 سببا أو جزاء أو خذ ذلك لأن هذه الأمور ليست قابلة لسلطان الجسد بل هي روحية الاستقلال كالحكم التكليفي
 يعني أنه لا يمكن جعل الشيء سببا أو جزاء مثلا فيقول هو واجب أو هو جزاء وأنه عند الدلول لا يجبر بالسر
 بسبب سببها بالسر جزاء جزاء كما يصيرها لغير واجب واجبا فيقول هو واجب وطوره
 بهذا هو الذي يلحق أن يكون كل التزاع ولعله هو مراد الحكم ولكنه ما لا يلحق الجزاء من عقوبة
 الموضع لكثير المتأخرين في خلاف المقصود بل لا بد في هذا المقصود من التفسير بأن مودى الحكم الوضعي جعل
 هو جعل هذه الأمور بأشياء متفلكة في جعل مودى الحكم التكليفي أم لا بل موداه الاختيار من الوضعي
 وليس هو إلا علم الحكم التكليفي.

فثبت بما ذكرنا أن الشارع لم يوجب من الحكم شيئا من الخطأ بل يوجب على من عاين الآخر أن يستلزم كل منهما الحكم
 المستفاد من الآخر لأن الخطأ من جنس غلط فيستحق العقاب المستحق على الحكم المسمى فثبت إلى الحكم
 وقد يفتقر الحكم وقد يفتقرها معا على الحكم الوضعي لئلا يفتقر الحكم التكليفي وقد يفتقر الحكم
 سائما لا يفتقر على من تأمل أحكام الموالي بالنية إلى العبد وأحكام الأبطال بالنية إلى الحر حتى إلى صان أحكام
 في حق الحكم الوضعي وأنه إذا اعتد العقباء بالنية إلى الحر حتى إلى وإن جعله واداه بمقتضى
 مقتضى: وإن أراد الحكم إن الحكم الوضعي باصطلاح نفسه هذه الأمور الاختيارية تلامسها في الاصطلاح
 وإن أراد أنه باصطلاح العقائد هذه الأمور الاختيارية قد عرفت أنها وإن عرفت بأنه عند العقيدة
 دعوا ما ينادي مع ذلك أنه اعتد على نموها لا يمكن أن يكون في حقه ما لا يصلح من العقيدة الحقيقية وإن
 عرفت أنه هو ما ذكرنا من دليل الخطأ من المجرى في الكتاب والنية ولكن ادعى أن مقتضى دليل الحكم
 سببا أو جزاء أو خذ ذلك لأن هذه الأمور ليست قابلة لسلطان الجسد بل هي روحية الاستقلال كالحكم التكليفي
 يعني أنه لا يمكن جعل الشيء سببا أو جزاء مثلا فيقول هو واجب أو هو جزاء وأنه عند الدلول لا يجبر بالسر
 بسبب سببها بالسر جزاء جزاء كما يصيرها لغير واجب واجبا فيقول هو واجب وطوره
 بهذا هو الذي يلحق أن يكون كل التزاع ولعله هو مراد الحكم ولكنه ما لا يلحق الجزاء من عقوبة
 الموضع لكثير المتأخرين في خلاف المقصود بل لا بد في هذا المقصود من التفسير بأن مودى الحكم الوضعي جعل
 هو جعل هذه الأمور بأشياء متفلكة في جعل مودى الحكم التكليفي أم لا بل موداه الاختيار من الوضعي
 وليس هو إلا علم الحكم التكليفي.

أو وصف شئ من هذا الكم أو الوصف عند تلك المدة فلا يفتقر أن تكونها سببا
 لظن أن جزءا من المركب مثلا له مدخل في موضوع المنصب فتعوض بأنه أي ما كان هذا المركب لم يكن
 جزءا له مثلا لا نقول: فيصدق قبل جعل المركب أو قبل حصوله بغير أن السوء لم يكن جزءا له كما يصدق
 على الخبث قبل تركيب السور أن لم يكن جزءا للسور ولو من باب السالبة المنفية للموضوع والمراد بالموضوع
 هو المركب لا ذات الجزء فلا تغفل لأنها صادقة كما قلنا في محله.

وكيف كان فلا يتركب علم هذا النزاع فائدة إلا في مقام التدبر وهو ما لا بعد فائدة تحليله بالتأمل
 في جميع هذه المطالب فإنها مع كونها بدئية نظرية عند الغالب نعم يتركب الشرة على النزاع فإنها
 راجعة أو اعتبارية كما سلك به إليه وقد اطلنا في الاعتدال.

وثالثها - أن الخصم إن حمل الكلام لما كان في الأسباب والشروط والمنع فجزءا من الشارع وهي أمور
 ليس التركيب فيها حقيقة ثابتة في الواقع مثل الحركات الحقيقية الخارجية بل لا يحصل التركيب فيها إلا بتلك
 الأمور جعل بعضها مرتبطا بالآخر متصاحبا بمجود الملاحظة والاعتبار.

وكذا فنفيد بها بالشروط عدم المنع وهو ذلك وهذه الملاحظة والاعتبار أمور أخرى مثل أن تركيب الجار
 للخيال ويجعلها سرورا أو أخرى مثلا أن الطبيب إذا دأب أن يخرق صهيون لا سعال الصفراء مثلا
 يلاحظ أولا إجزاءه وموانعها رد بانها في الحرارة والروية وصحتها إن الصالح لهذه الغرض وإذا
 رأى مقداره من كل واحد وبأي كيفية ترجيحها في أي وقت يقرر هكذا أو بآخر
 مائة المصنعات المتخذه إلا أن الجمل المأخوذ بالملاحظة المذكورة له طريقان:

أحدهما - أن يلاحظ المولى مثلا في ذهنه أمور ينبغي بها بالملاحظة شيئا أو أكثر ثم يتر
 العبد بإنشائه، وثانيهما - أن يجعلها شيئا أو شيئا فيقول: جعلت هذا لذلك الشئ أو يقول: جعلت
 مركبا هذا جزء له وذلك جزء له وهذا شرط له هذا مانع عنه على المولى الأول جعل المركب والأجزاء
 الجزئية والشروط ليسوا بالجزء وهذا تلك الملاحظة وهي متناهية في الأمور الكثيرة البعيدة
 شيئا في الواقع كذلك جعل أجزاءها موانع في الواقع جعلها موانع حتى حصل التركيب على الأجزاء

أو وصف شئ من هذا الكم أو الوصف عند تلك المدة فلا يفتقر أن تكونها سببا
 لظن أن جزءا من المركب مثلا له مدخل في موضوع المنصب فتعوض بأنه أي ما كان هذا المركب لم يكن
 جزءا له مثلا لا نقول: فيصدق قبل جعل المركب أو قبل حصوله بغير أن السوء لم يكن جزءا له كما يصدق
 على الخبث قبل تركيب السور أن لم يكن جزءا للسور ولو من باب السالبة المنفية للموضوع والمراد بالموضوع
 هو المركب لا ذات الجزء فلا تغفل لأنها صادقة كما قلنا في محله.

وكيف كان فلا يتركب علم هذا النزاع فائدة إلا في مقام التدبر وهو ما لا بعد فائدة تحليله بالتأمل
 في جميع هذه المطالب فإنها مع كونها بدئية نظرية عند الغالب نعم يتركب الشرة على النزاع فإنها
 راجعة أو اعتبارية كما سلك به إليه وقد اطلنا في الاعتدال.

وثالثها - أن الخصم إن حمل الكلام لما كان في الأسباب والشروط والمنع فجزءا من الشارع وهي أمور
 ليس التركيب فيها حقيقة ثابتة في الواقع مثل الحركات الحقيقية الخارجية بل لا يحصل التركيب فيها إلا بتلك
 الأمور جعل بعضها مرتبطا بالآخر متصاحبا بمجود الملاحظة والاعتبار.

وكذا فنفيد بها بالشروط عدم المنع وهو ذلك وهذه الملاحظة والاعتبار أمور أخرى مثل أن تركيب الجار
 للخيال ويجعلها سرورا أو أخرى مثلا أن الطبيب إذا دأب أن يخرق صهيون لا سعال الصفراء مثلا
 يلاحظ أولا إجزاءه وموانعها رد بانها في الحرارة والروية وصحتها إن الصالح لهذه الغرض وإذا
 رأى مقداره من كل واحد وبأي كيفية ترجيحها في أي وقت يقرر هكذا أو بآخر
 مائة المصنعات المتخذه إلا أن الجمل المأخوذ بالملاحظة المذكورة له طريقان:

أحدهما - أن يلاحظ المولى مثلا في ذهنه أمور ينبغي بها بالملاحظة شيئا أو أكثر ثم يتر
 العبد بإنشائه، وثانيهما - أن يجعلها شيئا أو شيئا فيقول: جعلت هذا لذلك الشئ أو يقول: جعلت
 مركبا هذا جزء له وذلك جزء له وهذا شرط له هذا مانع عنه على المولى الأول جعل المركب والأجزاء
 الجزئية والشروط ليسوا بالجزء وهذا تلك الملاحظة وهي متناهية في الأمور الكثيرة البعيدة
 شيئا في الواقع كذلك جعل أجزاءها موانع في الواقع جعلها موانع حتى حصل التركيب على الأجزاء

والمأمورية في حد ذاته فيكون مركبا فيكون بسببها و قد يكون واحدا و قد يكون متعددا .
 نعم اذا اندرج امور متعددة تحت امر واحد لم يطرأ على الجميع طلب بان امر واحد لا يغير عن كل واحداته
 احدا جزاء المجموع وان خيره بانه ليس هذا مركبا حقيقيا بل هو بيا ويا على كل واحد بالآخره مقام الاصل
 بحيث يكون انضمام الجميع شروطا لحصول الاصل بالنسبة الى كل واحد صدقانه .
 ثانيا - ان الموضوع مقدم على المحمول في الحكم لبعدها كما ان نفسه مقدم عليه فكذلك اجمع ما هو شرطه في الال
 والشرط عدم المراسع طارفا للصلاة واجبة كما ان معناه ان الاصل المخصوصة المبيحة والمطردة والمطردة
 وعدم الحدوث ونحوها واجبة كما ان ذات جزء الصلاة بعنوان انه جزء لها وكذا شرطها هوها شرطها بصور
 مسان لحصول الصلاة وكذا الاجزئية جزءها شرطية شرطها على فرض كونها امور مشتركة يكون مشتركة
 من نفس الصلاة لان الامر المشترك بها هو ايضا تصرف بان الامر مشترك بها المركب حيث قال من
 الامر بالمركب ولا يربح ان الجزئية مشتركة من جزء ذات الصلاة والالتزام المذكور لانه ينعلم انه مشترك
 صبر واداء جزء الصلاة جزء لها على الامور .
 والحاصل ان الامور فرق على الموضوع والموضوع ليس الا المركب من الامور المقتضية بالشرط فال موضوع
 مع خوف يلها وهي بالحدوث مرتفعة على الامور الموضوع مشترك على الامور هذه الامور ولا يجمع له
 من القول بجل المركب والامور والشرط ونحوها قبل الامور اصل القول بجل المركب الذي ذكرنا .
 فخلاصا ما حفصنا ان امران او عدة ان ذات الامور والشرط ونحوها مع قطع النظر عن وصف الجزئية والشرطية
 مطردة على جعل المركب جملتها او ادو شروطها له قبله قبل لاجل الجزئية والشرطية فلا قطع الحيق
 قبل جملتها جزء لا يحد ذلك ايضا بسطة تقدم الموضوع على الحكم لان ذات الجزء مع قطع النظر عن كونه
 جزئيا موضوع الحكم يكون جزءا كذا صارت الموضوعات الاحكام الوصفية .
 ثانيا - ان كونه جزءا او شرطيا مقدم على الامر لما عرفت ان الامور والشرط ونحوها من حيث كونه كذا لان
 في حوزة الموضوع المقدم لبعدها على الامور كما كان المذكور ان في الامر من يتبين ان اذ يقال ان ذات الشرط
 جزء للصلاة فاذا صارت جزء يقال جزء الصلاة واجبة كما ان ذات التحصيلية جزءا للشرط بجزئياتها

والمأمورية في حد ذاته فيكون مركبا فيكون بسببها و قد يكون واحدا و قد يكون متعددا .
 نعم اذا اندرج امور متعددة تحت امر واحد لم يطرأ على الجميع طلب بان امر واحد لا يغير عن كل واحداته
 احدا جزاء المجموع وان خيره بانه ليس هذا مركبا حقيقيا بل هو بيا ويا على كل واحد بالآخره مقام الاصل
 بحيث يكون انضمام الجميع شروطا لحصول الاصل بالنسبة الى كل واحد صدقانه .
 ثانيا - ان الموضوع مقدم على المحمول في الحكم لبعدها كما ان نفسه مقدم عليه فكذلك اجمع ما هو شرطه في الال
 والشرط عدم المراسع طارفا للصلاة واجبة كما ان معناه ان الاصل المخصوصة المبيحة والمطردة والمطردة
 وعدم الحدوث ونحوها واجبة كما ان ذات جزء الصلاة بعنوان انه جزء لها وكذا شرطها هوها شرطها بصور
 مسان لحصول الصلاة وكذا الاجزئية جزءها شرطية شرطها على فرض كونها امور مشتركة يكون مشتركة
 من نفس الصلاة لان الامر المشترك بها هو ايضا تصرف بان الامر مشترك بها المركب حيث قال من
 الامر بالمركب ولا يربح ان الجزئية مشتركة من جزء ذات الصلاة والالتزام المذكور لانه ينعلم انه مشترك
 صبر واداء جزء الصلاة جزء لها على الامور .
 والحاصل ان الامور فرق على الموضوع والموضوع ليس الا المركب من الامور المقتضية بالشرط فال موضوع
 مع خوف يلها وهي بالحدوث مرتفعة على الامور الموضوع مشترك على الامور هذه الامور ولا يجمع له
 من القول بجل المركب والامور والشرط ونحوها قبل الامور اصل القول بجل المركب الذي ذكرنا .
 فخلاصا ما حفصنا ان امران او عدة ان ذات الامور والشرط ونحوها مع قطع النظر عن وصف الجزئية والشرطية
 مطردة على جعل المركب جملتها او ادو شروطها له قبله قبل لاجل الجزئية والشرطية فلا قطع الحيق
 قبل جملتها جزء لا يحد ذلك ايضا بسطة تقدم الموضوع على الحكم لان ذات الجزء مع قطع النظر عن كونه
 جزئيا موضوع الحكم يكون جزءا كذا صارت الموضوعات الاحكام الوصفية .
 ثانيا - ان كونه جزءا او شرطيا مقدم على الامر لما عرفت ان الامور والشرط ونحوها من حيث كونه كذا لان
 في حوزة الموضوع المقدم لبعدها على الامور كما كان المذكور ان في الامر من يتبين ان اذ يقال ان ذات الشرط
 جزء للصلاة فاذا صارت جزء يقال جزء الصلاة واجبة كما ان ذات التحصيلية جزءا للشرط بجزئياتها

في ضمن المبرر فتأمل جيدا.

او يترتب على الامور الاول و ينفع منه باب عظيم فيخرج منه الفائدة هو انه كلما سلك في جزئية شق او اثر مثلا امكن الحكم بأصله عدمها لانه قبل جعل او حصول هذا المركب لم يكن جزئيا مثلا وكونه جزئيا خلا داخلا في المجهول الموضوع انما هو ذات الجزء قصد ان عليه انهم يحكم بكونه جزئيا ولو لانه لم يجعل المركب ثانيا لا يوجب التعظيم في ذات الجزء وبعد جعله او حصوله بذلك في ان هذا جعل او صار جزئيا له ام لا فيصحب عدمه و يترتب عليه عدم وجوب الاكثر ولا فرق في ترتيب هذه الجزئية بين ان يكون المقصد بالاكتمال الوصل جعله مؤد بانها وبين ان يكون اعلالا بالاحكام التكليفية.

اما على الاول فخاصة واما على الثاني فلما هو من شئ من ذات الجزء والشرط و هوها على وصف الجزئية و هوها ونحن نسلط بعدم حصول هذا الوصف بل في كونه سببا او حواء فيلزم الشرع فيصحب العدم وهذا بالنسبة الى سبب او شرط التكليف واضح. واما بالنسبة الى الحكم به فلا بد من تركيزه في زمان و اشياء امكن ان حاد تاخذه في المصالح والمفاسد يجب الاذنه والاشهاد من كل اشياء الى صايفا يحصل التركيب الوصل (او لا يترتب الشارح الحكم عليه لان الموضوع على الحكم ومقدم عليه بالذات فلا ملجيدا.

ثم ان علينا بادشاد الطرفين و عليك بالانها في كل مقام. فحصل ما ذكرنا ان الحكم الوضعي يأتي بعد كان سببا للحكم الشرعي المرتب عليه فحصل ذلك في ذلك الحكم الشرعي لا بد من الرجوع الى الاصل المجازي في الحكم الوضعي لان الاصل الجازي فيه ما حكم على المجازي في الحكم الشرعي فينتج الحكم بالبراءة في المسألة الا فلا ذلك وما ينبغي عليه صايفا وجوب الاحتياط من غير ان الحكم الوضعي من الحكم الشرعي وان الاصل في الحكم الوضعي حبيد الاصل المجازي في الحكم الشرعي ما حكم عليه والا يمكن الا ان الحكم فتأمل.

و يترتب على الثاني انه على فرض عدم تكون الحقة من اشياء وجوب مقدمة الواجب مثلا لا يمكن ان يكون الحكم بأصله العدم لانها قبل ملحق الا ببالا واجب ثم واجبة وكانت مقدمة له و بعد عود الى الوجوب على ذي الحقة في ذلك في فرضه لما فيصحب عدمه لان المواد بمقدمة الواجب لا يترتب وجوب ذات الواجب عليه لا الواجب من حيث انه واجب لان مقدمة هذه الجبئية انما هي مقدمة الوجوب على المزارع بخلاف ذلك

في ضمن المبرر فتأمل جيدا.

او يترتب على الامور الاول و ينفع منه باب عظيم فيخرج منه الفائدة هو انه كلما سلك في جزئية شق او اثر مثلا امكن الحكم بأصله عدمها لانه قبل جعل او حصول هذا المركب لم يكن جزئيا مثلا وكونه جزئيا خلا داخلا في المجهول الموضوع انما هو ذات الجزء قصد ان عليه انهم يحكم بكونه جزئيا ولو لانه لم يجعل المركب ثانيا لا يوجب التعظيم في ذات الجزء وبعد جعله او حصوله بذلك في ان هذا جعل او صار جزئيا له ام لا فيصحب عدمه و يترتب عليه عدم وجوب الاكثر ولا فرق في ترتيب هذه الجزئية بين ان يكون المقصد بالاكتمال الوصل جعله مؤد بانها وبين ان يكون اعلالا بالاحكام التكليفية.

اما على الاول فخاصة واما على الثاني فلما هو من شئ من ذات الجزء والشرط و هوها على وصف الجزئية و هوها ونحن نسلط بعدم حصول هذا الوصف بل في كونه سببا او حواء فيلزم الشرع فيصحب العدم وهذا بالنسبة الى سبب او شرط التكليف واضح. واما بالنسبة الى الحكم به فلا بد من تركيزه في زمان و اشياء امكن ان حاد تاخذه في المصالح والمفاسد يجب الاذنه والاشهاد من كل اشياء الى صايفا يحصل التركيب الوصل (او لا يترتب الشارح الحكم عليه لان الموضوع على الحكم ومقدم عليه بالذات فلا ملجيدا.

ثم ان علينا بادشاد الطرفين و عليك بالانها في كل مقام. فحصل ما ذكرنا ان الحكم الوضعي يأتي بعد كان سببا للحكم الشرعي المرتب عليه فحصل ذلك في ذلك الحكم الشرعي لا بد من الرجوع الى الاصل المجازي في الحكم الوضعي لان الاصل الجازي فيه ما حكم على المجازي في الحكم الشرعي فينتج الحكم بالبراءة في المسألة الا فلا ذلك وما ينبغي عليه صايفا وجوب الاحتياط من غير ان الحكم الوضعي من الحكم الشرعي وان الاصل في الحكم الوضعي حبيد الاصل المجازي في الحكم الشرعي ما حكم عليه والا يمكن الا ان الحكم فتأمل.

و يترتب على الثاني انه على فرض عدم تكون الحقة من اشياء وجوب مقدمة الواجب مثلا لا يمكن ان يكون الحكم بأصله العدم لانها قبل ملحق الا ببالا واجب ثم واجبة وكانت مقدمة له و بعد عود الى الوجوب على ذي الحقة في ذلك في فرضه لما فيصحب عدمه لان المواد بمقدمة الواجب لا يترتب وجوب ذات الواجب عليه لا الواجب من حيث انه واجب لان مقدمة هذه الجبئية انما هي مقدمة الوجوب على المزارع بخلاف ذلك

الجملة في مقدمة الوجود المتلا بوقت عليها الوجوب كقصد العلم لاكون على السطح ذاته مقدمة فيلزم
 ان يكون على السطح وكذا الكلام في سائر صفات الواجب من الجزاء والوطر وغيرها على حدة
 وإذا أخذنا أن جعل الماهيات المجهولة للشارع وجوها رتبه على أحد الطرفين فنقول: إذا قال الشارع
 الله لو لم سبب رتبه كان ظاهرا فحصل السبب وغور على الطرفين الثاني بالانضباط المذكور وان كان
 في الاستحواذ رتبه في الواقع ان كان مبهلة وشك في المنقولة لا مانع من اجزاء الاستصحاب ويكون مستجاب
 سببية للذات ان كان استصحاب كونه الكوالمطوية والحيوية والطاغة الخاصة أمثال ذلك بالذات
 في بناء سببية السبب انما هو رتبه في انشاع حكم الشارع انما نشأه بان كان السبب بهذا المعنى من
 الامور الاعتبارية كانت كونه الكوالمطوية للذات

بل نقول: لا حاجة بوجه جريان الاستصحاب الى كون تلك الأمور جعل الشارع بل ينعى ولو كانت أمور
 انسية اذ الملك في بناء سببية السبب انما هو الملك في بناء لا كما ان كانت موجودا في السبب الواضح
 في حال اليقين وبما كان السبب سببا كالأمر المجهول في المضاح الذي به يكون المضاح ولم يكن عند كونه
 حذرا بدو يرتفع بعد كونه في الانصاف الترخية انما لو كانت سببا أصليا يكون فيها دلالة المضاح
 والذات انما هو في ذلك انما هو في ذلك لا يعلم له عنوان الا السببية

والمنعيب انما هو في ذلك انما هو في ذلك لا السببية التي هي أمرا عياري كذا في الترجمة وغيرها على
 كذا في الكلبة في عنوان الكلبة أيضا أمرا عياري متفرع من الكولان المنعيب منها أيضا
 وهو المقدار المعلوم من الماء يعلك بالمتأمل في الانصاف ويدل غاية التردد فيهم سلمان العنبر والعمال
 الغرة العنبرية فيهم الخالصة للرجعة التي لم يعلم اليها أفكار من خدم بان الله تعالى وعد هداية سبيل
 لمن جاءه فيه

وإذا ثبت أن الأحكام الوضعية أمور انسية سواء كانت مفعولة للشارع أم لا فإذا صدق في بناء شر
 منها ما كان ينفى جري الاستصحاب من غير فرق بين كون السبب مالا سببا في الواقع وكفى عنه إلى
 وبين كونه مفعولا للشارع بملأه للأحكام الترخية فضلا عن كونها أحكاما ترعية فالتك في بناء

الجملة في مقدمة الوجود

الجملة في مقدمة الوجود المتلا بوقت عليها الوجوب كقصد العلم لاكون على السطح ذاته مقدمة فيلزم
 ان يكون على السطح وكذا الكلام في سائر صفات الواجب من الجزاء والوطر وغيرها على حدة
 وإذا أخذنا أن جعل الماهيات المجهولة للشارع وجوها رتبه على أحد الطرفين فنقول: إذا قال الشارع
 الله لو لم سبب رتبه كان ظاهرا فحصل السبب وغور على الطرفين الثاني بالانضباط المذكور وان كان
 في الاستحواذ رتبه في الواقع ان كان مبهلة وشك في المنقولة لا مانع من اجزاء الاستصحاب ويكون مستجاب
 سببية للذات ان كان استصحاب كونه الكوالمطوية والحيوية والطاغة الخاصة أمثال ذلك بالذات
 في بناء سببية السبب انما هو رتبه في انشاع حكم الشارع انما نشأه بان كان السبب بهذا المعنى من
 الامور الاعتبارية كانت كونه الكوالمطوية للذات

الحبيب سلاكا ذلك في بقاء كونه انكر بغيري بها الاستصحاب دلالة ذلك فيه من حيث المقص لما ثبت
 من اعتياده وطلعا مع جريانه لا يجوز استصحاب الحكم الحبيب عنه لان ذلك فيه حبيب عن ذلك في
 استصحاب الحبيب بل لا يمكن بطلانك بغيره.

ما اورد على القائل الثاني من انه لو كان مواده من الاحكام الوضعية فيها كانت المضافات المذكورة من
 في ما هو مضمونه ما عرفت من ان تعالي القول يكونها شرعية هو القول بكونها ملاكات لها لانها امور
 مشروعة من الاحكام الاضائية والغيرية. كيف ذكر عرفت انه لا يعقل ان شرع الحبيب سلا من
 الامور قوله تعالى: اقم الصلاة لذالك. بل يدل هذا الاور فحقيقه يدل على ان الشرع على ان الاول
 لا يوجب حزمة الحكم صادر من الشارع دل عليه اللفظ التزاما.

وهذا قوله هو المواد بالحكم الوضع كما عرفت ذلك الجواب ان ثبتت حزمة حكم شرعي ان ثبتت حزمة
 له ان ثبتت حزمة ايضا لانه انما كان حكم صادر من الشارع فمثل على الموضوع والحول فلهذا سائر
 ادلة الاحكام. فقد يدل على استزاد الحكم وقد يدل على اختصاصه بوقت معين وذلك يكون حزمة مملو
 واما ما كان هو حصل الادلة ايضا فانه لا حكم الشرعية فخلط بالظلمة او محوته اذ هو ذلك غير ذلك
 في تمام هذا الحكم بجري فيه الاستصحاب كما في سائر الاحكام والموضوعات.

بل لو كان اخبار عن الواقع ايضا كما عرفت لان الله تعالى قد اجتمع بانه صيب سلا في الواقع بمعنى ان فيه
 ملاك المتأخر في الحكم ذلك المحو فانه الملاك والفرق بين كونه اخبارا وعلامة وبين كونه اشياء
 ان ملاك الثاني هو على الاول انما هو موضوع في ذات الحبيب التزاما وهو ما لا يصح اخبارا بغيره
 ذلك الملاك فيها يجب ان ثبت مقتضاها عليه لانه هو المقصود من الاخبار.

وعلى الثاني انشاء الشارع دلالة لا يكون انشاء الشارع مقتضا الى ان موضوع في ذاتها الا ان
 تأييده يتوقف على انشاء الشارع. الحقيق على الاول هو ذلك الامر الواقع فظهر ملاك كونه الحكم
 اشياء الى سائرنا. وعلى الثاني هو حكم الشارع ضابطا.

ذلك ان الامر الاعبادي الاشرافي انما ينزع من محمول حكم الشارع ولين هو ملاك حكم من الاحكام

الحبيب سلاكا ذلك في بقاء كونه انكر بغيري بها الاستصحاب دلالة ذلك فيه من حيث المقص لما ثبت
 من اعتياده وطلعا مع جريانه لا يجوز استصحاب الحكم الحبيب عنه لان ذلك فيه حبيب عن ذلك في
 استصحاب الحبيب بل لا يمكن بطلانك بغيره.

ما اورد على القائل الثاني من انه لو كان مواده من الاحكام الوضعية فيها كانت المضافات المذكورة من
 في ما هو مضمونه ما عرفت من ان تعالي القول يكونها شرعية هو القول بكونها ملاكات لها لانها امور
 مشروعة من الاحكام الاضائية والغيرية. كيف ذكر عرفت انه لا يعقل ان شرع الحبيب سلا من
 الامور قوله تعالى: اقم الصلاة لذالك. بل يدل هذا الاور فحقيقه يدل على ان الشرع على ان الاول
 لا يوجب حزمة الحكم صادر من الشارع دل عليه اللفظ التزاما.

وهذا قوله هو المواد بالحكم الوضع كما عرفت ذلك الجواب ان ثبتت حزمة حكم شرعي ان ثبتت حزمة
 له ان ثبتت حزمة ايضا لانه انما كان حكم صادر من الشارع فمثل على الموضوع والحول فلهذا سائر
 ادلة الاحكام. فقد يدل على استزاد الحكم وقد يدل على اختصاصه بوقت معين وذلك يكون حزمة مملو
 واما ما كان هو حصل الادلة ايضا فانه لا حكم الشرعية فخلط بالظلمة او محوته اذ هو ذلك غير ذلك
 في تمام هذا الحكم بجري فيه الاستصحاب كما في سائر الاحكام والموضوعات.

بل لو كان اخبار عن الواقع ايضا كما عرفت لان الله تعالى قد اجتمع بانه صيب سلا في الواقع بمعنى ان فيه
 ملاك المتأخر في الحكم ذلك المحو فانه الملاك والفرق بين كونه اخبارا وعلامة وبين كونه اشياء
 ان ملاك الثاني هو على الاول انما هو موضوع في ذات الحبيب التزاما وهو ما لا يصح اخبارا بغيره
 ذلك الملاك فيها يجب ان ثبت مقتضاها عليه لانه هو المقصود من الاخبار.

وعلى الثاني انشاء الشارع دلالة لا يكون انشاء الشارع مقتضا الى ان موضوع في ذاتها الا ان
 تأييده يتوقف على انشاء الشارع. الحقيق على الاول هو ذلك الامر الواقع فظهر ملاك كونه الحكم
 اشياء الى سائرنا. وعلى الثاني هو حكم الشارع ضابطا.

ذلك ان الامر الاعبادي الاشرافي انما ينزع من محمول حكم الشارع ولين هو ملاك حكم من الاحكام

والظاهرية لا يجرى فيه الاستصحاب أيضا بل يجرى دلتا اختراعه. ودر نظير التمرة بينا إذا كان الكلام سونا لبيان الحكم الوضعي ودلا على الحكم التطبيقي الزام وبين العكس لأن الأول يمكن الحكم بالملامة أو عمومه إلا أن في وقوعها بالملامة إلى الحكم الوضعي فقط. وأما بالملامة إلى الحكم التطبيقي فلا لأن الظاهرية لو كان قد اداد أح مورد منكم آخر. وعلى الثاني بالعكس.

وكيف كان قد عرفت أنه يجرى الاستصحاب في الحكم الوضعي على المقتضى الذي لا يجرى على ذلك أنه لا يرجع إلى ما ذكره الفاضل النووي من إجزاء الاستصحاب في نفس الأمهات والمروط والمواضع وذلك لأن ما ذكره إنما هو في مقام التلخيص بناء وجود السبب والشروط المانع. وما عن بقصد ما لم يمتنع تمام المعين بغيره. والتلخيص بناء ما هو ملاك المبدأ الذي يرسله صادر سببا أو موطئا مثلا فيستحب ذلك المبدأ للملاك سموت في وجه استصحاب الكونية.

والعجب أنه مع تخرج الفاضل النووي بأن الحكم الوضعي هو الحكم الذي يثبت به أصبا. وفيه الحكم الذي يجرى عليه بأنه كلف لا يثبت هذا المقتضى فلم أن الحكم الوضعي أنواعا هي مستخرج من التطبيقي. والحال أنه لم يجرى به إلى أحوال بل إنما ذل بعد الفراغ عن كونه حكما صادرا من الشارع أنه لو سلم أنه ليس ذلك الحكم الشرعي المصطلح الذي عرفت فخر فيه لم يضر ما هو بصدده وقد عرفت حقه.

مضافا إلى أن الذي هو بصدده هو في الحقيقة إلى الاستصحاب في الحكم الوضعي بالمعنى المصطلح لزعمه أن أدلتها بنية إما تدل عليها على الإطلاق أو في خصوص وقت خاص وفي الآن الثاني في كونه بنية لا بالاستصحاب وقد عرفت أنه لا يضر هذا الغرض مع المحبوبة ولا منع دخولها في الحكم الشرعي بل لا يضر في حد الغرض كونها اعتبارية أيضا.

وإنما يفرق لو كان غرضه إجزاء الاستصحاب منها عدم إجزائه في الحكم الذي استوعب منه تطبيق بالأمم الشارح في كلمات العوفا دما في المجازة استغناء الترم وصددها. إذا عرفت أن الأحكام التي أنورد ما عليه سواء كانت حكما شرعيا أم اجازيا أم املايا وأما أحكامها صدده من الشارع يصح الشارع المذكورة عليها.

والظاهرية لا يجرى فيه الاستصحاب أيضا بل يجرى دلتا اختراعه. ودر نظير التمرة بينا إذا كان الكلام سونا لبيان الحكم الوضعي ودلا على الحكم التطبيقي الزام وبين العكس لأن الأول يمكن الحكم بالملامة أو عمومه إلا أن في وقوعها بالملامة إلى الحكم الوضعي فقط. وأما بالملامة إلى الحكم التطبيقي فلا لأن الظاهرية لو كان قد اداد أح مورد منكم آخر. وعلى الثاني بالعكس.

وكيف كان قد عرفت أنه يجرى الاستصحاب في الحكم الوضعي على المقتضى الذي لا يجرى على ذلك أنه لا يرجع إلى ما ذكره الفاضل النووي من إجزاء الاستصحاب في نفس الأمهات والمروط والمواضع وذلك لأن ما ذكره إنما هو في مقام التلخيص بناء وجود السبب والشروط المانع. وما عن بقصد ما لم يمتنع تمام المعين بغيره. والتلخيص بناء ما هو ملاك المبدأ الذي يرسله صادر سببا أو موطئا مثلا فيستحب ذلك المبدأ للملاك سموت في وجه استصحاب الكونية.

والعجب أنه مع تخرج الفاضل النووي بأن الحكم الوضعي هو الحكم الذي يثبت به أصبا. وفيه الحكم الذي يجرى عليه بأنه كلف لا يثبت هذا المقتضى فلم أن الحكم الوضعي أنواعا هي مستخرج من التطبيقي. والحال أنه لم يجرى به إلى أحوال بل إنما ذل بعد الفراغ عن كونه حكما صادرا من الشارع أنه لو سلم أنه ليس ذلك الحكم الشرعي المصطلح الذي عرفت فخر فيه لم يضر ما هو بصدده وقد عرفت حقه.

مضافا إلى أن الذي هو بصدده هو في الحقيقة إلى الاستصحاب في الحكم الوضعي بالمعنى المصطلح لزعمه أن أدلتها بنية إما تدل عليها على الإطلاق أو في خصوص وقت خاص وفي الآن الثاني في كونه بنية لا بالاستصحاب وقد عرفت أنه لا يضر هذا الغرض مع المحبوبة ولا منع دخولها في الحكم الشرعي بل لا يضر في حد الغرض كونها اعتبارية أيضا.

وإنما يفرق لو كان غرضه إجزاء الاستصحاب منها عدم إجزائه في الحكم الذي استوعب منه تطبيق بالأمم الشارح في كلمات العوفا دما في المجازة استغناء الترم وصددها. إذا عرفت أن الأحكام التي أنورد ما عليه سواء كانت حكما شرعيا أم اجازيا أم املايا وأما أحكامها صدده من الشارع يصح الشارع المذكورة عليها.

فَقَوْلُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَوْحٌ مَوْضَعُهُ مَا كَانَ بِكُمْ تَكْلِفٌ وَرُحِيَ بِالْمَعْنَى إِلَى عَيْدِهِ لَوْجِدَ نَفْسُهُ حَقَّقَهُ مَا حَقَّقَهُ بِنَاءً
 إِذَا مَا لَمْ يَكُنْ لَوْحٌ مَوْضَعُهُ مَا كَانَ بِكُمْ تَكْلِفٌ وَرُحِيَ بِالْمَعْنَى إِلَى عَيْدِهِ لَوْجِدَ نَفْسُهُ حَقَّقَهُ مَا حَقَّقَهُ بِنَاءً
 فِي وَجوبِ الْكَلَامِ وَوَجِدَ ثَوْدًا وَخِطَابًا بَيْنَ الْغَوْلِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ قَوْلِهِ: أَكْرَمُ دُعَاءُ دَيْنِ الْأَوَّلِ كَانَ دَ الْثَانِي كَمْ
 وَلَا يَفْضَحُ مَا عَنِ بَعْدِهِ عَدَمُ كَوْنِ أَحَدٍ لِكَيْفَ فِي الْأَوَّلِ تَعَصُّدُ آيَةِ الْأَشَاءِ بِعِلَّةٍ دَاخِلَةٍ
 وَوَجِدَ مِنْ نَفْسِهِ إِيمَانًا أَنَّ التَّوْطِيعَ مَشْرُوعٌ مِنْ عَمَلِ الْكَلِمِ الْثَانِي وَإِنَّهُ لَا يَفْضَحُ شَرْعُهُ مِنْ تَعَمُّلِكُمْ الْأَوَّلِ
 إِذَا مَا كَانَ إِشْرَاعُهُ مِنْهُ لَوْجِبَ امْتِنَانُهُ فِي مَثَلِ الْكَلِمِ وَبَلَا مِنْ فَرْشِ طَرِيقِ الْإِيمَانِ نَافِثَةٌ عَلَيْهِ وَجِدَ لَكُمْ الْثَانِي
 مِنْ قَابِهِ وَصَوِّحَ لُزُومُهُ مِنَ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ حَيْثُ فَرَّهَمَ أَنَّ التَّوْطِيعَ الْمَشْرُوعَ مِنْ عَمَلِ الْكَلِمِ الْثَانِي مَشْرُوعٌ مِنْ
 تَعَمُّلِ الْأَوَّلِ .
 وَأَمَّا ائْتِهَارُ بَيْنِ الْعَقِيدَتَيْنِ سَبَبُ الدَّلُوكِ ، مَا نَحْنُ الْمَجْزُوعُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مِنَ الشَّاعِرِ إِلَّا طَلِبُ الصَّلَاةِ
 الْمَدْلُوكِ وَطَلِبُ تَرْكِهَا عِنْدَ الْمَجْزُوعِ لَوْلَا لَئِنْ الْأَوَّلِ ائْتِزَا مَا عَلَى كَيْفَ بَأَنَّ الدَّلُوكَ سَبَبٌ ، وَالْثَانِي عَلَى أَنَّ الْمَجْزُوعَ
 إِذَا مَا عَرِفْتُ أَنَّ ائْتِزَا سَبَبُ شَلَا مِنْ طَلِبِ الصَّلَاةِ عَلَى قَوْصٍ عَدَمُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الدَّلُوكَ سَبَبٌ لَ شَلَا
 الْأَمَانَةُ مِنَ حُتْبِ الْخِلَافِ .
 ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ مَرَادَ الشَّاعِرِ الْوَاضِحَ أَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ كَانَ صَلَاةً مِنَ الشَّاعِرِ تِلْكَ الْجَارِيَانِ شَيْئًا مَا جَازَ
 يَجُوزُ لِيْنِ يَجْعَلُنِ دَرَنْ شَيْئًا يَجْعَلُهُ أَحَدٌ نَصَدَقَ سَهْلًا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ السَّبَبَ وَطَرِيقًا أَحْفَارًا -
 فَيُزَوِّدُ أَنَّ السَّبَبَ وَالْوُجُوبَ وَالْمُتَوَعِّدَ زَكَاةً نَقُولُ : كَمَا أَنَّ الْمَجْزُوعَ شَلَا مَشْرُوعٌ مِنَ الْمَجْزُوعِ
 الْمَجْزُوعَ مِنَ السَّبَبِ فَلَا يَلِيقُ لَكَ مِنْ احْتِفَادِهِ لَقَدْ السَّبَبِ مِنْ ذَلِكَ الْاِقْتِصَاصُ فَيُزَوِّدُ عَلَى ائْتِزَا السَّبَبِ
 مِنْهُ .
 وَلِذَا لَكَ الْقَصْدُ لِأَوَّلِهِ الدَّلُوكَ سَبَبُ الدَّلُوكِ عَلَيْهِ ائْتِزَا . مَرَادُ الشَّاعِرِ الْوَاضِحَ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّ الدَّلُوكَ
 سَبَبٌ كَمْ وَضَعُ رَأْيَ ائْتِزَا سَبَبُهَا . إِنَّهُ يَجْعَلُ قَوْلَ الشَّاعِرِ الدَّلُوكَ سَبَبُهَا وَجُوبَ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْوَالِدِ
 يُعْلِلُهَا لَكُمْ الْوَضْعُ لِيْنِ يَجْعَلُهُ لِيْنِ إِنَّهُ إِذَا خَبَرَ تِلْكَ الْجَارِيَانَةَ ذَلِكَ أَصَابَهَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى
 أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَوْلُ الشَّاعِرِ الدَّلُوكَ سَبَبُ لَوْجِبَ الصَّلَاةِ جَارِيَةً كَانَ دَلِيلُهُ الْمَطْلُوبُ إِذَا مَا عَرِفْتُ

فَقَوْلُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَوْحٌ مَوْضَعُهُ مَا كَانَ بِكُمْ تَكْلِفٌ وَرُحِيَ بِالْمَعْنَى إِلَى عَيْدِهِ لَوْجِدَ نَفْسُهُ حَقَّقَهُ مَا حَقَّقَهُ بِنَاءً
 إِذَا مَا لَمْ يَكُنْ لَوْحٌ مَوْضَعُهُ مَا كَانَ بِكُمْ تَكْلِفٌ وَرُحِيَ بِالْمَعْنَى إِلَى عَيْدِهِ لَوْجِدَ نَفْسُهُ حَقَّقَهُ مَا حَقَّقَهُ بِنَاءً
 فِي وَجوبِ الْكَلَامِ وَوَجِدَ ثَوْدًا وَخِطَابًا بَيْنَ الْغَوْلِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ قَوْلِهِ: أَكْرَمُ دُعَاءُ دَيْنِ الْأَوَّلِ كَانَ دَ الْثَانِي كَمْ
 وَلَا يَفْضَحُ مَا عَنِ بَعْدِهِ عَدَمُ كَوْنِ أَحَدٍ لِكَيْفَ فِي الْأَوَّلِ تَعَصُّدُ آيَةِ الْأَشَاءِ بِعِلَّةٍ دَاخِلَةٍ
 وَوَجِدَ مِنْ نَفْسِهِ إِيمَانًا أَنَّ التَّوْطِيعَ مَشْرُوعٌ مِنْ عَمَلِ الْكَلِمِ الْثَانِي وَإِنَّهُ لَا يَفْضَحُ شَرْعُهُ مِنْ تَعَمُّلِكُمْ الْأَوَّلِ
 إِذَا مَا كَانَ إِشْرَاعُهُ مِنْهُ لَوْجِبَ امْتِنَانُهُ فِي مَثَلِ الْكَلِمِ وَبَلَا مِنْ فَرْشِ طَرِيقِ الْإِيمَانِ نَافِثَةٌ عَلَيْهِ وَجِدَ لَكُمْ الْثَانِي
 مِنْ قَابِهِ وَصَوِّحَ لُزُومُهُ مِنَ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ حَيْثُ فَرَّهَمَ أَنَّ التَّوْطِيعَ الْمَشْرُوعَ مِنْ عَمَلِ الْكَلِمِ الْثَانِي مَشْرُوعٌ مِنْ
 تَعَمُّلِ الْأَوَّلِ .
 وَأَمَّا ائْتِهَارُ بَيْنِ الْعَقِيدَتَيْنِ سَبَبُ الدَّلُوكِ ، مَا نَحْنُ الْمَجْزُوعُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مِنَ الشَّاعِرِ إِلَّا طَلِبُ الصَّلَاةِ
 الْمَدْلُوكِ وَطَلِبُ تَرْكِهَا عِنْدَ الْمَجْزُوعِ لَوْلَا لَئِنْ الْأَوَّلِ ائْتِزَا مَا عَلَى كَيْفَ بَأَنَّ الدَّلُوكَ سَبَبٌ ، وَالْثَانِي عَلَى أَنَّ الْمَجْزُوعَ
 إِذَا مَا عَرِفْتُ أَنَّ ائْتِزَا سَبَبُ شَلَا مِنْ طَلِبِ الصَّلَاةِ عَلَى قَوْصٍ عَدَمُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الدَّلُوكَ سَبَبٌ لَ شَلَا
 الْأَمَانَةُ مِنَ حُتْبِ الْخِلَافِ .
 ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ مَرَادَ الشَّاعِرِ الْوَاضِحَ أَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ كَانَ صَلَاةً مِنَ الشَّاعِرِ تِلْكَ الْجَارِيَانِ شَيْئًا مَا جَازَ
 يَجُوزُ لِيْنِ يَجْعَلُنِ دَرَنْ شَيْئًا يَجْعَلُهُ أَحَدٌ نَصَدَقَ سَهْلًا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ السَّبَبَ وَطَرِيقًا أَحْفَارًا -
 فَيُزَوِّدُ أَنَّ السَّبَبَ وَالْوُجُوبَ وَالْمُتَوَعِّدَ زَكَاةً نَقُولُ : كَمَا أَنَّ الْمَجْزُوعَ شَلَا مَشْرُوعٌ مِنَ الْمَجْزُوعِ
 الْمَجْزُوعَ مِنَ السَّبَبِ فَلَا يَلِيقُ لَكَ مِنْ احْتِفَادِهِ لَقَدْ السَّبَبِ مِنْ ذَلِكَ الْاِقْتِصَاصُ فَيُزَوِّدُ عَلَى ائْتِزَا السَّبَبِ
 مِنْهُ .
 وَلِذَا لَكَ الْقَصْدُ لِأَوَّلِهِ الدَّلُوكَ سَبَبُ الدَّلُوكِ عَلَيْهِ ائْتِزَا . مَرَادُ الشَّاعِرِ الْوَاضِحَ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّ الدَّلُوكَ
 سَبَبٌ كَمْ وَضَعُ رَأْيَ ائْتِزَا سَبَبُهَا . إِنَّهُ يَجْعَلُ قَوْلَ الشَّاعِرِ الدَّلُوكَ سَبَبُهَا وَجُوبَ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْوَالِدِ
 يُعْلِلُهَا لَكُمْ الْوَضْعُ لِيْنِ يَجْعَلُهُ لِيْنِ إِنَّهُ إِذَا خَبَرَ تِلْكَ الْجَارِيَانَةَ ذَلِكَ أَصَابَهَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى
 أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَوْلُ الشَّاعِرِ الدَّلُوكَ سَبَبُ لَوْجِبَ الصَّلَاةِ جَارِيَةً كَانَ دَلِيلُهُ الْمَطْلُوبُ إِذَا مَا عَرِفْتُ

وصف المسببة لذلك فكان الإخبار عن تحقق الوجود عند الدليل بطلان التواضع له ولم نفع إلى
 الآن أن يخرج أحده مقام رد الخصم عما هو المتعارف عند أهل السار في مقام الاستمالة من الألفاظ
 وقد عرفت ما في كلامه مضاناً إلى أنه بعد حكم الشارع بأن الدليل صيب فقد أوجب الدليل صحة
 من الخصم صيانة المصلحة لأن الدليل ثبت ذلك صادر على شئ.
 ثم ليس صيباً لوجوب الصلاة وهو ما كان قبل هذا الحكم وضع فهو صيب له وهو ما كان بعده مضاناً
 إلى ما يورثه من الاختلاف باختلاف الناس من حيث لوهم مكلفين وأخرين لشواطط التكليف وميز
 واجد بين دد عرفت أيضاً أن الحكم الوضعي بالنسبة إلى الصفة المضادة هو مثل قول الداع البيع صحيح ^{الربا}
 فاصد لا الممنوعان الاعتداء به.
 وما ذكرنا سبغ أن الحكم الوضعي كل حكم صدر من الشارع غير الأحكام الخمسة كالحكم بأن الماء طهور إن ^{الشر}
 واسع لا يقصد متى لأن له مادة وكل شيء يراه المصنف طهور إذا بلغ الماء قدره. واية البول مثلاً ناقص
 واية كتم مرضى إلى قوله تعالى: فيصبروا صبراً طيباً أو ضعة من أيام آخر. والله على الناس حج البيت
 من استطاع إليه سبيلاً إن الله هو الذي يبرأ من أن يؤمنوا بذلك. والذين يظنوا أنهم إلى
 ذلك ما دونه الآيات والأخبار ما هو موقوف للحكم الوضعي فقط.
 واية دل التزاماً على المكلفين أيضاً أوصوف لها معادلة أكثر الآيات والأخبار من هذا المجلد ولا سيما
 في المعاملات بالمعنى الأعم وإن ذكرنا جلة منها للتبسيط والتأكيد فدل على ما ذكره مرادهم من
 الحكم الوضعي لا تلك الأمور الاعتدائية التي يعلم أصاغر الطلاب أنها باعتماد المعبر وغير ثابته الخط
 ولين من سقولة الحكم الموجب من الحكم عليه به.
 والملاحظ من قال بأن الحكم الوضعي غير مضمرة الثلاثة أو الخمسة المعروضة إلى الدليل المطابق للأدلة إلا
 على احتياج بخاتمة الأحكام الخمسة التكميلية وأنها غير مضمرة في ثلاثة أو خمسة بل استوعبت أرباب ^{الصفة}
 من المباحة إلى القيات وتكون صراحة صفة إلى جوع الجحيم إليها فتكون صراحة ثلاثة دمج الحكم بانه
 صحيح إلى الحكم بأنه صيب أو شرط وأصل إلى أنه مانع.

وصف المسببة لذلك فكان الإخبار عن تحقق الوجود عند الدليل بطلان التواضع له ولم نفع إلى
 الآن أن يخرج أحده مقام رد الخصم عما هو المتعارف عند أهل السار في مقام الاستمالة من الألفاظ
 وقد عرفت ما في كلامه مضاناً إلى أنه بعد حكم الشارع بأن الدليل صيب فقد أوجب الدليل صحة
 من الخصم صيانة المصلحة لأن الدليل ثبت ذلك صادر على شئ.
 ثم ليس صيباً لوجوب الصلاة وهو ما كان قبل هذا الحكم وضع فهو صيب له وهو ما كان بعده مضاناً
 إلى ما يورثه من الاختلاف باختلاف الناس من حيث لوهم مكلفين وأخرين لشواطط التكليف وميز
 واجد بين دد عرفت أيضاً أن الحكم الوضعي بالنسبة إلى الصفة المضادة هو مثل قول الداع البيع صحيح ^{الربا}
 فاصد لا الممنوعان الاعتداء به.
 وما ذكرنا سبغ أن الحكم الوضعي كل حكم صدر من الشارع غير الأحكام الخمسة كالحكم بأن الماء طهور إن ^{الشر}
 واسع لا يقصد متى لأن له مادة وكل شيء يراه المصنف طهور إذا بلغ الماء قدره. واية البول مثلاً ناقص
 واية كتم مرضى إلى قوله تعالى: فيصبروا صبراً طيباً أو ضعة من أيام آخر. والله على الناس حج البيت
 من استطاع إليه سبيلاً إن الله هو الذي يبرأ من أن يؤمنوا بذلك. والذين يظنوا أنهم إلى
 ذلك ما دونه الآيات والأخبار ما هو موقوف للحكم الوضعي فقط.
 واية دل التزاماً على المكلفين أيضاً أوصوف لها معادلة أكثر الآيات والأخبار من هذا المجلد ولا سيما
 في المعاملات بالمعنى الأعم وإن ذكرنا جلة منها للتبسيط والتأكيد فدل على ما ذكره مرادهم من
 الحكم الوضعي لا تلك الأمور الاعتدائية التي يعلم أصاغر الطلاب أنها باعتماد المعبر وغير ثابته الخط
 ولين من سقولة الحكم الموجب من الحكم عليه به.
 والملاحظ من قال بأن الحكم الوضعي غير مضمرة الثلاثة أو الخمسة المعروضة إلى الدليل المطابق للأدلة إلا
 على احتياج بخاتمة الأحكام الخمسة التكميلية وأنها غير مضمرة في ثلاثة أو خمسة بل استوعبت أرباب ^{الصفة}
 من المباحة إلى القيات وتكون صراحة صفة إلى جوع الجحيم إليها فتكون صراحة ثلاثة دمج الحكم بانه
 صحيح إلى الحكم بأنه صيب أو شرط وأصل إلى أنه مانع.

والمصلحة الحكم الرضعي كماله صدق من الشارع من حيث إنه شارع حاله دخل في الشرع فبما الاتكامل المحقق
 بالحكم بأنه سبب أو شرط أو انشعاب بذلك. وإما من باب رجوع قاعدة الاتكامل المحقق إلى الحكم
 بأنه سبب أو شرط مثلاً لا يخفى بعد التأمل. وإما من باب المثال لو كان هناك ما يرجع إلى مثله من الأ
 الحدود فله تعليل بالتأمل في الجمع والخطب.

وإما طناً الكلام يلاحظ فيه كون الحكم الرضعي أمراً اعتبارياً إلى المشهور استناداً إلى الحقيقة عليه
 حتى يثبت صدق ما هو المعروف من أنه وبشهور لا أصل له للحدث. فله: وعلى الأول يكون وجوب
 ذلك المثلث أو ذوقه، فذا أورد عليه بوجوه: منها ما أوردته من جهة العلامة من أن الوقت قد يتردد
 وثمة بين زمان ما بعده فجوى الاستصحاب انتهى.

أخيراً مثاله وجوب الصلوة المودع بين كونه إلى استناد الرضعي إلى ذهاب الحرز فإنه لا يجوز ح ^{الاستصحاب}
 في الوقت الذي هو سبب أو شرط إنه لا يمكن الحكم بأن أخوة ذهاب الحرز باستصحاب بقاء الوقت إلا على
 القول بالأصل المتيقن فلا يجوز الاستصحاب في الوقت وجوب الاستصحاب في الحرز.
 وأما جهة بانه لأن الحدث مأخوذ وهو صريح الحكم بعد استناد الرضعي لا بد من أن الموضوع بأن أم لا ^{تكتف}
 يمكن استصحاب الحكم مع عدم إحراز موضوعه بل التحقيق إن المورد بغير من دواعي الأمر بين الأنذرين الأند
 والآخر المثلث فيكون الزمان الواقع بين استناد الفرض وذهاب الحرز جزءاً من الوقت والفرج عنه
 هو أصل البراءة عندنا أصلاً عدم جيله وعدم خبره وأنه جزم.

بما أن تلك نصيب كل انشعاب المودع بين الزود البسيط الانشعاب والمجتمعات: ثلث: استصحاب
 كل الوقت المودع بينهما حكم عليه. مثلاً إن ذلك قد يكون في النسخ وكذا مدفعه من جهة الانشعاب
 فراجع ضا إلى أنه في نصيب عدم مانع استناده إلى ثابت بدليله أو استناده إلى طلبة التابع على إرادة
 داء الحكم مادامت تلك التوبة أو نصيب عدم سبب أو نشأة إذا الطالع عدم إرادته اضطراراً غير
 الاستصحاب باستصحاب وجود الأسباب وجرها بل هو غير فيه في عدمه أيضاً لعدم ما ذكره من المانع لغير
 الاستصحاب في الاتكامل الشرعي: فحاشا لعدم الأسباب ونحوها فضلاً إلى عدم الأجزاء لعدم بيانها.

في وقت واحد فيكون الحكم الرضعي كماله صدق من الشارع من حيث إنه شارع حاله دخل في الشرع فبما الاتكامل المحقق
 بالحكم بأنه سبب أو شرط أو انشعاب بذلك. وإما من باب رجوع قاعدة الاتكامل المحقق إلى الحكم
 بأنه سبب أو شرط مثلاً لا يخفى بعد التأمل. وإما من باب المثال لو كان هناك ما يرجع إلى مثله من الأ
 الحدود فله تعليل بالتأمل في الجمع والخطب.

وإما طناً الكلام يلاحظ فيه كون الحكم الرضعي أمراً اعتبارياً إلى المشهور استناداً إلى الحقيقة عليه
 حتى يثبت صدق ما هو المعروف من أنه وبشهور لا أصل له للحدث. فله: وعلى الأول يكون وجوب
 ذلك المثلث أو ذوقه، فذا أورد عليه بوجوه: منها ما أوردته من جهة العلامة من أن الوقت قد يتردد
 وثمة بين زمان ما بعده فجوى الاستصحاب انتهى.

أخيراً مثاله وجوب الصلوة المودع بين كونه إلى استناد الرضعي إلى ذهاب الحرز فإنه لا يجوز ح ^{الاستصحاب}
 في الوقت الذي هو سبب أو شرط إنه لا يمكن الحكم بأن أخوة ذهاب الحرز باستصحاب بقاء الوقت إلا على
 القول بالأصل المتيقن فلا يجوز الاستصحاب في الوقت وجوب الاستصحاب في الحرز.
 وأما جهة بانه لأن الحدث مأخوذ وهو صريح الحكم بعد استناد الرضعي لا بد من أن الموضوع بأن أم لا ^{تكتف}
 يمكن استصحاب الحكم مع عدم إحراز موضوعه بل التحقيق إن المورد بغير من دواعي الأمر بين الأنذرين الأند
 والآخر المثلث فيكون الزمان الواقع بين استناد الفرض وذهاب الحرز جزءاً من الوقت والفرج عنه
 هو أصل البراءة عندنا أصلاً عدم جيله وعدم خبره وأنه جزم.

بما أن تلك نصيب كل انشعاب المودع بين الزود البسيط الانشعاب والمجتمعات: ثلث: استصحاب
 كل الوقت المودع بينهما حكم عليه. مثلاً إن ذلك قد يكون في النسخ وكذا مدفعه من جهة الانشعاب
 فراجع ضا إلى أنه في نصيب عدم مانع استناده إلى ثابت بدليله أو استناده إلى طلبة التابع على إرادة
 داء الحكم مادامت تلك التوبة أو نصيب عدم سبب أو نشأة إذا الطالع عدم إرادته اضطراراً غير
 الاستصحاب باستصحاب وجود الأسباب وجرها بل هو غير فيه في عدمه أيضاً لعدم ما ذكره من المانع لغير
 الاستصحاب في الاتكامل الشرعي: فحاشا لعدم الأسباب ونحوها فضلاً إلى عدم الأجزاء لعدم بيانها.

بأنه لا يجرى من استصحاب الموت به بغيره من استصحاب الحكم بل هو موقوف على الجري من استصحاب
 الحكم لأن الموت مأخوذ بموضوع الحكم فالتكثير فيه شك في الموضوع. والجواب بأنه مع اعتراضه بذلك كونه
 اجري الاستصحاب في الحكم عند عدم جريان الاستصحاب في الموت له وادعائه بين أيدي لا يمكن تبين أحدهما
 بالاستصحاب والحال أنه استصحاب الحكم من دون أحراز موضوعه. وقد جعل بما ذكرنا عدم ورود شيء من
 الإبرادان المذكورين عليه.

ولكن يرد عليه شيء آخر وهو ما إذا لم يجر الحيز كون الأمر الموقر ولا للتكثير ولا للطبيعة ولا وبأنه يرد
 فعل الموت في سعة الموت فكأنه يجب عليه ما جاء أم لا. ولا يرد في أنها لا موقر بل على شيء من الوجوب تأييدا
 وعدمه. فنحتاج إلى الاستصحاب فنقول إنه ثبت وجوب هذا العقل في الجملة في أول الموت ولا ادعى أنه
 ينقله مرة أم لا. وقد مر اعتبار الاستصحاب عند ذلك في المقتضى بغير الاستصحاب بل بغيره على فرض
 الاختصاصي بذلك في الواقع بأن يقال أن التلطف الثابت لا يرفع الإبرادان بل في ذلك أن فعله مرة وأنه له
 أم لا يستحب تأمل.

وكذا نقول لو شك أن الأمر لا يرفع مع هذه المظنفة أم مع تعدده في الفراض أو المطلق الطبيعة. ولا يرد أنه
 بعد معنى الموت فيضاد الفرض فيك في سقوط التلطف بالخصيان على فرض وجوده المطلوب أم هو بأن يكونه
 مع تعدد المظنفة أو الفراض أو المطلق الطبيعة وكذا الأمر فيضاد في ذلك في إرادة وجود حصول الطبيعة
 أو لا صحرا من أول الموت إلى آخره. فنقله بغير حصول الطبيعة في أول الموت. وذلك في بقا الأمر كما في
 الأمر بالفرق بين ثبات المعنى الجبهة في حق والأصناف الجبهة المند و أمواله إلى جده بالمجوس أو فساد
 القرآن من التلوي إلى العدم.

وأشال ذلك بأن جميع ذلك مما لا يمكن في شدة الحكم في الآية الثاني جوا لأمر بل يخرج إلى الاستصحاب بل
 بالتأمل يجعل منه ذلك. مراد المقتضى. فإن قلت: إنه الرفع في كل من صورتي التردد بين الموت والتكثير
 والقصور والقراض هو الجرازة بالنسبة إلى ما عدا القدر المقتضى.

قلت: وإن كان المرجح هو الجرازة في خصوص المكون مع قطع المقتضى من اليقين المبرر. إلا أنه ليس لا سطة

بأنه لا يجرى من الموت فيكون الموت مأخوذ بموضوع الحكم فالتكثير فيه شك في الموضوع. والجواب بأنه مع اعتراضه بذلك كونه
 اجري الاستصحاب في الحكم عند عدم جريان الاستصحاب في الموت له وادعائه بين أيدي لا يمكن تبين أحدهما
 بالاستصحاب والحال أنه استصحاب الحكم من دون أحراز موضوعه. وقد جعل بما ذكرنا عدم ورود شيء من
 الإبرادان المذكورين عليه.

ولكن يرد عليه شيء آخر وهو ما إذا لم يجر الحيز كون الأمر الموقر ولا للتكثير ولا للطبيعة ولا وبأنه يرد
 فعل الموت في سعة الموت فكأنه يجب عليه ما جاء أم لا. ولا يرد في أنها لا موقر بل على شيء من الوجوب تأييدا
 وعدمه. فنحتاج إلى الاستصحاب فنقول إنه ثبت وجوب هذا العقل في الجملة في أول الموت ولا ادعى أنه
 ينقله مرة أم لا. وقد مر اعتبار الاستصحاب عند ذلك في المقتضى بغير الاستصحاب بل بغيره على فرض
 الاختصاصي بذلك في الواقع بأن يقال أن التلطف الثابت لا يرفع الإبرادان بل في ذلك أن فعله مرة وأنه له
 أم لا يستحب تأمل.

وكذا نقول لو شك أن الأمر لا يرفع مع هذه المظنفة أم مع تعدده في الفراض أو المطلق الطبيعة. ولا يرد أنه
 بعد معنى الموت فيضاد الفرض فيك في سقوط التلطف بالخصيان على فرض وجوده المطلوب أم هو بأن يكونه
 مع تعدد المظنفة أو الفراض أو المطلق الطبيعة وكذا الأمر فيضاد في ذلك في إرادة وجود حصول الطبيعة
 أو لا صحرا من أول الموت إلى آخره. فنقله بغير حصول الطبيعة في أول الموت. وذلك في بقا الأمر كما في
 الأمر بالفرق بين ثبات المعنى الجبهة في حق والأصناف الجبهة المند و أمواله إلى جده بالمجوس أو فساد
 القرآن من التلوي إلى العدم.

وأشال ذلك بأن جميع ذلك مما لا يمكن في شدة الحكم في الآية الثاني جوا لأمر بل يخرج إلى الاستصحاب بل
 بالتأمل يجعل منه ذلك. مراد المقتضى. فإن قلت: إنه الرفع في كل من صورتي التردد بين الموت والتكثير
 والقصور والقراض هو الجرازة بالنسبة إلى ما عدا القدر المقتضى.

قلت: وإن كان المرجح هو الجرازة في خصوص المكون مع قطع المقتضى من اليقين المبرر. إلا أنه ليس لا سطة

المباين في تلك في بناء المفوض الامور مفوضه الرافعي الذي جرح المفوض عنه انه الموان او التواء او
 انه التواء او التواء فيصدق عليه انه كان على يقين من شيء حثك في نفسه فحب عليه اليان على اليقين
 ان الاصحاب حاكم على اصل البراءة ومن هذا يعلم ما في قوله على الثاني ايضا لما قلنا ان الثاني اذا ما
 التواء مضافا الى انه قد يكون التواء موددين التواء المضاف
 بل من يعلم ما في كلام شيخنا العلامة ايضا في مقام دفع هذا المضاف عنه بان المودح جرحه في البراءة انما
 ان كان التواء على فرض ثبوتها مستلزما لجرح البراءة انما لا احصا على علمه به ان كان على فرض
 ثبوته جرح التواء موددة لان ما ذكره انما يثبت ما لا يمكن ان يكون كذلك في علمه على فرض ثبوته من مقتضيات ما علم ثبوته
 سابقا حتى لا يصدق عليه على علمه جرح البراءة انه نفى الجرحين بالثبوت كما ان البراءة كما علمه في ذلك
 منهم وكان اكوارا كل واحد مطلقا مستقلا
 بان التواء في ثبوت مستقلا والاصل فيه البراءة وكذا الامر بالبراءة علمه في ذلك مودد امر على مودد يكون
 بانه ايضا جرح البراءة وانما فيه لكونه انك لا يصدق نفى الجرحين بالثبوت لان جرحا مودد هذا المضاف على علم
 محاربه به يصدق على الحكم بيقين التكون عنوان الايقاد على الحكم ببراءة عنوان المضاف ما من فيه كذا انك
 لانه الوجه على فرض ثبوته في الواقع انما هو عتصرا الامر الثاني حال الجرحين بالبراءة مستلزما
 عنوان الايقاد والحق مودد البراءة في كل حكم لم يعلم ثبوته في الاثر السائر
 ولكن ذلك كله على ما حققنا من اعتبار الاصحاب في هذا التواء في المفوض وعلينا ان هذا الفصل ايضا
 بالاطلاق من هذه الجهة ما ذكره من حق على خلافه من الاختصاص بالثبوت في الواقع الا على بعض الوجوه التي
 ذكرناه من الرجوع الى التواء في الواقع كما يجب
 وحاصل جرح التواء بين جرح الاصحاب البراءة في الاصل والاكثار الاصغلا بين هذان الامور يكون
 في وجوب الاكثر سببا من التواء في بناء الامور الاول مودد الاصحاب لانه حاكم على البراءة في كل مورد
 مودد جرح البراءة وقد بين ما ذكرنا في قوله في الاثمة المكلف مشغولة لانه قد عرف انه على فرض اجمال
 الامور عدم ترجيح كونه كسوة من المودد التواء جرح الاصحاب المضاف فيه

المباين في تلك في بناء المفوض الامور مفوضه الرافعي الذي جرح المفوض عنه انه الموان او التواء او
 انه التواء او التواء فيصدق عليه انه كان على يقين من شيء حثك في نفسه فحب عليه اليان على اليقين
 ان الاصحاب حاكم على اصل البراءة ومن هذا يعلم ما في قوله على الثاني ايضا لما قلنا ان الثاني اذا ما
 التواء مضافا الى انه قد يكون التواء موددين التواء المضاف
 بل من يعلم ما في كلام شيخنا العلامة ايضا في مقام دفع هذا المضاف عنه بان المودح جرحه في البراءة انما
 ان كان التواء على فرض ثبوته مستلزما لجرح البراءة انما لا احصا على علمه به ان كان على فرض
 ثبوته جرح التواء موددة لان ما ذكره انما يثبت ما لا يمكن ان يكون كذلك في علمه على فرض ثبوته من مقتضيات ما علم ثبوته
 سابقا حتى لا يصدق عليه على علمه جرح البراءة انه نفى الجرحين بالثبوت كما ان البراءة كما علمه في ذلك
 منهم وكان اكوارا كل واحد مطلقا مستقلا
 بان التواء في ثبوت مستقلا والاصل فيه البراءة وكذا الامر بالبراءة علمه في ذلك مودد امر على مودد يكون
 بانه ايضا جرح البراءة وانما فيه لكونه انك لا يصدق نفى الجرحين بالثبوت لان جرحا مودد هذا المضاف على علم
 محاربه به يصدق على الحكم بيقين التكون عنوان الايقاد على الحكم ببراءة عنوان المضاف ما من فيه كذا انك
 لانه الوجه على فرض ثبوته في الواقع انما هو عتصرا الامر الثاني حال الجرحين بالبراءة مستلزما
 عنوان الايقاد والحق مودد البراءة في كل حكم لم يعلم ثبوته في الاثر السائر
 ولكن ذلك كله على ما حققنا من اعتبار الاصحاب في هذا التواء في المفوض وعلينا ان هذا الفصل ايضا
 بالاطلاق من هذه الجهة ما ذكره من حق على خلافه من الاختصاص بالثبوت في الواقع الا على بعض الوجوه التي
 ذكرناه من الرجوع الى التواء في الواقع كما يجب
 وحاصل جرح التواء بين جرح الاصحاب البراءة في الاصل والاكثار الاصغلا بين هذان الامور يكون
 في وجوب الاكثر سببا من التواء في بناء الامور الاول مودد الاصحاب لانه حاكم على البراءة في كل مورد
 مودد جرح البراءة وقد بين ما ذكرنا في قوله في الاثمة المكلف مشغولة لانه قد عرف انه على فرض اجمال
 الامور عدم ترجيح كونه كسوة من المودد التواء جرح الاصحاب المضاف فيه

وكذا في قول شيخنا في اجزاء حكم الآلة من البواء أو الاحتياط في جميع صور الحدود مع تلك قد مر
أن المجمع في الجميع هو الاستصحاب وكذا في الاجزاء عليه عتقاً ما ورد عليه في العبارة الأولى وكذا في جواب
شيخنا العلامة عنه قوله: وذهبهم أن الآلة إذا كان للمورد يكون من قبيل الموثق المصنوع شيئاً يخرج
على المأمل هنا دفع اعتراضهم بوجهين: على سبيل ما يكون الأمر للمورد عدمه في أن نية اجزاء
الزمان إلى الأثر نسبة واحدة وإن الأمر يفتقر إلى بيان به لم يأت به ولم يكن للمورد.

والمنهزم بوجهين: أنه من قبيل الموثق المصنوع فلا يمكن العكس بالأمر لم يأت به فورا لأنه مثل ما لم يوصى -
وثبت المصنوع فدفع ذلك بما ذكره لأن عبارة المورد أن الأمر يفتقر إلى بيان فورا فهو أو لا يفتقر إلى
يكون لدفع هذا التوهم من زيادة فهم جريان الاستصحاب فيه في الموثق المصنوع ولذا تعرضوا لعدم
جريان الاستصحاب في الموثق بعد الوقت فينبو: ولا يمكن أن يقال إثبات الحكم في القسم الأول في
الموثق في ما بعد وقت من الاستصحاب.

وهذا لا خلاف أنه في جميع كانه بعد دفع توهم جريان الاستصحاب ولين يلزم أن يكون كلما هو
جريان الاستصحاب فيه في مقابل الفاعل الذي ما يصح جريانه فيه عندنا أيضاً حتى يرد ما ذكره بعض
شراح الواجب بأنه إذا كان من قبيل الموثق المصنوع لا يوجب جريان الاستصحاب فيه.

قوله: وكذا الذي قال شيخنا العلامة: أنه لم يفتقر أفعال الأولان شيئاً ما يردد الأمر من الموثق
يرتفع فيه نفع الأمر بغيره من بين المطلق الذي يجوز أن يقال بعد ذلك الوقت مثلاً لا يوجب للمحنة
والطرفة إذا تشكلت أنه موقوف بالزوال أو مطلق فيجوز الإتيان به في كل جزء من الأجزاء أن الظاهر
إنه لا مانع من استصحاب الحكم التلخيص هنا ابتداءً انتهى.

أقول: قد عرفت أنه لا يضر عدم امتنعها في الأقسام في هذا القسم بل الأمر المودع بين الحرة الكوار
إلى آخره كما أن أفعالاً لا يمكن العكس في شئ منها ما الأمر يجري فيها الاستصحاب أيضاً ما دمج
جعله. وأما هذا القسم الذي أورد عليه شيخنا العلامة فلا يثبت أنه لا يمكن فيه استصحاب التلخيص لأنه
بعد الزوال يثبت في قيام الموضوع كغيره من غير عدم اجزاء موضوعه وذلك لأنما فهم أنه يقيد

في قوله: ما ذكره شيخنا في اجزاء حكم الآلة من البواء أو الاحتياط في جميع صور الحدود مع تلك قد مر
أن المجمع في الجميع هو الاستصحاب وكذا في الاجزاء عليه عتقاً ما ورد عليه في العبارة الأولى وكذا في جواب
شيخنا العلامة عنه قوله: وذهبهم أن الآلة إذا كان للمورد يكون من قبيل الموثق المصنوع شيئاً يخرج
على المأمل هنا دفع اعتراضهم بوجهين: على سبيل ما يكون الأمر للمورد عدمه في أن نية اجزاء
الزمان إلى الأثر نسبة واحدة وإن الأمر يفتقر إلى بيان به لم يأت به ولم يكن للمورد.
والمنهزم بوجهين: أنه من قبيل الموثق المصنوع فلا يمكن العكس بالأمر لم يأت به فورا لأنه مثل ما لم يوصى -
وثبت المصنوع فدفع ذلك بما ذكره لأن عبارة المورد أن الأمر يفتقر إلى بيان فورا فهو أو لا يفتقر إلى
يكون لدفع هذا التوهم من زيادة فهم جريان الاستصحاب فيه في الموثق المصنوع ولذا تعرضوا لعدم
جريان الاستصحاب في الموثق بعد الوقت فينبو: ولا يمكن أن يقال إثبات الحكم في القسم الأول في
الموثق في ما بعد وقت من الاستصحاب.
وهذا لا خلاف أنه في جميع كانه بعد دفع توهم جريان الاستصحاب ولين يلزم أن يكون كلما هو
جريان الاستصحاب فيه في مقابل الفاعل الذي ما يصح جريانه فيه عندنا أيضاً حتى يرد ما ذكره بعض
شراح الواجب بأنه إذا كان من قبيل الموثق المصنوع لا يوجب جريان الاستصحاب فيه.
قوله: وكذا الذي قال شيخنا العلامة: أنه لم يفتقر أفعال الأولان شيئاً ما يردد الأمر من الموثق
يرتفع فيه نفع الأمر بغيره من بين المطلق الذي يجوز أن يقال بعد ذلك الوقت مثلاً لا يوجب للمحنة
والطرفة إذا تشكلت أنه موقوف بالزوال أو مطلق فيجوز الإتيان به في كل جزء من الأجزاء أن الظاهر
إنه لا مانع من استصحاب الحكم التلخيص هنا ابتداءً انتهى.
أقول: قد عرفت أنه لا يضر عدم امتنعها في الأقسام في هذا القسم بل الأمر المودع بين الحرة الكوار
إلى آخره كما أن أفعالاً لا يمكن العكس في شئ منها ما الأمر يجري فيها الاستصحاب أيضاً ما دمج
جعله. وأما هذا القسم الذي أورد عليه شيخنا العلامة فلا يثبت أنه لا يمكن فيه استصحاب التلخيص لأنه
بعد الزوال يثبت في قيام الموضوع كغيره من غير عدم اجزاء موضوعه وذلك لأنما فهم أنه يقيد

في يوم الجمعة والعبد تشوذة في حقه فيكونه إلى الزوال وإلى آخر النهار مثل ما موصى الدوران بين استناد
 الموضع وزوال الحركة.

والمراد استصحاب الكل فقد عرفت هناك أن استصحاب كل الوقت حاكم عليه نعم - لم يكن الوقت
 مأخوذاً في الموضع خطاً بل كان مجرد ظرف وشك في بقاء الأمر بعد الزوال لا في بقاء جريان الاستصحاب
 ولو كان من تلك في الموضع كما عرفت وكذا لو كان مردداً بين كونه متباعداً أو متقارباً لم يضر بوقت
 أصلاً حيث يجوز إثباته بأدلة الغائية من حيث قبل استصحاب الكل المراد من الدوران إلى بعض الأقسام
 وبين الدوران إلى بعض الأقسام فإنه يمكن استصحاب كل المتباعدات إن لم يكن شيئاً المزدوجة ذلك مثل
 الزيادة وصلاة آية من الآيات بين اختصاصها وجوبها بوقت وتوحيدها بين الخلاء ما دام العزم والبقاء
 أقسام استصحاب الكل فإن هذه الحوادث كما هي من أقسام الأمور الزمنية حيثما الاستصحاب وتوحيدها
 وكذا تلك في ذلك حيث من تلك في الحكم الوضعي.

وهو إن جعل الزمان شيئاً أو شرطاً أم لا فيصحب بعده ويرفع ذلك عن بقاء المتباعد وهذا
 انضمام مواد المتباعد على كماله لا في بعد ما عرفت من عدم اختصاصه بأجزاء الاستصحاب بالوقت
 قوله لم يرد أن مطلقه كما أنه لم يلاحظ إلا الأمر والنواحي وأدلى بالإجابة القليلة البقية
 المدة في الزمان لا في وقت أن الأمر كونه لا يكون محلاً بحيث لا يكون الخلق في الآن الذي يحتاج
 في إثبات الحكم إلى الاستصحاب.

وكذا انتهى إذ قد بينت بالجماع أدلة على نقل محله من زمان من غير وقت فيقيد به هذا
 الزمان ولم يعلم بقاءها بعد كونه على الماضين المراد من اختصاصها بالماضي وهو ما لم يرفع بعد
 النقطة وبين سموها الزمان فإدراكها في الحاضر بعد انقضاءها بوضع الإجابة لأفعال الحركة الصبر
 العيني بعد زوال تلك الجزئية وروية شوب الحاد المتغير بعد زوال بغيره بغيره إلى غير ذلك
 مما لا يحصى وما لا يمكن الخلق بالحق بعد زوال الآن الأول - وكذا الإجابة كما يلاحظ العيني بغيره
 بغير النار والخلق في صيغة هذه الزمنية العيان للزمنة فلا يكون الخلق لا شيئاً بعد ما استصحابه

في يوم الجمعة والعبد تشوذة في حقه فيكونه إلى الزوال وإلى آخر النهار مثل ما موصى الدوران بين استناد
 الموضع وزوال الحركة.

والمراد استصحاب الكل فقد عرفت هناك أن استصحاب كل الوقت حاكم عليه نعم - لم يكن الوقت
 مأخوذاً في الموضع خطاً بل كان مجرد ظرف وشك في بقاء الأمر بعد الزوال لا في بقاء جريان الاستصحاب
 ولو كان من تلك في الموضع كما عرفت وكذا لو كان مردداً بين كونه متباعداً أو متقارباً لم يضر بوقت
 أصلاً حيث يجوز إثباته بأدلة الغائية من حيث قبل استصحاب الكل المراد من الدوران إلى بعض الأقسام
 وبين الدوران إلى بعض الأقسام فإنه يمكن استصحاب كل المتباعدات إن لم يكن شيئاً المزدوجة ذلك مثل
 الزيادة وصلاة آية من الآيات بين اختصاصها وجوبها بوقت وتوحيدها بين الخلاء ما دام العزم والبقاء
 أقسام استصحاب الكل فإن هذه الحوادث كما هي من أقسام الأمور الزمنية حيثما الاستصحاب وتوحيدها
 وكذا تلك في ذلك حيث من تلك في الحكم الوضعي.

وهو إن جعل الزمان شيئاً أو شرطاً أم لا فيصحب بعده ويرفع ذلك عن بقاء المتباعد وهذا
 انضمام مواد المتباعد على كماله لا في بعد ما عرفت من عدم اختصاصه بأجزاء الاستصحاب بالوقت
 قوله لم يرد أن مطلقه كما أنه لم يلاحظ إلا الأمر والنواحي وأدلى بالإجابة القليلة البقية
 المدة في الزمان لا في وقت أن الأمر كونه لا يكون محلاً بحيث لا يكون الخلق في الآن الذي يحتاج
 في إثبات الحكم إلى الاستصحاب.

وكذا انتهى إذ قد بينت بالجماع أدلة على نقل محله من زمان من غير وقت فيقيد به هذا
 الزمان ولم يعلم بقاءها بعد كونه على الماضين المراد من اختصاصها بالماضي وهو ما لم يرفع بعد
 النقطة وبين سموها الزمان فإدراكها في الحاضر بعد انقضاءها بوضع الإجابة لأفعال الحركة الصبر
 العيني بعد زوال تلك الجزئية وروية شوب الحاد المتغير بعد زوال بغيره بغيره إلى غير ذلك
 مما لا يحصى وما لا يمكن الخلق بالحق بعد زوال الآن الأول - وكذا الإجابة كما يلاحظ العيني بغيره
 بغير النار والخلق في صيغة هذه الزمنية العيان للزمنة فلا يكون الخلق لا شيئاً بعد ما استصحابه

و قد بدد على كونه شرطا او معا في حالة العلم او الغفلة في متلادون حال الجهل او المشقة كما لم يطرد في من الخيب
 للصلاة كما لم يثبت لها في ذلك فحصل غرضه ان الاحكام الخمسة الشرعية والاحكام الوضعية المطلقة للخصا
 الحكم بغيرها في الا ان الثاني الى الاستصحاب بل يثبت له بانها كذلك فحصل غرضه على ادائها المطلقة
 الحقيقة المدلول لم يثبت في اية انه قد يكون ذلك كالا العنصرين اما ان ارد لها لفظا محملا يكون الغرض والمبني
 ثبوتهما في الآن الا انه لا يمكن الصك للآن الثاني بدليلها وجنابها الى الاستصحاب في كلتا على فرض كون
 المراجع كذا كونه من دلالة انه ليل في كلا العنصرين على حكم الا ان الثاني يكون في ترويج قوله فظهر ما ذكرناه
 على كلامه السابق صحيحا.

لان مواده ان اضار الاستصحاب بدد على وجوب الحكم ببناء ما علم سابقا وشك في بقائه ولبس في الترتيب ما
 كان كذا انك الا في الاسباب والشروط والمراجع لانها اذا وجدت في الخارج كانت من الموضوعات الصريحة
 ولين لها دليل بدد على بقاءها في الآن الثاني مطلقا بل قد يكون لها ما يتبينها منه من الحقيقة فوجها.

و قد لا يكون ما اذا وجدت في الخارج في زمان في تلك في بقاءها لم يكن هناك اعادة في بقاءها في بقاءها
 كانت حقيقة وشك في بقاءها عندل الاجار على استصحابها في الجواب ان كالات العنصرين قد يكون دليله
 محملا لا يكتفى ببيانه في الا ان الثاني دليله على استصحابه فيبب او شرط مثلا ينتج استصحابها فيضاح
 الى الاستصحاب.

اما الضم الاول وهو الاحكام الخمسة فقد عرفت فقامت الحاجة الى بيانها واما الضم الثاني وهو الاحكام
 الوضعية المطلقة فلانه قد يكون ذلك كون التي صيغا شرطا او ماحملا لا يكتفى ببيان ثبوته
 ولا عدم ثبوته في الا ان الثاني يحتاج الى الاستصحاب كما يثبت ان العنصرين صيغا شرطا او ماحملا لا يكتفى ببيان ثبوته
 او عدم ثبوته في الا ان الثاني يحتاج الى الاستصحاب كما يثبت ان العنصرين صيغا شرطا او ماحملا لا يكتفى ببيان ثبوته
 وارتقاءها في ترفع الوجوب لولا نقص بعد الحصول.

او انما شرط ابتداء فخطها بشرط بقاءها في جها الوجوب كما يثبت في المراجع من جواز الوطى ما يرد
 دليله على انه مانع مطلقا حتى بعد القضاء فيل العلة او مانع مادام دم الحيض باقيا اذا مانع من استصحاب

و قد بدد على كونه شرطا او معا في حالة العلم او الغفلة في متلادون حال الجهل او المشقة كما لم يطرد في من الخيب
 للصلاة كما لم يثبت لها في ذلك فحصل غرضه ان الاحكام الخمسة الشرعية والاحكام الوضعية المطلقة للخصا
 الحكم بغيرها في الا ان الثاني الى الاستصحاب بل يثبت له بانها كذلك فحصل غرضه على ادائها المطلقة
 الحقيقة المدلول لم يثبت في اية انه قد يكون ذلك كالا العنصرين اما ان ارد لها لفظا محملا يكون الغرض والمبني
 ثبوتهما في الآن الا انه لا يمكن الصك للآن الثاني بدليلها وجنابها الى الاستصحاب في كلتا على فرض كون
 المراجع كذا كونه من دلالة انه ليل في كلا العنصرين على حكم الا ان الثاني يكون في ترويج قوله فظهر ما ذكرناه
 على كلامه السابق صحيحا.

لان مواده ان اضار الاستصحاب بدد على وجوب الحكم ببناء ما علم سابقا وشك في بقائه ولبس في الترتيب ما
 كان كذا انك الا في الاسباب والشروط والمراجع لانها اذا وجدت في الخارج كانت من الموضوعات الصريحة
 ولين لها دليل بدد على بقاءها في الآن الثاني مطلقا بل قد يكون لها ما يتبينها منه من الحقيقة فوجها.

و قد لا يكون ما اذا وجدت في الخارج في زمان في تلك في بقاءها لم يكن هناك اعادة في بقاءها في بقاءها
 كانت حقيقة وشك في بقاءها عندل الاجار على استصحابها في الجواب ان كالات العنصرين قد يكون دليله
 محملا لا يكتفى ببيانه في الا ان الثاني دليله على استصحابه فيبب او شرط مثلا ينتج استصحابها فيضاح
 الى الاستصحاب.

اما الضم الاول وهو الاحكام الخمسة فقد عرفت فقامت الحاجة الى بيانها واما الضم الثاني وهو الاحكام
 الوضعية المطلقة فلانه قد يكون ذلك كون التي صيغا شرطا او ماحملا لا يكتفى ببيان ثبوته
 ولا عدم ثبوته في الا ان الثاني يحتاج الى الاستصحاب كما يثبت ان العنصرين صيغا شرطا او ماحملا لا يكتفى ببيان ثبوته
 او عدم ثبوته في الا ان الثاني يحتاج الى الاستصحاب كما يثبت ان العنصرين صيغا شرطا او ماحملا لا يكتفى ببيان ثبوته
 وارتقاءها في ترفع الوجوب لولا نقص بعد الحصول.

او انما شرط ابتداء فخطها بشرط بقاءها في جها الوجوب كما يثبت في المراجع من جواز الوطى ما يرد
 دليله على انه مانع مطلقا حتى بعد القضاء فيل العلة او مانع مادام دم الحيض باقيا اذا مانع من استصحاب

الشيئية والتوجيه الماتية ويكون كما على استصحاب الحكم المتطابق بل نقول لو شك في أصل وجود الحكم
التخليقي أو الوضعي لم يدل دليل على عدمه فلا مانع من استصحاب العدم إلى قول المحقق أيضا أن
هذا كله مما نأى إلى أن مشتق دليله على فرض ثابته أنه لا يكون الاستصحاب أي لا يوجد بعدم الموضوع
والجواب له في معنى من الحكم التخليقي والوضعي لعدم وقوع الشك في ثباته فمادة الحقيقة فاعلم بحجة الاستصحاب
مطلبا.

وأما فصل بين المبادئ من حيث تحقق الموضوع وعدمه وهو محقق به لأنه لم يكن له موه ولعلك إلا في
تقريب الاستصحاب بالشروط والموانع وهو معروف بأنه حجة في كل ما علم شوبه وتلك في مقامه كما نأى كان
لأنه مخرج بآثار الظاهر من الأجساد أنه إذا علم وجود شيء فإنه يحكم به حتى يعلم ذلك فلا وجه لعدم هذا
الدليل في عداد الآثار المصلحة بل أدخل بالحجة مطلقا وتفضل بين مواد وجوده في الخارج.

ولا ريب أن هذا الفصل لا يفضي إلى حجة الاستصحاب فمن عدمه مبادىء هي مبادىء بديهية
من بديهية من غير ملاحظة كلامه في الأصل بل في كلامه على ما ذكرنا الاطراف صريحة ولين من الملائم
الجزء البقية حتى يتم بعضه دون بعض بل كل من له قوة فهم العبارة يتمه من النوبة الأولى.

وبالحقيقة مما صدقنا الشئ ما يصدق مما سلطان اليقين وهذا كذا الشيخ وحمل قوله فيقول أن يتولى كسبه
سببية السبب أو على أنه يبرهن الشك في نفس السبب من حيث ثابته ولم حمله على ما هو الظاهر منه من إرادة
الحكم الوضعي المصطلح وأرد عليه بما نرى مع أن سببية السبب من حيث الثابت نابع الحكم بأنه سبب
فإن حكم بأنه سبب وانما هو كذا للحد من حكم بأنه سبب في وقت خاص وكذا لك ما نأى سببية بعده
ليس من باب الشيخ بل بمقتضى دليله القاطع على الاختصاص به.

وكذا الكلام في المواد الماتية حمله على إرادة نفس التوابع والماتية وأرد عليه بما توهمه في صريح له
من جميع ذلك أن الحكم الوضعي ووجه تحمله عدم جوبان الاستصحاب بها وهو وجوده في الحقيقة الآن
ولما حمله كانه هذه على حمل لم يفت إلى أن مواد منها الحكم الوضعي أرد عليه بأنه لا يخفى ما في هذا
الموضوع فإنه لم يظهر من كانه جوبان الاستصحاب في نفس الأسباب.

الحكم الوضعي الماتية حمله على إرادة نفس التوابع والماتية وأرد عليه بما توهمه في صريح له
من جميع ذلك أن الحكم الوضعي ووجه تحمله عدم جوبان الاستصحاب بها وهو وجوده في الحقيقة الآن
ولما حمله كانه هذه على حمل لم يفت إلى أن مواد منها الحكم الوضعي أرد عليه بأنه لا يخفى ما في هذا
الموضوع فإنه لم يظهر من كانه جوبان الاستصحاب في نفس الأسباب.

الحكم الوضعي الماتية حمله على إرادة نفس التوابع والماتية وأرد عليه بما توهمه في صريح له
من جميع ذلك أن الحكم الوضعي ووجه تحمله عدم جوبان الاستصحاب بها وهو وجوده في الحقيقة الآن
ولما حمله كانه هذه على حمل لم يفت إلى أن مواد منها الحكم الوضعي أرد عليه بأنه لا يخفى ما في هذا
الموضوع فإنه لم يظهر من كانه جوبان الاستصحاب في نفس الأسباب.

الحكم الوضعي الماتية حمله على إرادة نفس التوابع والماتية وأرد عليه بما توهمه في صريح له
من جميع ذلك أن الحكم الوضعي ووجه تحمله عدم جوبان الاستصحاب بها وهو وجوده في الحقيقة الآن
ولما حمله كانه هذه على حمل لم يفت إلى أن مواد منها الحكم الوضعي أرد عليه بأنه لا يخفى ما في هذا
الموضوع فإنه لم يظهر من كانه جوبان الاستصحاب في نفس الأسباب.

ولا يحد منه الحكم الوضعي بالمعنى المعروف . وإنه يعني أن أحد هاتين الكم الوضعيتين هو جعل الشيء سببا
 أو شرطاً . وقد عرفت أنه صرح بهذا الأمر بعدم جريان الاستصحاب فيه بقوله . وجميع ذلك ليس من الاستصحاب
 في نفسه . ويقول . وكذا الكلام في الترتيب والملائح بغيره سابقه .
 وما ذكرنا من أن وجه جريان الاستصحاب في نفس الأسباب والترتبات والملائح هو وقوع ذلك فيها مذكور
 بما يوضحه من الاستصحاب فإن أخبار الاستصحاب له لا على وجوب استصحاب كل سبب أو شرط بل هو
 عليه بقوله . الثاني نفس الأسباب إلى قوله . ويرد عليه أن نفس الأسباب والترتبات . إذ قد عرفت أنه ليس
 إلى الملاحظة ضرورة . فحينئذ المستصحب من تلك البقا كما نلاحظ أن وجه منع الاستصحاب ما منع
 هو عدم ذلك لعدم الاعتداد بماده من الاستصحاب المختلف فيه هو الحكم بيقين شدة الآن الثاني
 كما نلاحظ أن مجرد وجوده في الآن الأول في مقابل الحكم بوجوده فيه لا لأنه لا يملك إلا ما كان له عليه في
 الآن الأول وليس مراده من الاستصحاب المختلف فيه خصوص الاستصحاب في الأمور الترعية لعدم اختصاص
 الاختلاف بما هو على فرضي فلم يخصه بلامه بالأمور الترعية .
 فنقول إن أيراد الاستصحاب في الأمور الخارجية ليس من حيث إنها أمور خارجية بل من حيث إنها أسباب
 وشرائط . ودافع للأحكام الترعية كما صرح في هذا الحكم من هذه الحقيقة أمور توجبه بلا حكمة
 بالحقبة إلى بلبات الأحكام وجوباً بالحقبة إلى جوباً ثانياً .
 ولا يرب أن الاستصحاب بما يجوز فيها بعد وجود ما في الخارج والمثل في بقاها من تلك الحقيقة
 أمور خارجية فبما وجدنا أن بلا ملاحظة ما ذكرنا من أن منع الاستصحاب في حكم الأمر هو لوجوه
 الله في الآن الثاني لا لأنها مسببة عن شيء بشرط ما أورد . عليه بقوله . فإن كان أمراً شرعياً إلى قوله
 . فذهبنا منه المنع عن جريان الاستصحاب في الحبيب لأنه لا يفتي على ما نلاحظ كلامه فيه .
 إن مراده من أنواع الاستصحاب في الأحكام الخمسة طبيعة الأسباب وسر ما صرح فيه به من أن
 مرجعها إلى استصحاب الأسباب . ولا يبعد أن المراد بالمرجعية أن الاستصحاب حقيقة جري في
 الأسباب . فإذا حكم ببقاء سبب شيء لزمه الحكم ببقاء حبيب . وكذا الكلام في الترتيب والملائح فالحكم

ولا يحد منه الحكم الوضعي بالمعنى المعروف . وإنه يعني أن أحد هاتين الكم الوضعيتين هو جعل الشيء سبباً
 أو شرطاً . وقد عرفت أنه صرح بهذا الأمر بعدم جريان الاستصحاب فيه بقوله . وجميع ذلك ليس من الاستصحاب
 في نفسه . ويقول . وكذا الكلام في الترتيب والملائح بغيره سابقه .
 وما ذكرنا من أن وجه جريان الاستصحاب في نفس الأسباب والترتبات والملائح هو وقوع ذلك فيها مذكور
 بما يوضحه من الاستصحاب فإن أخبار الاستصحاب له لا على وجوب استصحاب كل سبب أو شرط بل هو
 عليه بقوله . الثاني نفس الأسباب إلى قوله . ويرد عليه أن نفس الأسباب والترتبات . إذ قد عرفت أنه ليس
 إلى الملاحظة ضرورة . فحينئذ المستصحب من تلك البقا كما نلاحظ أن وجه منع الاستصحاب ما منع
 هو عدم ذلك لعدم الاعتداد بماده من الاستصحاب المختلف فيه هو الحكم بيقين شدة الآن الثاني
 كما نلاحظ أن مجرد وجوده في الآن الأول في مقابل الحكم بوجوده فيه لا لأنه لا يملك إلا ما كان له عليه في
 الآن الأول وليس مراده من الاستصحاب المختلف فيه خصوص الاستصحاب في الأمور الترعية لعدم اختصاص
 الاختلاف بما هو على فرضي فلم يخصه بلامه بالأمور الترعية .
 فنقول إن أيراد الاستصحاب في الأمور الخارجية ليس من حيث إنها أمور خارجية بل من حيث إنها أسباب
 وشرائط . ودافع للأحكام الترعية كما صرح في هذا الحكم من هذه الحقيقة أمور توجبه بلا حكمة
 بالحقبة إلى بلبات الأحكام وجوباً بالحقبة إلى جوباً ثانياً .
 ولا يرب أن الاستصحاب بما يجوز فيها بعد وجود ما في الخارج والمثل في بقاها من تلك الحقيقة
 أمور خارجية فبما وجدنا أن بلا ملاحظة ما ذكرنا من أن منع الاستصحاب في حكم الأمر هو لوجوه
 الله في الآن الثاني لا لأنها مسببة عن شيء بشرط ما أورد . عليه بقوله . فإن كان أمراً شرعياً إلى قوله
 . فذهبنا منه المنع عن جريان الاستصحاب في الحبيب لأنه لا يفتي على ما نلاحظ كلامه فيه .
 إن مراده من أنواع الاستصحاب في الأحكام الخمسة طبيعة الأسباب وسر ما صرح فيه به من أن
 مرجعها إلى استصحاب الأسباب . ولا يبعد أن المراد بالمرجعية أن الاستصحاب حقيقة جري في
 الأسباب . فإذا حكم ببقاء سبب شيء لزمه الحكم ببقاء حبيب . وكذا الكلام في الترتيب والملائح فالحكم

الاعكام الابدية لها ذال ان الثاني انما هو بغيره الحكم بغيره لا باجاء الاستصحاب في تلك الاعكام بل في
 الاستصحاب ذلك كان ظاهرا بطله في ايراد اجراء الاستصحاب في تلك الاعكام الا ان لفظ المرجح ^{الغلبة}
 انما هو بل في ايراد اجراء الحكم بالبقاء فبما انه لا بد من ايراد اجراء الاستصحاب استغلا لا في الحيب ونحوه
 حتى يرد عليه انه ان كان المراد اجراءه فيه بلاطفا فاجراءه في الحيب مثلا يفي بعد هذه الملاحظة مثلا
 في الحيب وان كان مع قطع النظر عن هذه الملاحظة فلا يجوز ان استصحاب الحيب لا في بقاء الموضوع مما
 لم يجوز الموضوع لا يجوز ان استصحاب الحكم الحيب منه .

والحاصل ان فرضنا الفرض على المثال في نعم الاعكام ونتم عباراتنا كما في السنة وعبارات الاستصحاب التي
 هي ملاك الاعكام وعلى اصلاح ما يبدل الاصلاح في كل مقام ونحوه تعالى انه يقتضي من الاستصحاب في كل
 مقام ونحوه بانه ان يكون ما تضمنه في الاصلاح انما اذا استدلنا بالموثقة في الاشياء بما تضمنه في اصلاحها
 استدلنا بطله من كانه بعض الاحكام فكيف حالها في السنة والكتاب فضلا عما لم يرد فيه مرجح الا في الباب
 والله اعلم .

ثم انه لا يخفى على شعبة اخرى في منح جواب ان الاستصحاب في الاعكام المتكلمية طلقا وهي ان الموضوع الحكم
 المتكلمية ليس بالاشد المكلف ولا ريب ان السامع بلا حكم انما بالاحض الموضوع جميع شخصاته الزاوية
 وذلك في ذلك الحكم ثم حكم عليه في ما اذا امر به في المجلس في الحيد مثلا فان كان الموضوع فيه مطلق
 المجلس الحيد فيكون اولا لا استكمال في عدم ادعاءه الا بالاشياء في ذلك لا في نوع بغيره كما في ذلك الواقع
 من جهود الموضوع كما في المجلس المطلوب فبما يعدم هذا الفيد من اول الامر والموضوع في ذلك .

وان كان الموضوع فيه هو المجلس الحيد فيكون عدم ذلك الفيد في لا يطلع الموضوع لعدم طوبى
 له في اذ يطلع الفيد عنه بل لا يطلع من اول الامر في هذا الصلة في الزمان المتأخرة وجوب المجلس مرجح
 ذلك الى ان لا يكون الموضوع للوجود هو العمل الحيد او العمل المعنى عن هذا الفيد من المعلوم عدم
 جوابه الاستصحاب هنا لان معناه انما ان حكم في الآن الماضي كان في بين الشئ في الموضوع يعني في ذلك
 في ادعاءه عن ذلك الموضوع .

الاعكام الابدية لها ذال ان الثاني انما هو بغيره الحكم بغيره لا باجاء الاستصحاب في تلك الاعكام بل في
 الاستصحاب ذلك كان ظاهرا بطله في ايراد اجراء الاستصحاب في تلك الاعكام الا ان لفظ المرجح ^{الغلبة}
 انما هو بل في ايراد اجراء الحكم بالبقاء فبما انه لا بد من ايراد اجراء الاستصحاب استغلا لا في الحيب ونحوه
 حتى يرد عليه انه ان كان المراد اجراءه فيه بلاطفا فاجراءه في الحيب مثلا يفي بعد هذه الملاحظة مثلا
 في الحيب وان كان مع قطع النظر عن هذه الملاحظة فلا يجوز ان استصحاب الحيب لا في بقاء الموضوع مما
 لم يجوز الموضوع لا يجوز ان استصحاب الحكم الحيب منه .

والحاصل ان فرضنا الفرض على المثال في نعم الاعكام ونتم عباراتنا كما في السنة وعبارات الاستصحاب التي
 هي ملاك الاعكام وعلى اصلاح ما يبدل الاصلاح في كل مقام ونحوه تعالى انه يقتضي من الاستصحاب في كل
 مقام ونحوه بانه ان يكون ما تضمنه في الاصلاح انما اذا استدلنا بالموثقة في الاشياء بما تضمنه في اصلاحها
 استدلنا بطله من كانه بعض الاحكام فكيف حالها في السنة والكتاب فضلا عما لم يرد فيه مرجح الا في الباب
 والله اعلم .

ثم انه لا يخفى على شعبة اخرى في منح جواب ان الاستصحاب في الاعكام المتكلمية طلقا وهي ان الموضوع الحكم
 المتكلمية ليس بالاشد المكلف ولا ريب ان السامع بلا حكم انما بالاحض الموضوع جميع شخصاته الزاوية
 وذلك في ذلك الحكم ثم حكم عليه في ما اذا امر به في المجلس في الحيد مثلا فان كان الموضوع فيه مطلق
 المجلس الحيد فيكون اولا لا استكمال في عدم ادعاءه الا بالاشياء في ذلك لا في نوع بغيره كما في ذلك الواقع
 من جهود الموضوع كما في المجلس المطلوب فبما يعدم هذا الفيد من اول الامر والموضوع في ذلك .

وان كان الموضوع فيه هو المجلس الحيد فيكون عدم ذلك الفيد في لا يطلع الموضوع لعدم طوبى
 له في اذ يطلع الفيد عنه بل لا يطلع من اول الامر في هذا الصلة في الزمان المتأخرة وجوب المجلس مرجح
 ذلك الى ان لا يكون الموضوع للوجود هو العمل الحيد او العمل المعنى عن هذا الفيد من المعلوم عدم
 جوابه الاستصحاب هنا لان معناه انما ان حكم في الآن الماضي كان في بين الشئ في الموضوع يعني في ذلك
 في ادعاءه عن ذلك الموضوع .

و هذا خبر ضيق في ما نحن فيه وكذا الكلام في غير الوجوب من الأحكام الأولية الآخرة لا يشترط الجمع
 في كون الموضوع له ما هو محل المكلف الملتزم به في جميع شخصاته صورها إذا كان كجاء ضرورة
 الفاعلين بالحق والجمع لمصلحة الشخصات في الحق والجمع صورها إذا كان كجاء ضرورة
 يحصل الزمان ثلثا للعدل بأن يقال إن الفاعل في زمان المصنف مطلوب ولا يجوز الاستصحاب إذا شك
 في مطلوبه في زمان آخر أمكن أن يقال إن الفاعل مطلوب في زمان المصنف على أن يكون الموضوع له الزمان
 والزمان قبل الطلب.

وح يجوز استصحاب الطلب إذا شك في بقاءه بعد المصنف إذا كان الموضوع له على حاله فوضع الافة فاع إن
 المفيد في القضية راجع إلى الموضوع وتفيد الطلب أحيانا في الكلام ساعة في التعبير لا في
 بالجملة فمضمر جري الاستصحاب في الأمور التالية للاستحالة موضوع وللانقاع عن ذلك الموضوع
 بعينه كاللغاة في الحدث والملكية والزوجة والوطية اليهودية ونحو ذلك ومنه يظهر عدم جريان
 الاستصحاب في حكم الرضى أيضا إذ إن الرضى ينعكس هذا ما حمل عليه إن كان جري في ذلك فبأنه
 الحكم ما كان أو مكانا أو صفة أو غيرها مجمل فمصلحة في الموضوع وتغير الموضوع بتغيره فلا يمكن استصحاب
 الحكم في ذلك في بقاء موضوعه.

وبدع أولا بأنه لو كانت هذه الاختلافات موجبة لاختلاف الموضوع للزم سديان امتيلاد الأحكام
 في خبرها يستلزمه الحفظ لطرف هذه الاختلافات في جميع موضوعات الأحكام الشرعية والنية على
 اعتبرت به من مذهب الفاعلين بالحق والجمع بل يلزم عدم إمكان إجراء الاستصحاب وما عرفت به
 أيضا من اللغاة ونحوها العمل المفيد موضوعا بالمفيد الذي صار ارتفاعه موجبا لذلك في بقاءها في
 الرطوبة والجودة بل هو على الحدائق المفيدة ثمة الزمان أيضا من الشخصات في موضوعه ^{بغيره}
 فلهذا.

ثانياً بأنه أن المنع في شخص الموضوع في الفاظ الكتاب بالسنة هو ما فهم أهل العرف أنه الموضوع ولو
 على الاعتناء بهذه الاختلافات لزم أن جميع الفاظ الكتاب بالسنة مجمل على ما عرفت فإِنْ كان هناك ^{طابق}

فلهذا في خبر ضيق في ما نحن فيه وكذا الكلام في غير الوجوب من الأحكام الأولية الآخرة لا يشترط الجمع
 في كون الموضوع له ما هو محل المكلف الملتزم به في جميع شخصاته صورها إذا كان كجاء ضرورة
 الفاعلين بالحق والجمع لمصلحة الشخصات في الحق والجمع صورها إذا كان كجاء ضرورة
 يحصل الزمان ثلثا للعدل بأن يقال إن الفاعل في زمان المصنف مطلوب ولا يجوز الاستصحاب إذا شك
 في مطلوبه في زمان آخر أمكن أن يقال إن الفاعل مطلوب في زمان المصنف على أن يكون الموضوع له الزمان
 والزمان قبل الطلب.

وح يجوز استصحاب الطلب إذا شك في بقاءه بعد المصنف إذا كان الموضوع له على حاله فوضع الافة فاع إن
 المفيد في القضية راجع إلى الموضوع وتفيد الطلب أحيانا في الكلام ساعة في التعبير لا في
 بالجملة فمضمر جري الاستصحاب في الأمور التالية للاستحالة موضوع وللانقاع عن ذلك الموضوع
 بعينه كاللغاة في الحدث والملكية والزوجة والوطية اليهودية ونحو ذلك ومنه يظهر عدم جريان
 الاستصحاب في حكم الرضى أيضا إذ إن الرضى ينعكس هذا ما حمل عليه إن كان جري في ذلك فبأنه
 الحكم ما كان أو مكانا أو صفة أو غيرها مجمل فمصلحة في الموضوع وتغير الموضوع بتغيره فلا يمكن استصحاب
 الحكم في ذلك في بقاء موضوعه.

وبدع أولا بأنه لو كانت هذه الاختلافات موجبة لاختلاف الموضوع للزم سديان امتيلاد الأحكام
 في خبرها يستلزمه الحفظ لطرف هذه الاختلافات في جميع موضوعات الأحكام الشرعية والنية على
 اعتبرت به من مذهب الفاعلين بالحق والجمع بل يلزم عدم إمكان إجراء الاستصحاب وما عرفت به
 أيضا من اللغاة ونحوها العمل المفيد موضوعا بالمفيد الذي صار ارتفاعه موجبا لذلك في بقاءها في
 الرطوبة والجودة بل هو على الحدائق المفيدة ثمة الزمان أيضا من الشخصات في موضوعه ^{بغيره}
 فلهذا.

ثانياً بأنه أن المنع في شخص الموضوع في الفاظ الكتاب بالسنة هو ما فهم أهل العرف أنه الموضوع ولو
 على الاعتناء بهذه الاختلافات لزم أن جميع الفاظ الكتاب بالسنة مجمل على ما عرفت فإِنْ كان هناك ^{طابق}

الدارضة التي لا بد من خلية لها في ذاته كما في استصحاب الكربة وعدم ما عند نفس الماء الخفيف الكربة عما
 كما في عليه وزيادته عليه .
 وكذا في استصحاب وجوب ما عند بعض اجزائه او شرائطه مما لا يكون الموضوع باجبا الا بالخاصة العرفية
 كما سيجوز ان شاء الله تعالى . واما دعوى ان القيد راجع الى الموضوع واما جبا في الكلام بل المستحسن انما
 كان الطلب بصيغة اتم لا تعطى لان القيد محمولان للعدد والعدد جميع الاصل للمادة لانها هي التي
 يتصور التام والاختصاص به وله وفيه وجه والحال في غيرها والجهة في ان القيد اختلافا للدارض التي تعرض
 اصل القيد . غيرها والجهة في ان القيد اختلافا للدارض التي تعرض
 واما اذا كان الطلب بلفظ الامر او لا يجاب او العرفي او الفروع . فوهي تقتضي باختلاف العرفي
 ضد يتعلق العرفي بتقيد الطلب بقيد ولكن العرفي بالسنة الى الموضوع يتعلق بضده مثل ان يقول
 اطلب في الصنف مطلقا الميزب او التوبيد الحاصلة في السواد والطلب منك ذلك الاستطاعة الا انما
 المحصورة في ايام ذي الحجة واطلب منك في الاصل صوم العدا وصوم يوم الى غير ذلك فانها في الغالب مختلفة
 ولا ريب في جواز الاستصحاب اذا كان الموضوع بتقيد بزمان او مقيد بآية او كذا وقع ذلك في بناء
 قبل وصول زمانه او ذلك وصوله بعد احوال الموضوع من سائر الجهات .
 ولا فرق في ما ذكرنا من ان يكون احوال الموضوع في حال تلك بنية مثل احواله في حال الخفيف به وهو
 الرجوع الى العرف ودفع الاختلافات بالاصول للفتحة والعلمية . بين ان يكون اعتباره من باب التقيد
 وان يكون من باب العرفي ان يجد ما ثبت بالادلة انه المرجح في فهم الخطاين موضوعا محمولا صرح العرف
 بطلان العقل ايضا حكمه الذي لا يشك منها الى ما ثبت عنده بالادلة انه هو الحكم . ينطبق الظاهر على انه
 يبنى عليها أحكامه التي ينظر فيها بالادلة كان الحكم في تقيد الموضوع من الخط .
 فقد يكون احواله بالحق بعدم دخلة بعض القيد في الموضوع كجانب اجراء الاستصحاب الكربة على اعتبار
 من باب العرفي على هذا الدليل جدير الفوق في جانب الموضوع ايضا يتصور الموضوع بالحق ويجوز استصحاب
 الحكم ويمكن في ابطال السالبة الكلية التي بدعها الحكم اثبات الجهة الجزئية .

مع ذلك فيكون في تقيد الموضوع بالجهة التي لا بد من خلية لها في ذاته كما في استصحاب الكربة وعدم ما عند نفس الماء الخفيف الكربة عما
 كما في عليه وزيادته عليه .
 وكذا في استصحاب وجوب ما عند بعض اجزائه او شرائطه مما لا يكون الموضوع باجبا الا بالخاصة العرفية
 كما سيجوز ان شاء الله تعالى . واما دعوى ان القيد راجع الى الموضوع واما جبا في الكلام بل المستحسن انما
 كان الطلب بصيغة اتم لا تعطى لان القيد محمولان للعدد والعدد جميع الاصل للمادة لانها هي التي
 يتصور التام والاختصاص به وله وفيه وجه والحال في غيرها والجهة في ان القيد اختلافا للدارض التي تعرض
 اصل القيد . غيرها والجهة في ان القيد اختلافا للدارض التي تعرض
 واما اذا كان الطلب بلفظ الامر او لا يجاب او العرفي او الفروع . فوهي تقتضي باختلاف العرفي
 ضد يتعلق العرفي بتقيد الطلب بقيد ولكن العرفي بالسنة الى الموضوع يتعلق بضده مثل ان يقول
 اطلب في الصنف مطلقا الميزب او التوبيد الحاصلة في السواد والطلب منك ذلك الاستطاعة الا انما
 المحصورة في ايام ذي الحجة واطلب منك في الاصل صوم العدا وصوم يوم الى غير ذلك فانها في الغالب مختلفة
 ولا ريب في جواز الاستصحاب اذا كان الموضوع بتقيد بزمان او مقيد بآية او كذا وقع ذلك في بناء
 قبل وصول زمانه او ذلك وصوله بعد احوال الموضوع من سائر الجهات .
 ولا فرق في ما ذكرنا من ان يكون احوال الموضوع في حال تلك بنية مثل احواله في حال الخفيف به وهو
 الرجوع الى العرف ودفع الاختلافات بالاصول للفتحة والعلمية . بين ان يكون اعتباره من باب التقيد
 وان يكون من باب العرفي ان يجد ما ثبت بالادلة انه المرجح في فهم الخطاين موضوعا محمولا صرح العرف
 بطلان العقل ايضا حكمه الذي لا يشك منها الى ما ثبت عنده بالادلة انه هو الحكم . ينطبق الظاهر على انه
 يبنى عليها أحكامه التي ينظر فيها بالادلة كان الحكم في تقيد الموضوع من الخط .
 فقد يكون احواله بالحق بعدم دخلة بعض القيد في الموضوع كجانب اجراء الاستصحاب الكربة على اعتبار
 من باب العرفي على هذا الدليل جدير الفوق في جانب الموضوع ايضا يتصور الموضوع بالحق ويجوز استصحاب
 الحكم ويمكن في ابطال السالبة الكلية التي بدعها الحكم اثبات الجهة الجزئية .

ثم ان المقود بين جهة منع الفاضل النوى عن اجراء الاستصحاب في الاحكام باخاها الله وبين جهة منع
 هذه التسمية ان يفي الادل على عدم تحقق الموضوع والجوهر للاستصحاب لعدم وقوع التثنية في
 تلك الاحكام في الآن الثاني وان المستند في الحكم فيه هو الدليل الدال على ثبوته في الآن الاول .
 وان هذا ليس من الاستصحاب الخلف فيه لانه هو الحكم بالبقاء استنادا الى مجرد الوجود في الآن
 الاول .
 ومنه الثانية عدم إمكان احوال موضوع الحكم الذي يواد استصحابا ان استصحاب الحكم يتوقف على
 احوال الموضوع مع تسليحه وفتح التثنية في جميع الاحكام التي قد عرفت صحتها كلها .
 واما الجواب عن الثاني بانه يمكن احوال الموضوع بالاستصحاب ثم يرب استصحاب الحكم عليه فقد عرفت ما
 عند خور على النزاع بينهم الاستصحاب من ان مستند الحكم قد يكون وهو العقل خارج والله الموفق المشاور
 جهة القول التاسع - يظهر بعد ما جاء في دليل جاء الى الغزالي القول بحجية الاستصحاب في
 الاستصحاب حال الاجماع وظاهر ذلك كونه مفصلا في المسألة وفي النهاية ذكر الاستصحاب دليل الجواب
 وبنم الغزالي بحجية ثم اطل الكلام في أدلة الما بين الحقيقتين ثم ذكر عنوانا آخر للاستصحاب حال الاجماع
 وقل له يا حبيب اذا رأى الخاد في أثناء الصلاة وبالخاصة من غير السجدة من الظهور فبالي الاثر نعم
 الغزالي عدم حجية الا ان الذي استظهره من الغزالي بالثبوت في كلامه الحكيم في النهاية هو كمال الاستصحاب
 المتعارف فيه رأيا .
 وان ثبت المستحب بغير الاجماع من الأدلة المختصة ولا منها بالحال الاول المعلوم انقضاء في الآلة الثاني
 بانه قد يعرف جميع ذلك بالاستصحاب حال الاجماع كما سنكون في كلام الشهيد . واول هذا الخبر
 هو انقضاء الاجماع على ثبوت المستحب في الحال الاول ولو انقضاء الدليل المعبر بوثوقه فيه لا لقيام
 الاجماع ابتداء على ثبوته فيه بثبوت الحكم في ذلك الحال اجماعا له لانه الدليل المعبر على ثبوته وهو
 دليله لثبوت ثبوت الدال على حجية الصلاة بالم يصح ما لو لم يبد الصلوة بخصه الاجماع على الصحة وجوب
 المصنوع في الصلاة بالم يصح ما .

ثم ان المقود بين جهة منع الفاضل النوى عن اجراء الاستصحاب في الاحكام باخاها الله وبين جهة منع
 هذه التسمية ان يفي الادل على عدم تحقق الموضوع والجوهر للاستصحاب لعدم وقوع التثنية في
 تلك الاحكام في الآن الثاني وان المستند في الحكم فيه هو الدليل الدال على ثبوته في الآن الاول .
 وان هذا ليس من الاستصحاب الخلف فيه لانه هو الحكم بالبقاء استنادا الى مجرد الوجود في الآن
 الاول .
 ومنه الثانية عدم إمكان احوال موضوع الحكم الذي يواد استصحابا ان استصحاب الحكم يتوقف على
 احوال الموضوع مع تسليحه وفتح التثنية في جميع الاحكام التي قد عرفت صحتها كلها .
 واما الجواب عن الثاني بانه يمكن احوال الموضوع بالاستصحاب ثم يرب استصحاب الحكم عليه فقد عرفت ما
 عند خور على النزاع بينهم الاستصحاب من ان مستند الحكم قد يكون وهو العقل خارج والله الموفق المشاور
 جهة القول التاسع - يظهر بعد ما جاء في دليل جاء الى الغزالي القول بحجية الاستصحاب في
 الاستصحاب حال الاجماع وظاهر ذلك كونه مفصلا في المسألة وفي النهاية ذكر الاستصحاب دليل الجواب
 وبنم الغزالي بحجية ثم اطل الكلام في أدلة الما بين الحقيقتين ثم ذكر عنوانا آخر للاستصحاب حال الاجماع
 وقل له يا حبيب اذا رأى الخاد في أثناء الصلاة وبالخاصة من غير السجدة من الظهور فبالي الاثر نعم
 الغزالي عدم حجية الا ان الذي استظهره من الغزالي بالثبوت في كلامه الحكيم في النهاية هو كمال الاستصحاب
 المتعارف فيه رأيا .
 وان ثبت المستحب بغير الاجماع من الأدلة المختصة ولا منها بالحال الاول المعلوم انقضاء في الآلة الثاني
 بانه قد يعرف جميع ذلك بالاستصحاب حال الاجماع كما سنكون في كلام الشهيد . واول هذا الخبر
 هو انقضاء الاجماع على ثبوت المستحب في الحال الاول ولو انقضاء الدليل المعبر بوثوقه فيه لا لقيام
 الاجماع ابتداء على ثبوته فيه بثبوت الحكم في ذلك الحال اجماعا له لانه الدليل المعبر على ثبوته وهو
 دليله لثبوت ثبوت الدال على حجية الصلاة بالم يصح ما لو لم يبد الصلوة بخصه الاجماع على الصحة وجوب
 المصنوع في الصلاة بالم يصح ما .

التي تخرج من الإجماع لأن الإجماع لم يتخذ شئواً طال عدم الجيوب، وانعقد شئواً طال عدم الخروج وعدم الماء فإذا وجد الإجماع فيجب أن يناس حال الوجود على حال عدم الجمع عليه لطف جامعة.

الماء باجاجة ولا اجاع يجب ان يناس من الماء
فلما ان ينسب الاجاع عند انقضاء الاجاع فهو محال وهذا لان العطش على البراءة الأصلية بشرط عدم
السمع فلا يتحقق له دلالة مع وجود دليل السمع وكذا عند انقضاء الاجاع بشرط عدم تائق الاجاع عند الوش
وهذه دقيقة وهو ان كل دليل يقضاه من خلاف فلا يمكن استنجاها في الاجاع بقضاه من خلاف لانه لا اجاع
مع الخلاف بخلاف العمم والنقص ولعل العطش ان الخلاف ايضا فانه ان الخلاف حضور ان العمم يصيغه صالح
على الخلاف فان قوله من الاجاع لمن لا يثبت للسمع من الخلاف شامل يصيغه عموم شجره صان مع خلاف
الجمع فيه تقول اسم شجره الصيغة لكن اخص به دليل عليه الدليل هذا الخلاف لا يسم شمول الاجاع على الا
لاستحالة الاجاع مع الخلاف لا يتحقق شمول الصيغة مع الدليل.

فهذه دليقة يجب التسليم لها قال: فإن قيل الاطماع يجرم الحلال فكيف يترشح بالخلاف واجابه بان
هذا الخلاف غير محرم بالاطماع ولم يكن الخالف خادماً للاطماع لأن الاطماع إنما اعتد على حالة العدم لا على حالة
الوجود من جهة الوجود بالعدم فطبيعة الدليل لا يقال: جهة التترجح دال على عدمه إلا أن سلب دليله لا
لأننا نقول: ذلك الدليل ليس هو الاطماع لأنه مشروط بالعدم فلا يكون له دليل عند الوجود وإلا كان كالمصداق
حيث نطرح على مثال حال الوجود أم لا؟

لا يقال لم ينكره اهل من يقول الاصل ان ما ثبت له الجود والخ لا يحتاج الدوام اليه بل انما ثبت
هو الخ لا يحتاج كما ان ثبت موت زيد او ثبوت ادا كان دونه انه ينفع لا يجب ان نقول: هذا هم باطلا لان كل
يثبت جوده انه دونه فلا يلزم ان من سبب رد بل من رد بل الثبوت لا دليل للمادة على ان اليه لا يجوز
والفاد لا يقدم بتقديم بقوله القواعد لم يلزم زمان لما وجد انه موجود ثبوت.

كلوا حتى تعود الالبه وأكله ودخوله الفار لم يدل العادة على دوام هذه الأحوال فاما لا تمنع بقدرها
وكذا اجرامها عن دوام الصلاة مع عدم الماء ليس بجوازا عن دوامها مع وجوده بمنزلة دوامها الى ذلك
انما ولا يحسن ان يجمع بين كل واحد صحيح في بادئ السقوط انما دعا الى اجواب فربما اذ لم

خارجا عن الاستصحاب المصطلح ، وكذا استصحاب الحكم الثابت بدليل العقل الطاهر إرادة من دليل النظر
غير ما ينطويه العقلانية لا يك فيه حتى يجرى فيه الاستصحاب بالمراد منه هو دليل النظر على البرهان
الأصلية المعروفة بينهم اجراء الاستصحاب المختلف فيه فيه . بل وكذا استصحاب الهجوم المطلق لا مطلق
يؤثره غبطة بالصيام الثابت باطلا له حجام ، مضان لأن مراده منه استصحاب الهجوم الأفرادي
دلالة على العموم الأفرادي بالآتي السابق بأن يحكم بقاء الحكم العام فلا أن الثاني .

لا يأتى حكم بعدم تخصيص بعض أفرادها لأنه بعد ما عرفت من معنى كون المادة بالانضمام في المصطوف
هو المصطلح بمعنى كونه كذا في المصطوف عليه والالزام المتعلق بأفرادها إن شيئا من هذه الثلاثة لا
يصادف معنى الخلاف في حال وجوده ولا في الحكم المستفاد منه لأن المخالف يعلم لانه عليه وإنما يدعى
مقابل الوجود وجودا على التخصيص وفي مقابل الوجود قبل ما عرفت أى منه في مقابل قبل العقل
على البرائة وجودا على السمع على خلاف ما في الخلاف لإيضاح شيئا منها.

[illegible]

فيلزم من أصحاب الحكم المدعى عليه بالجماع الآخر دى لا يثبت في الآراء التي التي يضر العلم من الآراء
لأن من الاستصحابية الخلف فيه قطعاً من أصحاب الجموع على فخر أو دعوا من الأصول المتطرفة والآخر من
الأصول العلية. فمعرفة كمالها والظواهر لادة الغزالي منه وأما على كلامه من الاستصحاب يجب الزمان
في العام المذكور من جملة الأفراد فخطأ على كونه أدنى من قوله في صدق كلامه فإن كان فقط الثاني. إن كلام الشيخ
لعله يدل على الصريح هو الدوام عند العدم وعدمه عند الوجود كما هو مفهوم الفيدل عليه منافية على

المتخلف فيه وما هو رأي فيه. فلا يرب أن تناقضه مع ما ذكرنا من الموصفين الآخرين من كلامه / الذين
 قلنا انهما صرحان بخلافه في الطوع والامتناع. استصحاب غير حال الاجماع من قبلنا ومن الحق والظاهر لا يذللنا
 في تلك الدخيلة صرح من الموصفين من يوجبونه من ايراد ما صرحا به في مع طمع الخو منها وما ذكرنا
 فيها مما يمنع عن صرحها بما ذكرنا اذ لا يرجع من النصيحة الى الطوع ولا بد من نادرها الى الاكراه.
 ثم ان وجه التخصيص بين استصحاب حال الاجماع وجزء من الاجماع عند العامة بنفسه على انه الحكم المتفلسفه
 بالحكم به ودرجاده وجودا وعلما فمجرد الخلاف يرفع الحكم ولا مسح للثبوت في ذاته بل ما نقول في الحكم
 الحديث بدليل العقل. في الاجماع ليس كاشفا عن حكم الشارع وبذلك في الواقع هو بطلان في بناء الحكم الواضح
 عند الخلاف بل يرتفع طعنا بخلاف الحكم الثابت لغير الاجماع مما ذكره في الدخيلة فإنه يقع التثنية اذ اورد
 الشارع بزيادة في الآن الثاني في استصحاب لأن الخلاف لا يمنع موصوفه.
 ثم ان يكون ذلك لا يجب أصل صدوره من الرابع على استوار بدلالة القولان الثاني والخامس من خلاف
 علما مؤبده الاستوار بطلان في الفناء والاستصحاب يبرح تفصيل القول في تفصيل الفصل الثالث من القول
 تفصيل بين مراده من تفصيل موصوفه الاستصحاب وعلوه والافضل من جهة طعنا في لانه آخوفا بدلا
 العامة كما لا يخفى على من اطالع على الحديث ولوه فثبته الجماعه هذا التفصيل الى القول في كنه تفصيل الفصل الثاني
 الفاضل القول في رد دعوى ان صحتها ليس تفصيلا في مسألة الاستصحاب بل تفصيل بين ما هو وجود
 رعله وهذا.
 وكذا لما سبق الى من سبقت العلامة من استصحاب الجرم بقاء الموقوف الا لا يسمون الا اصول المقتضية
 وهو وفتنه انما هي نفسه ولم يخطر بباله ان فريضة المقام جارية له عن هذا القول ولم يلقنا ايضا الى سقوط
 بل نرى نظره الى الواقع الذي مع طمع الطوع كما ذكرنا به صرح وظاهره اننا لم نطعن ما وضع.
 وكيف كان فنخص الجمع بين مجموع ثلث المسائل مراد القول في قوله في أدلة كلامه انما يستلزم الحكم الذي دل
 الدليل على انه هو الحكم الذي شأنه الاستمرار بعد ثبوتها الى ان يرتفع رافع سوا تبت الاستمرار فيبقى دليل
 اتم وأما خارج من نأد في قوله انه ح مخرف بالاستصحاب وانما يجوز في علم يدل على ذلك كما كان في ذلك

المتخلف فيه وما هو رأي فيه. فلا يرب أن تناقضه مع ما ذكرنا من الموصفين الآخرين من كلامه / الذين
 قلنا انهما صرحان بخلافه في الطوع والامتناع. استصحاب غير حال الاجماع من قبلنا ومن الحق والظاهر لا يذللنا
 في تلك الدخيلة صرح من الموصفين من يوجبونه من ايراد ما صرحا به في مع طمع الخو منها وما ذكرنا
 فيها مما يمنع عن صرحها بما ذكرنا اذ لا يرجع من النصيحة الى الطوع ولا بد من نادرها الى الاكراه.
 ثم ان وجه التخصيص بين استصحاب حال الاجماع وجزء من الاجماع عند العامة بنفسه على انه الحكم المتفلسفه
 بالحكم به ودرجاده وجودا وعلما فمجرد الخلاف يرفع الحكم ولا مسح للثبوت في ذاته بل ما نقول في الحكم
 الحديث بدليل العقل. في الاجماع ليس كاشفا عن حكم الشارع وبذلك في الواقع هو بطلان في بناء الحكم الواضح
 عند الخلاف بل يرتفع طعنا بخلاف الحكم الثابت لغير الاجماع مما ذكره في الدخيلة فإنه يقع التثنية اذ اورد
 الشارع بزيادة في الآن الثاني في استصحاب لأن الخلاف لا يمنع موصوفه.
 ثم ان يكون ذلك لا يجب أصل صدوره من الرابع على استوار بدلالة القولان الثاني والخامس من خلاف
 علما مؤبده الاستوار بطلان في الفناء والاستصحاب يبرح تفصيل القول في تفصيل الفصل الثالث من القول
 تفصيل بين مراده من تفصيل موصوفه الاستصحاب وعلوه والافضل من جهة طعنا في لانه آخوفا بدلا
 العامة كما لا يخفى على من اطالع على الحديث ولوه فثبته الجماعه هذا التفصيل الى القول في كنه تفصيل الفصل الثاني
 الفاضل القول في رد دعوى ان صحتها ليس تفصيلا في مسألة الاستصحاب بل تفصيل بين ما هو وجود
 رعله وهذا.
 وكذا لما سبق الى من سبقت العلامة من استصحاب الجرم بقاء الموقوف الا لا يسمون الا اصول المقتضية
 وهو وفتنه انما هي نفسه ولم يخطر بباله ان فريضة المقام جارية له عن هذا القول ولم يلقنا ايضا الى سقوط
 بل نرى نظره الى الواقع الذي مع طمع الطوع كما ذكرنا به صرح وظاهره اننا لم نطعن ما وضع.
 وكيف كان فنخص الجمع بين مجموع ثلث المسائل مراد القول في قوله في أدلة كلامه انما يستلزم الحكم الذي دل
 الدليل على انه هو الحكم الذي شأنه الاستمرار بعد ثبوتها الى ان يرتفع رافع سوا تبت الاستمرار فيبقى دليل
 اتم وأما خارج من نأد في قوله انه ح مخرف بالاستصحاب وانما يجوز في علم يدل على ذلك كما كان في ذلك

في المقتضى فضلا عن العلم بعدم المقتضى لا يستلزم من أن يفاده خبره من باب التوهم لا يصلح إلا في تلك
 رأيا ما ذكره السيد محمد الدين في جوابه الأول فحين صاعا إلى ما أوردده عليه شيئا العلوة أنه لو ثبت على التوهم
 فلا بد أن يثبت في الإجماع أيضا على ما هو به المصداق من دلالة على قول المصمم روح فبينه الروايات لا
 إرادة المصمم الدوام فيبقى اليك في المضاء بغير الاستصحاب.
 وأما ما ذكره في الجواب الثاني من أن فرضه من دلالة الدليل على الدوام هو إمكان عمله على الدوام لزوم
 العلم أن الثاني يثبت الحكم في الزمان الثاني فيوجه عليه أن هذا ليس من دلالة الدليل على الدوام في معنى
 بل على هذا الفرض بما يجعل إرادة الدوام من الدليل اختصارا في نفسه كما يجعل أن يكون يثبت الحكم في
 الزمان الثاني حينئذ إلى دليل آخر. ولا يرب أن شيئا منها لا يصدق عليه دلالة الدليل الأول على الدوام
 وأما ما أوردده عليه شيئا العلوة أنه من اختصاص هذا النوع بالإجماع عندنا فإنه
 قضية أن الثاني يتم. وأما ما أوردده عليه من جواب أن مثل هذا النوع في النوع والمقتضى فيمكن دفعه
 بأنه يمكن أن يرد بالنقل والنقل هو دوام الحكم ولو يوجب علم الفاعل والمقتضى بأن المكلفين يتصورون
 بفعله ويجوزون بتوهمه والحال يعرف بالاختصاص ذلك لكنه يدرى بوثق خلافة بدليل فاعلم أنه
 وهذا بخلاف الإجماع عند العامة الذي هو من علم الحكم برفع موضوعه فهو خلاف ولا يمكن
 أن يقول إرادة الإجماع وإرادته كان يقتضي الجفاء لكن ادعى بوثق خلافة بالدليل إذ لا إجماع مع الخلافة
 حتى يقتضي الجفاء.
 ثم إنه على فرض إرادة الثاني من دلالة الدليل على الدوام هو حمل البدلالة عليه لا يوجد عليها ما ذكر
 أولا بأنه إن أراد بإمكان عمله على الدوام كونه دليلًا عليه فهو مجموع. فإنه يمكن بواسطة ذلك العلم الثاني
 أن يستلزم من ثبوته على إرادة الدوام من الدليل في واسطتها يمكن كونه دليلًا على الدوام.
 ولما أوردده رأيا ما ذكره في الثاني لا يثبت دلالة ما أوردده أجرا من أن هذا المختار من النوع. ثم الثاني
 معترف بأنه حكم باليقين خاصة من دلالة الدليل عليه ثبوت دلالة سبب آخر من مادة وهو على بناء الحكم
 الأول والثاني فلم أن ملأ على نصيب حال الإجماع اختصاص الحكم في الزمان. لكن يقول مقتضى

في المقتضى فضلا عن العلم بعدم المقتضى لا يستلزم من أن يفاده خبره من باب التوهم لا يصلح إلا في تلك
 رأيا ما ذكره السيد محمد الدين في جوابه الأول فحين صاعا إلى ما أوردده عليه شيئا العلوة أنه لو ثبت على التوهم
 فلا بد أن يثبت في الإجماع أيضا على ما هو به المصداق من دلالة على قول المصمم روح فبينه الروايات لا
 إرادة المصمم الدوام فيبقى اليك في المضاء بغير الاستصحاب.
 وأما ما ذكره في الجواب الثاني من أن فرضه من دلالة الدليل على الدوام هو إمكان عمله على الدوام لزوم
 العلم أن الثاني يثبت الحكم في الزمان الثاني فيوجه عليه أن هذا ليس من دلالة الدليل على الدوام في معنى
 بل على هذا الفرض بما يجعل إرادة الدوام من الدليل اختصارا في نفسه كما يجعل أن يكون يثبت الحكم في
 الزمان الثاني حينئذ إلى دليل آخر. ولا يرب أن شيئا منها لا يصدق عليه دلالة الدليل الأول على الدوام
 وأما ما أوردده عليه شيئا العلوة أنه من اختصاص هذا النوع بالإجماع عندنا فإنه
 قضية أن الثاني يتم. وأما ما أوردده عليه من جواب أن مثل هذا النوع في النوع والمقتضى فيمكن دفعه
 بأنه يمكن أن يرد بالنقل والنقل هو دوام الحكم ولو يوجب علم الفاعل والمقتضى بأن المكلفين يتصورون
 بفعله ويجوزون بتوهمه والحال يعرف بالاختصاص ذلك لكنه يدرى بوثق خلافة بدليل فاعلم أنه
 وهذا بخلاف الإجماع عند العامة الذي هو من علم الحكم برفع موضوعه فهو خلاف ولا يمكن
 أن يقول إرادة الإجماع وإرادته كان يقتضي الجفاء لكن ادعى بوثق خلافة بالدليل إذ لا إجماع مع الخلافة
 حتى يقتضي الجفاء.
 ثم إنه على فرض إرادة الثاني من دلالة الدليل على الدوام هو حمل البدلالة عليه لا يوجد عليها ما ذكر
 أولا بأنه إن أراد بإمكان عمله على الدوام كونه دليلًا عليه فهو مجموع. فإنه يمكن بواسطة ذلك العلم الثاني
 أن يستلزم من ثبوته على إرادة الدوام من الدليل في واسطتها يمكن كونه دليلًا على الدوام.
 ولما أوردده رأيا ما ذكره في الثاني لا يثبت دلالة ما أوردده أجرا من أن هذا المختار من النوع. ثم الثاني
 معترف بأنه حكم باليقين خاصة من دلالة الدليل عليه ثبوت دلالة سبب آخر من مادة وهو على بناء الحكم
 الأول والثاني فلم أن ملأ على نصيب حال الإجماع اختصاص الحكم في الزمان. لكن يقول مقتضى

ذلك ما ذكرنا لا يمكن هذا الإجماع فبهم دليل أدناه على ثبوت الحكم الثالث بالإجماع في الزمان
 ولكن يمكن في غير الإجماع.
 وكيف كان قد ظهر من تضعيف ما ذكرناه في الغزالي في التفصيل المذكور بالعدم الجدية
 في استصحاب حال الإجماع من عدم تحقق موضوع له فيه، الماعلى لعدم في الإجماع لما هو موارا، وأما على التو
 في غيره فهو حصول الظن فيه بعد ما عرفت من ظهور كلامه في إثباته بحجته في ما إذا كان ذلك في جود الراجح
 دأبه فهو على النزاع بين الفاتحين بحجة من باب الظن.
 وإذا حصل الظن منه فالظن ما يثبت اعتياده عطوه مطلقا مضافا إلى ثبوت العقل، وقد عرفت سابقا أن أدلة
 الاقتناع من باب الظن الذي وصلت اليها صورة كل ما يخصه بالثبوت في وجود الراجح ولا يتحقق ثبوتها
 في الثبوت المضطرب بل ذلك في راجحة الوجود فضلا عن العلم بعدم المضطرب الذي هو الإجماع في الغزالي
 موضوع الاستصحاب كما عرفت فلا بد من الإبراد عليه بأن أدلة الاثبات لا يتحقق فيها بين الإجماع وغيره
 وأما في غير الإجماع إذا كان ساكنا من حكم الحالة الثانية فيقع التلذذ في الغزالي، فيستحب إذا ثبت الاستصحاب
 من شأنه الاستمرار المبرهنه واضح بل قد عرفت فثبته في العقل والتو أيضا لأنها أيضا ما يجوز أن يراد
 بها الدوام على دليل الثبوت وتوجه ثبوتها أيضا لبقاء الحكم الثالث بهما وإشكاله فيجوز الاستصحاب
 أيضا.
 وقد عرفت سابقا أن أدلة ثبوت اعتياده من باب الظن كانت من الما تليق باشتاج باب العلم وعدم عيار
 الظن الخبير فضلا عن الاستصحاب لا يصح حجة على الغزالي الذي يدعى استداده وحجته الظن عند رما
 ذكرنا بغير أنه لا حاجة إلى التو فيهما بأن الموضوع في الفقه مبین ببلال الإجماع حوز بره عليه أن هذا الكلام
 جاء في جميع الأدلة الجزئية المنطوقه وأنه يمكن في دفع هذا القول ما تقدم في دفع الشبهة التي توف في ذلك الكلام
 الواضح ما سبق في أول الأصول المذكورة في الخاتمة من راجح.
 من أن ثبوت الموضوع في الاستصحاب بالعرف لا بالمعاني ولا بالمراعية إلى الأدلة الشرعية والله اعلم
 حجة القول العاشر وهو التفصيل بين ما ثبت استوار المستحب المبرهنه واضح وبين غيره ما من باب الخيد

ذلك ما ذكرنا لا يمكن هذا الإجماع فبهم دليل أدناه على ثبوت الحكم الثالث بالإجماع في الزمان
 ولكن يمكن في غير الإجماع.
 وكيف كان قد ظهر من تضعيف ما ذكرناه في الغزالي في التفصيل المذكور بالعدم الجدية
 في استصحاب حال الإجماع من عدم تحقق موضوع له فيه، الماعلى لعدم في الإجماع لما هو موارا، وأما على التو
 في غيره فهو حصول الظن فيه بعد ما عرفت من ظهور كلامه في إثباته بحجته في ما إذا كان ذلك في جود الراجح
 دأبه فهو على النزاع بين الفاتحين بحجة من باب الظن.
 وإذا حصل الظن منه فالظن ما يثبت اعتياده عطوه مطلقا مضافا إلى ثبوت العقل، وقد عرفت سابقا أن أدلة
 الاقتناع من باب الظن الذي وصلت اليها صورة كل ما يخصه بالثبوت في وجود الراجح ولا يتحقق ثبوتها
 في الثبوت المضطرب بل ذلك في راجحة الوجود فضلا عن العلم بعدم المضطرب الذي هو الإجماع في الغزالي
 موضوع الاستصحاب كما عرفت فلا بد من الإبراد عليه بأن أدلة الاثبات لا يتحقق فيها بين الإجماع وغيره
 وأما في غير الإجماع إذا كان ساكنا من حكم الحالة الثانية فيقع التلذذ في الغزالي، فيستحب إذا ثبت الاستصحاب
 من شأنه الاستمرار المبرهنه واضح بل قد عرفت فثبته في العقل والتو أيضا لأنها أيضا ما يجوز أن يراد
 بها الدوام على دليل الثبوت وتوجه ثبوتها أيضا لبقاء الحكم الثالث بهما وإشكاله فيجوز الاستصحاب
 أيضا.
 وقد عرفت سابقا أن أدلة ثبوت اعتياده من باب الظن كانت من الما تليق باشتاج باب العلم وعدم عيار
 الظن الخبير فضلا عن الاستصحاب لا يصح حجة على الغزالي الذي يدعى استداده وحجته الظن عند رما
 ذكرنا بغير أنه لا حاجة إلى التو فيهما بأن الموضوع في الفقه مبین ببلال الإجماع حوز بره عليه أن هذا الكلام
 جاء في جميع الأدلة الجزئية المنطوقه وأنه يمكن في دفع هذا القول ما تقدم في دفع الشبهة التي توف في ذلك الكلام
 الواضح ما سبق في أول الأصول المذكورة في الخاتمة من راجح.
 من أن ثبوت الموضوع في الاستصحاب بالعرف لا بالمعاني ولا بالمراعية إلى الأدلة الشرعية والله اعلم
 حجة القول العاشر وهو التفصيل بين ما ثبت استوار المستحب المبرهنه واضح وبين غيره ما من باب الخيد

ادنى للمفطح يحصل الى الطاق منه فيه غالباً بخلاف المراضية لأن العلية بالكلية .

ثم قال: نعم، لكن أن يقال أن المحذور لم يتصور بكم الثلثة وجود الواقع لأن ما كان من الشيعة الملكية من زعموا
اللعيب ليس إلا التبع وأجاء الاستصحاب فيه إجماع بل هو ديكما تقدم. وأما الشيعة الموصوفة فقد
تقدم خروجها كلام الفقهاء عن مسألة الاستصحاب المعدودة أدلة الأحكام فالعقل فيها إنما يقع
للشيعة الملكية ومن باب شبهة جريان الاستصحاب في الأحكام وعدم جريانه في الاستصحاب في الموضوعات
الخاصة.

قضى المكرمين عثله في الجبال اجتمع في بلد في ساحل الصوم بحر العادة ببقائه ما به لاجكم ببقائه بخود حال
والحسين في الجبال العاصم دله عن اهلهم واهله ما به بجوم المصطفى بما بعد احوال الموت.

أقول فيه أنه قد عرفت غير مرة أن الحكم على كل الثبوتات الموضوعية إنما هو من دلالة الشارع ولا يوجب
ح أن الشبهة أنه يلزم الحكم بالبراءة عند اللزوم وجود الواقعة الثبوتات الموضوعية أم لا لأن الثبوتات
الكلية التي من دلالة الشارع والجدلية تكفي في القول بوجوبها من حال الاستصحاب في كلام القضاة
على بيان حكم هذا الأعلى الجديد على أنه دليل سوى الاستصحاب المختلف فيه على الحكم فيه حكم بقرينة
واحدة خاصة حتى يقال أنه ليس من شأنه هذا كله على فرض عدم ورود الشبهة الكلية بكون ذلك
في وجود الواقعة.

وجه القول المأثور - ما كمل من الحق البندادي 2 الذخيرة فإنه استعمل على ما في الماء الكبر الذي
سلب عنه الاطلاق بما راجع مع المصالح الغير بالاستصحاب ثم بان استيراد الحكم ناسخ لدلالة المدلول الا
ان دل على النجاسة بهذا المأثور ثم قال لا يثبت القول اي مجموع 2 صفحة وادارة لم يثبت ان يثبت
بالك ايراد لكن بقضه بغير آخر بدل على استيراد حكم الفين مالم يثبت الواجب لا يثبت

الخصم ان الحكم الذي نلوه به الحق اما ان يكون سفر امجد ان له ولبلاد الاعلى الاسفل والظلمة
أم لا على الاول والثانية وضع على اقسام ذكرها في وجود الراجح والثانية والقيمة الثمينة به اجل
سفر والثالثة والثانية كون العلم مصداقا للراجح المبيح من بعد والثالثة كون العلم مستقلا

الطهارة أيضا، ولابد أن المراد بذلك في الأخير هو تلك المقتضى بخصوصه المقتضى الذي به يرتفع
 يقين الطهارة الخاصة التي جازها استصحابها، ولابد أن نقول الحقيقة يحصل بهذا المقتضى، وإنما وجود ما يثبت
 في راحة فغير سبب لهذا المقتضى على فرض تسليم استناد المقتضى إليه، وإنما هو لأجل كونه سببا للمقتضى الذي
 لليقين إذ لو لم يصر سببا لهذا المقتضى لم يكن وجه لاستناد المقتضى إليه فإلا أن المقتضى في الحقيقة هو ذلك
 وأردد عليه ثانيا بأن دفع اليقين عن أحكام اليقين عنه المقتضى لا ينفصل إلا أن يكون مسببا عن مقتضى ذلك
 لأن الزمان اللاحق من الحكم السابق أو العمل بالأصول الخاصة له لا يكون إلا لأجل ذلك ثانيا
 الأمكنة التي تكون المرافعة فثالثا للمقتضى، والمقتضى بين الوجهين إن الأول مأكول إلى عدم وقوع المقتضى
 إلا بذلك المقتضى، والثاني مأكول إلى عدم إمكان المقتضى إلا به.

أقول، يمكن منع عدم إمكان المقتضى بما هو سبب لذلك وذلك لما حقه في محله أن وجود المقتضى مستند إلى
 آخر مقدما من وجوده، ودفعه إلى أول مقدما من عدمه، ولا يثبت أن آخر مقدما من وجوب ترتيب أحكام
 الطهارة هو اليقين بها، وأول مقدما من عدم ترتيبها وجود رافع اليقين، ولا يثبت أن رافع اليقين هو وجود
 ما يثبت في راحته لأنه لما وجب اليقين في طهارة الطهارة كذا وجب له أن يقع فيها بنفسه فثالثا دفع اليقين
 أحكام الطهارة إلى وجود رافع فيها لأنه أصبق من رافع اليقين.

وكذا من ذلك لأن اليقين في طهارة رافع اليقين لأنها مطلوبة له واحدة كما عرفت بل المراد بذلك
 في المقام هو عدم اليقين الثابت مع اليقين، ولذا يستدعي اليقين أحكام الطهارة إلى وجود
 ما يعلم راحته كذا صدوره وجود البول مثلا عقيب الطهارة حتى أنه أيضا رافع اليقين الطهارة كوجود
 ما يثبت في راحته.

ثم لما كان ذلك دفع اليقين عن أحكام اليقين في وجود ما يثبت في راحته هو كونه سببا لرفع اليقين، وذلك
 صحيح استناد دفع اليقين إلى المقصود منع عدم المعقولية وعدم الإمكان الذي ادعاه بأنه معقول، ويمكن
 بل رافع أدفع ولو لم يكن حقيقيا، وثالثا - سلما إلى المقتضى في هذا المقام الأول ليس ما يثبت وكما عرفت
 الأجساد صير المقتضى الموضوع في اليقين فإلا أن اليقين الأول لو صرح بعدم اراد أن الموضوع في المقتضى

الطهارة أيضا، ولابد أن المراد بذلك في الأخير هو تلك المقتضى بخصوصه المقتضى الذي به يرتفع
 يقين الطهارة الخاصة التي جازها استصحابها، ولابد أن نقول الحقيقة يحصل بهذا المقتضى، وإنما وجود ما يثبت
 في راحة فغير سبب لهذا المقتضى على فرض تسليم استناد المقتضى إليه، وإنما هو لأجل كونه سببا للمقتضى الذي
 لليقين إذ لو لم يصر سببا لهذا المقتضى لم يكن وجه لاستناد المقتضى إليه فإلا أن المقتضى في الحقيقة هو ذلك
 وأردد عليه ثانيا بأن دفع اليقين عن أحكام اليقين عنه المقتضى لا ينفصل إلا أن يكون مسببا عن مقتضى ذلك
 لأن الزمان اللاحق من الحكم السابق أو العمل بالأصول الخاصة له لا يكون إلا لأجل ذلك ثانيا
 الأمكنة التي تكون المرافعة فثالثا للمقتضى، والمقتضى بين الوجهين إن الأول مأكول إلى عدم وقوع المقتضى
 إلا بذلك المقتضى، والثاني مأكول إلى عدم إمكان المقتضى إلا به.

أقول، يمكن منع عدم إمكان المقتضى بما هو سبب لذلك وذلك لما حقه في محله أن وجود المقتضى مستند إلى
 آخر مقدما من وجوده، ودفعه إلى أول مقدما من عدمه، ولا يثبت أن آخر مقدما من وجوب ترتيب أحكام
 الطهارة هو اليقين بها، وأول مقدما من عدم ترتيبها وجود رافع اليقين، ولا يثبت أن رافع اليقين هو وجود
 ما يثبت في راحته لأنه لما وجب اليقين في طهارة الطهارة كذا وجب له أن يقع فيها بنفسه فثالثا دفع اليقين
 أحكام الطهارة إلى وجود رافع فيها لأنه أصبق من رافع اليقين.

وكذا من ذلك لأن اليقين في طهارة رافع اليقين لأنها مطلوبة له واحدة كما عرفت بل المراد بذلك
 في المقام هو عدم اليقين الثابت مع اليقين، ولذا يستدعي اليقين أحكام الطهارة إلى وجود
 ما يعلم راحته كذا صدوره وجود البول مثلا عقيب الطهارة حتى أنه أيضا رافع اليقين الطهارة كوجود
 ما يثبت في راحته.

ثم لما كان ذلك دفع اليقين عن أحكام اليقين في وجود ما يثبت في راحته هو كونه سببا لرفع اليقين، وذلك
 صحيح استناد دفع اليقين إلى المقصود منع عدم المعقولية وعدم الإمكان الذي ادعاه بأنه معقول، ويمكن
 بل رافع أدفع ولو لم يكن حقيقيا، وثالثا - سلما إلى المقتضى في هذا المقام الأول ليس ما يثبت وكما عرفت
 الأجساد صير المقتضى الموضوع في اليقين فإلا أن اليقين الأول لو صرح بعدم اراد أن الموضوع في المقتضى

بأي يقين كان فيستفاد منها حرة النفس بكل شيء عدا اليقين بالخلق.

فهذا القول ضعيف في الغاية على فرض تسليم طهور الأجزاء إلا استصحاب الحكم الذي يدل عليه على إلا
 فضلا عما لم يتنا على الاستصحاب حقيقة من شمولها لتلك الحقيقة صاناً إلى ما عرفت عند ذكر الأجزاء أن
 هذه الحقيقة الواقعة لا تدل على الاستصحاب فواجب. ثم لو كان الحشد في اعتبار الاستصحاب هو
 أمارته التي لو كان صاناً لم يرد ما من أن ظاهره لما يلزم من هذه الحقيقة هو إضمار اعتبارها بذلك في
 وجود الخارج وبناء الخلا أيضاً محتمل به.

ولا وجه له سوى الإجماع المتكبر فضلاً عن البسيط على خلافه ولا سيما بعد الاعتناء بما ذكرنا من ملامح
 من باب التعبد بهم متأخر الشاخرين إليها من على الظن. يكف بكثرة دعوى الإجماع المطلق وأما الشاهد
 على خلافه فذكر بدهم أن مورد صحة زيادة الأثر ما أتوا المحقق المذكور اعتبار الاستصحاب فيه لأن
 السؤال فيها عن ما ضاع الحقيقة والمحققين للوجود.

وأورد عليه شيئاً الأشاري بأن حكم الحقيقة والمحققين قد علم من قوله قد شام العجب ولا يتم الطلب.

والأذن وإثباتاً ليعتدوا بذلك من حكم ما إذا وجدته أماره النوم ملحقاً بشيء إلى جنبيه ومولاً
 يعلم تأجيله يعلم اعتبار ما عدا اليقين بقوله لا شيء يثبت.

أقول: فوجهه إنه لا دلالة في صدور الحقيقة على رادها المانع بيان إسناد عدم إيجاب الحقيقة ^{المحقق}
 الوجود إلى اليقين ولا على رادها السؤال عن حكم التلبس بالظاهر بيقينه أيضاً لا مانع من الجواب
 بعدم إيجاب الوجود، على ما بان من حقيقة النوم إن موادها كلها لو قال عن الحكم الواضح للخصفة
 والمحققين إنما ما تضمن أم لا؟ وما متفلاً، إلا أن يثبتها من أفراد النوم المذكورين يعلم ما تضمنه من
 عدم ما تضمنه هذا الفرد ما جاب بأنه لا يفتقر لأنها ليست بمرأة.

ثم سأل عما لو وجد أمارات النوم المذكورة كان يعلم ما تضمنه، ولا بد أنه يكون ذلك في وجود الرابع
 الذي هو النوم ما جاب بوجوب البناء على اليقين لما يكون مورد ما إلا اعتباراً بالاستصحاب في ذلك في وجه
 الخارج ما تضمنه هذا النوم هذا غاية ترصع كلامه.

بأي يقين كان فيستفاد منها حرة النفس بكل شيء عدا اليقين بالخلق.

فهذا القول ضعيف في الغاية على فرض تسليم طهور الأجزاء إلا استصحاب الحكم الذي يدل عليه على إلا
 فضلا عما لم يتنا على الاستصحاب حقيقة من شمولها لتلك الحقيقة صاناً إلى ما عرفت عند ذكر الأجزاء أن
 هذه الحقيقة الواقعة لا تدل على الاستصحاب فواجب. ثم لو كان الحشد في اعتبار الاستصحاب هو
 أمارته التي لو كان صاناً لم يرد ما من أن ظاهره لما يلزم من هذه الحقيقة هو إضمار اعتبارها بذلك في
 وجود الخارج وبناء الخلا أيضاً محتمل به.

ولا وجه له سوى الإجماع المتكبر فضلاً عن البسيط على خلافه ولا سيما بعد الاعتناء بما ذكرنا من ملامح
 من باب التعبد بهم متأخر الشاخرين إليها من على الظن. يكف بكثرة دعوى الإجماع المطلق وأما الشاهد
 على خلافه فذكر بدهم أن مورد صحة زيادة الأثر ما أتوا المحقق المذكور اعتبار الاستصحاب فيه لأن
 السؤال فيها عن ما ضاع الحقيقة والمحققين للوجود.

وأورد عليه شيئاً الأشاري بأن حكم الحقيقة والمحققين قد علم من قوله قد شام العجب ولا يتم الطلب.

والأذن وإثباتاً ليعتدوا بذلك من حكم ما إذا وجدته أماره النوم ملحقاً بشيء إلى جنبيه ومولاً
 يعلم تأجيله يعلم اعتبار ما عدا اليقين بقوله لا شيء يثبت.

أقول: فوجهه إنه لا دلالة في صدور الحقيقة على رادها المانع بيان إسناد عدم إيجاب الحقيقة ^{المحقق}
 الوجود إلى اليقين ولا على رادها السؤال عن حكم التلبس بالظاهر بيقينه أيضاً لا مانع من الجواب
 بعدم إيجاب الوجود، على ما بان من حقيقة النوم إن موادها كلها لو قال عن الحكم الواضح للخصفة
 والمحققين إنما ما تضمن أم لا؟ وما متفلاً، إلا أن يثبتها من أفراد النوم المذكورين يعلم ما تضمنه من
 عدم ما تضمنه هذا الفرد ما جاب بأنه لا يفتقر لأنها ليست بمرأة.

ثم سأل عما لو وجد أمارات النوم المذكورة كان يعلم ما تضمنه، ولا بد أنه يكون ذلك في وجود الرابع
 الذي هو النوم ما جاب بوجوب البناء على اليقين لما يكون مورد ما إلا اعتباراً بالاستصحاب في ذلك في وجه
 الخارج ما تضمنه هذا النوم هذا غاية ترصع كلامه.

وكن يكتن ونحوه باننا لو سلمنا عدم ظهور الصدور في تلك الواقعة لما ذكرنا في التوضيح وكذا لا سلم عدم
 في قوله فان حرك اليه جيبه، لعلوه في اذاعة ذواته في السؤال عن حكم الحالة التي لو حرك بها الى جيبه
 لم يجر به وان خذ هذه الحالة فوجب الضوء أم لا؟ قال في ذلك في راجعة هذه الحالة في راجعة الجواب يعلم ان السؤال
 عن حكم تلك الاعمال الحكم الواقعي حكم الامام بوجوب الجلب على اليه وادعته هو ذلك في الواقعة
 بل الظاهر ان السؤال للصدور ايضا عن حكم تلك اذاعة الامام على ما ذكرنا من انما هو للعلم بجالة اذاعة وان
 بما ان اذاعة على يد وجع تحت الكلية التي كان م يصد بياها كما لا يخفى على من لا حظ في اذاعة وان اذاعة وان
 كان من اذاعة الاستصحاب عن جميع احكام كل مسألة بالعلمية
 ولكن ينبغي جعل وجود الوجود الى ان قيل في ذلك في وجود الواقع، فاذن يمكن ان يلزم المقتضى المذكور كذا
 مما نفا بان في ذلك في اصل النوم في مودد صاحب عن وجود ما يوجب في ذلك في خصوص النوم فالتفصيل به
 بالعلم في ما لا انتهى
 وكذلك عرفت ان قول الحق المذكور الى ان في تلك في غير الواقع في وجود الواقع كما هو موجود اذ ان لا يخفى
 وهو بان عدم وجود ما في ذلك في راجعة وان التسوق يحصل بوجود ما في ذلك في راجعة في خلاف وجود ذلك
 في وجود الواقع لعدم حصول ذلك في زمان لا يكون فيه تفصيل بل بما يستلزم التفصيل الى ذلك في حصوله في
 في ذلك في غير زمانه في عدم، لعدم وجه المثال
 حجة القول الثاني في ما ذكره الحق المذكور في حكم قبح الوجود من ثا عند قوله الشهيد في حجة
 في الجواهر الثلاثة باخفا في حجة القول بعدم الاجراء الروايات الواردة في الجمع بين ثلاثة اشجار
 والجر الواحد لان في تلك رواية مستحالة حكم الجاسفة في عدم لما يلو قبحه ويدور الثلاثة لان
 المظهر الثرى
 وحجة اية المجردة في موصفة ابن في حجة لا يخرج ان عن الامور لعدم حجة عند ما حضور ما مع
 بالروايات الواردة في الجمع بين ثلاثة اشجار في اصل البرائة في حجة في الجاسفة ووجه ان المنة لا ينفق
 في المنة في اذاعة بعد منع حجة الاستصحاب في علم ان النوم كذا ان الاستصحاب اياها في حكم لا زمان

في حجة القول الثاني في ما ذكره الحق المذكور في حكم قبح الوجود من ثا عند قوله الشهيد في حجة
 في الجواهر الثلاثة باخفا في حجة القول بعدم الاجراء الروايات الواردة في الجمع بين ثلاثة اشجار
 والجر الواحد لان في تلك رواية مستحالة حكم الجاسفة في عدم لما يلو قبحه ويدور الثلاثة لان
 المظهر الثرى
 وحجة اية المجردة في موصفة ابن في حجة لا يخرج ان عن الامور لعدم حجة عند ما حضور ما مع
 بالروايات الواردة في الجمع بين ثلاثة اشجار في اصل البرائة في حجة في الجاسفة ووجه ان المنة لا ينفق
 في المنة في اذاعة بعد منع حجة الاستصحاب في علم ان النوم كذا ان الاستصحاب اياها في حكم لا زمان

وجوده في زمان سابق عليه وهو ينقسم إلى شعبتين باعتبار انقسام الحكم المتأخذه إلى شرعي
وعقبي -
فالأول مثلا إذا ثبت نجاسة ثوب أو بدنة في زمان فبقولهم بعد ذلك يجب الحكم بنجاسته إذا
لم يحصل العلم برفعه. والثاني مثلا إذا ثبت وطوئة ثوب في زمان فبقوله ما بعد ذلك الزمان يجب الحكم برفعه
بالمسح بالماء. فذهب بعضهم إلى حجية نصه وذهب بعضهم إلى حجية القسم الأول واستدل كل
من الفريقين بما لا يلزم ذكره في علمها كما ذكره عند فائدة الحواشي كما يظهر بالخطأ منها ولم نعترض لذلك
هنا بل نشير إلى ما هو الظاهر عندنا في هذا الباب -
تسأل إن الاستصحاب بهذا المعنى لا حجية فيه أصلا بكونه لا دليل عليه تأملا لا اعتلا ولا نقلا
نعم الظاهر حجية الاستصحاب بغير هذا هو أن يكون دليل شرعي على أن الحكم الملائي بعد تحققه ثابت إلى
زمان حد وث حال كذا أو وقت كذا مثلا معين في الواقع بلا استسكان مبدئي ملاحظ إذا أصل ذلك الحكم
يبلغ الحكم باستفراجه إلى أن يعلم دجوا جعل مرئلا له ولا يحكم بنفيه بمجرد ذلك وجوده الدليل على
حجية آحاد -
الأول - أن هذا الحكم إما وضعي أو قضائي أو خبري ولما كان الأول عند التحقيق يرجع إليها بقضية الآخر
د على الظاهر بين يدينا ما نثبتها أما على الأول فلا لأنه إما أن يكون وضعيا أو قضائيا أو خبريا
الثاني - حدود تلك النجاسة لم يثبت التعليل المذكور لم يحصل الظن بالاختصاص والخروج عن العرف
وبالمحصل الظن لم يحصل الاختصاص فلا بد من بقاء التعليل حال ذلك أيضا هو المطلوب -
وأما على الثاني فالأمر أظهر ولا يخفى الثاني ما ذكره من أن اليقين لا ينفع بذلك بأن
ذلك هذا كما يدل على الحق الذي ذكره كذا ذلك يدل على الحق الذي ذكره له لئلا يؤول إلى أصل اليقين
في زمان فلا يخفى أن بعض في زمان آخر بالثبوت فلو لم يكن وهو يبينه ما ذكره -
لكن الظاهر أن المواد من عدم تحقق اليقين بالثبوت أنه عند المخاض لا يفتقر ولا بد للمخاض أن
يكون متعديا لليقين لولا ذلك في ما ذكره لئلا يؤول إلى ذلك وهو ظاهر. فإن ثبت بذلك

وجوده في زمان سابق عليه وهو ينقسم إلى شعبتين باعتبار انقسام الحكم المتأخذه إلى شرعي
وعقبي -
فالأول مثلا إذا ثبت نجاسة ثوب أو بدنة في زمان فبقولهم بعد ذلك يجب الحكم بنجاسته إذا
لم يحصل العلم برفعه. والثاني مثلا إذا ثبت وطوئة ثوب في زمان فبقوله ما بعد ذلك الزمان يجب الحكم برفعه
بالمسح بالماء. فذهب بعضهم إلى حجية نصه وذهب بعضهم إلى حجية القسم الأول واستدل كل
من الفريقين بما لا يلزم ذكره في علمها كما ذكره عند فائدة الحواشي كما يظهر بالخطأ منها ولم نعترض لذلك
هنا بل نشير إلى ما هو الظاهر عندنا في هذا الباب -
تسأل إن الاستصحاب بهذا المعنى لا حجية فيه أصلا بكونه لا دليل عليه تأملا لا اعتلا ولا نقلا
نعم الظاهر حجية الاستصحاب بغير هذا هو أن يكون دليل شرعي على أن الحكم الملائي بعد تحققه ثابت إلى
زمان حد وث حال كذا أو وقت كذا مثلا معين في الواقع بلا استسكان مبدئي ملاحظ إذا أصل ذلك الحكم
يبلغ الحكم باستفراجه إلى أن يعلم دجوا جعل مرئلا له ولا يحكم بنفيه بمجرد ذلك وجوده الدليل على
حجية آحاد -
الأول - أن هذا الحكم إما وضعي أو قضائي أو خبري ولما كان الأول عند التحقيق يرجع إليها بقضية الآخر
د على الظاهر بين يدينا ما نثبتها أما على الأول فلا لأنه إما أن يكون وضعيا أو قضائيا أو خبريا
الثاني - حدود تلك النجاسة لم يثبت التعليل المذكور لم يحصل الظن بالاختصاص والخروج عن العرف
وبالمحصل الظن لم يحصل الاختصاص فلا بد من بقاء التعليل حال ذلك أيضا هو المطلوب -
وأما على الثاني فالأمر أظهر ولا يخفى الثاني ما ذكره من أن اليقين لا ينفع بذلك بأن
ذلك هذا كما يدل على الحق الذي ذكره كذا ذلك يدل على الحق الذي ذكره له لئلا يؤول إلى أصل اليقين
في زمان فلا يخفى أن بعض في زمان آخر بالثبوت فلو لم يكن وهو يبينه ما ذكره -
لكن الظاهر أن المواد من عدم تحقق اليقين بالثبوت أنه عند المخاض لا يفتقر ولا بد للمخاض أن
يكون متعديا لليقين لولا ذلك في ما ذكره لئلا يؤول إلى ذلك وهو ظاهر. فإن ثبت بذلك

في كون الشيء متوقفاً للحكم مع العلم بوجوده كالتك في وجود المزيل أو لا، فثبت فيه لتبطل لأنه إن ثبت
بالدليل أن ذلك الحكم مستلزم إلى غاية نخبته في الواقع ثم علمنا صدق تلك الغاية على شيء، شككتنا في
صدقها على شيء آخر لا يتحقق اليقين بذلك.

وأما إذا لم يثبت ذلك للدليل يثبت أن ذلك الحكم مستلزم إلى الجملة، مزيل الشيء الظلاني، شككتنا في أن الشيء
الآخر مزيل أم لا، لا يظهر في علم نفس الحكم، وثبت استغناء ما إذا لم يثبت الأول، فثبت أنه لا يثبت
حكم الحقل في مثل هذه الصورة خصوصاً مع رد دليلاً الروايات الدالة على عدم المصادفة بالاعتماد والدليل
المثالي المتعلق بأنه لا يخلو عن اجمال، ونما به ما يثبت الحكم في الصور بين الذين ذكرناها وإين كان فيه
أيضاً بعض المتأخرات لكنه لا يخلو من تأجيل الدليل الأول شامل.

وإن قلت: الاستصحاب الذي يدعونه في ما نحن فيه وأنت متعنه الظاهرية من قبل ما عرفت به لأن
حكم اليقينة ثابت ما لم يحصل مظهر شريح اجزاء، هناك حصل الثاني المعينة متواجداً في المظهر لأن صفته
المعينة، وثبتة ابن يعقوب أيضاً حجة شرعية خصوصاً مع ما رويها بالروايات المتقدمة فضلاً عن الأمر
صول التي بوجود المظهر وهو لا يتحقق اليقين.

فثبت كونه من قبل الثاني ممنوع إذ لا دليل على أن اليقينة بآلية ما لم يحصل مظهر شريح وما ذكر من الاجماع
غير معلوم لأن غاية ما اجماع على أن الدعوى إذا حصل لا يفتح الصلاة يدور الماء والمضغ وأما لا
ولا يوجب الحجر الواحد بعد الاجماع لا يخلو من الاجماع على ثبوت حكم اليقينة حتى يحدث شيء معين فالواجب
بمحول عندنا إذا عتبه الشارع مظهر فلا يكون من قبل ما ذكرنا.

ثاني فثبت جيداً أنه ليس دألاً في الاستصحاب المذكور لكن نقول بالاجماع وجوب شيء على المتغاضي الواقع
وهو مودد بين أن يكون المسح بثلاثة أجزا أو بالأعم منه، ومن المسح جهات جود أحد ما لم يأت بالآخر
لم يحصل اليقين بالاستئصال والخروج من العبدية فيكون الأنيان به واجبا.

ثالث فتح الاجماع على وجوب شيء معين في الواقع مبرح في تقابل المكلف بحسب الأول يأت به المكلف الشيء المعين لا يتحقق
على الاجماع على أن ترك الأمرين معا أصيب الاستغناء العتبات فيجب أن لا يتركها، والمحصل أنه إذا ودفع أو اعلم

في كون الشيء متوقفاً للحكم مع العلم بوجوده كالتك في وجود المزيل أو لا، فثبت فيه لتبطل لأنه إن ثبت
بالدليل أن ذلك الحكم مستلزم إلى غاية نخبته في الواقع ثم علمنا صدق تلك الغاية على شيء، شككتنا في
صدقها على شيء آخر لا يتحقق اليقين بذلك.

وأما إذا لم يثبت ذلك للدليل يثبت أن ذلك الحكم مستلزم إلى الجملة، مزيل الشيء الظلاني، شككتنا في أن الشيء
الآخر مزيل أم لا، لا يظهر في علم نفس الحكم، وثبت استغناء ما إذا لم يثبت الأول، فثبت أنه لا يثبت
حكم الحقل في مثل هذه الصورة خصوصاً مع رد دليلاً الروايات الدالة على عدم المصادفة بالاعتماد والدليل
المثالي المتعلق بأنه لا يخلو عن اجمال، ونما به ما يثبت الحكم في الصور بين الذين ذكرناها وإين كان فيه
أيضاً بعض المتأخرات لكنه لا يخلو من تأجيل الدليل الأول شامل.

وإن قلت: الاستصحاب الذي يدعونه في ما نحن فيه وأنت متعنه الظاهرية من قبل ما عرفت به لأن
حكم اليقينة ثابت ما لم يحصل مظهر شريح اجزاء، هناك حصل الثاني المعينة متواجداً في المظهر لأن صفته
المعينة، وثبتة ابن يعقوب أيضاً حجة شرعية خصوصاً مع ما رويها بالروايات المتقدمة فضلاً عن الأمر
صول التي بوجود المظهر وهو لا يتحقق اليقين.

فثبت كونه من قبل الثاني ممنوع إذ لا دليل على أن اليقينة بآلية ما لم يحصل مظهر شريح وما ذكر من الاجماع
غير معلوم لأن غاية ما اجماع على أن الدعوى إذا حصل لا يفتح الصلاة يدور الماء والمضغ وأما لا
ولا يوجب الحجر الواحد بعد الاجماع لا يخلو من الاجماع على ثبوت حكم اليقينة حتى يحدث شيء معين فالواجب
بمحول عندنا إذا عتبه الشارع مظهر فلا يكون من قبل ما ذكرنا.

ثاني فثبت جيداً أنه ليس دألاً في الاستصحاب المذكور لكن نقول بالاجماع وجوب شيء على المتغاضي الواقع
وهو مودد بين أن يكون المسح بثلاثة أجزا أو بالأعم منه، ومن المسح جهات جود أحد ما لم يأت بالآخر
لم يحصل اليقين بالاستئصال والخروج من العبدية فيكون الأنيان به واجبا.

ثالث فتح الاجماع على وجوب شيء معين في الواقع مبرح في تقابل المكلف بحسب الأول يأت به المكلف الشيء المعين لا يتحقق
على الاجماع على أن ترك الأمرين معا أصيب الاستغناء العتبات فيجب أن لا يتركها، والمحصل أنه إذا ودفع أو اعلم

ووجب شئ معين مثلا معلوم عندما أو يثبت حكم إلى غاية معينة عندما لا بد من الحكم بل هو محصل الشئ
 أو لأن يوجد ذلك الشئ المعلوم حتى ينفق الاشارة لا يكتفي الشئ في وجوده أو انقطع ذلك الحكم وكذا
 إذا اوردت على إذا جامع على وجوب شئ معين في الواقع مردد في نظريتنا بين أمور يعلم أن ذلك التكليف هو
 شرط يثبت من العلم بهذا الشئ مثلا
 أو على يثبت حكم إلى غاية معينة في الواقع مردد عندما بين أشياء يعلم أيضا عدم اشتراط العلم بالعلم بالواجب
 الحكم بوجوب تلك الأشياء المرددة في نظريتنا أيضا ذلك الحكم للحصول تلك الأشياء وأنها لا يكتفي الاثبات
 بين واحد منها مشروط التكليف، ولذا حصول شئ واحد أو انقطاع الحكم، سواء في ذلك تكون الواجب شيئا
 في الواقع مجعولا عندما أو أشياء كذا ذلك أو غاية معينة في الواقع مجعولة عندما أو ما يأتى كذا ذلك، سواء
 أيضا حتى يرد مشروط بين تلك الأشياء أو العالقات، لئلا يثبت بالكلية
 وأما إذا لم يكن الأمر كذلك بل يردد نوعا على أن الواجب الثابت الفلاني، ونوعا آخر على أن ذلك الواجب فآخر
 أو ذهب بعض الأئمة إلى وجوب شئ معين آخر لوجوب شئ آخر فظهر بالضرورة الاجماع في الجواب أن
 نزل في تلك الشئ مع سبب لا ينفك عن العقاب في لم يظهر وجوب الاثبات بها حتى ينفك الاختلاف بل
 الظاهر لاكتفاء بوجوبها سواء إذا اشتراك في أمور ثبات بالكلية
 وكذا ذلك الحكم في يثبت الحكم الظلي إلى الغاية هذا على القول في هذا المقام وعليك بالتأمل في صواب هذا القول
 ١ شيئا أو كما هي معنى هذا الأصل ودرجته جميع ما يجب وما يثبت عندما رجا المخاطبان والله أعلم انتهى
 كلامه، والحق أنه في غيره من كلامه مخرج بأن ملاك الاستصحاب الذي اختاره، هو يثبتنا استوار
 الحكم إلى غاية معينة عند الواقع سواء كانت معينة عندما أو لا
 وكذا لم يشرط يثبت من العلم إذا جيب الحكم باليقين إلى أن يعلم حصول تلك الغاية فذلك فيصوبها لم يحصل
 الاختلاف والمردح من العهدة، ولا ريب أنه لا فرق بين ذلك فيكون الشئ صدقنا تلك الغاية
 من باب الاشياء المعنوية أو المصلاقي، وبين ذلك يكون شئ آخر غاية منقطة بغير تلك الغاية
 عند الله تعالى على بعض الوجوه كما ينبغي.

ووجب شئ معين مثلا معلوم عندما أو يثبت حكم إلى غاية معينة عندما لا بد من الحكم بل هو محصل الشئ
 أو لأن يوجد ذلك الشئ المعلوم حتى ينفق الاشارة لا يكتفي الشئ في وجوده أو انقطع ذلك الحكم وكذا
 إذا اوردت على إذا جامع على وجوب شئ معين في الواقع مردد في نظريتنا بين أمور يعلم أن ذلك التكليف هو
 شرط يثبت من العلم بهذا الشئ مثلا
 أو على يثبت حكم إلى غاية معينة في الواقع مردد عندما بين أشياء يعلم أيضا عدم اشتراط العلم بالعلم بالواجب
 الحكم بوجوب تلك الأشياء المرددة في نظريتنا أيضا ذلك الحكم للحصول تلك الأشياء وأنها لا يكتفي الاثبات
 بين واحد منها مشروط التكليف، ولذا حصول شئ واحد أو انقطاع الحكم، سواء في ذلك تكون الواجب شيئا
 في الواقع مجعولا عندما أو أشياء كذا ذلك أو غاية معينة في الواقع مجعولة عندما أو ما يأتى كذا ذلك، سواء
 أيضا حتى يرد مشروط بين تلك الأشياء أو العالقات، لئلا يثبت بالكلية
 وأما إذا لم يكن الأمر كذلك بل يردد نوعا على أن الواجب الثابت الفلاني، ونوعا آخر على أن ذلك الواجب فآخر
 أو ذهب بعض الأئمة إلى وجوب شئ معين آخر لوجوب شئ آخر فظهر بالضرورة الاجماع في الجواب أن
 نزل في تلك الشئ مع سبب لا ينفك عن العقاب في لم يظهر وجوب الاثبات بها حتى ينفك الاختلاف بل
 الظاهر لاكتفاء بوجوبها سواء إذا اشتراك في أمور ثبات بالكلية
 وكذا ذلك الحكم في يثبت الحكم الظلي إلى الغاية هذا على القول في هذا المقام وعليك بالتأمل في صواب هذا القول
 ١ شيئا أو كما هي معنى هذا الأصل ودرجته جميع ما يجب وما يثبت عندما رجا المخاطبان والله أعلم انتهى
 كلامه، والحق أنه في غيره من كلامه مخرج بأن ملاك الاستصحاب الذي اختاره، هو يثبتنا استوار
 الحكم إلى غاية معينة عند الواقع سواء كانت معينة عندما أو لا
 وكذا لم يشرط يثبت من العلم إذا جيب الحكم باليقين إلى أن يعلم حصول تلك الغاية فذلك فيصوبها لم يحصل
 الاختلاف والمردح من العهدة، ولا ريب أنه لا فرق بين ذلك فيكون الشئ صدقنا تلك الغاية
 من باب الاشياء المعنوية أو المصلاقي، وبين ذلك يكون شئ آخر غاية منقطة بغير تلك الغاية
 عند الله تعالى على بعض الوجوه كما ينبغي.

فتم انما يفتح الاستصحاب الذي ذكره ما اذا علم استغراض الحكم على سبيل الاجمال لعلم ان الشيء الفلاني ما به له
 وملك في ان شيئا آخر ايضا ما به له لم لا لعدم جوبان ما ذكره من الملك لما عده الا شغلا لها ان لم يثبت
 استغراض الحكم الى ما به معناه عند الله تعالى وعدم اشتغال العلم به بل انما ثبت الاستغراض الجملة
 بفصل امثاله بقدر ما عده في الجمل لا يحكم الفصل بوجوب الامثال ايضا بحدصول الشيء الذي يحتمل
 كونه ما به لعدم ثبوت الاستغناء اذ يد من الاستغناء الجملة فذهبه موافق للحول انما مع جوبان
 استصحابه في جميع صور ذلك الاربعة من صور الملك في وجود الواقع وصور الملك في قضية الا انه
 بعض اقسام الملك في الواقعة المستقلة وهو ما عرفت من صورة ثبوت الاستغناء الجملة
 وما ذكرناه سابقا عندئذ في الاخر ان انه واد على ذهب المحقق الميرزا في خصوص الملك في
 مصدر الواقع بضمه فتد انما كان قبل مراجعة تمام كلامه بل كان يخفى قوله في جواب انه على
 الملك في كون الشيء بطلا ما ملك في وجود المزيل وهو قوله وملك في صدره على شيء آخر ولكن
 ذلك ان كان ظاهره صراحتها في صورة في الملك في صدره في الثانية المعينة الا ان قوله
 بغيره

واما اذا لم يثبت ذلك بل ثبت ان ذلك الحكم مستغنى الجملة ظاهرة صريح جوبان استصحابه في
 صورة الاستغناء الجملة ولا يبين هذا انطوفا هذا الاختصاص من كلامه السابق في الاختصاص المذكور
 لانه يعلم من عنوان كلامه وهو قوله ان يكون دليل شرعي على ان الحكم الفلاني في قوله معين في الواقع
 وكذا من آخر كلامه الذي صدق انه ان الملك في استصحابه هو لانه العلم على استغراض الحكم الى
 ما له او ثبت معين في الواقع عند الله تعالى وهذا الاثر في فيه بين اقسام الملك في الواقع كما لا يخفى
 بل قوله في عنوان كلامه وكذا في آخر كلامه وكذا اذا ذكر في او اجاب الى قوله او على ثبوت حكم الى
 ما به معينة في الواقع مودة عند ما بين استبعاد بطلا ما انما ان الشيء الملك في الواقعة المعينة من جهة
 ددان الثانية المعينة في الواقع بين شيئين او بين الاول الاكثر
 كما اذا كان محذورا لا يعلم ان راحة الموضوع او العلم اذ ملك في ان واقع مع ذلك المحقق هو الفصل

فتم انما يفتح الاستصحاب الذي ذكره ما اذا علم استغراض الحكم على سبيل الاجمال لعلم ان الشيء الفلاني ما به له
 وملك في ان شيئا آخر ايضا ما به له لم لا لعدم جوبان ما ذكره من الملك لما عده الا شغلا لها ان لم يثبت
 استغراض الحكم الى ما به معناه عند الله تعالى وعدم اشتغال العلم به بل انما ثبت الاستغراض الجملة
 بفصل امثاله بقدر ما عده في الجمل لا يحكم الفصل بوجوب الامثال ايضا بحدصول الشيء الذي يحتمل
 كونه ما به لعدم ثبوت الاستغناء اذ يد من الاستغناء الجملة فذهبه موافق للحول انما مع جوبان
 استصحابه في جميع صور ذلك الاربعة من صور الملك في وجود الواقع وصور الملك في قضية الا انه
 بعض اقسام الملك في الواقعة المستقلة وهو ما عرفت من صورة ثبوت الاستغناء الجملة
 وما ذكرناه سابقا عندئذ في الاخر ان انه واد على ذهب المحقق الميرزا في خصوص الملك في
 مصدر الواقع بضمه فتد انما كان قبل مراجعة تمام كلامه بل كان يخفى قوله في جواب انه على
 الملك في كون الشيء بطلا ما ملك في وجود المزيل وهو قوله وملك في صدره على شيء آخر ولكن
 ذلك ان كان ظاهره صراحتها في صورة في الملك في صدره في الثانية المعينة الا ان قوله
 بغيره

واما اذا لم يثبت ذلك بل ثبت ان ذلك الحكم مستغنى الجملة ظاهرة صريح جوبان استصحابه في
 صورة الاستغناء الجملة ولا يبين هذا انطوفا هذا الاختصاص من كلامه السابق في الاختصاص المذكور
 لانه يعلم من عنوان كلامه وهو قوله ان يكون دليل شرعي على ان الحكم الفلاني في قوله معين في الواقع
 وكذا من آخر كلامه الذي صدق انه ان الملك في استصحابه هو لانه العلم على استغراض الحكم الى
 ما له او ثبت معين في الواقع عند الله تعالى وهذا الاثر في فيه بين اقسام الملك في الواقع كما لا يخفى
 بل قوله في عنوان كلامه وكذا في آخر كلامه وكذا اذا ذكر في او اجاب الى قوله او على ثبوت حكم الى
 ما به معينة في الواقع مودة عند ما بين استبعاد بطلا ما انما ان الشيء الملك في الواقعة المعينة من جهة
 ددان الثانية المعينة في الواقع بين شيئين او بين الاول الاكثر
 كما اذا كان محذورا لا يعلم ان راحة الموضوع او العلم اذ ملك في ان واقع مع ذلك المحقق هو الفصل

فمنه أو موضوع الموضوع أو شك في أن حدث الأصحابه بوضع وجود الموضوع المثل الموطوعين ليا
 لمولواها أم يترفع عنه على غير البره أيضا هذا الاستغناء بين وأما الارطاجان فكان إذا شك
 في راحة الموضوع القاعد للحوالات بين المتابعة للحدث الأصغر أو أن الصرخ داخل في الوجه أو
 الحوالات شرا في العسل أو تسمى الصرخة والحدود واجب الجا بين إلى غير ذلك لا ريب في أنه
 يبعد في على جميع ما ذكرنا استوار الحكم إلى غاية معينة عند الله تعالى في حوله عند ما ردة بين أسباب
 وليس شئ من من قبل الاستباه المصداني الذي حله عليه في هذا الأساري . قوله ويدل ذلك
 في صدقها .

يجد في حقه كلامه إلى بهر من قبل قولنا لا تأكل الرمان لأنه ماض في تمام المني عن كل ما مضى أو
 من قبل ما عرفت به في قوله ع لا تقض البقي بالكيل تقضه مفيض آخره أنه يتولد منه
 أنه لا يجوز التقضي إلا باليقين الخالص لليقين الأول لا يجوز بالتك واليقين فيهما التلازم الحقيق
 الخواص الذي إنما يمنع من جريان استنباطه في ما لو ثبت أن ذلك الحكم مخوف الجله وجره في جميع حالات
 ثبوت استزاده إلى غاية معينة في الواقع في حوله عندنا .

و قد عرفت أن أقسام التفرقة في الشيء الموجود ليست حصرية في الثلاثة المذكورة في كلام البراء
 وإن منها الدوران بين متباينين وبين الأقدار الأكثر بغيرها وإن الحق الخواص الذي يجره في الجمع
 إلا إذا ثبت الاستزاد الجمله إلى غاية معينة تأمل جيدا . لكن ما يكون من قول كلامه لذلك
 في دأضية الشيء متفلا إنما يكن تصويره في ما إذا ثبت بالدليل الاجتهادي أن هذا الحكم سخر إلى غاية
 معينة عند الله تعالى في ذلك فإن سببا آخر غاية له أم لا .

لأن الاستعجال إلى تلك الغاية قد ثبت بالدليل الاجتهادي فيحكم بالاسسوار إليها ولا يجوز
 دفع الجدل عن التخطي الثابت بجره إذا كان كون سخر آخر غاية له . وأما لو ثبت بالدليل القطعي أنه
 سخر إلى غاية معينة عند الله فلا يصور ذلك فيكون سخر آخر غاية منفصلة بل بصرانك في كون سخر
 مصداقا لتلك الغاية المعينة عنده ما أو صدقا تأمل جيدا .

فمنه أو موضوع الموضوع أو شك في أن حدث الأصحابه بوضع وجود الموضوع المثل الموطوعين ليا
 لمولواها أم يترفع عنه على غير البره أيضا هذا الاستغناء بين وأما الارطاجان فكان إذا شك
 في راحة الموضوع القاعد للحوالات بين المتابعة للحدث الأصغر أو أن الصرخ داخل في الوجه أو
 الحوالات شرا في العسل أو تسمى الصرخة والحدود واجب الجا بين إلى غير ذلك لا ريب في أنه
 يبعد في على جميع ما ذكرنا استوار الحكم إلى غاية معينة عند الله تعالى في حوله عند ما ردة بين أسباب
 وليس شئ من من قبل الاستباه المصداني الذي حله عليه في هذا الأساري . قوله ويدل ذلك
 في صدقها .

يجد في حقه كلامه إلى بهر من قبل قولنا لا تأكل الرمان لأنه ماض في تمام المني عن كل ما مضى أو
 من قبل ما عرفت به في قوله ع لا تقض البقي بالكيل تقضه مفيض آخره أنه يتولد منه
 أنه لا يجوز التقضي إلا باليقين الخالص لليقين الأول لا يجوز بالتك واليقين فيهما التلازم الحقيق
 الخواص الذي إنما يمنع من جريان استنباطه في ما لو ثبت أن ذلك الحكم مخوف الجله وجره في جميع حالات
 ثبوت استزاده إلى غاية معينة في الواقع في حوله عندنا .

و قد عرفت أن أقسام التفرقة في الشيء الموجود ليست حصرية في الثلاثة المذكورة في كلام البراء
 وإن منها الدوران بين متباينين وبين الأقدار الأكثر بغيرها وإن الحق الخواص الذي يجره في الجمع
 إلا إذا ثبت الاستزاد الجمله إلى غاية معينة تأمل جيدا . لكن ما يكون من قول كلامه لذلك
 في دأضية الشيء متفلا إنما يكن تصويره في ما إذا ثبت بالدليل الاجتهادي أن هذا الحكم سخر إلى غاية
 معينة عند الله تعالى في ذلك فإن سببا آخر غاية له أم لا .

لأن الاستعجال إلى تلك الغاية قد ثبت بالدليل الاجتهادي فيحكم بالاسسوار إليها ولا يجوز
 دفع الجدل عن التخطي الثابت بجره إذا كان كون سخر آخر غاية له . وأما لو ثبت بالدليل القطعي أنه
 سخر إلى غاية معينة عند الله فلا يصور ذلك فيكون سخر آخر غاية منفصلة بل بصرانك في كون سخر
 مصداقا لتلك الغاية المعينة عنده ما أو صدقا تأمل جيدا .

الذي ذكرنا من ان اثبات مثل هذا يوجد الجبر مخرج ان انضمام ان الظهور في العلم الثالث بل يسلخ
 في العلم الاول ان البين لا ينشئ بالثبوت بل يقال ان ظاهره ان يكون البين حاصله لا لا الثبوت
 دليله ال على المكون في خبره واما ما شك فيه .
 اذ لو فرض عدم الدليل عليه كما ان نقص البين حقيقة باعتبار عدم الدليل الذي هو دليل العلم لا
 ان كان كما به غير قريب من ذلك بل ينشئ رعاية الاحتمال في كل من المستبعد بل في الامور الخارجية ايضا
 ماله . قوله : كانه يصير قريبا من ان الموضوع في قوله : لا ينشئ ان الغرض . قوله : وان البين لا ينشئ
 بالثبوت عطف على قوله ان الظهور في العلم الثاني . والوارد منه لفظ البين لا ينشئ بالثبوت الواء في الجبر
 وقوله : قد يقال ان ظاهره خبر ان في قوله : ان البين لا ينشئ . وحاصله ان الغرض الذي ذكرنا بين
 البين مع انضمام هذا الخبرين كانه يصير قريبا من لفظ العطف المذكور في خبري كما لا يخفى .
 ثم ان شعبة الاضمار بعد ذلك ماله قال : ان كلامه موافق للظاهر من كونها في الامور الخارجية
 جهة . فنقول : قوله : ويضم ذهب الى جهة في العلم الاول ظاهره كصرح ما تقدم منه في حاشية آخره
 وجود الدليل بحجة الاستصحاب في الاحكام الشرعية الجزئية كلها . وهذا هو ما ذكره في حاشية الا
 المنظر بعد ردال بغيره وعدم الحجية في الامور الخارجية كطلوبه الثوب وحياته ذبيد .
 به تلو يعرف بالفتح في كتاب الفالين بحجة الاستصحاب وعدمها بالظن او ان لم يذكره في
 الحاشية الاخره دليله لعدم الجواب في الموضوع جاز في الحكم الجزئي . اقول فيه أولا انه لم يذكره في
 الاخره قوله : بغيره ذهب . انا هو في الحاشية الاولى وانما في حاشية في الحاشية الاخره . ظهوره في
 في القول للامور الخارجية لعل المراد ما قاله بعد في الظهور وهذا يقال ان الاستصحاب في الامور
 الخارجية لا يبره به . فاما ما لا وجه للايراد عليه بغيره . وجود القول بالمتصل المذكور لانه يمارى للعلم
 به . و يثبت والخبر به من الامور المحسوسة التي بعد الخطاء فيها .
 ويمكن وجود هذا القول بين الاقوال . وعدم اطلاع من نأخذه ولم يذكره من الكتب ما كان
 عنده عليه . فالايراد عليه انما يكتفي به . وهو خطأ . واما بطلان . وهو كذا في الامور الحسية واما

الذي ذكرنا من ان اثبات مثل هذا يوجد الجبر مخرج ان انضمام ان الظهور في العلم الثالث بل يسلخ
 في العلم الاول ان البين لا ينشئ بالثبوت بل يقال ان ظاهره ان يكون البين حاصله لا لا الثبوت
 دليله ال على المكون في خبره واما ما شك فيه .
 اذ لو فرض عدم الدليل عليه كما ان نقص البين حقيقة باعتبار عدم الدليل الذي هو دليل العلم لا
 ان كان كما به غير قريب من ذلك بل ينشئ رعاية الاحتمال في كل من المستبعد بل في الامور الخارجية ايضا
 ماله . قوله : كانه يصير قريبا من ان الموضوع في قوله : لا ينشئ ان الغرض . قوله : وان البين لا ينشئ
 بالثبوت عطف على قوله ان الظهور في العلم الثاني . والوارد منه لفظ البين لا ينشئ بالثبوت الواء في الجبر
 وقوله : قد يقال ان ظاهره خبر ان في قوله : ان البين لا ينشئ . وحاصله ان الغرض الذي ذكرنا بين
 البين مع انضمام هذا الخبرين كانه يصير قريبا من لفظ العطف المذكور في خبري كما لا يخفى .
 ثم ان شعبة الاضمار بعد ذلك ماله قال : ان كلامه موافق للظاهر من كونها في الامور الخارجية
 جهة . فنقول : قوله : ويضم ذهب الى جهة في العلم الاول ظاهره كصرح ما تقدم منه في حاشية آخره
 وجود الدليل بحجة الاستصحاب في الاحكام الشرعية الجزئية كلها . وهذا هو ما ذكره في حاشية الا
 المنظر بعد ردال بغيره وعدم الحجية في الامور الخارجية كطلوبه الثوب وحياته ذبيد .
 به تلو يعرف بالفتح في كتاب الفالين بحجة الاستصحاب وعدمها بالظن او ان لم يذكره في
 الحاشية الاخره دليله لعدم الجواب في الموضوع جاز في الحكم الجزئي . اقول فيه أولا انه لم يذكره في
 الاخره قوله : بغيره ذهب . انا هو في الحاشية الاولى وانما في حاشية في الحاشية الاخره . ظهوره في
 في القول للامور الخارجية لعل المراد ما قاله بعد في الظهور وهذا يقال ان الاستصحاب في الامور
 الخارجية لا يبره به . فاما ما لا وجه للايراد عليه بغيره . وجود القول بالمتصل المذكور لانه يمارى للعلم
 به . و يثبت والخبر به من الامور المحسوسة التي بعد الخطاء فيها .
 ويمكن وجود هذا القول بين الاقوال . وعدم اطلاع من نأخذه ولم يذكره من الكتب ما كان
 عنده عليه . فالايراد عليه انما يكتفي به . وهو خطأ . واما بطلان . وهو كذا في الامور الحسية واما

قوله : مع أن ما ذكره في التائبة الأخيرة . خاتمة ما فيها ذكره عند ذكر حجة هذا التفسير ولا وجه
 للشك بل بالمداهة فراجع . ثم قال : قوله في الظاهر حجة الاستصحاب بمعنى آخر . وجه مقارنه ما ذكره
 لا يخفى أن هذا ليس من مواضع التائبة . بل إنما هو ليجرد بيان الفرق بين ما ذكره المشهور وما ذكره هو . وهو
 أن يكون ببيان التكون بين ما ذكره الاضمار عند المشهور وعلى جود الكون للمؤمن وعنده على دلالة له ليل
 الاضمار الى غاية بحسب هذه المواضع .
 ثم قال : قوله إن الحكم الغلطي بعد خصمه ثابت الى حدود حاله . اقول : بقاء الحكم الى زمان كذا ينص
 على وجهين الأول أن بلا خط الفاعل الى زمان كذا موضوعا راجعا فلهذا الحكم الواحد ما لا يخط للملك
 في المجد الى ذلك الزوال فعلا واحدا فلهذا به أملا أحكام التائبة ومما ضل في المسالك المتداول المجلد
 حيث إنه لم يزل فعلا واحدا فلهذا به الوجوب أو التائب أو غيرها من أحكام الصوم .
 الثاني : أن بلا خط العمل في كل جزء يسعه الزمان المعنى موضوعا مستقلا فلهذا به الحكم فثبت في المقام
 أحكام متعددة كوضوعات متعددة فمن أمثال وجوب الصوم عند ذنبه هلاكه وصان إلى أن يرى
 هلاكه سوال فانه صوم كل يوم الى انقضاء الشهر من قبل من قبله حكم مستقل . أما الأول فالحكم التطبيقي
 أما هو وأما من رأى ما يخبر ما كان أمرا اللازم عند ذلك في وجود التائبة ما ذكره من وجوب التائبة بانها لم تقبل
 كتحصيل التائبة بالبرائة من التكليف المحرم لكن يجب تعيده بما إذا لم يعارضه تكليف آخر محدد وبما بعد
 التائبة كما إذا وجب الجلوس في المسجد الى الزوال وجب الخروج من الزوال الى التوب فان وجوب التائبة
 للتكليف بالخروج بعد الزوال الى تلايه من الرجوع في وجوب الجلوس عند ذلك في الزوال الى أحد آخر غير التائبة
 مثل أحالة عدم الزوال أو عدم الخروج من عهدة التكليف بالجلوس أو عدم هذه التكليف بالخروج أو غيرها
 هذا .
 اقول لا يجب أن مراد المحقق المذكور أنه عند دلالة التائبة على الاستمرار المذكور يكون الاستصحاب
 بالمعنى الذي اضار به حجة وهذا يقول إن الاستصحاب بطلان حجة أو ينزل معوانه عند ذلك من حيث
 الواقع حجة ولا يجب أن مراد الجميع إنه واجب العمل لو لم يجمع عند مانع مع طرح الطوع عن وجود معارضة له

قوله : مع أن ما ذكره في التائبة الأخيرة . خاتمة ما فيها ذكره عند ذكر حجة هذا التفسير ولا وجه
 للشك بل بالمداهة فراجع . ثم قال : قوله في الظاهر حجة الاستصحاب بمعنى آخر . وجه مقارنه ما ذكره
 لا يخفى أن هذا ليس من مواضع التائبة . بل إنما هو ليجرد بيان الفرق بين ما ذكره المشهور وما ذكره هو . وهو
 أن يكون ببيان التكون بين ما ذكره الاضمار عند المشهور وعلى جود الكون للمؤمن وعنده على دلالة له ليل
 الاضمار الى غاية بحسب هذه المواضع .
 ثم قال : قوله إن الحكم الغلطي بعد خصمه ثابت الى حدود حاله . اقول : بقاء الحكم الى زمان كذا ينص
 على وجهين الأول أن بلا خط الفاعل الى زمان كذا موضوعا راجعا فلهذا الحكم الواحد ما لا يخط للملك
 في المجد الى ذلك الزوال فعلا واحدا فلهذا به أملا أحكام التائبة ومما ضل في المسالك المتداول المجلد
 حيث إنه لم يزل فعلا واحدا فلهذا به الوجوب أو التائب أو غيرها من أحكام الصوم .
 الثاني : أن بلا خط العمل في كل جزء يسعه الزمان المعنى موضوعا مستقلا فلهذا به الحكم فثبت في المقام
 أحكام متعددة كوضوعات متعددة فمن أمثال وجوب الصوم عند ذنبه هلاكه وصان إلى أن يرى
 هلاكه سوال فانه صوم كل يوم الى انقضاء الشهر من قبل من قبله حكم مستقل . أما الأول فالحكم التطبيقي
 أما هو وأما من رأى ما يخبر ما كان أمرا اللازم عند ذلك في وجود التائبة ما ذكره من وجوب التائبة بانها لم تقبل
 كتحصيل التائبة بالبرائة من التكليف المحرم لكن يجب تعيده بما إذا لم يعارضه تكليف آخر محدد وبما بعد
 التائبة كما إذا وجب الجلوس في المسجد الى الزوال وجب الخروج من الزوال الى التوب فان وجوب التائبة
 للتكليف بالخروج بعد الزوال الى تلايه من الرجوع في وجوب الجلوس عند ذلك في الزوال الى أحد آخر غير التائبة
 مثل أحالة عدم الزوال أو عدم الخروج من عهدة التكليف بالجلوس أو عدم هذه التكليف بالخروج أو غيرها
 هذا .
 اقول لا يجب أن مراد المحقق المذكور أنه عند دلالة التائبة على الاستمرار المذكور يكون الاستصحاب
 بالمعنى الذي اضار به حجة وهذا يقول إن الاستصحاب بطلان حجة أو ينزل معوانه عند ذلك من حيث
 الواقع حجة ولا يجب أن مراد الجميع إنه واجب العمل لو لم يجمع عند مانع مع طرح الطوع عن وجود معارضة له

١٠٩	لو كان حجة لزم التناقص	١٢٧	بالوشك في حجة العام	١٤٥	الحكم الوضعي المنازع فيه
١١٠	العلم بأحدھا أدا للطن	١٢٨	الفضيل بين الحكم الشرعي وغيره	١٤٦	مدلول خطاب الوضع اورد اشئ
١١١	الطن خادى النية	١٢٩	مضرا فاعلة الميقين	١٤٧	المواد أصالة هو جعل البيهية
١١٢	اشجار الحق اكثر من دعوى	١٣٠	اشجار الاستصحاب رأسا	١٤٨	الحكم على ذهب العسلية
١١٣	الفضيل بين الوجودي والعقل	١٣١	خود من افراد النجوم	١٤٩	حال اذباي العلوم والعصايات
١١٤	نشأ اشياء المتنازاة في	١٣٢	شبهة بخوت من جوابها	١٥٠	الذهب ما زاله شادح المواهب
١١٥	الآثار الترعية اما وجودية	١٣٣	في جعل السامع متبعا متبعا	١٥١	اراد الحكم الحكم الوضعي باصطلاح
١١٦	مقتضى المعبد هو الاطلاق	١٣٤	المتلذذون ملاحظة الودايات	١٥٢	دفع زعم ان الاحكام الوضعية
١١٧	استصحاب الاعدل في الكس	١٣٥	الحكم الوضعي حكم منفصل	١٥٣	في الاسباب والمزود
١١٨	الاصل ليس بيقا عند الكس	١٣٦	حصة المعاملة بتوهم الاثر	١٥٤	جعل متبى حسب الحكم المتكسب
١١٩	استصحاب عدم التواضع	١٣٧	الحكم الوضعي بين الحكم التكليفي	١٥٥	الموضوع مقدم على المحل اعنا الحكم
١٢٠	موضوع جواز الصلاة هو الو	١٣٨	المواد باشاء البيهية	١٥٦	الحكم الوضعي ميب الحكم الشرعي
١٢١	لا يكتف احرازه الا بالاصل المتب	١٣٩	للمامود به وجوبا في فصل	١٥٧	لا حاجة في حصة جريان الاستصحاب
١٢٢	مورد حصة ذباده الاذلى	١٤٠	المطلوب يستند الى العلة	١٥٨	ما اورد الفاضل الشافعي
١٢٣	وطبيعة التنازع بيان الحكم	١٤١	بيان مذهب الاساعرة	١٥٩	جوى الاستصحاب في الحكم الوضعي
١٢٤	اجزاء الاستصحاب حكم شرعي	١٤٢	الامور الواضعية الموجودة	١٦٠	بيان سببية الدلول
١٢٥	استصحاب الامور المتخادجة	١٤٣	المفوض عن دلالة الآية	١٦١	الحكم الوضعي واحد من المتنازع
١٢٦	عدم الشوط لتوهم الاثر	١٤٤	خطاب الوضع يرجع الى الانفصا	١٦٢	دجوب لعدم المورد بين المتنازع

١٠٩	ب لينة شرف	١٢٧	ب لينة شرف	١٤٥	ب لينة شرف
١١٠	ب لينة شرف	١٢٨	ب لينة شرف	١٤٦	ب لينة شرف
١١١	ب لينة شرف	١٢٩	ب لينة شرف	١٤٧	ب لينة شرف
١١٢	ب لينة شرف	١٣٠	ب لينة شرف	١٤٨	ب لينة شرف
١١٣	ب لينة شرف	١٣١	ب لينة شرف	١٤٩	ب لينة شرف
١١٤	ب لينة شرف	١٣٢	ب لينة شرف	١٥٠	ب لينة شرف
١١٥	ب لينة شرف	١٣٣	ب لينة شرف	١٥١	ب لينة شرف
١١٦	ب لينة شرف	١٣٤	ب لينة شرف	١٥٢	ب لينة شرف
١١٧	ب لينة شرف	١٣٥	ب لينة شرف	١٥٣	ب لينة شرف
١١٨	ب لينة شرف	١٣٦	ب لينة شرف	١٥٤	ب لينة شرف
١١٩	ب لينة شرف	١٣٧	ب لينة شرف	١٥٥	ب لينة شرف
١٢٠	ب لينة شرف	١٣٨	ب لينة شرف	١٥٦	ب لينة شرف
١٢١	ب لينة شرف	١٣٩	ب لينة شرف	١٥٧	ب لينة شرف
١٢٢	ب لينة شرف	١٤٠	ب لينة شرف	١٥٨	ب لينة شرف
١٢٣	ب لينة شرف	١٤١	ب لينة شرف	١٥٩	ب لينة شرف
١٢٤	ب لينة شرف	١٤٢	ب لينة شرف	١٦٠	ب لينة شرف
١٢٥	ب لينة شرف	١٤٣	ب لينة شرف	١٦١	ب لينة شرف
١٢٦	ب لينة شرف	١٤٤	ب لينة شرف	١٦٢	ب لينة شرف

۶۷۱	۶۷۲	۶۷۳	۶۷۴
۶۷۵	۶۷۶	۶۷۷	۶۷۸
۶۷۹	۶۸۰	۶۸۱	۶۸۲
۶۸۳	۶۸۴	۶۸۵	۶۸۶
۶۸۷	۶۸۸	۶۸۹	۶۹۰
۶۹۱	۶۹۲	۶۹۳	۶۹۴
۶۹۵	۶۹۶	۶۹۷	۶۹۸
۶۹۹	۷۰۰	۷۰۱	۷۰۲
۷۰۳	۷۰۴	۷۰۵	۷۰۶
۷۰۷	۷۰۸	۷۰۹	۷۱۰
۷۱۱	۷۱۲	۷۱۳	۷۱۴
۷۱۵	۷۱۶	۷۱۷	۷۱۸
۷۱۹	۷۲۰	۷۲۱	۷۲۲
۷۲۳	۷۲۴	۷۲۵	۷۲۶
۷۲۷	۷۲۸	۷۲۹	۷۳۰
۷۳۱	۷۳۲	۷۳۳	۷۳۴
۷۳۵	۷۳۶	۷۳۷	۷۳۸
۷۳۹	۷۴۰	۷۴۱	۷۴۲
۷۴۳	۷۴۴	۷۴۵	۷۴۶
۷۴۷	۷۴۸	۷۴۹	۷۵۰
۷۵۱	۷۵۲	۷۵۳	۷۵۴
۷۵۵	۷۵۶	۷۵۷	۷۵۸
۷۵۹	۷۶۰	۷۶۱	۷۶۲
۷۶۳	۷۶۴	۷۶۵	۷۶۶
۷۶۷	۷۶۸	۷۶۹	۷۷۰
۷۷۱	۷۷۲	۷۷۳	۷۷۴
۷۷۵	۷۷۶	۷۷۷	۷۷۸
۷۷۹	۷۸۰	۷۸۱	۷۸۲
۷۸۳	۷۸۴	۷۸۵	۷۸۶
۷۸۷	۷۸۸	۷۸۹	۷۹۰
۷۹۱	۷۹۲	۷۹۳	۷۹۴
۷۹۵	۷۹۶	۷۹۷	۷۹۸
۷۹۹	۸۰۰	۸۰۱	۸۰۲
۸۰۳	۸۰۴	۸۰۵	۸۰۶
۸۰۷	۸۰۸	۸۰۹	۸۱۰
۸۱۱	۸۱۲	۸۱۳	۸۱۴
۸۱۵	۸۱۶	۸۱۷	۸۱۸
۸۱۹	۸۲۰	۸۲۱	۸۲۲
۸۲۳	۸۲۴	۸۲۵	۸۲۶
۸۲۷	۸۲۸	۸۲۹	۸۳۰
۸۳۱	۸۳۲	۸۳۳	۸۳۴
۸۳۵	۸۳۶	۸۳۷	۸۳۸
۸۳۹	۸۴۰	۸۴۱	۸۴۲
۸۴۳	۸۴۴	۸۴۵	۸۴۶
۸۴۷	۸۴۸	۸۴۹	۸۵۰
۸۵۱	۸۵۲	۸۵۳	۸۵۴
۸۵۵	۸۵۶	۸۵۷	۸۵۸
۸۵۹	۸۶۰	۸۶۱	۸۶۲
۸۶۳	۸۶۴	۸۶۵	۸۶۶
۸۶۷	۸۶۸	۸۶۹	۸۷۰
۸۷۱	۸۷۲	۸۷۳	۸۷۴
۸۷۵	۸۷۶	۸۷۷	۸۷۸
۸۷۹	۸۸۰	۸۸۱	۸۸۲
۸۸۳	۸۸۴	۸۸۵	۸۸۶
۸۸۷	۸۸۸	۸۸۹	۸۹۰
۸۹۱	۸۹۲	۸۹۳	۸۹۴
۸۹۵	۸۹۶	۸۹۷	۸۹۸
۸۹۹	۹۰۰	۹۰۱	۹۰۲
۹۰۳	۹۰۴	۹۰۵	۹۰۶
۹۰۷	۹۰۸	۹۰۹	۹۱۰
۹۱۱	۹۱۲	۹۱۳	۹۱۴
۹۱۵	۹۱۶	۹۱۷	۹۱۸
۹۱۹	۹۲۰	۹۲۱	۹۲۲
۹۲۳	۹۲۴	۹۲۵	۹۲۶
۹۲۷	۹۲۸	۹۲۹	۹۳۰
۹۳۱	۹۳۲	۹۳۳	۹۳۴
۹۳۵	۹۳۶	۹۳۷	۹۳۸
۹۳۹	۹۴۰	۹۴۱	۹۴۲
۹۴۳	۹۴۴	۹۴۵	۹۴۶
۹۴۷	۹۴۸	۹۴۹	۹۵۰
۹۵۱	۹۵۲	۹۵۳	۹۵۴
۹۵۵	۹۵۶	۹۵۷	۹۵۸
۹۵۹	۹۶۰	۹۶۱	۹۶۲
۹۶۳	۹۶۴	۹۶۵	۹۶۶
۹۶۷	۹۶۸	۹۶۹	۹۷۰
۹۷۱	۹۷۲	۹۷۳	۹۷۴
۹۷۵	۹۷۶	۹۷۷	۹۷۸
۹۷۹	۹۸۰	۹۸۱	۹۸۲
۹۸۳	۹۸۴	۹۸۵	۹۸۶
۹۸۷	۹۸۸	۹۸۹	۹۹۰
۹۹۱	۹۹۲	۹۹۳	۹۹۴
۹۹۵	۹۹۶	۹۹۷	۹۹۸
۹۹۹	۱۰۰۰	۱۰۰۱	۱۰۰۲

